الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (LMD) تخصص علم اجتماع الانحراف و الجريمة

العنوان:

التعصب القبلي و واقع الجريمة في المجتمع المحلي

– بحث في البنية الاجتماعية للجريمة–

إعـــداد الطالبة: إشـــراف الدكتورة:

– شرف الدين نجاة – لطرش فيروز

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الجامعية	الصفة
كمال بوطورة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة	رئـيـسـا
فيروز لطرش	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة	مشرفا و مـقـررا
وريدة خوني	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة	ممتحنا
مختار قايدي	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة	ممتحنا
مهدية ساطوح	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1995 سكيكدة	ممتحنا
عمار سيدي دريس	أستاذ محاضر أ	جامعة باجي مختار عنابة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023 / 2024

الشكر و العرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

نشكر الله عز وجل كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ونحمده حمدا كثيرا مباركا فيه

على توفيقه لنا في انجاز هذا العمل المتواضع

ونتوجه بخالص شكرنا إلى الأستاذة الدكتورة "لطرش فيروز"

التي خصتنا بتوجيهاتها و نصائحها القيمة من خلال إشرافها ومساعدتنا على إتمام هذه الأطروحة

كما نتقدم بشكرنا هذا إلى كافة الأسرة الجامعية من أعلى هرمها إلى قاعدتها

وكل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

التعصب القبلي و واقع الجريمة في المجتمع المحلي

– بحث في البنية الاجتماعية للجريمة–

الملخص:

جاءت هذه الدراسة كمحاولة لفهم تأثير التعصب القبلي على انتشار الجريمة داخل المجتمع المحلي من خلال تحليل العلاقات الاجتماعية و الهوية القبلية و فهم كيفية تأثير هذه العوامل في تعزيز الأنشطة الإجرامية وتشكيل الولاءات والانتماءات، بالإضافة إلى دراسة دور أعيان القبائل في حل النزاعات والحد من تأثير التعصب القبلي وتقليص مستويات الجريمة.

في هذا السياق تم طرح إشكالية البحث التي أفضت إلى التساؤل المركزي التالي:

– **كيف يؤثر التعصب القبلي على انتشار الجريمة في المجتمع المحلي؟**

تم إجراء الدراسة في بلدية تبسة حيث تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج الإثنوغرافي مع الاستعانة بأداتي الملاحظة والمقابلة لجمع البيانات، تكونت عينة الدراسة من 40 فردًا، وقد أسفرت الدراسة عن النتائج الآتية:

– يرتبط نمط العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع المحلي بارتفاع معدلات الجريمة المرتبطة بالتعصب القبلي، وهو ما أكدته شهادات المبحوثين.

– تُعد الهوية القبلية أحد العوامل الرئيسية التي تشجع على الانضمام إلى الشبكات الإجرامية في المجتمع المحلي.

– يساهم التعصب القبلي الذي ينبع من العوامل الاجتماعية و الثقافية في تشكيل أنماط الجريمة وانتشارها داخل المجتمع المحلي بطرق متعددة.

– يلعب أعيان القبائل دورًا بارزًا في تقليص التعصب القبلي والحد من مستويات الجريمة داخل المجتمع المحلي.

Tribal intolerance and the reality of crime in the local society

–Research into the social structure of crime–

Abstract :

This study comes as an attempt to understand the impact of tribal intolerance on the spread of crime within the local community by analyzing social relationships and tribal identity. It aims to understand how these factors influence the enhancement of criminal activities and the formation of loyalties and affiliations. Additionally, it examines the role of tribal leaders in resolving conflicts and mitigating the effects of tribal intolerance, as well as reducing levels of crime.

In this context, the research problem led to the following central question:

-How does tribal intolerance influence the spread of crime within the local community?

The study was conducted in the municipality of Tebessa, where the descriptive and ethnographic methods were used, along with observation and interviews for data collection. The study sample consisted of 40 individuals. The study yielded the following results:

- The pattern of social relationships within the local community is linked to higher crime rates related to tribal intolerance, as confirmed by the respondents' testimonies.

- Tribal identity is one of the main factors that encourage joining criminal networks within the local community.

- Tribal intolerance, which stems from social and cultural factors, contributes in various ways to shaping crime patterns and their spread within the local community.

- Tribal elders play a significant role in reducing tribal intolerance and limiting crime rates within the local community.

Intolérance tribale et réalité de la criminalité dans la société locale

-Recherche sur la structure sociale de la criminalité -

Résumé :

Cette étude vient comme une tentative de comprendre l'impact du tribalisme sur la propagation de la criminalité au sein de la communauté locale en analysant les relations sociales et l'identité tribale. Elle vise à comprendre comment ces facteurs influencent le renforcement des activités criminelles et la formation des loyautés et des appartenances. De plus, elle examine le rôle des chefs tribaux dans la résolution des conflits et la réduction des effets du tribalisme, ainsi que dans la diminution des niveaux de criminalité.

Dans ce contexte, la problématique de recherche a conduit à la question centrale suivante :

-Comment l'intolérance tribale influence-t-elle la propagation de la criminalité au sein de la communauté locale ?

L'étude a été menée dans la municipalité de Tébessa, où les méthodes descriptive et ethnographique ont été utilisées, ainsi que les outils de l'observation et de l'entretien pour la collecte des données. L'échantillon de l'étude était composé de 40 individus. L'étude a abouti aux résultats suivants :

- Le modèle des relations sociales au sein de la communauté locale est lié à l'augmentation des taux de criminalité associés à l'intolérance tribale, comme l'ont confirmé les témoignages des personnes interrogées.

- L'identité tribale est l'un des principaux facteurs qui encouragent l'adhésion aux réseaux criminels au sein de la communauté locale.

- L'intolérance tribale, qui découle de facteurs sociaux et culturels, contribue de diverses manières à façonner les schémas de criminalité et à leur propagation dans la communauté locale.

- Les notables tribaux jouent un rôle important dans la réduction de l'intolérance tribale et la limitation des taux de criminalité au sein de la communauté locale.

فهرس المحتويات

الشكر و العرفان ...../

ملخص بالعربية..... /

ملخص بالانجليزية..... /

ملخص بالفرنسية..... /

فهرس المحتويات...../

فهرس الجداول...../

مقدمة .....أ-ج

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والتصوري للدراسة

1- إشكالية الدراسة 17

2- أهداف الدراسة..... 21

3- أهمية الدراسة..... 22

4- مبررات و دوافع اختيار الموضوع..... 23

5- مفاهيم الدراسة..... 24

6- المقاربة النظرية..... 31

7- الدراسات السابقة..... 34

الفصل الثاني: المنظور السوسيولوجي للقبيلة

تمهيد..... 58

1- التأصيل النظري لمفهوم القبيلة..... 59

2- القبلية كامتداد للتعبير عن الهوية..... 68

3- محددات الانتماء القبلي..... 71

4- مظاهر تجلي الانتماء القبلي..... 78

5- الولاء القبلي و مظاهر التغير من القبيلة إلى الدولة..... 83

6- طبيعة العروش في المجتمع التبسي..... 96

خلاصة..... 101

الفصل الثالث: أسس نظرية حول التعصب القبلي

تمهيد..... 104

1- ماهية التعصب..... 105

2- الخلفية النظرية للتعصب القبلي..... 116

3- مظاهر التعصب القبلي.....،..... 138

4- أثار التعصب القبلي..... 141

5- التنشئة الاجتماعية و تعلم التعصب..... 143

6- موقف الإسلام من العصبية القبيلة..... 146

خلاصة..... 146

الفصل الرابع: مدخل نظري للجريمة

تمهيد..... 152

1- ماهية الجريمة..... 153

2- العوامل المؤدية للسلوك الإجرامي..... 162

3- تفسيرات الجريمة " قراءة في التراث النظري.....173

4- الجريمة و آليات الضبط الاجتماعي..... 189

5- التغير الاجتماعي كعامل في حدوث الجريمة..... 197

6- أنماط السلوك الإجرامي في المجتمع..... 199

خلاصة.....202

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد..... 205

1- مجالات الدراسة..... 206

2- منهج الدراسة..... 214

3- مجتمع الدراسة..... 217

4- عينة الدراسة و خصائصها..... 218

5- أدوات جمع البيانات..... 230

خلاصة..... 236

الفصل السادس: عرض و تحليل البيانات و مناقشة النتائج

تمهيد..... 239

1- المقابلات..... 240

2- تحليل المقابلات..... 285

3- مناقشة النتائج على ضوء التساؤلات..... 296

4- مناقشة النتائج على ضوء النظريات..... 299

5- مناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة..... 304

6- النتائج العامة للدراسة..... 306

خلاصة.....309

خاتمة..... 311

توصيات الدراسة..... 314

قائمة المصادر و المراجع..... 315

الملاحق..... 332

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	يوضح سن أفراد عينة الدراسة	219
02	يبين جنس أفراد عينة الدراسة	220
03	يبين الحالة العائلية لأفراد عينة الدراسة	222
04	يبين المستوى الدراسي لأفراد عينة الدراسة	223
05	يوضح الوضع المهني لأفراد عينة الدراسة	224
06	يمثل توزيع أفراد العينة حسب الانتماء العرشي (القبلي)	225
07	يبين نمط أسرة أفراد عينة الدراسة	226
08	يوضح سكن أفراد العينة بجوار الأقارب	227
09	يمثل أقوى الروابط الاجتماعية السائدة لدى أفراد عينة الدراسة	227
10	يبين موقف أفراد العينة من العرش	228


مقدمة

مقدمة

تعتبر القبيلة وحدة اجتماعية قديمة تتألف من مجموعة من الأفراد الذين يرتبطون بروابط دم مشتركة أو نسب، غالبًا ما تكون هذه الروابط هي التي تحدد هوية الفرد ومكانته داخل المجتمع القبلي حيث توفر لأعضائها شعورًا بالانتماء والأمان والحماية، كما أنها تُمثل مصدرًا رئيسيًا للدعم الاجتماعي والاقتصادي، فعلى الرغم من الجوانب الإيجابية للانتماء القبلي إلا أن التمسك المفرط بهويات قبلية محددة قد يؤدي إلى انعزال هذه المجموعات عن المجتمع الأكبر وضعف الدولة وتمزيق الوحدة الوطنية، حيث تكون الولاءات القبلية قوة من الولاءات الوطنية مما يعرض استقرار الدولة وسلامتها الوطنية للخطر ويعزز مشاعر العداء والتفرقة، كما يمكن أن يؤدي هذا التعصب إلى إنشاء مجموعات اجتماعية مغلقة تعزز انغلاق أفرادها على أنفسهم وترفض التفاعل مع الآخرين من خارج القبيلة، هذا الانعزال يمكن أن يؤدي إلى غياب التفاهم المتبادل ويزيد من احتمال نشأة الصراعات.

في مثل هذه البيئات يصبح التماسك الاجتماعي ضعيفًا ويصعب تحقيق الوحدة الوطنية، وبما أن التعصب بأشكاله المختلفة سواء كان دينيًا، عرقيًا أو قبليًا يُعد من أبرز عوامل التفرقة والتمييز في المجتمعات حيث يتحول هذا الميل إلى انحياز واضح في سياق التعصب القبلي لصالح أفراد القبيلة ضد الآخرين مما يساهم في تعزيز الفجوات الاجتماعية وزيادة التوترات بين المجموعات المختلفة، في حين أن الجريمة في المجتمع المحلي غالبًا ما تكون مرتبطة بشكل وثيق بالتعصب القبلي، ويمكن أن يؤدي هذا الأخير إلى نشوء صراعات وعداوات بين القبائل المختلفة، فنظرا لبعض الحالات يستخدم العنف كوسيلة لحل النزاعات أو لتحقيق العدالة الخاصة بالقبيلة وبالتالي يساعد على تزايد المعدلات الجريمة والعنف في المجتمع، هذا الأمر لا يقتصر فقط على النزاعات المباشرة بين القبائل بل يمكن أن يمتد ليشمل سلوكيات إجرامية أخرى مثل السرقة والاحتيال والانتقام وغيرها من السلوكيات.

وعليه يعد التعصب القبلي ظاهرة اجتماعية متجذرة في العديد من المجتمعات المحلية وخاصة في المناطق التي تعتمد تركيبتها الاجتماعية على النظام القبلي، حيث يعبر التعصب القبلي عن التمسك الشديد بالهوية القبلية والانحياز لأفراد القبيلة على حساب مبادئ العدالة والمساواة الشاملة هذا التمسك الزائد يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الفُرقة والانقسام بين أفراد المجتمع، فالتعصب القبلي ليس مجرد مسألة اجتماعية بل يمتد أيضًا إلى الأبعاد الاقتصادية والسياسية في العديد من المجتمعات التي تسودها ثقافة القبيلة، وقد تكون الفرص الاقتصادية والموارد الحكومية توزع بطريقة تفضل أفراد القبيلة على حساب الأقليات أو الأفراد من خارج القبيلة، هذا النوع من التفضيل يمكن أن يزيد من التوترات ويؤدي إلى غياب العدالة والفساد في التوزيع العادل للثروات والخدمات، كما يؤثر التعصب القبلي أيضًا على الديمقراطية وحكم القانون في المجتمعات، فقد يكون هناك البعض من القبائل والعشائر تمتلك نفوذًا كبيرًا يؤثر على العملية السياسية وقرارات الحكومة المحلية والوطنية مما قد يؤدي إلى تعزيز أنماط الحكم الطائفي والمحلي على حساب الشفافية والمشاركة الشاملة لجميع أقطاب المجتمع، كما يُسهم في نشوء بيئة غير صحية تعزز الصراعات الداخلية والتوترات الاجتماعية في المجتمعات.

لمواجهة هذه التحديات، يجب التركيز على تعزيز قيم التسامح والمساواة والعدالة وذلك بتعزيز التعليم والوعي في المجتمعات عن طريق التوعية بأهمية الاندماج والتسامح والعدل إذ يتطلب ذلك تطوير مناهج تعليمية تعزز فهم التنوع الثقافي والاجتماعي وتشجع على قبول الآخر واحترام الاختلافات، وتشجيع الحوار بين المجموعات المختلفة لتقوية الروابط الاجتماعية والحد من النزاعات بالاعتماد على إنشاء منتديات ومنصات حوار تجمع بين الأفراد من خلفيات اجتماعية وقبلية مختلفة تهدف إلى مناقشة القضايا المشتركة وبناء تفاهم متبادل وتنظيم مشاريع تعاونية تجمع أفراد المجتمع للعمل معًا نحو أهداف مشتركة، مما يعزز الروابط الاجتماعية ويقلل من التوترات القبلية بتدريب وسطاء محليين على تقنيات حل النزاعات بشكل سلمي وبناء لتعزيز السلام الاجتماعي والتقليل من العنف القبلي.

وفي دراسة التعصب القبلي و واقع الجريمة في المجتمع المحلي – بحث في البنية الاجتماعية للجريمة – تم تفصيل هذه الدراسة كما يلي:

في الفصل الأول تم التركيز على الجانب المنهجي للدراسة من خلال طرح الإشكالية والتساؤلات الفرعية وأهداف الدراسة وأهميتها والتعرض للمقاربة النظرية وأسباب اختيار الموضوع تليها مفاهيم الدراسة والدراسات السابقة.

وفي الفصل الثاني تم التطرق إلى القبيلة باعتبارها تمثل جزءا من التشكيلات الاجتماعية التقليدية حيث تم التطرق إلى مفهومها وتأصيلها النظري بالإضافة إلى أنها تمثل امتدادا للتعبير عن الهوية، كما تناولنا محددات الانتماء القبلي والمظاهر التي يتجلى فيها إضافة إلى الولاء القبلي ومظاهر التغير من القبيلة إلى الدولة وفي الأخير طبيعة العروش في المجتمع التبسي.

أما في الفصل الثالث فقد تم التركيز على ظاهرة التعصب القبلي من خلال دراسة التعصب بصفة عامة ثم الغوص في الخلفية النظرية للتعصب القبلي ومظاهره وأثاره على الفرد والمجتمع بالإضافة إلى التطرق لدور التنشئة الاجتماعية في تعلم التعصب وكذا موقف الإسلام من العصبية القبلية.

تم تخصيص الفصل الرابع لدراسة الجريمة من خلال التطرق إلى ماهية الجريمة والعوامل المؤدية لارتكابها بالإضافة إلى تفسيراتها المختلفة المتمثلة في التراث النظري لها، كما تم تناول الجريمة وآليات الضبط الاجتماعي وكذا التغير الاجتماعي كعامل في حدوث الجريمة، وفي الأخير تطرقنا إلى أنماط السلوك الإجرامي في المجتمع المحلي.

وفي الفصل الخامس تم التركيز على الإجراءات المنهجية للدراسة حيث تم التطرق إلى مجالات الدراسة والمنهج وأدوات جمع البيانات ثم مجتمع الدراسة والعينة وخصائصها، أما الفصل السادس فقد شمل الدراسة الميدانية من خلال تحليل المقابلات التي تم إجراءها ومناقشتها على ضوء التساؤلات والنظريات والدراسات السابقة، وفي الأخير تم صياغة خاتمة الدراسة ووضع قائمة المصادر والمراجع بالإضافة إلى الملاحق.



الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي و التصوري

للدراسة

الفصل الأول:

تمهيد

1- إشكالية الدراسة.

2- أهداف الدراسة.

3- أهمية الدراسة.

4- مبررات و دوافع اختيار الموضوع.

5- تحديد مفاهيم الدراسة.

6- المقاربة النظرية.

7- الدراسات السابقة.

خلاصة

1- إشكالية الدراسة:

في الوقت الحاضر أصبح مفهوم التعصب يحمل طابعًا سلبيًا حيث يصف بعض الأنماط السلوكية الانفعالية المفرطة التي تضع المتعصب في حالة خضوع مطلق لفكرة أو عقيدة قد تكون خاطئة أو صحيحة على عكس ما كان يتمتع به سابقًا من صفات إيجابية، فالتعصب اليوم أصبح ملمحًا من ملامح الحياة الاجتماعية والثقافية حيث تشهد هذه المشاعر التعصبية تكاثفًا مريبًا تحت تأثير عوامل تربوية واجتماعية وثقافية خرجت عن سياقها الوطني والإنساني إلى مسارات الانغلاق والتقوقع و التعصب، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى الشجار والعنف والصراع الدموي بين المجموعات ووقوع جرائم تتغير أنماطها وأساليب ارتكابها مع حركة المجتمع وأساليب أفراده في التعامل وممارسة الأنشطة اليومية.

وفي خضم التغيرات والتحولات التي طرأت على المجتمع التبسي والتي مست مختلف مجالات الحياة ومظاهرها انعكاسها بشكل واضح على الأسرة، فعند الانتقال من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية يجد الفرد نفسه مضطرًا للتكيف مع النظم والقيم السائدة في المدينة، هذا التكيف مع الوسط الحضري وطريقة الحياة الحضرية أدى إلى تغيير بنية الأسرة الجزائرية وتغير أدوارها، فقد أظهرت الدراسات التي تناولت الأسرة الجزائرية أن أهم التغيرات التي طرأت عليها تشمل تقلص حجمها وتغير أدوارها، من بين هذه الدراسات دراسة "مصطفى بوتفنوشت" التي أظهرت تحول الأسرة من الحجم الكبير إلى الحجم الصغير وهذا النموذج يتجلى بوضوح في الوسط الحضري، ومع ذلك لا يمكن تعميم هذه النتائج بالكامل إذ لا تزال بعض العائلات متمسكة بالطابع القبلي رغم كل مظاهر التحضر المحيطة بها.

بما أن الأسرة تُعتبر مجالًا خصبًا للتفاعل بين أفرادها فإن ذلك يؤدي إلى قيام شبكة من العلاقات بين الزوج والزوجة، الآباء والأبناء وكذلك العلاقات بين الأحفاد والأجداد، هذه العلاقات تكون مباشرة ومستدامة قائمة على الشعور الجمعي وتتميز بالتماسك لأنها تحتفظ

بالكثير من خصائص العائلة التقليدية رغم تأثرها بالأوضاع الجديدة والتغيرات التي أثرت على الأسرة الجزائرية وعلاقاتها الداخلية والخارجية، كما أن العلاقات الاجتماعية في النهاية ما هي إلا انعكاس للعلاقات العائلية والعكس صحيح، فالسلوك الاجتماعي هو تعبير عن الشخصية الاجتماعية الناتجة من الارتباط الوثيق بين الأسرة والمجتمع، فمكانة الأسرة تتحدد بين الأسر الأخرى في القبيلة من خلال رأس مالها المادي والرمزي حيث يتمثل رأس مالها الرمزي في النسب ونقاء الدم بينما رأس المال المادي يتمثل في حجم الأراضي وقطيع المواشي التي تملكهم الأسرة مما يمكنها من منافسة الأسر الأخرى في المناسبات المختلفة، فكلما زاد رأس المال الرمزي لأسرة زادت عصبيتها ومكانتها الاجتماعية داخل القبيلة.

فمن مكونات المجتمع المحلي التبسي القبيلة التي تمثل بنية اجتماعية ونموذجًا واضحًا لهذا النوع من المجتمع في أبسط أشكالها، إذ تعني القبيلة جماعة من الناس تشكل وحدات تحتل منطقة أو مناطق متجاورة، يرتبط أساس البناء الاجتماعي لها ارتباطًا وثيقًا بالأرض وبنظام الملكية الذي يحدد إطار هذا الارتباط، حيث يُعتبر العلامة ابن خلدون من أوائل الباحثين في موضوع القبيلة والتي ربطها بظاهرة العصبية فكان له السبق في دراسة القبيلة ونسق القرابة ومعالجة ظاهرة العصبية ضمن دراسته للتاريخ والعمران البشري، حيث أدرك أهمية القرابة في نشوء العصبية المؤدية إلى الملك وقيام الدول ومراتبها.[1]

فالقرابة تعد من أقوى الروابط الاجتماعية التي تشكل العلاقات والنسيج الاجتماعي على أساس النسب والدم، حيث تفرض التضامن و تبادل المنافع والمناصرة والمساندة من خلال خلق أنساب بين العائلات و العشائر وبالتالي تتسع وتقوى دائرة هذا النسيج مما يؤدي إلى اختفاء الخلافات وتحقيق التكامل والاندماج الاجتماعي في وحدة أكبر حجماً وأكثر تنظيماً داخل البناء الاجتماعي، كما قد وضع أسس نظرية متكاملة نقلها عنه المستشرقون وخاصة "Robertson Smith" ثم انتقلت بعد ذلك إلى علماء الأنثروبولوجيا البريطانيين

[1]– ليلى تيتة، تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن التاسع عشر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 17، 2017، ص 143.

خاصة "Evans–Pritchard" الذي يرى أن هذه الجماعات الاجتماعية الدائمة مثل القبائل والعشائر والزمر الاجتماعية تحتفظ ببقائها واستمرارها وهويتها كجماعة بالرغم من التغيرات في العضوية، فالجماعة هي مجموعة من العلاقات التي تظل قائمة رغم تغير أعضائها.[1]

يتميز المجتمع المحلي التبسي بمقومات اجتماعية وثقافية تُحدد شكل العلاقات وأنماط التفاعل الاجتماعي ومظاهر الحياة الثقافية، حيث تخضع هذه المقومات بين الحين والآخر لمؤثرات متنوعة ناتجة عن طبيعة النمو والتغير والتحول في مختلف المجالات، وبالتالي تتجلى مظاهر هذا التحول الاجتماعي والثقافي في مستويات التغيير واستبدال طرائق العيش وأشكال الممارسات و صيغ المعاملات ومبادئ التفكير والتصور بمظاهر جديدة تعتمد على مقاييس بديلة عن السابقة، كما نجد أن للتحولات السياسية تأثير في المجتمع المحلي بشكل كبير، حيث سعت إلى تحويله من مجتمع يعتمد على القبيلة والدولة التقليدية إلى مجتمع يتبنى مفاهيم الدولة الحديثة، هذا التحول انعكس على المنظومة القيمية والدينية والأخلاقية مما أدى إلى تغير في المفاهيم وسلم القيم والمعايير التي تحكم العلاقات الاجتماعية.

وبعد هذا الطرح تم صياغة إشكالية الدراسة التي تتمثل فيما يلي:

كيف يؤثر التعصب القبلي على انتشار الجريمة في المجتمع المحلي؟

انطلاقا مما سبق ومن خلال الأدبيات العلمية والمعطيات الأولية للميدان حول موضوع البحث تبلورت عدة تساؤلات كالأتي نسعى للبحث عنها والإجابة عليها من خلال هذه الدراسة:

– هل يرتبط نمط العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع المحلي بارتفاع معدلات الجريمة المرتبطة بالتعصب القبلي؟

– هل للهوية القبلية دور في تشجيع الانتماء إلى الشبكات الإجرامية داخل المجتمع المحلي؟

[1]– بلحميتي مهدي وزمور نور الدين، البنى الاجتماعية وظاهرة السلطة داخل المجتمع المحلي في الجزائر، مجلة متون، مجلد 08، عدد 04، 2017، ص 491.

– هل يؤدي التعصب القبلي الناشئ عن العوامل الاجتماعية والثقافية إلى تشكيل نمط الجريمة وانتشاره داخل المجتمع المحلي؟

– ما دور أعيان القبائل في تقليص التعصب القبلي والحد من مستويات الجريمة داخل المجتمع المحلي؟

2- أهداف الدراسة:

إن لكل دراسة هدف أو غرض يجعلها ذات قيمة علمية والهدف من الدراسة يفهم عادةً على أنه السبب الذي من أجله قام الباحث بإعداد هذه الدراسة، ومن بين هذه الأهداف ما يلي:

- دراسة كيفية تأثير العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع المحلي على انتشار الجريمة المرتبطة بالتعصب القبلي.
- فحص كيف تؤثر الهوية القبلية في تشكيل الولاءات أو الانتماءات التي قد تسهم في تشجيع الأفراد على المشاركة في الأنشطة الإجرامية.
- تحليل التأثيرات الاجتماعية الثقافية التي تغذي التعصب القبلي وكيف يؤدي ذلك إلى انتشار الجريمة داخل المجتمع المحلي.
- التعرف على دور أعيان القبائل في حل النزاعات وتقليل تأثير التعصب القبلي والحد من مستويات الجريمة داخل المجتمع المحلي.

3- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في معالجتها لقضية شائكة في الوسط المجتمعي ومحاولة تقديم فهم وتوصيف نظري و ميداني لظاهرة "التعصب القبلي و واقع الجريمة في المجتمع المحلي"، فمن الناحية النظرية تهدف الدراسة إلى تقديم معالجة علمية لظاهرة التعصب القبلي والجرائم الناجمة عنها من خلال تحليل واقع حدوثها في المجتمع التبسي (المجتمع المحلي)، حيث يتضمن ذلك استعراضًا معرفيًا لمختلف الأدبيات ذات الصلة بالموضوع وتحديد المواقف المعرفية المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة، كما تسعى الدراسة إلى معرفة أسباب الظاهرة وأشكالها والتعرف على الخلفيات والآثار الاجتماعية المترتبة عليها.

أما من الناحية الميدانية فتتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

- معايشة هذه الظاهرة والتعرف عليها عن قرب من خلال التحقيقات الميدانية في المجتمع التبسي كما تهدف إلى تقديم فهم وتوصيف دقيق لهذا الواقع والكشف عما هو خفي مما يشكل أهمية وهدفًا رئيسيًا في حد ذاته.

- المساعدة على فهم كيف تؤثر الهويات القبلية على سلوك الأفراد وتفاعلاتهم حيث يمكن أن يكشف ذلك عن كيفية تشكل النزاعات والصراعات في المجتمع المحلي.

- تحديد العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تسهم في ارتفاع معدلات الجريمة، هذا يساعد في فهم الأسباب الجذرية للجريمة بدلاً من التركيز فقط على الأفعال نفسها.

- البحث في هذا الموضوع يمكن أن يسهم في تسليط الضوء على تجارب الأفراد الذين تأثروا بالتعصب القبلي مما يعزز من الوعي الاجتماعي ويساعد في بناء مجتمع أكثر شمولية.

- مساعدة البحث في فهم كيف تتغير أنماط التعصب القبلي والجريمة مع مرور الوقت مما يوفر رؤى حول كيفية تطور المجتمع وتكيفه مع التغيرات الاجتماعية.

4- مبررات اختيار الموضوع:

يشكل التعصب القبلي ظاهرة ومشكلة حقيقية خاصة في المجتمعات التقليدية حيث تتنوع خلفياته وبنيته ومظاهره وأشكاله من مجتمع إلى أخر، فالتعصب في المجتمع الجزائري وخاصة المجتمع التبسي يمتاز بتعدد اتجاهاته التي قد تختلف أو تتفق في الشكل والمضمون، فمن أبرز أشكال التعصب في المجتمع المحلي هو تأثيره على تشكيل الهوية لبعض أنماط المجتمع وكذلك تأثيره على المفاهيم والقيم والعادات والأعراف الاجتماعية.

تثير مشكلة البحث النقاش والجدل لارتباطها الوثيق بالعديد من المفاهيم مثل التمييز العرقي والديني والثقافي خاصة أن هذا التعصب ينشأ في ظل القبيلة التي كانت محور الحياة الاجتماعية، فما يعمق فجوة الاختلاف بين أطياف المجتمع هو حالة الإنكار وعدم الرغبة في مناقشة ظاهرة التعصب القبلي والجرائم المترتبة عليه ووجوده كواقع وإشكالية في الوقت الحالي.

تناولنا لهذا الموضوع الذي اقترحه فريق التكوين في طور الدكتوراه شعبة علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع الانحراف والجريمة جاء نتيجة لراهنيته وملائمته لطبيعة الواقع الاجتماعي المعاش، فقضية التعصب القبلي والفعل الإجرامي في المجتمع المحلي تطرح إشكالات معرفية وسوسيولوجية تستدعي فهمًا وإحاطة وتوصيفًا للظاهرة من عدة جوانب، هذا ما دفعنا إلى محاولة فهم وتوصيف البنية الاجتماعية للجريمة في المجتمع المحلي وبالتالي إتاحة مادة معرفية يمكن الاستفادة من نتائجها.

5- مفاهيم الدراسة:

- القبيلة:

هي وحدة اجتماعية متماسكة يرتبط أفرادها بعلاقات عصبية النسب وتقع ضمن إقليم محدد، يتسم الانتماء للقبيلة بالولاء الشديد حيث تتفوق مصلحة القبيلة على المصالح الفردية ويتحمل الفرد مسؤولية الدفاع عن مصلحة القبيلة وحقوق أعضائها، وفي المقابل تتحمل القبيلة مسؤولية حماية أفرادها ودفع الدية أو الكفارة في حال تعرض أحدهم للاعتداء، وعندما يتعرض أي فرد من أعضاء القبيلة للاعتداء فإن ذلك يُعتبر اعتداءً على القبيلة بأكملها مما يستدعي استجابة القبيلة بالتضامن للدفاع عن حقوقها وتحقيق العدالة.[1]

تعرف القبيلة في قاموس علم الاجتماع على أنها نسق في التنظيم الاجتماعي يتألف من عدة جماعات محلية مثل القرى والعشائر وعادة ما تتواجد في إقليم معين، يتميز أفرادها بشعور قوي بالتضامن والوحدة ويستند هذا التضامن إلى مجموعة من العواطف الأولية، حيث تشكل القبيلة تجمعًا كبيرًا أو صغيرًا من الناس الذين يستغلون إقليمًا محددًا، ويشتركون في لغة واحدة وتجمعهم علاقات اجتماعية خاصة تتجانس ثقافيًا.[2]

- المفهوم الإجرائي للقبيلة (العرش):

القبيلة هي وحدة اجتماعية وسياسية تتكون من مجموعة من الأسر أو العائلات التي ترتبط ببعضها عبر النسب أو القرابة وتتشارك في الثقافة والعادات والتقاليد والأرض، عادةً ما تكون القبيلة متمركزة في منطقة جغرافية محددة ولها نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي خاص بها، القيادة في القبيلة غالبًا ما تكون بيد شيخ أو زعيم يتمتع بسلطة تقليدية مستمدة من تقاليد وعادات القبيلة، كما تُعتبر القبيلة وحدة تنظيمية أساسية في المجتمع المحلي التبسي وتلعب دورًا مهمًا في دعم الأفراد وتوفير الحماية والتضامن الاجتماعي.

---

[1]- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د ط، 1979م، ص 16.

[2]- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعارف الجامعية، دط، مصر، 1990، ص 93.

- القبلية (العروشية):

هي المظهر العام للوحدة الاجتماعية (العرش)، وهي بمثابة الصورة المعبرة عن روح القبيلة بنظامها و كيانها المادي و قيمتها المعنوية وهي مثل عبارة المدنية أمام عبارة المدينة، فالقبلية هي الظاهرة الاجتماعية المنبثقة عن مفهوم القبيلة اقتضتها ظروف معينة، وكثيرا ما تقابل مصطلح العروشية أي القبلية مع مصطلح العصبية أي التعصب للعرش من طرف أفراده.[1]

- التعريف الإجرائي للقبلية:

هي صفة تستخدم لوصف ما يتعلق بالقبائل، وتعني القبلية تأكيد الانتماء أو الربط بالقبيلة وهي تعبر عن الروابط العائلية أو القومية أو العرقية التي تربط الأفراد بعضهم ببعض في إطار القبيلة، وتشير إلى الأسلوب الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي الذي يتبعه أفراد القبيلة.

- التعصب:

هو حالة خاصة من التمسك الفكري العقائدي حيث يجسد اتجاهات الفرد أو الجماعة نحو جماعات أو طوائف أخرى الأمر الذي يؤدي إلى تقسيمهم في إطار خاص وهو إطار سلبي عادة على أساس انتمائهم فقط إلى تلك الجماعة أو تلك الطائفة، بعبارة أخرى يعني التعصب حالة من تنظيم وتفسير معلومات حول جماعة أو طائفة معينة يتم اتخاذ حالة من التعصب تجاهها.[2]

كما يعرف التعصب على أنه حالة من الجمود الفكري أو التصلب الديني والعقائدي حيث يتمثل التعصب في توجيه الفرد أو الجماعة نحو فرد أو جماعة أخرى بشكل سلبي ومتطرف، يتجلى التعصب في إذعان وطاعة المتعصب لسلطة الجماعة التي ينتمي إليها

[1]– بوزياني الدراجي، ملامح تاريخية للمجتمعات المغربية، مؤسسة بوزياني للنشر والتوزيع، دط، الجزائر، 2013، ص 118.

[2]– النوعي عطاء الله، سوسيولوجيا البنية القبلية – دراسة نظرية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الاغواط، المجلد 07، عدد 31، جويلية 2018، ص 75.

مع رفضه للجماعات الأخرى، ويعود ذلك إلى نظرتهم السلبية للآخرين وتقسيمهم إلى معسكرين متناقضين بشكل مطلق مما يثير رغبتهم في استخدام العنف في التعامل مع الآخرين.[1]

- التعريف الإجرائي للتعصب:

هو ميل أو اتجاه نفسي يؤدي إلى اتخاذ مواقف متحيزة وغير عقلانية تجاه أفراد أو جماعات معينة بناءً على انتمائهم العرقي أو الديني أو الثقافي أو الاجتماعي، يتميز التعصب بالتمسك الشديد بالآراء والمعتقدات الخاصة والرفض القاطع للأفكار والمعتقدات الأخرى ويصاحبه غالبًا مشاعر سلبية مثل الكراهية أو العداء أو التمييز، يمكن أن يؤدي التعصب إلى سلوكيات غير عادلة أو ضارة تجاه الآخرين ويشكل عقبة أمام التفاهم والتعايش السلمي بين مختلف فئات المجتمع.

- التعصب القبلي:

يقصد به تضامن أفراد كل قبيلة تجاه القبائل الأخرى في الحروب والدماء والدفاع عن المصالح و المسؤوليات المشتركة بحيث أنهم يتناصرون ظالمين أو مظلومين، ويتعاونون على المسؤوليات و المغارم، وبحيث تكون الأحاسيس و المشاعر مشتركة وجماعية فان أي اعتداء يقع على احد أفراد قبيلته إنما يقع على كل فرد في القبيلة وأن من واجب كل فرد أن ينتصر ويدافع عنه وأن يثار له من المعتدي أو من فرد من أفراد قبيلته.[2]

من هنا كان التعصب القبلي هو السّمة البارزة في المجتمعات القبلية، فالفرد في المجتمع القبلي له شعور دائم على أنه جزء لا يتجزأ من عصبته التي ينتمي إليها بل هي استعداد دائم في نفس الفرد يدفعه إلى تجسيد هذا الانتماء إلى عصبته بفنائه فيها فناء كليا، وفي هذه الحالة فإن الفرد يفقد شخصيته بل فرديته ويتقمص شخصية العصبة.

---

[1]- توفيق عزت فريد محمود، التعصب القبلي في السلوك السياسي الفصائلي الفلسطيني وأثره على التنمية السياسية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، 2010، ص 16.

[2]- النوعي عطاء الله، مرجع سبق ذكره، ص 75.

- التعريف الإجرائي للتعصب القبلي:

التعصب القبلي هو ميل أو اتجاه نفسي يتسم بالولاء الشديد والتفاني المفرط للقبيلة مقرونًا بالتحيز ضد الأفراد أو الجماعات خارج هذه القبيلة، يتجلى هذا التعصب في تبني مواقف متحيزة وغير عقلانية و رفض أو ازدراء الثقافات والمعتقدات والقيم التي تختلف عن تلك التي تتبناها القبيلة، كما يمكن أن يؤدي التعصب القبلي إلى سلوكيات تمييزية وعدائية وقد يساهم في زيادة النزاعات والصراعات بين القبائل أو المجتمعات المختلفة مما يعيق التفاهم والتعايش السلمي.

- الجريمة:

هي ظاهرة اجتماعية خطيرة يعاني منها كل المجتمعات الإنسانية، وهي احد النماذج السلوكية التي يفرزها المجتمع وهي من ضمن منتجاته الوظيفية، فالجريمة تصبح مشكلة اجتماعية إذا أصبحت حالة أو ظرفا معينا يسود في فترة زمنية معينة وتظهر هذه الحالة سلبية للناس سواء كان سلوكا أو غير ذلك ، ويتم اعتبارها من طرف الجماعة على أنها كذالك أي يتم الحكم عليها وتقديرها وتقييمها سلبيا وهكذا تصبح الجريمة مشكلة اجتماعية.[1]

الجريمة ليست شيئا مطلقا "بمعنى أنها تدل على فعل ثابت له أوصاف محددة ولكنها شيء نسبي تحدده عوامل كثيرة منها الزمان والمكان والثقافة، والجريمة الواحدة في المجتمع الواحد لا تثبت على حال واحد من حيث عقوبتها ولا من حيث تدرجها في سلسلة خطورة الأفعال الخارجة على القانون ، فهي مرة مخالفة ومرة جنحة ومرة ثالثة جناية، وتختلف الجريمة تبعا لاختلاف الثقافات كما أنها ليست نسبية إلى الثقافات فحسب وإنما نسبية أيضا للثقافات الفرعية داخل المجتمع نفسه.[2]

[1]– طالب أحسن، الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط 1، بيروت، 2002، ص27.

[2]– الساعاتي حسن سامية ، الجريمة والمجتمع، دار النهضة، ط2، 1983، ص ص 16-17.

- تعريف الجريمة إجرائيا:

هي أي نشاط يخالف القانون أو المعايير الأخلاقية المعترف بها في المجتمع، يمكن تعريف الجريمة على أنها سلوك يتضمن انتهاكًا للقوانين أو اللوائح أو السلوكيات الاجتماعية المعترف بها ويمكن أن تتسبب في إلحاق ضرر بالآخرين أو المجتمع بشكل عام.

- المجتمع المحلي:

تجمع التعريفات المتداولة حول مفهوم المجتمع على انه " مجموعة من الأفراد على بقعة جغرافية محددة من الناحية السياسية، لها مجموعة من الأحكام الاجتماعية والأهداف المشتركة التي أساسها الدين واللغة والتاريخ".[1]

وتختلف هذه المجتمعات فيما بينها من حيث الكم والكيف، فبعضها صغير نسبيا ويحتوي عددا محدودا من الأسر والوحدات الاجتماعية كمجتمع القرية أو البادية وبعضها يحتوي آلافا من الأسر وعددا من الوحدات الاجتماعية كمجتمع المدن الكبرى والعواصم، وهناك بعض المجتمعات المحلية التي تمتاز بدرجة عالية من التخصص كمجتمع الأطباء ومجتمع المهندسين وغيرهم، وهناك الذي يحدد ضمن بيئة معينة ومثالها المجتمعات المحلية التي تعيش حول أبار البترول أو حول مناجم الفوسفات والبوتاس والحديد والفحم وغيرها، وهناك مجتمعات محلية أخرى لا تحددها بيئة معينة وإنما تنتقل من مكان إلى أخر طلبا للماء والكلأ كما هو الحال في المجتمعات البدوية، وهناك أيضا مجتمعات محلية غلب عليها الطابع الثقافي أو الاقتصادي أو السياسي فأصبحت مراكز ثقافية أو اقتصادية أو سياسية.[2]

[1]– مأمون طربيه، علم الاجتماع في الحياة اليومية – قراءة سوسيولوجية معاصرة لوقائع معاشة، دار المعرفة، ط 1، لبنان– بيروت، 2011، ص 167.

[2]– دلال ملحس استيتيه و عمر موسى سرحان، المشكلات الاجتماعية، دار وائل للنشر، ط 1، عمان، 2012، ص 196.

- تعريف المجتمع المحلي إجرائيا:

هو مجموعة من الأفراد الذين يعيشون في منطقة محددة جغرافياً ويتشاركون في تاريخ وثقافة وقيم مشتركة، يكون هؤلاء الأفراد مترابطين اجتماعياً ويشكلون نظاماً اجتماعياً يتسم بالتفاعل الدائم والعلاقات الاجتماعية المتبادلة، كما يمكن أن يكون المجتمع المحلي قرية صغيرة أو حي في مدينة كبيرة أو أي وحدة محدودة الحجم يجتمع فيها الأفراد للعيش والعمل والتفاعل مع بعضهم البعض، يتأثر المجتمع المحلي بعوامل عديدة مثل التاريخ والبيئة والثقافة والدين والسياسة ويشكل المجتمع المحلي الوحدة الأساسية لتطوير العلاقات الاجتماعية والتفاعل الثقافي والاقتصادي داخل المنطقة المعيشية، إذ يقصد به في دراسة المجتمع التبسي.

- البنية الاجتماعية:

إن التعريف المبدئي للبناء أو البنية Structure ينطلق من اعتباره مجموعة العلاقات الثابتة بين عناصر متغيرة، حيث يقدم "جان بياجيه" تعريفا شاملا لها على أنها " نسق من التحولات له قوانينه الخاصة باعتباره نسقا، ومن شأن هذا النسق أن يظل قائما ويزداد ثراء بفضل الدور الذي تقوم به تلك التحولات دون أن يكون من شأن هذه التحولات أن تخرج عن حدود ذلك النسق، ولابد لكل بنية أن تتسم بخصائص هذه الكلية والتحولات والتنظيم الذاتي.[1]

أما تصور الانثروبولوجي البريطاني "ايفانز بريتشارد" فينظر إلى البناء الاجتماعي على انه الجماعات الاجتماعية الدائمة مثل القبائل والعشائر والزمر الاجتماعية التي تحتفظ ببقائها واستمرارها وهويتها كجماعة بالرغم من التغيرات في العضوية، فالجماعة هي مجموعة من العلاقات القائمة بالرغم من تغير أعضائها، أما الجماعة الصغيرة فهو يخرجها من هذا البناء لأنها لا تزول بسرعة، كما أن تصور بريتشارد للجماعة على أنها وحدة متميزة عن

[1]- بلحميتي مهدي و زمور زين الدين، البنى الاجتماعية وظاهرة السلطة داخل المجتمع المحلي في الجزائر، مجلة متون، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيد، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 08، العدد 04، جانفي 2017، ص 489.

باقي الجماعات الأخرى والأشخاص فيها مقيدون بالالتزامات اتجاهها وبهذا الشكل يعتبر القبيلة والبدنة وطبقة العمر جماعات.[1]

- تعريف البنية الاجتماعية إجرائيا:

تشير البنية الاجتماعية إلى الترتيبات والتنظيمات والعلاقات الاجتماعية التي تحكم تفاعل الأفراد داخل المجتمع المحلي، حيث تعتمد على مجموعة من العوامل مثل الطبقات الاجتماعية والأدوار الاجتماعية و القيم والمعتقدات والعادات والتقاليد والسياسات والقوانين لتتشكل داخل المجتمع، فهي تؤثر في تشكيل سلوك الأفراد وتوجه تفاعلاتهم مع بعضهم البعض ومع المجتمع بشكل عام.

[1]- بلحميتي مهدي و زمور زين الدين، مرجع سبق ذكره، ص491.

6- المقاربة النظرية:

إن دراسة التعصب القبلي و واقع الجريمة في المجتمع المحلي التبسي كظاهرة تمس جميع مناحي الحياة تتطلب منّا توظيف عدة مقاربات تتمثل في ما يلي:

6-1- النظرية الخلدونية: هي نظرية سوسيولوجية ترتكز على أفكار ومفاهيم ابن خلدون الذي كان من أوائل العلماء الذين درسوا العلوم الاجتماعية، حيث تشير هذه المقاربة إلى النظر إلى العصبية كعنصر أساسي في الحياة الاجتماعية والسياسية وتركز على فهم التوازن والتفاعلات بين مختلف المجموعات الاجتماعية في المجتمع، ففي دراستنا تم توظيف المقاربة الخلدونية على النحو الآتي:

- **دراسة التفاعلات العرقية و القبلية:** من خلال فهم التفاعلات بين المجموعات القبلية والعرقية في المجتمع وكيفية تأثير ذلك على الجريمة والممارسات الاجتماعية.

- **تحليل دور الهياكل الاجتماعية:** تم استخدام هذه المقاربة في تحليل دور الهياكل الاجتماعية في بناء الهوية القبلية والتفاعلات بين الفئات الاجتماعية مما يؤثر على نمط الجريمة و العقوبات.

- **التركيز على التوازن و التنافس:** من خلال فهم التوازن والتنافس بين المجموعات المختلفة وكيفية تأثير ذلك على العصبية و السلوكيات ذات الصلة بالجريمة.

- **تفسير التغييرات الاجتماعية:** ساعدت على تفسير التغييرات الاجتماعية والتحولات في هياكل المجتمعات وكيفية تأثير ذلك على نمط الجريمة وظهور أشكال جديدة من التعصب القبلي.

6-2- نظرية الصراع: هي نظرية سوسيولوجية تركز على الصراعات والتوترات الاجتماعية كمحرك أساسي للتغيير في المجتمع، حيث تركز على الصراع بين الطبقات الاجتماعية والمجموعات والفئات داخل المجتمع، تمت الاستفادة من هذه النظرية على النحو التالي:

- **تحليل الصراعات الاجتماعية:** استخدمت في تحليل الصراعات والتوترات بين مختلف المجموعات والفئات في المجتمع المحلي بما في ذلك العصبيات القبلية والتوترات المرتبطة بالجريمة والعنف.

- **فهم الهيمنة و السيطرة:** من خلال فهم العلاقات السلطوية والهيمنة داخل المجتمع التبسي وكيفية استخدام بعض الفئات الاجتماعية السلطة والتأثير لصالحها على حساب الفئات الأخرى.

- **تحليل الظواهر الاجتماعية الهيكلية:** من خلال تحليل الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية و كيفية تأثير هذه الهياكل على التعصب القبلي و واقع الجريمة في المجتمع المحلي.

- **فهم التوازنات و التغيرات:** ساعدت في فهم التوازنات والتغيرات داخل المجتمع المحلي وكيفية تأثير الظاهرة المدروسة على هذه التغيرات والتوترات.

- **تحليل الهوية و الانتماء:** أُستخدمت في تحليل الهويات الاجتماعية والانتماءات القبلية وكيفية تأثيرها على سلوكيات الأفراد والمجموعات بما في ذلك الجريمة والتعصب القبلي.

6-3- نظرية التفاعلية الرمزية: هي نظرية سوسيولوجية تركز على فهم المجتمع والثقافة من خلال التفاعلات الاجتماعية واستخدام الرموز والرموز المشتركة بين الأفراد والمجموعات، إذ يعتبر جورج هربرت ميد و هربرت بلومر من أبرز العلماء الذين ساهموا في تطوير هذه النظرية، تم توظيف هذه النظرية في بحثنا على النحو التالي:

- **فهم الرموز و الرموز الاجتماعية:** استخدمت في فهم الرموز والرموز المشتركة بين الأفراد والمجموعات في المجتمع التبسي بما في ذلك رموز التعصب القبلي والقبيلة والرموز المتعلقة بالجريمة والعنف.

- **تحليل التفاعلات الاجتماعية:** استخدمت في تحليل التفاعلات الاجتماعية بين الأفراد والمجموعات وكيفية تبادل الرموز والتفاعلات الرمزية بينهم.

- **فهم التغير و التطور:** ساعدت في فهم التغيرات والتطورات التي يمكن أن تحدث في الرموز والتفاعلات الاجتماعية على مر الزمن وكيفية تأثير ذلك على الظاهرة المدروسة.

- **تحليل الهوية و الثقافة:** استخدمت في تحليل الهويات الاجتماعية والثقافات، وكيفية تأثير الرموز والتفاعلات الاجتماعية على بناء وتشكيل الهويات والثقافات داخل المجتمع المحلي.

- **فهم السلوك الاجتماعي:** ساعدت هذه النظرية في فهم السلوكيات الاجتماعية للأفراد والمجموعات بما في ذلك سلوكيات التعصب القبلي وسلوكيات الجريمة وكيفية تفسير هذه السلوكيات من خلال التفاعلات الرمزية والثقافية.

باستخدام هذه النظريات المختلفة تم الوصول إلى فهم شامل ومتعمق لظاهرتي التعصب القبلي والجريمة في المجتمع المحلي التبسي وبالتالي توجيه البحث نحو تحليلات أعمق وتفسيرات أكثر دقة للتفاعلات والعوامل التي تؤثر على هذه الظواهر في البنية الاجتماعية.

7- الدراسات السابقة:

7-1- دراسات متعلقة بالتعصب القبلي:

- الدراسات المحلية:

- دراسة عبد اللاوي عمر بعنوان الممارسات الاجتماعية الثقافية العرشية وتأثيرها على إنتاج المؤسسات الانتخابية- مجتمع ولاية الجلفة نموذجا:[1]

انطلقت هذه الدراسة من التساؤل حول واقع وفاعلية العرشية أو العصبية القبلية في المجتمع مستندًا إلى الخصائص الاجتماعية والجغرافية والثقافية التي تحدد هذه الظاهرة، استخدمت الدراسة العديد من الآليات والأساليب لفهم كيفية إحياء العرشية وما إذا كانت تعتبر مصدرًا للسلطة السياسية في المجتمع الحديث، كما سعت الدراسة إلى تقدير مدى استمرارية هذه الظاهرة أو انقراضها في المستقبل حيث تساءل الباحث عن دور الممارسات العرشية في العملية السياسية وتأثيرها على الأفراد، وكذلك تأثيرها على بناء وسير المؤسسات الانتخابية بصياغة السؤال التالي:

ما تأثير الممارسات الاجتماعية الثقافية العرشية في إنتاج المؤسسات الانتخابية؟

كما خلص إلى فرضيتين أساسيتين هما:

- الفرضية الأولى: الممارسات الاجتماعية الثقافية العرشية تجعل الممارسات الرسمية داخل الأحزاب والمؤسسات العمومية تخضع للمعايير القبلية.

- الفرضية الثاني: الممارسات الاجتماعية الثقافية العرشية توظّف العصبية القبلية والجهوية في مراحل العملية الانتخابية.

استعان الباحث في دراسته بعدة مناهج منها المنهج التاريخي لتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث واستخدم أيضًا المنهج الوصفي التحليلي لبناء صورة تمثيلية دقيقة لواقع الظاهرة وإعطائها تفسيرًا صحيحًا، بالإضافة إلى ذلك تم استخدام المنهج السوسيو-

[1]- عبد اللاوي عمر، الممارسات الاجتماعية الثقافية العرشية وتأثيرها على إنتاج المؤسسات الانتخابية- مجتمع ولاية الجلفة نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع التربوي، جامعة الجزائر2، 2017/2016.

أنثروبولوجي باستخدام الملاحظة والمعايشة لفهم أصول الفئات الاجتماعية وعلاقاتها وتأثيرها بالثقافات التقليدية والعصبية القبلية وغيرها.

تم استخدام أدوات منهجية متنوعة في هذه الدراسة مثل تقنية الملاحظة بالمشاركة وتحليل المضمون وأداة المقابلة والاستمارة، وقد جرى توزيع 160 استمارة توزيعًا عرضيًا للحصول على بيانات و معلومات تفصيلية، كما استخدم الباحث العينة التمثيلية والعينة الحصصية لضمان تمثيل شامل ومتوازن في الدراسة، توصل الباحث إلى جملة من النتائج من بينها:

– الاعتمادية على القرابة التي تتوسع إلى أبناء العرش أو المنطقة في متطلبات الحياة يجبر الفرد على التواصل والتضامن والتلازم والتجاور في السكن مع الأقارب مما ينتج تكتلات قرابية مغلقة وأحياء وقرى ومدن ذات طابع قبلي.

– تعرضت القبيلة هيكليا للتفكك لكنها في نفس الوقت أعيد زراعتها عن طريق قوانين الحالة المدنية في عهد الاستعمار حيث أبقت على العائلة ورموزها المتمثلة في اللقب العائلي، الشيء الذي جعل العائلة تنموا وتتطور إلى عشيرة لها ملكيتها المشاعة ومقرها أي البيت الكبيرة وسلطتها على الأفراد.

– استمرار فعالية و قدرة السلطة الاجتماعية المتمثلة في الأعيان (كبار العرش) على قيادة المجتمع والتحكم في مساراته وتوجهاته ومعالجة الأحداث المستجدة، هؤلاء ينتمون إلى العائلات العريقة ولديهم مكانة اجتماعية اكتسبوها من تجربتهم والتي تسمح لهم دائما بتصدر المشهد.

– التعليق على الدراسة:

هناك مجموعة من الجوانب التي يلتقي فيها موضوع البحث مع دراسة عمر عبد اللاوي، كما أن هناك مجموعة من نقاط الاختلاف يمكن شرحها من خلال ما يلي:

أوجه التشابه بين الدراستين:

-**الموضوع الاجتماعي:** كلتا الدراستين تتناولان موضوعات اجتماعية حساسة تؤثر بشكل كبير على المجتمعات المحلية، فدراسة عبد اللاوي عمر تركز على العصبية القبلية وتأثيرها على المؤسسات الانتخابية، بينما تركز دراستنا على تأثير التعصب القبلي على السلوك الإجرامي.

- **البنية الاجتماعية:** كلتا الدراستين تهتمان بالبنية الاجتماعية والتفاعلات داخل المجتمع يتناولان كيفية تأثير العلاقات الاجتماعية التقليدية على سلوكيات الأفراد والمجتمعات.

- **التأثيرات على الأفراد و المجتمع:** كلتا الدراستين تركزان على تأثير العوامل الاجتماعية على سلوك الأفراد والجماعات سواء في السياق الانتخابي أو في السياق الإجرامي.

أوجه الاختلاف بين الدراستين:

- **الموضوع الأساسي:** الاختلاف الرئيسي يكمن في الموضوع الأساسي لكل دراسة، فهذه الدراسة تركز على تأثير العصبية القبلية على المؤسسات الانتخابية، بينما تركز دراستنا على تأثير التعصب القبلي على واقع الجريمة في المجتمع المحلي.

- **النطاق التحليلي:** تركز دراسة عبد اللاوي على كيفية توظيف العصبية القبلية في العملية الانتخابية و تأثيرها على المؤسسات السياسية، مما يضعها في سياق تحليل سياسي- اجتماعي، بينما تركز دراستنا على كيفية تأثير التعصب القبلي على السلوك الإجرامي والبنية الاجتماعية للجريمة مما يضعها في سياق تحليل اجتماعي- إجرامي.

– دراسة أحميدة نصير بعنوان مدى انعكاس أساليب التنشئة الأسرية وجماعة الرفاق على التعصب الرياضي لدى المشجعين الرياضيين من فئة المراهقين دراسة ميدانية على المشجعين من فئة المراهقين الذكور 18–21:[1]

حاولت الدراسة الكشف عن ظاهرة التعصب الرياضي وعلاقتها بأساليب التربية الأسرية، حيث تمحورت الدراسة حول مجموعة من الأسئلة الرئيسية:

– ما هو مستوى التعصب الرياضي لدى المشجعين المراهقين؟

– هل هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين أساليب التربية (التسامح و التسلط) ومستوى التعصب الرياضي لدى المشجعين المراهقين؟

– هل هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين جماعة الأصدقاء المتواجدين سويًا والذين ليسوا سويًا ومستوى التعصب الرياضي لدى المشجعين المراهقين؟

قامت الباحثة في هذه الدراسة باعتماد المنهج الوصفي الارتباطي واستخدمت مجموعة من الأدوات و الاستبيانات لجمع البيانات بما في ذلك مقياس التعصب الرياضي ومقياس التربية الأسرية ومقياس جماعة الأصدقاء، تم اختيار عينة الدراسة عشوائيًا من المشجعين المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و21 سنة، وأسفرت الدراسة على النتائج التالية:

– وجود مستوى منخفض من التعصب الرياضي لدى المشجعين المراهقين.

– وجود علاقة ارتباطية سلبية بين أساليب تربية الوالدين (التسامح والتسلط) ومستوى التعصب الرياضي لدى المشجعين المراهقين وهذا يعني أن زيادة مستوى التسامح في التربية يترافق مع انخفاض في مستوى التعصب الرياضي.

[1]– أحميدة نصير، مدى انعكاس أساليب التنشئة الأسرية وجماعة الرفاق على التعصب الرياضي لدى المشجعين الرياضيين من فئة المراهقين دراسة ميدانية على المشجعين من فئة المراهقين الذكور 18–21، أطروحة دكتوراه علوم في النظرية ومنهجية التربية البدنية والرياضية، معهد التربية البدنية والرياضية، تخصص العلوم الاجتماعية والرياضية، جامعة الجزائر3، 2013/ 2014.

– وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين مجموعة الأصدقاء المتواجدين سويًا ومستوى التعصب الرياضي لدى المشجعين المراهقتين بينما تكون العلاقة عكسية مع مجموعة الأصدقاء غير السويين.

– وجود علاقة إيجابية بين أساليب تربية الوالدين (التسامح والتسلط) وجماعة الأصدقاء لدى المشجعين المراهقين وذلك استنادًا إلى وجود علاقة بين التعصب الرياضي وأساليب التربية.

– **التعليق على الدراسة:**

أوجه التشابه بين الدراستين:

– **التناول الاجتماعي للتعصب:** كلتا الدراستين تتناولان ظاهرة التعصب في المجتمع، بينما تركز دراسة أحميدة نصيرة على التعصب الرياضي أما دراستنا فتركز على التعصب القبلي وتأثيره على الجريمة.

أوجه الاختلاف بين الدراستين:

– **الموضوع الأساسي:** تركز هذه الدراسة على التعصب الرياضي وعلاقته بأساليب التربية الأسرية وجماعة الأصدقاء، بينما تركز دراستنا على التعصب القبلي وتأثيره على البنية الاجتماعية للجريمة في المجتمع المحلي.

– **الفئة العمرية:** ركزت دراسة أحميدة نصير فئة على المراهقين الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و21 سنة، بينما لم تحدد دراستنا فئة معينة من الأفراد.

– **أدوات جمع البيانات:** استخدم الباحث في دراسته الاستبيانات والمقاييس كأدوات لجمع البيانات، بينما استخدمنا كل من الملاحظة والمقابلة كأدوات لجمع البيانات.

- الدراسات العربية:

- دراسة سلمى عبد الله حمد الشعراوي و حنان عبد الحميد علي بعنوان ثقافة التعصب القبلي وتأثيرها السلبي على المجتمع الليبي دراسة ميدانية على عينة من الشباب بمدينة طبرق- ليبيا:[1]

هدفت هذه الدراسة إلى فهم مفهوم التعصب القبلي ومظاهره وأسبابه وأشكاله وآثاره السلبية في المجتمع الليبي، بالإضافة إلى التعرف على المعوقات التي تمنع من تقليل ظهوره في هذا المجتمع، انطلقت الدراسة من تساؤلات عديدة منها: ما هو التعصب القبلي وما هي مظاهره؟ وما هي أسبابه؟ وما هي آثاره السلبية على المجتمع الليبي؟ وما هي الآليات الضرورية لتقليل ظهوره في المجتمع؟

تمت دراسة ذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم تضمينها ضمن إطار الدراسات الوصفية التحليلية، واعتمدت على استخدام عينة عشوائية تتألف من 100 فرد مستخدمة أداة الاستبيان لجمع البيانات، كما تم الاعتماد على الأسلوب الإحصائي من خلال إعداد الجداول البسيطة التي تحتوي على التكرارات و النسب المئوية لتحليل البيانات المجمعة، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج لعل أهمها ما يلي:

- تعتبر التنشئة الاجتماعية الخاطئة للأسرة وضعف الوازع الدين والجيل وعدم الوعي ومواقع التواصل الاجتماعي والبنية الاجتماعية للقبيلة، كلها أسباب تؤدي إلى التعصب القبلي.

- من الآثار السلبية للتعصب القبلي هي النظرة الدونية لبعض القبائل، الفساد الإداري، انتشار السلاح، القتل العمد والأخذ بالثأر، والصراع على السلطة...الخ.

[1]- سلمى عبد الله حمد الشعراوي و حنان عبد الحميد علي، ثقافة التعصب القبلي وتأثيرها السلبي على المجتمع الليبي دراسة ميدانية على عينة من الشباب بمدينة طبرق- ليبيا، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، المجلد 6، العدد1، 2021.

– إن تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وضع قانون عام في الدولة يعاقب على جرائم التعصب القبلي، رفع الغطاء الاجتماعي، الوعي الاجتماعي وعدم التفريق بين الناس، قيام الأوقاف عن طريق منابر المساجد والدروس الدينية بتوضيح مخاطر التعصب القبلي...الخ، كلها وسائل تحد من انتشار ظاهرة التعصب القبلي.

انتهت الدراسة البحثية بوضع جملة من التوصيات والمقترحات تتمثل أهمها في الآتي:

– تعزيز قيم التسامح والمواطنة والوحدة التي بدورها سوف تسهم في الحد من التعصب القبلي.

– أن يكون لأعيان القبائل وشيوخها دور كبير في توعية الناس بوحدة النسيج الاجتماعي بدلاً من التعصب القبلي.

– تطوير وتفعيل القوانين والتشريعات التي تعاقب على التعصب والعنف القبلي حتى يشعر المجتمع بالأمان.

– **التعليق على الدراسة:**

أوجه التشابه بين الدراستين:

– **الموضوع الأساسي:** كلتا الدراستين تركزان على دراسة ظاهرة التعصب القبلي وتأثيراتها السلبية على المجتمع.

– **التأكيد على الآثار السلبية:** كلتا الدراستين تبرزان الآثار السلبية للتعصب القبلي مثل الفساد الإداري، انتشار السلاح، الصراعات والجريمة.

أوجه الاختلاف بين الدراستين:

–**السياق الجغرافي:** تم إجراء الدراسة في المجتمع الليبي وخاصة في مدينة طبرق، بينما تم إجراء دراستنا في المجتمع الجزائري وخاصة المجتمع التبسي.

– **التركيز على الجريمة:** تهتم الدراسة الراهنة بشكل خاص بدراسة العلاقة بين التعصب القبلي و واقع الجريمة مما يعني تركيزًا أكبر على الجوانب الإجرامية، بينما تهتم دراسة سلمى عبد الله بتأثير التعصب القبلي بشكل عام على المجتمع الليبي بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

– دراسة عبد الفتاح تركي موسى بعنوان التعصب القبلي وأثره على الاتجاه نحو المشاركة في تنمية المجتمع دراسة ميدانية على طلاب الجامعة بقنا:[1]

أشار الباحث في هذه الدراسة إلى بعض ظواهر العنف القبلي في صعيد مصر والتي تأخذ شكل الانتقام الثأري بالرغم من محاولة الدولة احتواء هذه المشكلة، إذ تقوم هذه الدراسة على ثلاثة فروض رئيسية وهي:

– توجد فروق دالة إحصائية لدى الطلاب مرتفعي ومنخفضي التعصب القبلي باتجاهاتهم نحو المشاركة في تنمية المجتمع.

– توجد فروق دالة إحصائية بين المتعصبين قبليا من الذكور والإناث في اتجاهاتهم نحو المشاركة في تنمية المجتمع.

– توجد فروق دالة إحصائية بين المتعصبين قبليا من طلاب الريف والحضر في اتجاهاتهم نحو المشاركة في تنمية المجتمع.

وكانت نتيجة الدراسة كالتالي:

– وجود فروق دالة إحصائية دالة عند 0.01 بين المتعصبين المرتفعين والمنخفضين في درجة التعصب القبلي، حيث أظهرت النتائج أن المتعصبين المرتفعين يميلون إلى ميزات شخصية مثل السيطرة والمغامرة والأفكار التقليدية وأيضًا يظهرون نفورًا وكراهية أكبر نحو الجماعات الخارجية.

[1]- دراسة عبد الفتاح تركي موسى، التعصب القبلي وأثره على الاتجاه نحو المشاركة في تنمية المجتمع دراسة ميدانية على طلاب الجامعة بقنا، مجلة كلية الآداب بقنا، العدد 18، 2006.

– وُجود فروق دالة إحصائية عند 0.01 بين المتعصبين المرتفعين والمنخفضين في التعصب القبلي في البعد الاجتماعي، تشمل هذه الفروق تمجيدًا للجماعة والانتماء إليها.

– أظهرت الدراسة وجود فروقًا إحصائية دالة بين المتعصبين المرتفعين والمنخفضين في التعصب القبلي في البعد السياسي، حيث يعتقد المتعصبون المرتفعون أن الشعور بالانتماء القبلي غالبًا ينجم عن السيطرة السياسية للجماعات الداخلية.

– أظهرت الدراسة فروقًا إحصائية دالة بين الذكور والإناث في التعصب القبلي في البعد الشخصي والاجتماعي والسياسي.

– **التعليق على الدراسة:**

أوجه التشابه بين الدراستين:

– **الموضوع الأساسي:** كلتا الدراستين تركزان على دراسة ظاهرة التعصب القبلي وتأثيراته في المجتمع، فدراسة عبد الفتاح تركز على تأثير التعصب القبلي على الاتجاه نحو المشاركة في تنمية المجتمع بينما تركز دراستنا على تأثير التعصب القبلي على الجريمة.

– **التأثيرات الاجتماعية:** كلتا الدراستين تتناولان تأثيرات التعصب القبلي على الأبعاد الاجتماعية والسياسية للأفراد والمجتمع.

أوجه الاختلاف بين الدراستين:

– **السياق الجغرافي:** تم إجراء هذه الدراسة على صعيد مصر وخاصة على طلاب الجامعة في قنا، بينما دراستنا على أفراد محددين من المجتمع التبسي.

– **البعد المركزي للدراسة:** تركز دراسة عبد الفتاح على تأثير التعصب القبلي على الاتجاه نحو المشاركة في تنمية المجتمع، بينما تركز دراستنا على تأثير التعصب القبلي على الجريمة.

– **الأبعاد المدروسة:** تناولت هذه الدراسة الأبعاد الشخصية والاجتماعية والسياسية للتعصب القبلي، بينما ركز بحثنا بشكل أكبر على البنية الاجتماعية للجريمة وعلاقتها بالتعصب القبلي.

- الدراسات الأجنبية:

-دراسة يانغي احمد بشأن العنصرية في التعليم العالي في كندا:[1]

تناولت هذه الدراسة أبعاد التعصب العنصري الموجود في مؤسسات التعليم العالي من خلال إجراء استبيان على عينة واسعة من طلبة علم النفس في جامعة تورنتو الكندية، تم تحليل أبعاد التعصب العنصري في المؤسسات التعليمية العليا وكشفت الدراسة أن هذه المؤسسات تعاني من أشكال متعددة من العنصرية التي تعززها التراكمات التاريخية والثقافية وغياب القيم الديمقراطية، كما تناولت المخاطر التي يشكلها التعصب في الجامعات والمؤسسات التعليمية حيث يؤدي إلى التفرقة بين الطلاب وينعكس في نوعية الاهتمام والعناية التي يتلقاها الطلاب من المدرسين، وأظهرت الدراسة أن هذه المواقف التحيزية تؤدي إلى تضعيف تفاعل الطلاب وتقليل اندماجهم في البيئة التعليمية، كما اقترحت الدراسة عددًا من الحلول والاقتراحات للتعامل مع هذه الظاهرة وتقليل مظاهر التعصب والعنصرية في السياسات التعليمية للمؤسسات التعليمية.

- التعليق على الدراسة:

أوجه التشابه بين الدراستين:

- **التركيز على التعصب:** كلتا الدراستين تركزان على ظاهرة التعصب وتأثيراتها السلبية على المجتمع، فدراسة يانغي أحمد ركزت على التعصب العنصري في التعليم العالي بينما ركزت دراستنا على التعصب القبلي وتأثيره على الجريمة.

- **الآثار الاجتماعية:** كلتا الدراستين تستكشف الآثار الاجتماعية للتعصب مثل التفرقة والتهميش وتأثير ذلك على التفاعل والاندماج في المجتمع.

[1] - Dhangi Ahmed R, Raciam in Higher Education Paper Presented at the annual meeting of the american psychological association, Tornto,Canada, 1993.

أوجه الاختلاف بين الدراستين:

- **السياق الجغرافي و الثقافي:** تم إجراء هذه الدراسة على التعليم العالي في كندا وخاصة في جامعة تورنتو وبالتالي تركز على التعصب العنصري في سياق المجتمع الكندي، بينما أجريت دراستنا على أفراد من المجتمع المحلي التبسي.

- **نوع التعصب:** تناولت دراسة يانغي أحمد التعصب العنصري في المؤسسات التعليمية، بينما تناولت دراستنا التعصب القبلي وتأثيره على الجريمة في المجتمع.

- **التركيز على الجريمة مقابل التعليم:** ركزت دراستنا بشكل رئيسي على العلاقة بين التعصب القبلي والجريمة في المجتمع، بينما ركز دراسة يانغي على تأثير التعصب العنصري على التعليم العالي وتجربة الطلاب في المؤسسات التعليمية.

- **دراسة حسان و خاليكي بعنوان التدين و ارتباطاته لدى طلاب الجامعات:** [1]

هدفت الدراسة إلى فهم دور الوالدين في نقل التعصب إلى أطفالهم من خلال سلوكياتهم وتنشئتهم، حيث ركز الباحثان على مجموعة من الأسئلة: هل يتأثر تعصب الطفل بتعصب والديه وأساليب تربيتهم؟ وهل يختلف تأثير الوالدين على الأطفال الذكور والإناث؟ وهل يوجد تأثير مختلف لجنس الوالد على التعصب لدى الأطفال؟ وهل يختلف التأثير على الأطفال حسب انتمائهم الثقافي والعرقي والديني؟

شملت الدراسة عينة من 200 طفل هندوسي و200 طفل مسلم من الذكور والإناث، مع والديهم البالغ عددهم 400 أب و400 أم، تم اختيارهم عشوائياً من طلاب المدارس في مدينتي رانشي ودهنبار بمقاطعة بيهار في الهند، استخدم الباحثان عدة أدوات من بينها مقياس سنها لقياس التعصب الديني ومقياس حسان لقياس سلوك الوالدين وعلاقتهما بالأطفال من خلال السيطرة والتقييد والعقاب مقابل الأسلوب الديمقراطي والتسامح المعتدل.

[1] -Hassan M. K & Khalique A، Religiosity and itscorrelates in college students -psychological Abstracts،1987.

أظهرت نتائج الدراسة أن الوالدين المتعصبين يميلون إلى التسلط والتقييد واستخدام العقاب بشكل أكبر في تنشئة أطفالهم وهذا ينعكس على تعصب الأطفال وسلوكياتهم.

- التعليق على الدراسة:

أوجه التشابه بين الدراستين:

- **التركيز على التعصب:** كلا الدراستين تركزان على دراسة ظاهرة التعصب وتأثيرها على الأفراد والمجتمع.

- **الدور الأسري في تنشئة التعصب:** كلا الدراستين تهتمان بدور الأسرة في نقل التعصب إلى الأجيال الأصغر، فدراسة حسان و خاليكي تركز على دور الوالدين في تنشئة الأطفال المتعصبين، بينما تناولت دراستنا دور الأسرة والبيئة الاجتماعية في تعزيز التعصب القبلي.

- **التأثير الاجتماعي و الثقافي:** كلتا الدراستين تبحثان في التأثيرات الاجتماعية والثقافية على التعصب، سواء كان ذلك تعصبًا دينيًا كما في دراسة حسان وخاليكي أو تعصبًا قبليًا في دراسة التعصب القبلي وواقع الجريمة.

أوجه الاختلاف بين الدراستين:

- **نوع التعصب المدروس:** تناولت دراسة حسان و خاليكي التعصب الديني وتأثيره على الأطفال، بينما تناولت دراستنا التعصب القبلي و تأثيره على الجريمة والبنية الاجتماعية.

- **السياق الجغرافي و الثقافي:** أجريت هذه الدراسة في الهند متناولة ظاهرة التعصب الديني بين الهندوس و المسلمين، أما دراستنا فقد أجريت في سياق مختلف فهي تتعلق بالمجتمع التبسي الذي يعاني من ظاهرة التعصب القبلي والجريمة.

- **التركيز على الجريمة مقابل التربية:** ركزت دراسة خاليكي على تأثير التعصب الديني على تنشئة الأطفال وسلوكياتهم، أما دراستنا فقد ركزت على العلاقة بين التعصب القبلي والجريمة في المجتمع.

- **الأدوات و المقاييس المستخدمة:** استخدم الباحثان مقياس سنها لقياس التعصب الديني ومقياس حسان لقياس سلوك الوالدين، بينما قمنا باستخدام أدوات مختلفة تتناسب مع دراسة البنية الاجتماعية للجريمة ألا وهي المقابلة والملاحظة.

7-2- دراسات متعلقة بالجريمة:

- الدراسات المحلية:

- دراسة نجيب بوالماين بعنوان الجريمة والمسألة السوسيولوجية دراسة بأبعادها السوسيوثقافية و القانونية:[1]

تمثلت إشكالية الدراسة في تفحص العلاقة القائمة بين الجريمة وأسبابها وأبعادها من خلال إثارة جملة من التساؤلات حول طبيعة الظروف التاريخية والبنائية التي يمر بها المجتمع الجزائري من انهيار لشبكة القيم والمعايير الاجتماعية والتهميش والانتماء إلى جماعات معينة إذ تدور الإشكالية البحثية حول الانحراف والتفكك الاجتماعي وعلاقتهما بالجريمة وعلى هذا الأساس تم طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- إلى أي مدى ترتبط الجريمة بالأوضاع والظروف المعيشية للمجتمع؟

أما التساؤلات الجزئية فكانت على النحو التالي:

- هل ترتبط ظاهر الجريمة بانهيار شبكة القيم والمعايير؟
- إلى أي مدى يؤدي التفكك الاجتماعي إلى زيادة معدل الجريمة؟
- هل ترتبط الظاهرة الإجرامية بالمركز الاجتماعي والاقتصادي للمنحرف؟
- ما هي العلاقة بين ظاهرة الإجرام وعمليات التهميش التي يتعرض لها؟
- إلى أي مدى ترتبط الأبعاد الديمغرافية بالجريمة؟

اعتمدت الدراسة على منهج تحليل المضمون وكذا الاستعانة بالمنهج الإحصائي مستخدما أداة الملاحظة والسجلات والوثائق في جمع البيانات اللازمة حول موضوع البحث،

[1]- نجيب بوالماين، الجريمة والمسألة السوسيولوجية دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة شعبة علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007.

حيث تمثلت عينة الدراسة في الملفات أو المحاضر القضائية التي تصدرها محاكم كل من قسنطينة وعنابة وسطيف عن مختلف الجرائم و التي بلغ عددها 320 ملف تتنوع قضاياها وأحكامها وتحليل مضامينها، ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

– ساهمت التغيرات السريعة التي مست كل حياة المجتمع إلى إعطاء فرصة للعناصر الثقافية لتوائم تلك المتغيرات مما اوجد هوة بين الجانب المادي والجانب الثقافي أثناء عملية التنمية.

– التغير الاجتماعي بصفة عامة و لتمدن بصفة خاصة يعدان من العوامل المهمة في التفكك الاجتماعي.

– ينزع المجرم العاطل عن العمل إلى الهجرة الداخلية بحثا عن العمل إلا انه سرعان ما يترك هذا العمل ويتجه إلى الأعمال الغير قانونية.

– يقيم المجرم العاطل عن العمل في أحياء سكنية تتسم بانتشار الجريمة فيها.

– **التعليق على الدراسة:**

أوجه التشابه بين الدراستين:

– **التركيز على الجريمة:** كلتا الدراستين تركزان على دراسة ظاهرة الجريمة، وإن كانت دراستنا تركز بشكل أكبر على البنية الاجتماعية للجريمة والتعصب القبلي، بينما دراسة نجيب تتناول الجريمة من منظور سوسيولوجي وثقافي وقانوني.

– **استخدام المنهج الوصفي التحليلي:** كلا الدراستين تستخدمان المناهج الوصفية والتحليلية لفهم الظواهر الاجتماعية المتعلقة بالجريمة بما في ذلك تحليل الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

– **الاهتمام بالعوامل الاجتماعية و الثقافية:** كلتا الدراستين تبحثان في العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤدي إلى الجريمة مثل انهيار شبكة القيم والتهميش الاجتماعي في دراسة بوالماين والتعصب القبلي في بحثنا.

– **النطـاق الجغرافـي والثقـافي:** أجريـت كلتـا الدراسـتان علـى المجتمـع الجزائـري مـع تحليـل الجريمة في سياق سوسيولوجي وثقافي.

أوجه الاختلاف بين الدراستين:

– **التركيـز الأساسـي:** تهدف دراسة نجيب بوالماين إلـى فهم العلاقة بين الجريمـة والتغيرات الاجتماعيـة والثقافيـة والاقتصـادية فـي الجزائـر، بينمـا تركـز دراسـتنا بشـكل أساسـي علـى التعصب القبلي وكيف يؤثر على بنية الجريمة في المجتمع المحلي.

– **عينـة الدراسـة:** اعتمد الباحث على تحليل ملفات ومحاضر قضـائية من محاكم متعددة، بينما اعتمدت دراستنا على الملاحظة والمقابلات.

– **أبعاد الدراسة:** تناولت دراسة نجيب بوالماين العلاقة بين الجريمة والأبعاد الديمغرافية مثل التمـدن والهجـرة الداخليـة، أمـا دراسـتنا فقـد ركـزت أكثـر علـى الأبعـاد الاجتماعيـة والثقافيـة المرتبطة بالتعصب القبلي.

– **دراسة لخضر زرارة بعنوان الجريمة والمجتمع دراسة مقارنة:** [1]

ركزت هذه الدراسة على تحليل الأسباب والعوامل التي تدفع الأفراد إلى ارتكاب الجريمة في المجتمع الريفي والحضري، حيث تم التركيز على الظروف البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصـادية التـي تلعـب دوراً فـي تشـجيع الجريمـة وزيـادة معـدلاتها وذلـك لفهـم تـأثير هـذه العوامل في دفع الأفراد لارتكاب أنواع معينة من الجرائم و تفاوتها من حيث الكم والنوع، وقد طرح الباحث الفرضيات التالية:

– إن أي مجتمـع إنسـاني مهمـا كـان متقدما أو ناميـا بسـيطا كـان أو معقدا يقوم علـى قيم ومبادئ ومعايير اجتماعية لها دور في الحد من الجريمة.

– الظـروف الاجتماعيـة والثقافيـة والاقتصـادية والبيئيـة تـؤثر علـى دافعيـة الفرد لارتكـاب الجريمة.

– إن الخروج عن القانون وكذا القيم والمعايير الاجتماعية يخلق جريمة.

[1]– لخضر زرارة، الجريمة و المجتمع دراسة مقارنة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2014.

– معدل الجريمة في المجتمع الحضري أكثر من معدل الجريمة في المجتمع الريفي.

اعتمدت الدراسة الميدانية المسح الشامل لملفات تم الحصول عليها من محكمة الجنايات لدى قضاء باتنة المتعلقة بالجرائم المختلفة، وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي وكذلك المنهج المقارن، كما استعمل أدوات الملاحظة والمقابلة وتقنية تحليل المحتوى، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

– أي مجتمع مهما كان متقدما أو ناميا أو بسيطا أو معقدا، فهو يقوم على قيم ومبادئ واتجاهات اكتسبها من بيئته الاجتماعية و الثقافية وكذلك الايكولوجية تكرس دعائمه وتؤثر في نمط سلوكه.

– تعتبر فئة الشباب من أكثر الفئات المرتكبة للجرائم الأخلاقية، وكلما ارتفع السن كلما انخفضت هذه الجرائم.

– ترتفع الجرائم الأخلاقية في المجتمع الحضري وتنخفض في المجتمع الريفي.

– الجريمة تنخفض في المناطق التي تسيطر فيها العادات والتقاليد الاجتماعية وتزيد فيها قوى التماسك والتضامن الاجتماعي والتي تسود في المجتمع الريفي قياسا بالمجتمع المديني.

من التوصيات التي تم اقتراحها:

– العمل على استقرار السكان في الريف وتوفير الحاجيات الأساسية لمعيشتهم للحد من النزوح الريفي نحو المدن وما تتولد عليه من ظروف تساعد على ارتكاب الجريمة.

– العمل على إنجاز النوادي الرياضية والثقافية والاجتماعية داخل المدن والأرياف.

– مراقبة ما تقدمه وسائل الإعلام على مختلف أنواعها خاصة من قبل الأولياء.

– العمل على تقوية الوازع الديني في نفوس الأفراد مما يقوي فرص الابتعاد عن الجريمة.

– **التعليق على الدراسة:**

أوجه التشابه بين الدراستين:

– **التركيز على الجريمة:** كلا الدراستين تركزان على دراسة ظاهرة الجريمة في المجتمع، سواء كان الجرم مرتبطًا بالتعصب القبلي أو العوامل البيئية والاجتماعية والثقافية.

- **الاهتمام بالعوامل الاجتماعية والثقافية:** أولى كلا الباحثين اهتمامًا خاصًا للعوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في دافعية الأفراد لارتكاب الجريمة.

أوجه الاختلاف بين الدراستين:

- **المدى الجغرافي:** ركز بحثنا على العنصر القبلي كعامل أساسي في إنتاج الجريمة داخل المجتمع المحلي، بينما عملت دراسة لخضر زرارة على مقارنة الجريمة في البيئات الريفية والحضرية ودراسة تأثير العوامل البيئية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية على زيادة معدلات الجريمة.

- **التركيز الأساسي:** ركزت دراستنا أكثر على التعصب القبلي وكيف يؤثر على نمط الجريمة و البنية الاجتماعية للجريمة، بينما قارنت هذه الدراسة معدلات الجريمة بين المجتمعات الريفية والحضرية وتحليل العوامل التي تؤثر في هذه المعدلات.

- **الدراسات العربية:**

- دراسة عبد العزيز بن محمد الغامدي بعنوان علاقة الجريمة بالعوامل الاجتماعية كما يراها ضباط التحقيق بشرطة منطقة الباحة: [1]

ركزت مشكلة هذه الدراسة على التحليل والتناقش في العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى انحراف الأفراد وتحفزهم على ارتكاب الجرائم مثل مبادئ التفكك وغيرها من العوامل، كما تبرز التحديات في الصعوبة في التحكم في هذه العوامل وتقليل تأثيراتها، شمل مجتمع الدراسة 97 ضابطًا من شرطة منطقة الباحة وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل بتطبيق استبانة والتي أسفرت عن الحصول على 90 استبانة صالحة للتحليل الإحصائي مما يمثل نسبة عينة كبيرة تقدر بـ 94.7%، كما تم اعتماد المنهج الوصفي في هذه الدراسة.

[1]– عبد العزيز بن محمد الغامدي، علاقة الجريمة بالعوامل الاجتماعية كما يراها ضباط التحقيق بشرطة منطقة الباحة، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– أفراد الدراسة موافقون بشدة على علاقة تعاطي المخدرات والمسكرات بالجريمة في منطقة الباحة.

– أفراد الدراسة موافقون بشدة على علاقة نوعية ما يشاهد في القنوات الفضائية على معدلات الجريمة في منطقة الباحة.

– أفراد الدراسة موافقون بشدة على علاقة مستوى دخل الفرد بالجريمة في منطقة الدراسة.

– أفراد الدراسة موافقون بشدة على علاقة مستوى التعليم بالجريمة.

أهم التوصيات التي جاءت بها الدراسة:

– وضع السبل المناسبة للحد من انتشار المخدرات والمسكرات بين أفراد المجتمع بما يقلل من تسببها في نشر الجريمة.

– خلق فرص عمل للشباب السعودي وتضمين المناهج لكل ما يتعلق بالوقاية من الجريمة لاسيما في المرحلة الابتدائية والمتوسطة.

– نشر ثقافة التسامح والعمل بين أفراد المجتمع بما يحد من مظاهر الجرائم فيه:

– على مؤسسات المجتمع المدني (مساجد، مدارس...) العمل على توعية أفراد المجتمع بخطر القنوات الفضائية ومتابعة ما يبث والرد عليه أولا بأول.

– التعليق على الدراسة:

أوجه التشابه بين الدراستين:

– تحليل العوامل الاجتماعية: كلا الدراستين تركزان على تحليل العوامل الاجتماعية التي تؤثر على الجريمة في المجتمع المحلي، سواء كانت ذلك التعصب القبلي في دراستنا أو العوامل مثل تعاطي المخدرات مستوى التعليم والدخل في هذه الدراسة.

أوجه الاختلاف بين الدراستين:

– المجال الدراسي: تركز دراستنا على التعصب القبلي كعامل رئيسي للجريمة، بينما تتناول هذه الدراسة مجموعة متنوعة من العوامل الاجتماعية.

- دراسة البداينة ذياب بعنوان واقع وآفاق الجريمة في المجتمع العربي:[1]

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف حجم الجريمة في المجتمع العربي وفهم أنماطها واتجاهاتها المستقبلية، بالإضافة إلى فحص تأثير المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية والأمنية والسكانية على حجم الجريمة ومعدلاتها، كما هدفت أيضًا إلى التنبؤ بحجم ونسبة زيادة الجريمة وفقًا لأنماطها في المجتمع العربي وتحديد تكلفة الجريمة من خلال نسبة ما تستهلكه الجريمة من نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي، تمت الدراسة في مدينة الرياض باستثناء فلسطين وجزر القمر واختيار عينة الدراسة من عشرين دولة عربية، كما تم استخدام المنهج الوصفي الكمي في هذه الدراسة، توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- هناك أثر لمتغيرات السكان والتنمية وتغير في النظم الاجتماعية مما يؤثر في السلوك الاجتماعي الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة.
- هناك علاقة بين الأمية والانحراف.
- أوصت الدراسة بخفض معدلات البطالة وإلزامية التعليم وتوظيف البحث العلمي في معالجة مشكلات الجريمة.

- التعليق عل الدراسة:

- أوجه التشابه بين الدراستين:

- التركيز على الجريمة في المجتمع: تركز كلا الدراستين على فهم وتحليل واقع الجريمة في المجتمع العربي والعوامل التي تؤثر عليها.

- التناول الشامل للعوامل: يتناول كلتا الدراستين عوامل متعددة تشمل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية.

[1]- البداينة ذياب، واقع وآفاق الجريمة في المجتمع العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،1999.

أوجه الاختلاف بين الدراستين:

- **الهدف الرئيسي للدراسة:** ركزت دراسة البداينة على فهم واقع الجريمة وتوقع زيادتها في المستقبل وتحديد تكلفتها، بينما ركزت دراستنا على فهم التعصب القبلي وواقع الجريمة في المجتمع.

- **المجال الجغرافي:** أجريت دراسة البداينة على عشرين دولة عربية والتحليل على مستوى عربي واسع، بينما تنظر دراسة التعصب القبلي إلى مجتمع واحد.

- **العوامل المحددة:** تركز دراسة البداينة ذياب على العوامل التي تشمل السكان والتنمية والنظم الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية والأمنية والسكانية، بينما تركز دراسة دراستنا على العوامل المرتبطة بالتعصب القبلي وتأثيره على سلوك الأفراد.

- **الدراسات الأجنبية:**

- دراسة أجراها بينت وآخرون بعنوان الجريمة والتنمية في منطقة البحر الكاريبي: تحقيق في النماذج التفسيرية التقليدية:[1]

حاول الباحثون في دراستهم فهم العلاقة بين الجريمة والتنمية من خلال تحليل التباينات بين ثلاث مجتمعات نامية متشابهة وهي جامايكا وتوباغو وترينيداد فيما يتعلق بالأبعاد الجغرافية والثقافية والاجتماعية والسياسية، قاموا بتصميم نموذج يعرف بنموذج المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لمقارنة التنمية بين هذه المجتمعات وأعدوا النموذج بناءً على اثنين من الأبعاد الرئيسية: البعد الاجتماعي للتنمية والذي يشمل التحضر ونسبة الشباب في السكان ومعدلات البطالة، والبعد الاقتصادي للتنمية والذي يشمل متوسط الدخل اليومي والتضخم الاقتصادي ومشاركة القطاع الخاص، بعد ذلك حاولوا قياس تأثير هذه المتغيرات المستقلة في نموذج المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية على معدلات الجريمة في المجتمعات المدروسة وتوصلوا إلى أنه على الرغم من تشابه هذه المجتمعات في الخلفية التنموية إلا أن

[1]-Bennet R W.Shield and D Beth, **Crime and Development in the Caribbean an Investigation of Traditional Explanatory Models**, Caribbean Journal of Criminology and Social Psychology, Vol 2، 1997.

معدلات الجريمة سجلت اختلافات واضحة بين هذه المجتمعات وعبر الفترات الزمنية المختلفة.

- التعليق على الدراسة:

أوجه التشابه بين الدراستين:

- **تحليل العلاقة بين الجريمة والعوامل الاجتماعية والاقتصادية:** تشابهت الدراستان في التركيز على فهم العلاقة بين الجريمة وعوامل متعددة مثل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

- **التركيز على النماذج الاجتماعية و الاقتصادية:** تم التركيز في كلتا الدراستين على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للجريمة والتنمية مما يشير إلى التشابه في المنهج المستخدم.

أوجه الاختلاف بين الدراستين:

- **النطاق الجغرافي:** أجريت دراسة Bennettعلى منطقة البحر الكاريبي ومقارنة ثلاث مجتمعات نامية متشابهة، بينما أجريت دراستنا على المجتمع المحلي التبسي.

- **المتغيرات المدروسة:** ركزت هذه الدراسة على المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية مثل التحضر ونسبة الشباب في السكان ومعدلات البطالة ومتوسط الدخل اليومي والتضخم الاقتصادي، بينما ركزت دراستنا على العوامل المرتبطة بالتعصب القبلي وتأثيرها على الجريمة.

- دراسة كونج و يونغ بعنوان الأسرة و الجريمة- تحليل متعدد السنوات للبلديات الكندية:[1]

حيث هدفت هذه الدراسة إلى إجراء مراجعة تحليلية للدراسات المتعلقة بتفكك الأسرة وتأثيره على سلوك الجريمة لأفرادها، ركزت الدراسة على دور الأسرة المفككة كوسيط بين المشكلات والمجتمع باستخدام البيانات البلدية الكندية للأعوام 1991 و1996 و2001، حيث أظهرت الدراسة وجود علاقة بين فقر الأسرة وتفككها وأيضًا أصل العرق الذي يؤثر

[1]-Kwong Siu, and Wong, **Disorganization Precursors**, The Family and Crime: A Multi-Year Analysis of Canadian Municipalities، 2007.

بشكل مباشر على السلوك الإجرامي، وأيدت الدراسة نظرية العلاقة السببية بين الفقر والجريمة وأوصت بضرورة تقديم الدعم المجتمعي للأسرة خاصة البرامج الموجهة لأسر الفقراء لتخفيف الأثر السلبي للفقر على المجتمع.

- **التعليق على الدراسة:**

أوجه التشابه بين الدراستين:

- **التركيز على العوامل الاجتماعية:** كلا الدراستين تركزان على العوامل اجتماعية المؤثر في الجريمة.

- **التأثير السلبي للعوامل الاجتماعية:** يتشابه تأثير التعصب القبلي وتفكك الأسرة في خلق بيئة تسهم في زيادة معدلات الجريمة.

أوجه الاختلاف بين الدراستين:

- **النطاق الجغرافي:** أجريت دراسة كونج و يونغ على بلديات كندية، بينما أجريت دراستنا في المجتمع المحلي التبسي.

- **الهدف الرئيسي:** تختلف أهداف الدراستين حيث تركز دراسة كونج و يونغ على تحليل تفكك الأسرة وتأثيرها على الجريمة، بينما تركز دراستنا على تحليل التعصب القبلي وتأثيره على الجريمة.


الفصل الثانـي:
المنظور السوسيولوجي للقبيلة

الفصل الثاني:

تمهيد

1- التأصيل النظري لمفهوم القبيلة.

2- القبلية كامتداد للتعبير عن الهوية.

3- محددات الانتماء القبلي.

4- مظاهر تجلي الانتماء القبلي.

5- الولاء القبلي و مظاهر التغير من القبيلة إلى الدولة.

6- طبيعة العروش في المجتمع التبسي.

خلاصة

تمهيد

تشكل القبائل في الجزائر وخاصة في منطقة تبسة جزءًا مهمًا من الهوية الاجتماعية والثقافية للمجتمع، فتاريخيًا كانت القبائل تلعب دورًا حيويًا في تنظيم المجتمع وتحديد العلاقات الاجتماعية والسياسية في المنطقة، حيث تتميز قبائل تبسة بتنوعها الثقافي واللغوي، إذ تضم مجموعة متنوعة من القبائل العربية والأمازيغية وتعكس هذه القبائل التاريخ المعقد والتنوع الثقافي في المنطقة، كما تشتهر بعض القبائل بأنها تحتفظ بتقاليدها وعاداتها القديمة بشكل ملحوظ مما يجعلها جزءًا حيويًا من التراث الثقافي كما تتميز هذه القبائل بالولاء والانتماء لقيمها وتقاليدها التي تنقل من جيل إلى جيل.

بالإضافة إلى ذلك تلعب القبيلة دورًا مهمًا في الحفاظ على الروابط الاجتماعية وتقديم الدعم والمساعدة لأفرادها، حيث تشكل مركزًا للهوية والانتماء الاجتماعي وتساهم في تعزيز التضامن والتكافل بين أفراد المجتمع.

1- التأصيل النظري لمفهوم القبيلة:

1-1- مفهوم القبيلة:

أثر اختلاف وجهات النظر بين العلماء في العلوم الاجتماعية والإنسانية على تعريف مفهوم القبيلة بشكل متنوع، فمن خلال دراسة التعريفات المتعلقة بالقبيلة ومشتقاتها يمكن فهم خلفيات هذا المفهوم وتعدد معانيه.

- **القبيلة لغة:** يُعرّف المصطلح "قبل" في كتاب الصحاح على أنه " واحد من قبائل الأرس، وهو الجزء المتفرع والمتصل ببعضه البعض، ومن هذه القبائل تنبع الشؤون والأمور، ومنها أُطلق اسم العرب على هذه القبائل، والواحدة منها تُعرف باسم قبيلة.[1]

وفي لسان العرب، ورد تعريف "القبيلة" بأنها تشمل بنو أب واحد كما جاء في التهذيب، أما "القبيلة" فيعني قبائل وباقي الناس، والشعب يمثل فئة أكبر من القبيلة ثم تأتي العمارة والبطن والفخذ في الفئات الاجتماعية، ويذكر أن القبيلة هي من ولد إسماعيل عليه السلام، بينما السبط يأتي من ولد إسحاق عليه السلام وذلك لتمييز بينهما.[2]

تشير" القبيل" إلى الجماعات التي تتألف من ثلاثة أفراد على الأقل من مختلف الأمم مثل الروم والزنج والعرب وربما تكونوا من أصل واحد، كما يمكن أن تكون القبيل من أصل واحد مثل القبيلة، ويمكن استخدام "قبيل" في الجمع والتصغير وغيرها من الأوضاع المشابهة كما يُستخدم لوصف أي جماعة مكونة من أشياء واحدة بمصطلح "قبيل" ويُستخدم أيضًا لوصف جماعة من الأشخاص بمصطلح "قبيلة"، لقد أشار الزجاج إلى أن القبائل مشابهة لأغصان الشجرة حيث تُعتبر فروعًا لها واستلهمت قبائل العرب من فروع الشجرة لتوضيح

---

[1]- إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين، ط 4، بيروت- لبنان، 1990، ص 1797.

[2]- أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، ابن منظور: لسان العرب، بيروت، دار صادر للطباعة والنشر، ط 1، د س، ص 57.

تجمعها وجماعتها بينما استمدت قبائل العرب من أغصان الرأس لتمثيل تجمعها وجماعتها بشكل أعم، فمصطلح "قبيلة" يستخدم لوصف تنوع الأنواع حيث تُعتبر الغربان قبيلة والحمام قبيلة، كلٌ منها يُمثل نوعًا معينًا وكل نوع يُعتبر قبيلة.[1]

- **القبيلة اصطلاحا:** يُشير المصطلح عادةً إلى جماعة اجتماعية ترتبط برابطة القرابة والواجب وتُرتبط بمنطقة معينة أو إقليم محددة، حيث يتمتع أفراد القبيلة بتماسك اجتماعي يرتبط بالعائلة والإحساس بالاستقلال السياسي الذي يُميزهم كمجتمع، ففي كتاب "القانون القديم" للسير "هنري مين" الصادر في عام 1861 أُعتبرت القبيلة مرحلة سابقة للتمدين في تطور المجتمع الإنساني حيث تمثل مرحلة قبل التحضر والتطور الحضاري.[2]

كما يوجد في قاموس علم الاجتماع ثلاثة مفاهيم هي الآتي:[3]

1- تمثل القبيلة نسقًا في التنظيم الاجتماعي يشمل عدة جماعات محلية مثل القرى والبلديات والعشائر، وعادةً ما تسكن القبيلة إقليمًا معينًا وتكتسب شعورًا قويًا بالتضامن والوحدة يعتمد على مجموعة من العواطف الأولية.

2- القبيلة هي تجمع من الأفراد سواء كان صغيرًا أو كبيرًا، يعيشون في منطقة محددة ويتحدثون نفس اللغة وتتسم علاقاتهم الاجتماعية بالتجانس الثقافي بحيث يشتركون في العادات والتقاليد والقيم الثقافية المشتركة.

3- القبيلة هي تجمع اجتماعي متماسك يرتبط بإقليم معين، يعتبر أفرادها أنفسهم مستقلين سياسياً.

إذا يمثل العرش أو القبيلة جزءًا من التشكيلات الاجتماعية التقليدية حيث يجمع الأفراد معًا في مجموعة تتحدث لغة واحدة تربطهم علاقات مشتركة في القيادة والمصير،

[1]- أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[2]- جوردون مارشال ترجمة محمد الجوهري و آخرون، موسوعة علم الاجتماع، ط 1، 2000، ص 1112.

[3]- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مصر، دار المعرفة الجامعية، دط، 1990.

كما يعكس مصطلح العرش فكرة التنظيم الاجتماعي الذاتي، وقد تكون القبيلة أو العرش بمثابة أول طبقات السلطة حيث تمتلك بعض المقومات الأساسية مثل الوحدة السياسية والقيادة التي تتمثل في مجلس أو شيخ القبيلة وحيازة مجال محدد وتاريخ ونسب معترف بهم بالإضافة إلى الموارد المادية والعسكرية، فالوحدات الأصغر منها لا تحمل نفس الدرجة من السلطة لعدم استقلاليتها وتضمنها في النسب والإقليم و اتخاذ القرارات السياسية.

1-2- سمات القبيلة:

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نتعرف على القبيلة وأسباب التجمع القبلي والتي تتمثل في ما يلي:

- لا يمكن للقبيلة أن تستمر إلا بتوفر ثلاثة عوامل رئيسية وهي المكان المحدد واللغة الواحدة والحضارة المشتركة، فإذا فقدت أيًا من هذه العوامل فإن القبيلة ستفقد شرطًا أساسيًا لوجودها.

- عندما يعيش أعضاء القبيلة في مكان واحد ويتحدثون لغة مشتركة ويتبعون حضارة مشتركة أو نمطًا حضاريًا موحدًا، تتوفر لديهم الظروف المناسبة لتعزيز التعاون والتماسك الاجتماعي والانتماء إلى المجتمع الواحد، بحيث تتجلى سمات هذا التماسك في المشاركة في الطقوس الدينية و الاحتفالات المشتركة وتعاونهم في الظروف الصعبة والمواقف الخطرة، مما يعزز لديهم الروابط الاجتماعية ويعمق الشعور بالانتماء القبلي.

- تحتوي القبيلة على عدة تنظيمات شكلية تعزز وحدتها وتماسكها الاجتماعي، ومن بين أهم هذه التنظيمات هو التنظيم السياسي حيث يكون للقبيلة رئيس يحظى باحترام وتقدير الجميع ويشارك في إدارة و رعاية شؤون القبيلة من خلال مجلس يعرف باسم "مجلس القبيلة".

- تتميز الهيكلية القبلية من حيث التشكيل بالبساطة سواء في عدد السكان أو كثافتهم أو حركة الهجرة الداخلية والخارجية وكذلك عدد المؤسسات الاجتماعية، كما يتضمن الشكل

القبلي أشكالًا أخرى بسيطة مثل "المعشر" و"العشيرة" و"البطن" و"الفخذ" و جميعها تُعتبر فروعًا للقبيلة.

– تشكل القبيلة وحدة متكاملة اجتماعياً وسياسياً و اقتصادياً وتميل إلى أن تكون مجتمعًا منغلقًا على ذاته ولا يكون له اتصال وثيق بالعالم الخارجي من الناحية الثقافية حتى فيما يتعلق بالقبائل المجاورة إلا في حدود محدودة.

تُؤكد هذه النقاط تميز القبيلة بالمكان الذي تعيش فيه واللغة التي تتحدثها والحضارة التي تنتمي إليها، وفي كثير من الأحيان تتميز القبيلة بلباس وأكلات خاصة وعادات وتقاليد فريدة تميزها عن غيرها.

1-3- أقسام القبيلة:

تُقسم عادة إلى ستة أقسام رئيسية وهي كلها فروع وفروع للنسب القبلي مما يعكس رؤية الأفراد عن أنفسهم كجسم واحد لا تنقسم أجزاؤه عن بعضها، وهذه الأقسام هي:[1]

– **الشعب:** ويشمل النسب الأبعد مثل عدنان وقحطان، ويعتبر الشعب في أعلى مراتب النسب وقد يسمى بهذا الاسم لأنه يتصل بقطع الرأس.

– **القبيلة:** وهي تفرع من الشعب مثل قبائل كربيعة ومضر، وتسمى أيضًا بالجماجم.

– **العمارة:** تعتبر العمارة العنق والصدر من الإنسان، وهي أصغر من القبيلة وتنقسم فيها أقسام القبيلة كقريش أو كنانة.

– **البطن:** هي التقسيم الأصغر في العمارة مثل بني عبد مناف وبني مخزوم.

– **الفخذ:** تأتي بعد البطن مثل بني هاشم وبني أمية.

[1]– نوارة رافع و بلقاسم رحماني، النظام القبلي عند العرب قبل الإسلام، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 13، عدد 01، جانفي 2021، ص 690.

- **الفصيلة:** وهي كالساق للقبيلة، وتنقسم فيها أقسام الفخذ مثل بني عباس.

هذا التقسيم يعكس تنظيمًا قبليًا تاريخيًا واجتماعيًا يمثل هيكلية القبيلة وترتيب أفرادها.

1-4- ملامح الدراسات الاجتماعية حول القبيلة:

1-4-1- القبيلة عند ابن خلدون:

تُعرف القبيلة عمومًا في أبجديات الفكر التاريخي والسوسيو-انثروبولوجي بأنها جماعة قرابية تنتمي إلى أصل معلوم وهو الجد الجامع المشترك الذي يُعرف بالعصبية الدموية، كما تُعرف القبيلة أيضًا بأنها اتحاد قبلي ناتج عن ظروف اجتماعية وتاريخية وأمنية نشأت لمواجهة الأخطار التي قد تهدد المجموعات المؤسسة لهذا الاتحاد ويكون الهدف من الحمية المشتركة هو الحفاظ على الفوائد العامة والمتوازنة، لذلك تُعد القبيلة شكلاً من أشكال التنظيم الاجتماعي التقليدي الذي يستند إلى العصبية كركيزة أساسية.[1]

لا يعتبر ابن خلدون القبيلة جماعة متفرعة عن جد أول فقط ولا يقتصر تعريفها على الروابط الدموية فقط، بل يشير إلى أن النسب له معنى واسع ورمزي يتعلق بأشكال التحالف والولاء والانتماء، فلا يمكن فهم القبيلة كمجرد نواة تاريخية ثابتة بل يجب أن يُنظر إليها على أنها جزء من التطور الاجتماعي و التاريخي تتأثر وتتغير بمرور الوقت و تحت تأثير العوامل الاجتماعية والسياسية، فقد تتحول القبيلة إلى عشيرة أو تضعف وتختفي في بعض الحالات وفي حالات أخرى قد تتغير وتتأثر بالبنى الاجتماعية والسياسية التي ليست عشائرية، لذا فهي ليست مجرد هيكل ثابت بل تتحرك وتتغير مع مرور الزمن وتغير الظروف.[2]

[1]- الترسالي محمد، القبيلة الصحراوية: قراءة سوسيوانثربولوجية في النشأة و التطور، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 10، عدد 2، 2019، ص 46-47.

[2]- بكيس نور الدين، القبيلة والربيع العربي، دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، 2016، ص 351.

رغم أهمية النسب في تشكيل الهوية القبلية تعتبر المقاربة الخلدونية من أهم المراجع لفهم وتحليل المجتمعات العربية في السوسيولوجيا، حيث تُظهر هذه المقاربة أن هناك عوامل أخرى تشارك في بناء الهوية القبلية مثل العوامل الزمنية والمكانية وموقع الفرد في الترتيب الاجتماعي داخل القبيلة.

1-4-2- القبيلة في الجزائر:

تُعتبر القبيلة ظاهرة تاريخية واجتماعية ذات أهمية كبيرة في دراسات علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والتاريخ، حيث تمثل شكلًا من أشكال التنظيم الاجتماعي التقليدي في المجتمعات الماضية والحالية فمن بين الدراسات المهمة التي تناولت هذا الموضوع هي مقدمة ابن خلدون التي كشفت عن دور العصبية في تشكيل القبائل والدول وانهيارها، كما أظهرت دراسات عديدة لباحثين غربيين قدامى ومعاصرين مثل "لويس مورغان" و"مالينوفيسكي" و"لفي ستروس" و"مارسيل موس" و"إيفانز بريتشارد" و "مرغريت ميد" اهتمامًا بالقبيلة ودراسة أبعادها المختلفة وتأثيرها على المجتمعات التي تنتمي إليها.

تعد القبيلة جزءًا أساسيًا من النسيج الاجتماعي والثقافي في الجزائر، إذ تكونت تاريخيًا نتيجة لظروف اجتماعية وسياسية ودينية مختلفة، يرتبط اسم القبيلة ونسبها بأهل البيت كما يوضح ذلك شجرة النسب التي تُحتفظ بها العديد من العائلات، يُظهر هذا الانتماء القبلي من خلال تتبع الحلقات النسابية لتلك الشجرة التي تتشكل من سلسلة مترابطة من الأجداد الأوائل لهذه القبيلة وتمتد عبر الزمن والتاريخ.[1]

منذ القرن الرابع قبل الميلاد، كانت الزعامة وراثية ومقتصرة على عائلة واحدة وهو ما يُظهره سيطرة قبيلة "مسيلس" على نوميديا لمدة تقارب ثلاثة قرون بالإضافة إلى دعوى عائلة ماسينيسا للزعامة في نفس الفترة، وفي القرنين الخامس والسادس الميلاديين أشارت الأبحاث

[1]- الكبار عبد العزيز و صغير حياة، الدين و النسب القبلي: الجذور والامتدادات التاريخية في الجزائر – قبيلة أولاد نهار أنموذجا، مجلة انثروبولوجيا الأديان، مجلد 17، ص 523.

والدراسات إلى وجود ثلاث قبائل رئيسية – مصمودة، صنهاجة، زناتة – التي كانت تخضع لحكم الوندال و البيزنطي و الفرنسي، على الرغم من التحديات التي واجهتها القبائل الجزائرية والعربية إلا أنها تمكنت من الصمود والحفاظ على هويتها و ثقافتها ولغتها وأراضيها، كان هذا المجتمع زراعيًا ورعويًا فقد كانت الأرض جزءًا أساسيًا من حياة أفراده وسر بقائهم ووجودهم.[1]

كان كل بايلك في الماضي مقسمًا إداريًا إلى عدة مناطق، وكانت كل منطقة يترأسها قائد وكان له سلطة على قبيلة أو عدة قبائل، وكانت كل قبيلة أو عشيرة يترأسها شيخ أو مجلس من الشيوخ المعروف باسم الجماعة، وكان يعين أرباب العائلات هذه الجماعات حيث كانت العائلات عمومًا ممتدة وكان رئيس العائلة غالبًا يكون الأكبر سنا والمسئول داخل الجماعة، يعتبر هذا النظام التنظيمي القديم الذي كان يعتمد على البنية الاجتماعية للقبيلة والعائلة جزءًا لا يتجزأ من تاريخ وتشكيلة المجتمع الجزائري، حيث كانت القبيلة تلعب دورًا مهمًا في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكانت العائلة تشكل الوحدة الأساسية في هذا النظام حيث كانت تُعد المصدر الرئيسي للإنتاج والتضامن الاجتماعي.[2]

بفضل ترتيباتها الدقيقة والتنظيم الجيد استطاعت القبائل الجزائرية القديمة الصمود والحفاظ على هويتها وثقافتها رغم المحن والتحديات التي واجهتها، وهذا يعكس القدرة على التكيف والصمود في وجه التغيرات التاريخية والبيئية التي شهدتها المنطقة عبر العصور.

1-4-3- القبيلة في المرحلة الاستعمارية (الكولونيالية):

تعتبر ظاهرة الاستعمار في الدول العربية عامة والمغرب العربي خاصة من أسباب اهتمام وتأسيس العديد من الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية التي تركز على فهم القبيلة وتحليل وجودها في هذه السياقات التاريخية والسياسية، حيث قام العديد من الباحثين بدراسة

[1]– مجبري سلمى و مجبري حسان، تاريخ القبيلة في الجزائر بمفهوم خلدوني، مجلة تاريخ العلوم، العدد 5، ص 328.

[2] – مجبري سلمى و مجبري حسان، مرجع سبق ذكره، ص 329.

هذا الموضوع من بينهم "محمد نجيب بوطالب" الذي ذكر دراسة "ميشو بلير" و"روبير مونتاني" و"جاك بيرك" و غيرهم.

يلعب الاستعمار الأوروبي دورًا مهمًا في تشكيل هذه الدراسات، سواء من خلال تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في مجتمعات القبيلة من أجل السيطرة عليها أو من خلال مساهمات علمية أكاديمية في فهم هذه الظاهرة الاجتماعية والثقافية، إذ تشير بعض الدراسات إلى أنه من المهم التركيز على تحليل مختلف المراحل والأطوار التي تمر بها القبيلة بدلاً من الاهتمام الحصري بظاهرة العنف والمواجهات بين المجتمعات القبلية، هذا ما يعزز الفهم الشامل والعميق لدور القبيلة وتطورها في هذه السياقات التاريخية والاجتماعية المعقدة.

لم تقتصر دراسة "روبير مونتاني" على وصف التصرفات القبلية بل سعت إلى فهم مختلف الآليات التي تساهم في تحقيق التوازن الاجتماعي داخل القبيلة، فحسب رؤية "مونتاني" تمتاز القبيلة بوحدة التسمية والتراب والجغرافية وتشمل أيضًا العادات والتقاليد المشتركة بين أفرادها، وبالتالي تعتبر القبيلة مركزًا حول السوق الأسبوعي أو ضريح ولي صالح كما تتميز بالشدة والتماسك الذي يجعلها موحدة ضد القبائل المجاورة، فبناءً على حجم وعمق هذه الدراسة اعتبرها "محمد نجيب بوطالب" الدراسة الأكثر أهمية حيث تناولت بشكل شامل البنية القبلية خلال فترة الاستعمار في المغرب العربي، فقد قدمت تحليلًا عميقًا للآليات التي تحكم توازن القبيلة الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في تلك الفترة التاريخية الهامة.[1]

استعرضت دراسة "جاك بيرك" قبائل "سكساوة" بالمغرب و قبائل الأطلس واستندت في تحليلها إلى دراسة "مونتاني" السابقة مما جعلها تقدم نموذجًا مثاليًا لقراءة دقيقة وعميقة للقبيلة

[1]– محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتورات 41، ط 1، بيروت، 2002، ص 57.

في المغرب العربي، فقد ركزت على أهمية البيئة الجغرافية والترابية حيث رأت القبيلة كنظام اجتماعي متكامل لا يمكن فهم جزءًا منه دون الآخر، كما ركز"بيرك" أيضًا على السوسيولوجيا الوظيفية وفلسفة "دوركايم" مما أدى إلى توسع وتعمق دراسته للمغرب العربي، وناقش مختلف المستويات المتداخلة في بنية القبيلة بما في ذلك العادات والتقاليد والرموز الجماعية والقيم والمعتقدات الدينية بالإضافة إلى الاقتصاد والبيئة ورأى أن كل هذه العناصر تتفاعل معًا لبناء الترتيب والنسق الاجتماعي داخل القبيلة.[1]

تتمحور فكرة "جاك بيرك" حول التعبير عن الانتماء القبلي حيث يركز على ذكر الشخص لانتمائه القبلي عندما يتحدث في سياق يتعدى العائلة أو العشيرة ويعبر عن أصله المشترك مع بقية أفراد القبيلة، وعندما يتحدث في نطاق أضيق من القبيلة يركز على انتمائه العائلي المميز الذي يميزه عن الانتماءات العائلية لبقية أفراد القبيلة، فعلى الرغم من عدم توسع "بيرك" في الفكرة المشتركة للأصل القبلي كما فعلت بعض الدراسات الأنثروبولوجية، إلا أنه استعرض مجموعة من العوامل المتفاعلة التي تشكل القبيلة وتؤثر في تنظيمها الاجتماعي و الاقتصادي، وقد أثرت دراسته في تعميق فهمنا لتنوع العوامل التي تستند إليها القبيلة في بناء هويتها وتطورها عبر الزمن.

[1] – Berque Jacques , Maghreb Histoire et Société, SNED DUCULOT, 1974, p 26.

2- القبلية كامتداد للتعبير عن الهوية:

ينبغي علينا أولا أن نفرق بين القبيلة والقبلية، فالقبيلة كيان اجتماعي حاضر في وجودنا الاجتماعي، أما القبلية فهي عقلية وسلوك تعصبي وسم مجتمعاتنا منذ مئات السنين ولا يزال، وهي رابطة موحدة الغرض مبنية على التحالف بقدر ما هي مبنية على النسب والقرابة، وتمثل عقلية عامة مستمدة من الانتماءات والولاءات المنغرسة في وجدان الجماعة، وبالتالي فان نزعتها نحو إثارة قبليتها هي تعبير عن هويتها، وتمثل هذه الخصائص الأساس المادي للتعصب القبلي.

الإنسان اجتماعي بطبعه ومدني بفطرته، لا يستطيع أن يعيش منعزلا عن غيره دون الإحساس بالانتماء إلى كيان اكبر منه سواء كان هذا الكيان أسرته الصغيرة أو قبيلته أو وطنه ودولته، فالفرد لا يتمتع بكيانه الشخصي في المجتمع القبلي إلا داخل عصبته أما خارجها فهو يفقد هذا الكيان تماما، ومن هنا كانت هوية الشخص تحدد لا "بمن أنت؟" بل ب "ابن من أنت؟ و إلى أي قوم تنتمي؟"، ففي المجتمع القبلي لا يعرف الشخص باسمه بل بانتسابه إلى عصبة أو قبيلة معينة.[1]

فالهوية هنا تفرض على الفرد الولاء للمجتمع أو القبيلة ولكن لابد لهذا الولاء أن يقوم على الاقتناع التام انطلاقا من قواعد ومبادئ وقيم تتناسب مع معتقده وخلفيته. حيث جاءت هذه الأخيرة كمخترع ثقافي ونشأت الحاجة إليها كردة فعل لتحديات لم تكن معهودة في الأزمنة القديمة وهي تحديات تجمع الجانب الاقتصادي مع السياسي مع الثقافي، وتعيد على كل فرد صغيرا أو كبيرا أسئلة تتعلق بموقعه الكوني وموقع ثقافته حتى صار يدافع عن

[1]- محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون العصبية و الدولة – معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 6، بيروت، 1994، ص 169.

تاريخه مثلما يدافع عن نفسه ويدافع عن ثقافته مثلما يدافع عن وطنه، ويبحث عن رمزيته مثلما يبحث عن قوت يومه.[1]

فنجد أن المفكر الفرنسي " اليكس ميكشللي" alex meckchelli يعرف الهوية على أنها "منظومة متكاملة من المعطيات المادية والنفسية والمعنوية والاجتماعية التي تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي وتتميز بوحدتها التي تتجسد في الروح الداخلية التي تنطوي على خاصية الإحساس بالهو والشعور بها"[2]، تناول الدكتور حليم بركات مفهوم الهوية في كتابه "المجتمع العربي في القرن العشرين" كحالة دائمة من التطور والتكون أو التحول، وصفها بأنها كينونة مستمرة في الشكل والمضمون، يرى "بركات" أن الوعي الذاتي للهوية معرض دائماً لتيارات التحول سواء طوعاً أو قسراً مما يعيد صياغة الهوية الموروثة للمجتمع ويمنحها أبعاداً جديدة بما في ذلك عناصر لم تكن موجودة في السابق.[3]

في إطار تحديد مرتكزات تكوين الهوية يعتبر "مالك شيبيل" أن الهوية تتألف أساساً من أربعة عناصر رئيسية وهي اللغة والثقافة والدين والوعي الطبقي[4]، فالحديث عن الهوية يدفعنا دائمًا إلى رسم دوائر وتحديد حدود بين الذات والآخر بين "نحن" و"هم" حيث يمكن أن تكون هذه الدوائر صغيرة أو كبيرة، ضيقة أو واسعة، مفتوحة على الآخرين أو مغلقة عليها، مرنة أو صارمة، متسامحة أو متعصبة، منعزلة أو تفاعلية، ويؤثر الآخرون بشكل كبير في تحديد

[1]– عبد الله الغذامي، القبيلة و القبائلية أو هويات ما بعد الحداثة، المركز الثقافي العربي، ط2، بيروت – لبنان، 2009، ص 52.

[2]– بن طراد وفاء، قراءات في مفهوم الهوية و مكوناتها: اللغة، الدين، الثقافة، حوليات جامعة قالمة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد20، جوان 2017، ص 545.

[3]– حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين – بحث في تغير الأحوال و العلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2000، ص 60 .

[4]– بن طراد وفاء، مرجع سبق ذكره، ص550.

هويتنا وتحديد حدودها من خلال العلاقات القائمة بيننا وطبيعة الخلافات أو التحالفات وكيفية تعاملهم معنا ونظرتهم إلينا.[1]

تعتبر القبيلة أحد المعينات الرئيسية للهوية في معظم المجتمعات العربية حيث تُعَدُّ المؤشِّر الأساسي للانتماء القبلي وتُمثِّل الوحدة الأساسية في النسب بعد العائلة إذ تُضفي معنى واضحاً يُشعِر الأفراد بالأمان والاستقرار تجاه أي مفاجآت غير متوقعة.

[1]– حليم بركات، مرجع سبق ذكره، ص 60-61.

3- محددات الانتماء القبلي:

3-1- المجال الجغرافي (الإقليم): يعني الفضاء الذي تستخدمه القبيلة وتعتبره ملكًا خاصًا بها وله دلالته الرمزية الهامة بالإضافة إلى توفير الموارد الطبيعية اللازمة للعيش، إذ يُعَدّ المجال جزءًا من الهوية والانتماء للمكان مما يوفر للأفراد شعورًا بالانتماء للجماعة ويمنع دخول الأجانب لفرض التمييز، وأي اعتداء على هذا المجال يُعتبر انتهاكًا لحقوق المجموعة ويستدعي الدفاع عنه بالسلاح، علاوة على ذلك فإن التنقل والترحيل في الصحراء ومحيطها لا يعني التخلي عن المكان بل يمثل خطوة إستراتيجية لاستغلال الموارد بشكل أفضل.

3-2- جد القبيلة: تعتمد الأفراد على الرموز القبلية وتبادلها في تفاعلاتهم اليومية وخلال المناسبات الاجتماعية مثل تنظيم بعض المهرجانات السنوية المرتبطة بجذور القبيلة وتطبيق بعض الممارسات الاجتماعية التي تعبر عن تعزيز الروابط الجماعية مثل التلازم والتقارب المكاني في السكن والزواج الداخلي، ومع ذلك قد يؤدي هذا التناصر في بعض الأحيان إلى نشوب الصراعات والشجارات بين المجموعات القبلية المتجاورة مما يتسبب في حدوث صراعات دموية واستخدام العنف.

يُعتبر شيخ القبيلة أو العشيرة الشخصية الرئيسية التي تحمل السلطة الدينية حيث يتبعه الأفراد عادةً في قضايا الدين والأخلاق و يتلقون منه الإرشادات بخصوص الأمور الشرعية والمعتقدات الدينية، ويكون له دور في دعوتهم للقيام بالأعمال الصالحة وتجنب المحظورات، ويُلقب شيخ القبيلة أحيانًا بـ "سيدي" وهو الشخص الذي يتولى تنظيم الولائم السنوية المعروفة بـ "الوعدة" أو "الطعم" حيث يدير هذه الاحتفالات والطقوس الدينية التي يشارك فيها أفراد القبيلة وأبناء القبائل المجاورة، يتميز في كثير من الأحيان القيادي في القبيلة بتوجهين رئيسيين: القيادة السياسية والقيادة الدينية.

يشترك أعضاء القبيلة في انتمائهم تحت جذر مشترك يعود إلى جد مشترك وعلى الرغم من أن قد تضم القبيلة أفرادًا من خارجها إلا أنهم ينظمون أنفسهم تحت راية القبيلة من خلال المصاهرة والولاء أو الحلف، فالانتماء إلى القبيلة لا يعني بالضرورة القرابة الدموية بل يمثل اسم الجد رمزًا للقبيلة، وبالتالي تبرز العائلات استخدام هذا الاسم كرمز لانتمائهم وانتسابهم للنسل حتى لو كان الانتساب غير حقيقي في بعض الأحيان، وغالبًا ما يُرتبط شخصية الجد بالصلاح والقبول وحصول الكرامات في حياته مما يضفي على الانتماء للقبيلة بعدًا دينيًا وثقافيًا مهمًا.[1]

3-3- الدين: يعد من أهم مصادر الثقافة القبلية حيث يشكل الإطار المرجعي الذي يحدد تمثلات القبيلة ورؤيتها للعالم المحيط بها و تفاعلها معه، كما يُعتبر دور الدين كما تناوله دوركهايم في اشكاليته حول العلاقة بين الدين والمجتمع مهمًا للغاية، فالتصورات والرموز الدينية ليست مجرد أوهام أو تصوّرات بديلة عن قوى طبيعية خارجة عن العلاقات الاجتماعية، بل هي عناصر مكونة للبنية الاجتماعية والهياكل التي تحكم الحياة الاجتماعية سواء على المستوى المادي أو الفكري، وبالتالي يُعتبر وجود الرموز الدينية في ذهنية الأفراد وطريقة تفكيرهم عاملاً مهماً يعمل على منع الدوافع الأنانية الضيقة ويمنح الفرد الانضباط اللازم الذي يمكّنه من بناء علاقات متوازنة مع الواقع والمحيط الاجتماعي.[2]

كما يمثل الدين احد أهم في تشكيل القبيلة وهذا ما شهده المجتمع الجزائري خلال فترة الدولة العثمانية فقد تشكلت تجمعات قبلية ترتبط برجال التصوف وتنسب إلى الأولياء الصالحين وكانت تُعرف بـ"عرش سيدي فلان"، وبالإضافة إلى ذلك قد يكون تشكل القبيلة

[1]- عبد اللاوي عمر، مرجع سبق ذكره، ص 241.

[2]- عبد العزيز الكبار، أشكال التعبير الثقافي في المجتمعات القبلية بالجزائر الفروسية و لعبة العلاوي عند قبيلة أولاد نهار بمنطقة سيدو – تلمسان أنموذجا، مجلة روافد للدراسات و الأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية و الإنسانية، المجلد 6، العدد 2، جوان 2022، ص 174.

مرتبطًا بالمكان حيث تظل بعض المناطق تحتفظ برمزيتها وانتمائها لقبيلة معينة على الرغم من التغيرات الاجتماعية والتحولات التي تشهدها.

بالإضافة إلى ذلك يلعب الدين دورًا مهمًا في تشكيل القيم والمعتقدات والتقاليد التي تميز القبيلة عن القبائل الأخرى كما يعتبر عنصرًا أساسيًا يجمع بين أفرادها ويشكل جزءًا من هويتهم الاجتماعية ويسهم في تعزيز التضامن والروابط الاجتماعية داخل القبيلة، في بعض الحالات يمكن أن يكون للدين دورًا حاسمًا في تحديد القيادة القبلية أو الهياكل الاجتماعية حيث يمكن للزعماء الدينيين أن يكونوا أيضًا زعماءً قبليين يلعبون دورًا في إدارة القضايا القبلية وتوجيه القرارات.

من المستلزمات الاجتماعية أن توافر جملة من الرموز والتصورات العامة التي تضمن حدًا معينًا من الرقابة والتوجيه، فالعمل الديني له دور نشط في جعل الناس ينخرطون في صلب الحياة الاجتماعية بطرق إيجابية، وهو موجه يدفع الأفراد للمشاركة والمساهمة بدلاً من الانسحاب والانطواء والتقوقع.

3-4- اللغة: يحدد الدكتور "محمد عاطف غيث" في كتابه قاموس علم الاجتماع اللغة بأنها "صورة السلوك الإنساني الشاملة التي تنطوي على الاتصال الرمزي وذلك من خلال نسق النماذج الصوتية المتفق عليها ثقافياً والتي تحمل معاني، وتُعتبر اللغة جزءًا من التراث الثقافي و معبرًا عنه في نفس الوقت، هذا وتتحول الأصوات التلقائية في اللغة إلى رموز ثقافية وهذه الرموز قادرة على توصيل الأفكار والرغبات والمعاني والخبرات والتقاليد من جيل إلى آخر.[1]

[1]- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، د ط، الإسكندرية- مصر، 1990.

كما تطرق الفيلسوف الألماني "مارتن هايدغر" إلى اللغة " كأحد المكونات الأساسية التي لا تقتصر على كونها وسيلة للتواصل بين الناس بل تعد إطارًا يحدد المفاهيم الثقافية والسياسية والاجتماعية التي تشكل المنظومة الفلسفية لمجتمع ما".[1]

إن الانتماء إلى نطاق لغوي معين يعادل الانتماء إلى حساسية ثقافية محددة وتمثلًا محددًا للذات والعالم، فاللغة ليست مجرد أداة محايدة تستخدم للتواصل بين البشر بل هي علامة واضحة للإنتماء وتُعتبر مجالًا حيث تتقاطع المعتقدات والتصورات، فبالنسبة للمجتمع تُعد اللغة مكونًا حيويًا وحاسمًا في تشكيل الهوية حيث تمثل أكثر العناصر تمثيلاً لحساسية الجماعة، وعند ربط اللغة بعنصر الانتماء نفهمها كجزء أساسي وحاسم من مكونات الهوية إذ لا يقتصر دورها على تكوين مجرد سلاسل من الكلمات بل تعكس ثقافة وفكر وخبرة مشتركة، إنها بنية ذهنية وشعورية تمثل اللسان الناطق والوسيلة التي تحمل مضامين وقيم هذه الثقافة والفكر، وبالتالي يُمنح الفرد الذي يستخدم نفس اللغة المستخدمة في مجتمعه شعورًا قويًا بالانتماء إلى ذلك المجتمع أو الجماعة.[2]

إذا فمن بين أهم الوظائف الأساسية للغة هي نقل المؤسسات والعادات والأفكار والرموز أي أنها تتسلم الخلفية الاجتماعية وتقوم بدورها في المحافظة على التراث الاجتماعي والثقافة المشتركة، وهكذا تتأكد أهمية اللغة في صياغة جانب مهم من مكونات ومحددات فعل الانتماء فكل امة بحاجة إلى لغة يتفاهم بها أفرادها بعضهم مع بعض وتستخدم في شعائر عبادتهم وتنقل تراثهم من جيل إلى جيل فتحافظ بذلك على ما نقلوه من فطرة وبيان ونصائح.

---

[1]– مريم منادي و نورة شلوش، لغة الشعارات من خلال نظرية العنف الرمزي لبيار بورديو، مجلة جسور المعرفة، مجلد 05، عدد 03، 2019، ص 480.

[2]– بن طراد وفاء، قراءات في مفهوم الهوية ومكوناتها: اللغة، الدين، الثقافة، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد 20، 2017، ص 553.

3-5- القرابة: يرتبط مفهوم القرابة بالدم كرمز، حيث يُعَد الدم رمزًا لعدة مفاهيم بما في ذلك النجاسة والدناسة، بالإضافة إلى أنه يشير إلى رموز الأصالة والشرف والانتماء إلى القبيلة أو العائلة أو الجماعة.

يتجلى أهمية رابطة الزواج والرابطتين الأبوية والأخوية كونها من الروابط الأساسية التي تربط أفراد الأسرة الأولية ومنها تنشأ شبكة من العلاقات القرابية الدموية وعلاقات المصاهرة، فوجهات نظر الأنثروبولوجيين تتباين في دراسة القرابة وأهميتها حيث يعتبر البعض أنها تشكل أساس بناء الأنظمة الاجتماعية في المجتمعات البدائية والقبلية نظرًا لأن هذه المجتمعات تعتمد بشكل أساسي على وحدة النسب وترابط الأفراد في شبكة من العلاقات القرابية الدموية.

كما تعرف رابطة القرابة بأنها العلاقة التي تجمع بين الأفراد بناءًا على صلة الأب والأولاد وصلة الإخوة بينهم سواء كانت هذه الصلة حقيقية أو مفترضة، تُعترف هذه العلاقة في السياقات الاجتماعية لأغراض مختلفة حيث يعتبر الأفراد أعضاء في نفس الأسرة أو العشيرة أو القبيلة بناءً على هذه الصلات القرابية.

يتواجد نظام القرابة في كل مجتمع إنساني وفي كل حضارة و لذلك يُعتبر نظامًا عالميًا، فلا يوجد مجتمع بدون نظام يحدد طبيعة العلاقات القرابية بين أفراده وبالتالي تم تصنيف نظم القرابة على النحو التالي:[1]

- **القرابة الأبوية:** هي العلاقة التي تنشأ عن طريق الرجال فقط وترتبط بالأب.

- **القرابة الأموية:** هي العلاقة التي تنشأ عن طريق النساء فقط وترتبط بالأم.

- **قرابة الأهل:** تقوم على أساس القرابة بين جميع الأفراد الذين ينتمون إلى نفس الأسرة أو العائلة سواء كانوا من الذكور أو الإناث وبغض النظر عن النسب الجنسي.

[1]- شاكر مصطفى سليم، المدخل إلى الانثربولوجيا، مطبعة العان، دط، بغداد، 1975، ص 50.

– أما علاقة المصاهرة فتنشأ نتيجة الزواج حيث يتم توطين العلاقة بين أسرة الزوج وأسرة الزوجة ويُطلق على من يتصلون بهذه العلاقة اسم "الأصهار".

تتجلى طبيعة القرابة الاجتماعية في المجتمعات التقليدية ذات الطابع القبلي من خلال مفهوم الالتزام المتبادل الذي يستند إلى العلاقات القرابية، ومن بين العناصر الرئيسية التي يتطلبها هذا الالتزام هي ما يأتي:

1– تتميز العلاقات القرابية بالتفاعل المباشر حيث يتفاعل الأفراد وجهًا لوجه دون الحاجة إلى وسطاء للتواصل.

2– تعد هذه العلاقات هدفًا في حد ذاتها حيث ينظر الأقارب إلى بعضهم كثروة كبيرة تعلو عن غيرها من الثروات ويولون اهتمامًا خاصًا بواجباتهم تجاههم قبل غيرها من الواجبات، ويظهر هذا التفاني بشكل واضح في المجتمعات القبلية كنموذج لقوة القرابة.

3– تتألف القرابة في هذه المجتمعات من عدة أنواع بما في ذلك القرابة الدموية وقرابة المصاهرة والقرابة الطقسية أو العشائرية التي تعتمد على اعتبارات دينية وأسطورية.

4– تمارس القرابة في المجتمعات القبلية تأثيرًا ضبطيًا في مختلف المجالات حيث تتداخل حياة أفراد هذه المجتمعات مع حياة أقاربهم، وبالتالي يحق لهؤلاء الأفراد التدخل في شؤون بعضهم البعض والإشراف على قضاياهم وقضايا أسرهم.

تتجلى هذه الحقيقة في توجيه الطفل التربوي حيث يأتي التوجيه للطفل ليس فقط من والديه بل أيضًا من أقارب والديه سواء فيما يتعلق بالثواب والعقاب أو في الإرضاء العاطفي والتعليم الفكري، ويظهر أيضًا في أن الجد يمتلك سلطة مطلقة على جميع أبنائه وأحفاده.

3–6– النسب: الاستنساب هو جمع النسب والانتساب ذكر نسبه ويعبر عن ذلك قولهم: "استنسب لنا" أي انضم إلينا في النسب حتى نعرف من أنت، فعندما ينسب الشخص نسبًا إلى أبيه يُقال إنه استنسب إليه وإذا رفع في نسبه إلى جده الأكبر فإنه يُنسبه وإذا شاركه

شخص في نسبه فإنه يُناسبه في النسب، ويمثل النسب رابطة القرابة بين الأفراد حيث يكون هذا الارتباط إما مباشرًا بين الأصول والفروع أو غير مباشر بين الأفراد الذين يشتركون في أصل مشترك دون أن يكون أحدهم فرعًا للآخر.[1]

يُعتبر النسب مصدر الانتساب حيث يكون عادة مرتبطًا بالآباء ويمتد أيضًا إلى البلاد التي ينتمي إليها الفرد، يُستخدم مصطلح النسب للدلالة على القرابة بين الأفراد حيث يُقال "نسب" بينهما للدلالة على وجود قرابة ويُستخدم أيضًا مصطلح "نسب" للإشارة إلى تعزيته وتأصيله حيث يُنسب الشيء إلى منشأه، ويُناسب الشخص فلانًا كما قال فخر الرازي "فجعله نسبًا ذوي أنساب" أي أنه جعله جزءًا من عائلة ذات أصول ونسب. [2]

لذلك يعد النسب من أهم وأقوى الدعائم التي تقوم عليها الأسرة، فالولد جزء من أبيه والأب بعض من ولده، كما يعد من أعظم نعم الله على عباده، فلولاه لتفككت الأسرة وتلاشت الصلات بينهما ولما بقي أثر.

[1]– تهاني معيض عويد، أحكام النسب وآثاره في الشريعة الإسلامية وما عليه العمل في القانون الكويتي: دراسة مقارنة، مجلة كلية دار العلوم، مجلد 37، عدد 129، مارس 2020، ص 145.

[2]– تهاني معيض عويد، مرجع سبق ذكره، ص 145.

4- مظاهر تجلي الانتماء القبلي:

4-1- التمسك بالأرض العرشية (القبيلة): إن تحديد أراضي العرش والقبائل وتقسيمها ومن ثم توزيع الأراضي بين سكان الدواوير وتحويلها إلى ملكيات فردية كان الهدف منه تفتيت الملكية الجماعية للعرش والقبيلة على يد الاستعمار الفرنسي.[1]

تعتبر الأرض من أهم الموارد التي يعتمد عليها الإنسان في حياته اليومية إذ تحدد مكانته ومستواه المعيشي، فالاعتماد على الاقتصاد العائلي شكل نقطة قوة لا يمكن للاستعمار الفرنسي أن يقهرها، فغالبية سكان مجتمعنا لديهم أصول ريفية وتمكنوا من التكيف مع البيئة الصعبة التي يعيشون فيها فهم يعملون بجد طوال السنة لضمان العيش ويعتمدون بشكل كبير على خدمة الأرض كمصدر رزق متجدد سواء من خلال الرعي أو الزراعة، وعلى الرغم من أن الكثير منهم يسكنون في المناطق الحضرية إلا أنهم لا يتخلون عن ممارسة النشاطات الفلاحية في الأراضي العرشية، بل على العكس يزيد السكن في المناطق الحضرية من الالتزام بخدمة الأرض حيث يشعر الفرد بالتشبث بجذوره عندما يرى الآخرين يستغلون الأرض التي يعتبرها جزءًا لا يتجزأ من هويته[2]، تعتبر هذه الأراضي أساس البنية الاجتماعية في المجتمع القبلي حيث تشكل مورده الاقتصادي الوحيد وتعبر عن قيمة أخلاقية تعكس الوفاء للأجداد.

تمثل الأرض عطيةً من الأجداد بالنسبة لأفرادها فيربطونها بالعرض والشرف، فهذه الأراضي تشهد تاريخًا من الخصومات والصراعات ويعود ذلك جزئيًا إلى عدم وضوح الحدود وعدم وجود وثائق رسمية، حيث تُورث هذه الأراضي عبر وثائق عرفية تم توقيعها من قبل

[1]- حكيم عواج ورضوان شافو، أثر السياسة الفرنسية في تفكيك البنية القبلية بالجزار المستعمرة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد 12، عدد 01، 2022، ص 598.

[2]- عبد اللاوي عمر، مرجع سبق ذكره، ص 221.

الزعماء القبليين أو الزعماء الدينيين ويزداد التعقيد عندما يختلط العرف بالقانون مما يؤدي إلى الصراعات واستخدام العنف وينعدم الامتثال للقوانين المدنية.

4-2- الجبرية القبيلة (التضامن الآلي): تعتبر الجبرية واحدة من محددات الأيديولوجية القبلية حيث تقتضي مكانة الأفراد ضمن القبيلة الولاء والاندماج الكاملين في الجماعة القبلية، هذا يعني أنهم لا يعبرون عن إرادتهم الشخصية بشكل مستقل بل يتوجب عليهم التعبير عن أفعالهم سواء كانت فردية أو جماعية من خلال إدارة القبيلة ويتصرفون بمثابة وكلاء للجماعة ويتولون مسؤولية تمثيلها وتوجيه مصالحها.[1]

في السياق الاجتماعي للقبائل يعتبر التضامن الاجتماعي عاملًا أساسيًا يميز انتماء الأفراد إلى هذه القبيلة يتجلى ذلك في شعورهم العميق بالهوية القبلية واعتبارها جزءًا لا يتجزأ من هويتهم الاجتماعية مما يثير الفخر والولاء نحو الوحدة القبلية، هذا الإحساس بالتضامن يعزز الروابط الاجتماعية ويشجع التفاعل بين أفراد المجتمع القبلي، وعلى نطاق أوسع يساهم التضامن في تعزيز التعاون والتكافل بين الأفراد والمجموعات القبلية مما يزيد من قدرتهم على التصدي للتحديات والمشاكل المشتركة ويسمح لهم بالاعتماد على دعم شبكاتهم الاجتماعية لتلبية احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية، ومنه يُعتبر التضامن الاجتماعي عنصرًا أساسيًا في هوية الانتماء القبلي و تشكيل الهويات الفردية في سياق القبيلة.

4-3- الزواج: يعتبر الزواج في السياق القبلي عاملًا مهمًا في تعزيز تعميق الروابط بين القبائل وتقوية هياكلها، حيث يسهم في تمديد شبكة العلاقات القرابية وتوسيع قاعدة الأسر داخل القبيلة مما يعزز الوحدة والتماسك الاجتماعي، ومن خلال الزواج يحتفل أفراد القبيلة بالأفراح ويقيمون مراسم تجمعهم وتجمع أسرتين في عقد صلة زواج جديدة، يتميز الزواج في القبيلة بتفضيل الزواج الداخلي حيث يتم الزواج داخل الجماعة نفسها ويفضل غالبًا الزواج بابنة العم مما يعزز الصلات العائلية ويحافظ على التماسك والتضامن داخل القبيلة، هذا

[1]- مجبري سلمى و مجبري حسان، مرجع سبق ذكره، ص 325.

النظام يسمح للقبيلة بالاحتفاظ بشبابها وقوتها الذكورية داخل المجتمع ويعزز العلاقات القوية مع أعمامهم من خلال روابط المصاهرة.[1]

4-4- الأمثال الشعبية وإعادة إنتاج القبيلة: يتميز المعيش الجزائري بوجود مجموعة كبيرة من الأمثال الشعبية التي تعكس قيماً وتقاليد جذرية للمجتمع، تعزز هذه الأمثال استمرارية العلاقات العائلية والقبلية وفقًا لنمط العلاقات الدائرية المميزة حيث تُعتبر هذه العلاقات القرابية العصبية أساسية في تبادل المصالح والتعاون بين الأفراد وتشمل مصطلحات مثل "الكتاف"، "البراني"، "أولاد البلاد"، "أولاد الحومة" و"العروبية".

قدمت "كلودين شولي" ملاحظات قيمة حول العلاقات اليومية في المجتمع الجزائري، حيث يتفاعل الأفراد على أساس دوائر مركزية مشتركة بينما يعتبر البعض أن تلك العلاقات العصبية تعكس ممارسات حديثة فإن الواقع يظهر أن العادات التقليدية لا يزال لها تأثيرها وقوتها كموروث سائد هذه العادات تشكل رؤى وسلوكيات سياسية للفرد الجزائري ويعاد إنتاجها من خلال عوامل متنوعة بما في ذلك بعض الأمثال الشعبية.[2]

هذه الأمثال تمثل نماذج تعبر عن ثقافة الشعب الجزائري وتظل جزءًا من الذاكرة الجماعية للأفراد يتم نقلها وتوريثها من جيل إلى جيل كجزء من التنشئة الاجتماعية الأولية حيث يتلقى الأبناء هذه القيم والمفاهيم من الآباء وأفراد المجتمع بشكل عام، ومن هذه الأمثال:

- ما يحكلك جلدك غير ضفرك.

- خوك خوك لا يغرك صاحبك.

- الطريق إذا دارت خذ بنت العم ليا بارت.

[1]- علياء شكري، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 83.

[2]- محمد بن يوب، الأمثال الشعبية و دورها في إعادة إنتاج القبيلة في الواقع الجزائري، مجلة الرواق، العدد 01، جوان 2015، ص 79.

- أولاد عيسى لا باعو ما تشري ولا هربوا ما تجري.

- الدم ما يولي ماء.

تعكس هذه الأمثال قيم حب الانتماء الجماعي وتعزيز شأن أفراد المجتمع كما تظهر صوراً للاحتقار لبعض المجموعات القبلية أو الجهوية وتعزيز فكرة التمييز بين الأقارب في مسألة الزواج، تُعبر الأمثال الشعبية أيضاً عن التواصل والتجذر بين الأجيال والمجموعات وقد تُستخدم لدعم المواقف الجريئة التي تدافع عن العادات العائلية وتمسك بالجذور القبلية، وكما يُقال " من دم واحد" مما يعني التماسك والوحدة بين الأفراد ذوي الأصل والقرابة المشتركة.

4-5- الوعدة/ الزردة: تمثل شكلاً من أشكال السلوكيات الإنسانية والممارسات التي تظل ثابتة عبر الزمان و المكان وتتبع قواعد وأنماط تقليدية متجذرة في الثقافة الاجتماعية، هذا المصطلح مشتق من الفعل "وعد" مما يعني التزام بشيء ما أو تعهد به، في العادات الشعبية تُعتبر "الوعدة" احتفالاً دينياً يُقيمه أبناء أو أحفاد أو سلالة ولي من الأولياء الصالحين أو التابعين لطريقتهم بهدف التبرك وتكريم الصالحين والاقتراب من الله، يُقام هذا الاحتفال قرب ضريح الولي الصالح حيث تُذبح الذبائح و تُقام الولائم وتتكرر هذه الفعالية كل عام في وقت محدد، كما تعتبر "الوعدة" فرصة للتكامل والتماسك الاجتماعي وتتضمن محافل للكرم والمساعدة، من بين هذه الاحتفالات الشهيرة "زردة دادا موسى" و"زردة سيدي عبيد" و"وعدة لالة فضة".[1]

تمثل الوعدة أو الزردة استمراراً للعادات والتقاليد الشعبية حيث تعبر عن إرادة اجتماعية لإعادة الاعتبار للتقاليد والعادات القديمة، تعكس الوعدة ارتباط الفرد بثقافته وتعلقه بها وهذا الارتباط ينعكس على سلوكياته ويشكل جزءًا من الإطار الشعبي الذي يتحرك فيه، تأخذ

[1]- صحرة شعوية، الطقوس الاحتفالية بالجزائر احتفالية يناير أنموذجا –دراسة أنتروبولوجية بولاية تبسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص الأنثربولوجيا، جامعة الشيخ العلربي التبسي –تبسة، 2020/ 2021، ص 105.

الوعدة والزردة هالة روحانية مستمدة من الاعتقاد بالولي الصالح سواء كان حيًا أو متوفيًا، بالتالي يمكننا اعتبار الوعدة هي النية المحصورة في القلب بينما الزردة هي المظهر الظاهر لهذه النية والتعبير البارز عنها.

5- الولاء القبلي و مظاهر التغير من القبيلة إلى الدولة:

تشير العديد من الدراسات إلى أن الولاء القبلي يعتبر أحد أكثر أنواع الولاءات ترسخاً في الحياة العربية، وقد أدى هذا الوضع إلى تشكيل تنظيم اجتماعي يعتمد على مبدأ قرابة الدم حيث يحدد الولاءات والانتماءات من خلال القبيلة، وقد أصبحت القبيلة وحدة اجتماعية وسياسية واقتصادية مستقلة بذاتها، في اللغة يشير مصطلح "الولاء" إلى المحبة والصداقة والقرب والقرابة والنصرة والموالاة ضد المعاداة، ومن الناحية الاجتماعية يعني الولاء التحالف والدعم.[1]

الولاء الفردي لقبيلة ما يتضمن مفهوم الانتماء العميق إلى هذه القبيلة بحيث يفرض على الفرد مجموعة من الالتزامات تجاهها، وإذا اكتسبت هذه التجمعات صفة سياسية أو اجتماعية فإنها تفرض على الأفراد واجبات محددة وتمنحهم حقوقًا، إذا فالولاء يبني رابطة قوية بين الفرد وقبيلته سواء كانت تلك الرابطة مبنية على النسب الدموي أو العرقي أو الديني أو بصورة قانونية تشبه الدولة والسلطة الحديثة، كما نجد أن طبيعة الولاء والعلاقات التي ينشأ عنها تتفاوت بناءً على طبيعة التجمع البشري والأشكال الاجتماعية والسياسية التي تتخذها القبيلة، كما قد تتأثر هذه العلاقات بالتطورات التاريخية عبر الزمن من العائلة إلى العشيرة والقبيلة ومن ثم إلى المجتمعات الحضرية والدول الوطنية.

يشير الولاء للقبيلة إلى الارتباط العميق للفرد بمجموعته القبلية، ويشمل هذا الارتباط التزامات وحقوقا محددة، عندما يتحول هذا التجمع القبلي إلى كيان سياسي أو اجتماعي يفرض على الأفراد واجبات محددة ويمنحهم حقوقًا معينة. الولاء يُؤسس لرابطة وثيقة بين الفرد وقبيلته، سواء كان ذلك بناءً على النسب أو العرق أو الدين، أو بشكل قانوني حديثًا، مماثلًا للدولة والسلطة، يتفاوت طبيعة هذا الولاء والعلاقة التي تنشأ عنه باختلاف الظروف

[1]- سمير حفطاري، العصبية القبلية والنسق الوظيفي، منشورات ألفا للوثائق، ط 1، عمان – الأردن، 2021، ص 62،

الاجتماعية والسياسية، والتطورات التي مرت بها البنى الاجتماعية والسياسية من الأسرة والعشيرة والقبيلة إلى المدن والدول الوطنية.[1]

في المجتمع التقليدي كانت وحدة القبيلة مبنية على أساس فئوي دموي وكانت تُعتبر بمثابة مصدر للفخر والاعتزاز حيث كانت تبرز القوة والعنف كوسيلة للتميز بين القبائل، وكانت القبيلة تعدّ واحدة من أكبر الوحدات في المجتمع العربي معتمدة على الانتماء إلى سلف مشترك يمكن أن يكون وهميًا أو أسطوريًا[2]، بموجب ذلك فإن هذه العلاقة القبلية تعبر عن ترابط عميق بين أفراد مجموعة معينة سواء من حيث الانتماء الروحي أو العرقي أو الأيديولوجي، فالقبيلة تقدم الأمان والحماية لأفرادها ضد أي تهديدات خارجية ويكون دور زعيم القبيلة محوريًا في تحمل هذه المسؤولية من خلال مواجهة التحديات القبلية الأخرى أو السلطة المركزية في الدولة.

تُعرف القبيلة أيضًا بأنها الرابطة العصبية التي تحدد ولاء الفرد لمجموعته حيث ترتبط هذه الرابطة بروابط جغرافية واجتماعية وسياسية، كما يلعب عاملا الإقليم والقرابة دورًا في تعزيز أسس النسب الواحد والذي يتطور من خلال التفاعل والتقارب مما يؤدي إلى تشكيل عادات وأعراف تنظم البنية الاجتماعية للمجتمع التقليدي.[3]

يُعتبر الولاء والانتماء إلى القبيلة أو "العرش" مصدر فخر في العديد من المجتمعات خاصة في المجتمع الجزائري حيث يُنظر إلى هذا النوع من الانتماءات على أنها مقاومة للتأثيرات الغريبة والمختلفة ثقافيًا، حيث يحيط الكيان القبلي نفسه بمجموعة من الأعراف والقوانين والمفاهيم الثقافية من أجل الحفاظ على التميز والتفرد التي يُظهرها الانتماء القبلي بأبسط صور الخصوصية الثقافية، هذه المسألة الثقافية تبرز بشكل خاص في فئات

[1]– الموسوعة العربية، مرجع سبق ذكره.

[2]– سمير حفطاري، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[3]– عياشي سلمى و فاتح شيباني، القبيلة في ليبيا بين الولاء الداخلي والاستقطاب الإقليمي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، مجلد 10، عدد 01، 2023، ص 381.

اجتماعية متنوعة تنتمي إلى دوائر ثقافية تؤمن بكل ما يتعلق بالانتماء القبلي أو "العرشي" سواء من خلال الأسماء والمميزات أو السمات الثقافية للمنطقة التي ينتمون إليها ويفتخرون بانتمائهم لها.[1]

تعكس حالة المجتمع الجزائري وخاصة المجتمع التبسي تجذر العلاقة القبلية بالإضافة إلى التداخل بين الحياة الحضرية والحياة البدوية و كذلك بين مجتمع القبيلة والمدينة، هذا التداخل له جذور تاريخية تتجلى في عدم الفصل الواضح بين المجتمع التقليدي الممثل في القبيلة والمجتمع الحديث الممثل في النظام الحكومي، وقد أدى هذا التداخل إلى اندماج البنية القبلية مع النظام الحكومي، ويرجع ذلك إلى عدة تغيرات وتطورات في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع المحلي.

ينبع التغيير في المجتمعات من أسباب ومحددات متعددة ويمكن أن يكون طبيعياً وتدريجياً أو عنيفاً وسريعاً، حيث يعني مصطلح "التغيير" انتقال أي شيء أو ظاهرة من حالة إلى حالة أخرى ويشير مصطلح "التغيير الاجتماعي" إلى العملية المستمرة التي تمتد عبر فترات زمنية متعاقبة وتتضمن الاختلافات أو التعديلات في العلاقات الإنسانية أو المؤسسات أو التنظيمات أو الأدوار الاجتماعية، يعبر هذا المصطلح عن التحولات والتغيرات التي تطرأ داخل المجتمع والتي يمكن أن تتأثر بعوامل متعددة مثل التكنولوجيا والديموغرافيا والاقتصاد والسياسة والثقافة.[2]

بدأت أشكال التفاعل الاجتماعي للأفراد بالانحياز الطبيعي نحو التكوين الزوجي، هذا التفاعل الأولي أسهم في تشكيل البنية الاجتماعية وأدى إلى تطور العديد من الأنماط الاجتماعية، ومن هنا أخذ الاجتماع البشري أشكاله المتمثلة فيما يلي:

[1]– فرحات مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[2]– لطيفة طبال، التغير الاجتماعي و دوره في تغير القيم الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 08، جوان 2012، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص 408.

– **الأسرة:** كوحدة اجتماعية أساسية تمثل المجموعة التي تنتشر بين البشر، وتتميز عادة بالمسكن المشترك والتعاون الاقتصادي وتتجدد من خلال الإنجاب، تتكون الأسرة في أبسط تعريف لها من الأب والأم وأولادهما وتعكس ترابط الأفراد داخل بيئة مشتركة تعتمد على الدعم و التعاون المتبادل.[1]

هي عبارة عن تنظيم اجتماعي يتألف من أفراد يرتبطون ببعضهم بواسطة روابط اجتماعية وأخلاقية ودموية وروحية، هذه الروابط هي التي جعلت العائلة البشرية تتميز عن العائلة في عالم الحيوانات، وتعد الأسرة واحدة من أكثر المؤسسات الاجتماعية وضوحاً في المجتمع إذ تُعتبر من أقدم التشكيلات الاجتماعية في تاريخ الإنسانية بالنسبة لعموميتها وتواجدها في مختلف المجتمعات القديمة والحديثة كما تظهر في كل الأزمان والمناطق الجغرافية التي يعيش فيها الإنسان.

الأسرة بحسب تعريف "ogburn" و"nimkoff " هي "عبارة عن منظمة دائمة نسبياً، تتكون من زوج زوجة مع أطفال أو من دونهم " [2]، وفقاً لمفهوم ميردوك فالأسرة هي جماعة اجتماعية تتميز بوجود مكان إقامة مشترك وتعاون اقتصادي ووظيفة تكاثرية، كما تحتوي الأسرة على علاقة جنسية بين شخصين يعترف بها المجتمع وتتكون على الأقل من ذكر بالغ وأنثى بالغة بالإضافة إلى طفل سواء كان من نسلهما أو من خلال التبني[3]، تنقسم الأسرة إلى عدة أنواع منها الأسرة النووية والتعددية و الممتدة، ويتميز كل نوع بخصائص تميزه عن الآخر، وتتخذ الأسرة عدة وظائف بما في ذلك الوظيفة الجنسية والاقتصادية والتكاثرية والوظيفية بالإضافة إلى الوظيفة التربوية التي تلعب دوراً هاماً في تربية الأطفال وتنشئتهم.

---

[1]– شاكر مصطفى سليم، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2]– Ogburn w and Nimkoff m، a Hand book of society, New York, 1958, p. 488.

[3]– عاطف وصفي، الانثروبولوجيا الاجتماعية، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1985، ص91.

- **أنواع الأسرة:** يصنف الانثروبولوجيون العائلة بصورة عامة إلى أربعة أنواع رئيسية هي:[1]

- **الابتدائية أو البسيطة:** وتسمى أيضاً العائلة الأولية أو النواة أو الزواجية وتتكون من الأب والأم وأولادهما.

- **المركبة:** وتنقسم إلى:

أ- تتكون من الزوج و زوجته وأولادهم و تدعى العائلة المركبة المتعددة الزوجات.

ب- تتكون من الزوجة و أزواجها وأولادها وتدعى العائلة المركبة المتعددة الأزواج.

ت- تتكون من زواج رجل له أولاد من زوجته المتوفاة أو المطلقة أو من زواج امرأة لها أولاد من زوجها المتوفى أو من مطلقها، مع ما ينجبه الزواج الجديد من أولاد.

- **المشتركة أو المتحدة:**

أ- تتكون من الزوج وزوجته أو زوجاته وأولاده المتزوجين و زوجاتهم وأطفالهم يعيشون في مكان واحد كوحدة اجتماعية واقتصادية تحت رئاسة رجل واحد هو أكبرهم سناً.

ب- تتكون من اثنين أو أكثر من الأقارب المنحدرين من نسب واحد ومن جنس واحد كالإخوة والأخوات وأزواجهم وأطفالهم، ويعيشون كوحدة اجتماعية واقتصادية في بيت واحد تحت رئاسة اكبر أفرادها سناً.

- **الممتدة:** هي العائلة المشتركة حيث تسكن أماكن متفرقة "بيوت متجاورة أو متباعدة".

وفقًا للدراسة الميدانية لحالة المجتمع المحلي تظهر الأسرة كمحور أساسي في تنظيم المجتمع رغم من التطورات والتغيرات التي طرأت في بنية وتركيبة الأسرة بما في ذلك ظهور

[1]- شاكر مصطفى سليم، مرجع سبق ذكره، ص ص 47-48.

الأسرة النواة المستقلة والفردية إلا أن الأسرة الممتدة أو المشتركة تظل حاضرة وبقوة داخل بنية هدا المجتمع الذي يحمل طابعًا تقليديًا.

– **العشيرة:** هي مجموعة من الأفراد ينتمون إلى نفس النسب ويشتركون في جد مشترك، ويمكن للانتماء للعشيرة أن يكون عن طريق النسب الأبوي أو النسب الأمي وليس بالضرورة أن يكون عن طريق النسبين، اشتق مصطلح "عشيرة" من اللغة اللاتينية و يعني الأطفال المنحدرين من نسب واحد، وقد استخدم هذا المصطلح بشكل شائع من قبل علماء الأنثروبولوجيا للإشارة إلى الانتماء لجماعة تنحدر من نسب مشترك، على سبيل المثال في الثقافة الأمريكية استخدمه علماء الأنثروبولوجيا للإشارة إلى الجماعات التي تنتمي إلى نسب الأم، بينما استخدمه علماء الأنثروبولوجيا البريطانيون للإشارة إلى الجماعات التي تنتمي إلى نسب الأب أو الأم والتي يمكن أن تتألف من عدة أجيال تشترك في جد مشترك.[1]

تقوم العشيرة بعدة وظائف تظهر أهميتها للفرد والجماعة والمجتمع المحلي أهمها الأتي:[2]

– **التضامن الاجتماعي:** تعد العشيرة وحدة اجتماعية تتسم بالتماسك والتضامن الاجتماعي حيث يسارع جميع أفرادها إلى مساعدة أي عضو يحتاج إلى العون، من بين الأهمية البارزة للعشيرة هو حماية أفرادها من أي اعتداء والسعي للثأر لأي منهم في حال تعرض للاعتداء مما يؤدي إلى شعور أفرادها بالأمان والاستقرار وتحمل المسؤولية الجماعية.

– **الأمن الداخلي والخارجي:** يقوم أفراد العشيرة بممارسة دور الرقابة الاجتماعية وتوفير الأمن الداخلي لأفرادها، ويتولى رئيس العشيرة ومساعدوه بتنفيذ قوانين وتقاليد العشيرة لضمان

[1]– إحسان محمد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 412.

[2]– عاطف وصفي، الانثروبولوجيا الثقافية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر و التوزيع، دط، بيروت، 1971، ص 112.

الانضباط والتأديب داخلها، كما يتحمل الرئيس مسؤولية فرض العقوبات على من يخالف هذه التقاليد والقوانين.

– **تنظيم النشاط الاقتصادي:** يمتلك أفراد العشيرة الأرض التي يعيشون عليها بشكل جماعي، حيث يتولى رئيس العشيرة تقسيم هذه الأرض بين أسر العشيرة وتوزيع المسؤوليات بينها، إذ يحق لأفراد العشيرة استخدام الأرض لأغراض السكن والزراعة والرعي والصيد واستغلال مصادر المياه وجمع الحطب ولكنهم لا يمتلكونها بشكل فردي كملك خاص.

– **تنظيم النشاط السياسي:** يعتمد على مجلس قبلي يضم رؤساء العشائر، حيث يقوم هذا المجلس بإدارة الشؤون السياسية للعشائر كما يشمل ذلك عمليات اختيار أو انتخاب رؤساء العشائر وإعلان الحرب وإنهائها وتنظيم شؤون الدفاع وفض النزاعات عبر التحكيم ودفع التعويضات، وتشكل العشيرة في هذا السياق أحد أهم عناصر الصلة القرابية حيث تمتلك سلطة نافذة على جميع أفراد العشيرة ولا يُسمح بمعارضة قراراتها وأحكامها.

بالتالي يمكن القول إن تنظيم النشاط السياسي يعتمد بشكل كبير على هذا المجلس القبلي وسلطته في إدارة شؤون العشائر واتخاذ القرارات ذات الصلة.

– **القبيلة:** هي مجموعة اجتماعية متماسكة تتألف من مجموعة من الأفراد الذين يعيشون في نطاق جغرافي محدد يتمتعون بدرجة من الاستقلال السياسي، قد تُقسم القبيلة في بعض الأحيان إلى فروع مختلفة خاصة إذا كانت المنطقة التي يعيشون فيها واسعة بالنسبة لعدد السكان، يتحدث أفرادها لغة مشتركة ويمتلكون لهجة مميزة تختلف عن لهجات القبائل الأخرى التي تتحدث نفس اللغة[1]، وبحسب التقسيمات المعروفة فإن القبيلة تتكون من مجموعة من العشائر.

[1]– إحسان محمد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 508.

تقوم القبيلة بدورين رئيسيين يتعلق الأول بتنظيم الهياكل السياسية للأقسام الفرعية لإظهارها كوحدة اجتماعية والثاني يتعلق بتنظيم شؤون الدفاع والحرب ففي حالة السلم تكون وحدة القبيلة أضعف وأقل وضوحًا حيث يكون كل قسم مهتمًا بشؤونه الداخلية، كما تعتبر العشيرة وحدة اجتماعية شبه مستقلة اقتصاديًا واجتماعيًا مما يجعل القيادة في القبيلة أقل تأثيرًا من القيادة في العشيرة نظرًا لأن الحياة الاجتماعية في العشيرة تعتمد بشكل أساسي على الاتصالات الشخصية والتفاعل وجهًا لوجه، بينما لا تتوافر الحياة الاجتماعية للقبيلة ككل إلا في فترات محددة مثل المناسبات الدينية والأعياد أو في فترات زمنية محددة مثل فترات الحرب.[1]

تتمتع العلاقات داخل العشيرة بأعلى درجات الاتساق والثقة والالتزام مقارنة بالعلاقات في القبيلة لكنها تكون أقل تماسكًا وتعلقًا بالمقارنة مع العلاقات داخل الأسرة والفخذ ووفقًا للدراسة الميدانية فإن القبيلة تشكل مفهومًا قرابيًا وسياسيًا في نفس الوقت، فقد لعبت بعض القبائل دور الدولة قبل ظهور الدولة الحديثة مما جعلها تمثل أهمية موازية للعشيرة وحياة الأفراد.

– **القرية:** وفقًا لعلماء الاجتماع Desroche Henri و Placide Rambaud تعتبر القرية وحدة اجتماعية فريدة حيث يكون مصدر خصوصيتها في العلاقات الخاصة التي تربطها بالمجال الذي تشغله وتستفيد منه، فهذه الخصوصية تكمن في هوية الوحدة المجالية والوحدة الاجتماعية معًا، فالعلاقة بينهما تولد نوعًا من التضامن بين أفراد المجتمع القروي نفسه وبينه وبين المجتمعات القروية المجاورة له.[2]

[1]– عاطف وصفي، مرجع سبق ذكره، ص 113.

[2] – DESROCHE Henri & RAMBAUD Placide. Village en développement contribution à une sociologie rurale, Paris : édition, Mouton et Colahae، P15.

من جانب آخر يُنظر إلى المجال القروي كإطار جغرافي يُبنى فيه النسق الاقتصادي للمجتمع ويُنظم فيه مختلف جوانب حياته، إلى جانب كونه جزءًا من النسق الاجتماعي فإن القرية تشكل عنصرًا مكونًا لهذا النسق فأي تغيير في هذا الإطار يؤدي إلى تغير في البنية القروية بأكملها، واستنادًا إلى أبحاث الجغرافيين حاول هؤلاء العلماء تحديد خصائص موضوعية تميز القرية عن غيرها من التوطنات البشرية من بينها:[1]

– محدودية وإغلاق المجال القروي في نطاقه المحدود وعدم اتصاله الوثيق بالمناطق الأخرى.

– يتم بناء النسق الاقتصادي في القرية على نشاط أحادي.

– تتميز العلاقة بين المجتمع والمجال بالقوة والثبات.

– تكون العلاقات الممكنة بين المجتمع والمجال محدودة.

– تفرض القرية سلطة على سلوك الأفراد من خلال قوة استثمارها.

– تتميز كل قرية عن غيرها بالتميز الإبداعي الذي تحمله.

تُعتبر القرية واحدة من أهم أشكال التوطن البشري، وهي الشكل الأكثر انتشارًا في المناطق ذات التجمعات القبلية أو الريفية، تتميز كل قرية بهيئة وشكل خاص حيث تعتمد على المنتجات المحلية التي يتم إنتاجها داخلها وتعتبر الزراعة والرعي من بين أهم الأنشطة التي يشارك فيها أفراد القرية.

– **المدينة:** كما يصفه معجم المصطلحات الاجتماعية هو الإطار الحضري الذي يُمكن رسمه حول أي منطقة يشمل كل الأراضي التي تخضع لنفوذ الحضري لتلك المنطقة، ومن وجهة نظر الشامل تعتبر المدينة تجمعًا سكانيًا عمرانيًا دائمًا وكبيرًا يتميز بأسلوب الحياة

[1]– DESROCHE Henri & RAMBAUD Placide،Oc ،p 15.

الحضرية، وفي هذا السياق تكون معظم الممارسات في المدينة ذات طابع وظيفي بحت على عكس النمط التقليدي الذي يمتاز بتفضيل الحياة الشاملة.[1]

تفتقر المدينة إلى معايير تكميلية تُمكِّنها من التكيف مع احتياجات المجتمع، حيث تشمل هذه المعايير عددًا أكبر من السكان وتوجد بها درجة أعلى من التخصص بالإضافة إلى كمية أكبر من الفائض الزراعي الذي يُرسَل إليها من القرى المجاورة نظرًا لأن بعض سكان المدينة لا يعملون في الزراعة، كما تتميز المدينة بوجود عدد كبير من طرق المواصلات ومبانٍ ضخمة بالإضافة إلى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تربطها بالقرى المحيطة بها[2]، فحسب رؤية فيبر تُعتبر المدينة كيانًا متعدد الأبعاد حيث يصاغ لها مفهوم نموذجي يحللها ككيان اقتصادي، سياسي، إداري وقانوني، كما تُعتبر مجتمعًا سكانيًا تجاريًا يستوجب توفير الأمن التجاري والعسكري مما يستلزم تنظيمًا إداريًا وقانونيًا محددًا، في نظرية فيبر يُحدد مفهوم المدينة بوجود مقومين رئيسيين:

- **المقوم الأول:** وجود مركز سلطوي، وخاصةً مقر إمارة يشكل نقطة تميزية أو فجوة رئيسية في الهيكل الاجتماعي للمدينة.

- **المقوم الثاني:** وجود مركز دائم لتبادل السلع، أي وجود سوق مركزي على مستوى المدينة يعكس حياة اقتصادية نشطة وتبادل مستمر بين السكان.

- **الدولة:** يعرّف بونار الدولة بأنها "وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة في مواجهة أمة مستقرة على إقليم محدد وتباشر حقوق السيادة بإرادتها المنفردة عن طريق استخدامها القوة المادية التي تحتكرها".[3]

---

[1]– بن سهلة يمينة، براديغم القرابة والمجتمعات الآمنة في المدينة المفتوحة، سلسلة الأنوار، المجلد 09، العدد 01، جوان 2019، ص 14.

[2]– سوالمية نورية، المدينة والحضيرة في الجزائر: مقاربة نظرية، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، عدد 15، 2018، ص 102.

[3] – Bonnard، **Conception Juridique de l'etat** , Droit Public, 1922 , p 25.

من خلال هذا التعريف يمكن استنتاج وجود ثلاثة أركان أساسية في أي نظام سياسي ليكون دولة تتمثل في الشعب كجماعة من الناس، الإقليم الذي يكون تحت سلطة الحكومة والسلطة السياسية المستقلة والتي تمتلك السيادة، بالتالي يجب أن تتوفر هذه الأركان الثلاثة ليتم تصنيف المجتمع كدولة.

كان تطور بنية العائلة العربية وخصوصا الجزائرية مرتبطا بعملية التحول من القبيلة إلى الدولة، ففي السابق كانت العائلة تخضع لسلطة الأب وكان النظام الأبوي هو السائد وكان النظام القبلي موجودا على مستوى السلطة السياسية حيث كان يعكس السلطة العائلية، فمع تراجع دور الأب داخل الأسرة وتراجع دور الشيخ وسلطته على القبيلة، بالإضافة إلى تحرر المرأة وتعليم الأبناء أدى دلك إلى ظهور النخب السياسية والاجتماعية التي كان لها دور بارز في عملية الانتقال من القبيلة إلى الدولة.[1]

إذ نجد أن المهاجرون إلى المدن يميلون إلى تبني نظام العائلة في العصبة و في المسمى وفي التصنيف الاجتماعي والاقتصادي، والمسمى العائلي هو العلامة القوية على التحول الثقافي وعلى اعتماد بنية المدينة بما أنها وحدة اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية، وذلك كمرحلة تسبق تأسيس الدولة وقيام المجتمع السياسي والمدني على أساس مفهوم الشعب، وتظل العائلة هي الوحدة المشتركة في الأنظمة الاجتماعية غير أن الفارق الجوهري يأتي عبر التسمية ذاتها، بانت تتسمى العائلة باسم يخصها أو تظل على نسبتها القبلية، وهذا مؤشر مهم على التحول من ثقافة القبيلة إلى ثقافة المدينة. [2]

وفي الأتي سوف نعرض جملة من التغيرات التي تعرضت لها البنية الاجتماعية للمجتمع المحلي:

[1]– مخفي كناي، عملية الانتقال من القبيلة إلى الدولة في المجتمع العربي، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد 10، عدد 02، 2022، ص 422.

[2]– سمير حفطاري، مرجع سبق ذكره، ص 63.

- **البنية الاجتماعية:** تشهد البنية الاجتماعية تغيرًا في شكل العائلة حيث ينتقل التركيز من العائلة المركبة أو الممتدة إلى العائلة البسيطة أو النواة، يرافق هذا التغيّر تغير في الأدوار والمكانة داخل العائلة حيث لم تعد السلطة محتكرة على الأب فقط بل أصبحت مشتركة بين الزوجين، كما يُلاحَظ أيضًا أن الرابطة بين الأفراد في النموذج الحديث للعائلة الجزائرية تميل نحو الاستقلالية والفردية بصورةٍ نسبية حيث يتحول الاهتمام إلى احترام حقوق الفرد وحريته وبالتالي ينعكس على التفاعلات والديناميات داخل الأسرة بشكل مختلف عن الماضي.

- **البنية الاقتصادية:** شهدت البنية الاقتصادية تحولات هامة نتيجة التعرض لحركتي التصنيع والتحضر مما أدى إلى زيادة أمواج الهجرة الريفية بحثًا عن فرص العمل أو التعليم، بالإضافة إلى ذلك تغير دور المرأة في المجتمع حيث بدأت تخرج إلى ساحة العمل والتعليم بشكل ملحوظ بعدما كانت مسؤوليتها تقتصر في الماضي على تربية الأبناء والأعمال المنزلية، كما تحولت طبيعة تقسيم العمل داخل الأسرة أيضًا حيث كانت تقوم الأبناء بالأعمال الزراعية والرعوية بناءً على توجيهات الأب أو الجد لكن مع تطور المجتمع وظهور فرص العمل في المدن بدأ الأبناء يتوجهون للعمل خارج الأرياف مما أدى إلى تحول المجتمع من مجتمع رعوي فلاحي إلى مجتمع صناعي.

هذا التحول أثر على الوضع الاقتصادي للمجتمع حيث أصبح يعتمد بشكل أكبر على الاستهلاك بدلاً من الإنتاج كما كان في الماضي مما دفع بالمجتمع نحو التطور الاقتصادي وتغييرات هامة في الهوية الاقتصادية والاجتماعية.

- **البنية السياسية:** شهدت البنية السياسية تحولات كبيرة حيث شهد تراجع دور الشيخ وسلطته داخل القبيلة بعد اعتماد النظام المدني والقانون الذي سعى إلى تحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع وفرض حقوق وواجبات متساوية عليهم دون الرجوع إلى أصلهم ونسبهم، على الرغم من ذلك لم يشهد نظام العرف القبلي اندماجًا كاملاً بل استمر في التطبيق في الحالات التي تستدعي ذلك مما يعكس التكيف والتوافق بين النظام القبلي والنظام المدني،

هذا التحول يعكس تغييرات هامة في الهياكل السياسية حيث تحول المجتمع نحو نظام يستند إلى المساواة والعدالة بدلاً من السلطة والهيمنة القبلية مما يعكس تطوراً نحو نظام سياسي أكثر تقدمًا وتطورًا.

لكن بالرغم من كل التغيرات وصور التطور المتعددة التي عاشها المجتمع المحلي إلا أن هذه التغيرات لم تجعله ينأى عن انتمائه الحقيقي القائم في شكله ومضمونه على روح التماسك بتلك الروابط القرابية منها وصور التضامن خاصة في أوقات الأزمات والمحن.

إذاً يبدو أن الانتقال إلى المدينة واكتساب التحضر لا يعني بالضرورة تفكيك العصبية وبنية المجتمعات الريفية، فالثقافة البدوية تتجاوز الزمان والمكان وتعكس جوهر وهوية الإنسان البدوي داخل وخارج مجموعته القبلية، فعلى الرغم من الانتقال الجغرافي نحو الحضر إلا إن النسق الثقافي الأصلي يظل جزءاً أساسياً من هوية الفرد.

وعليه، يشمل مجال التغير الاجتماعي داخل المدينة كل من الأصل والفرع وهو ما أشار إليه ابن خلدون بمفهوم التطور الأمن دون المساس بالأصول، تأتي الحضارة في المجتمعات المتسلسلة ذات الأصول الثابتة حيث يتم التحضر بشكل صحيح في مختلف جوانب الحياة، ومع ذلك فإن الحضارة التي نشهدها اليوم قد تتسم بطابع ثوري حيث يُغفل فيها عن الأصول لصالح الجوانب السطحية، وبالتالي فإن التحدي الحالي يكمن في السعي للحفاظ على الأصول والقيم الثقافية الأصيلة في وجه التحولات الاجتماعية والحضارية الحديثة وذلك لضمان تحقيق التحضر الصحيح والمستدام في المجتمعات المعاصرة.

6- طبيعة العروش في المجتمع التبسي:

يلعب النسق القرابي دوراً أساسياً في تنظيم المجتمع حيث تظل الأعراش هي البنية الأساسية التي تجمع الأفراد معًا، حيث يمثل العرش مجتمعًا صغيرًا يضم عدة ألقاب وعائلات متحدة برابط القرابة والدم، فعلى مر الزمن استمرت الأعراش في الحفاظ على تماسك الأفراد من خلال زواج الأقارب وهو ما يُعرف بـ"بني العمومة"، يُعتبر هذا النهج أحد الوسائل الفعّالة للحفاظ على نقاء الدم والأصل وله دور كبير في الحفاظ على تراث العائلة، فعادةً ما تتزوج النساء خارج عرشهن مما يجعلهن يواجهن تهميشًا ومعاملة جافة نظرًا لكونهن "برانيات" أو غريبات على العائلة.

يُعتبر الانتماء إلى العشائر جزءًا لا يتجزأ من هوية سكان المنطقة، حيث يُشار إلى الأفراد من خلال عرشهم مثل لموشي، زرمومي، دراجي، يحياوي، عبيدي، وغيرها من الأعراش. يتم نقل التراث بأشكاله المختلفة من الأجيال السابقة إلى الجيل الحالي بشكل غير متعمد، حيث يتقبل الأفراد هذا التراث بصفة طبيعية.

عادةً ما تكون السلطة داخل الأسرة في يد الأب وتظل مترابطة مع العائلة الكبيرة التي تعيش في بيت واحد يجمعهم البيت الكبير، فعلى الرغم من أن هذه الأفكار تلاشت إلى حد ما في الوقت الحالي إلا أن ترابط العشائر ما زال قائمًا، ففي حالة حدوث خلافات يبدي كبار العشائر رغبتهم في التوفيق بين الأطراف وغالبًا ما تكون روح العشيرة حاضرة مما يجعل السلطات القانونية تتجاهل التدخل في تلك النزاعات.[1]

تختلف نوعية التماسك بين مكونات القبيلة من مجموعة إلى أخرى لذلك من الصعب الفصل بين مجتمع القبيلة والمجتمع الكلي كون الأفراد يتناسبون ويخرجون من أنسابهم من نطاق القرابة الدموية مع الزمن ويتفرعون داخل المجتمع حيث أن سلسلة النسب تصلح

[1]- سعيدة حاجي، الفضاء المديني وعلاقته بالسلوك الإجرامي-مدينة تبسة أنموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د، جامعة باجي مختار -عنابة، 2021/ 2022، ص 53.

لتفسير العلاقات السائدة والقرابة نظرية تقدم لتأكيد التجانس وهي ليست واقعا يمكن إثباته تجريبيا، فالزمن الذي يفصل بين الأجداد والمؤسسين في كل مستوى من مستويات النسب نظري وأسطوري وهذه الخاصة تتأكد أكثر بقدر ما نصعد في هذه السلسلة من الحاضر اتجاه الماضي نحو الجد المشترك هذا يعني أن القرابة لها وجود حقيقي في المستويات السفلى في البناء الانقسامي لكنها تتحول في المستويات العليا إلى مجرد مبدأ، حيث القبيلة تكون أكثر تماسكا في المجال المكاني وتقل كلما اتسع المجال و هذا ما تفسره قوة العلاقات القرابية في الريف وضعفها في المدينة.[1]

العروشية في المجتمع التبسي وبعض المناطق الأخرى في الجزائر تشكل جزءًا لا يتجزأ من الساحة الاجتماعية والسياسية الحديثة تشبه الجماعات العرقية واللغوية والشبكات الاجتماعية المتماسكة في البيئات الحضرية، يمكن العثور على الشبكات القبلية في المناطق الحضرية ومن الظالم اعتبار أن القبيلة مرتبطة بالمناطق النائية أو القروية أو تقتصر على قرابة الدم فقط، فمع توسع دائرة العلاقات وانتقال الأفراد إلى المدن تغيرت طبيعة العلاقات القبلية، يعتبر الزواج الداخلي والمصاهرة أساساً للظاهرة القبلية لكن مع وجود علاقات جديدة في المدن بات الزواج يتجاوز أفراد القبيلة الواحدة، يُمكن أن تتيح علاقات الجيرة والمصلحة والزمالة في العمل والدراسة بالإضافة إلى تغير ميول الأفراد نحو التحرر فرصًا للزواج خارج القبيلة.

تبدو المورفولوجيات القبلية كوسائل للتماسك الاجتماعي وهذا يفسر استمرارها لفترات طويلة قبل أن تتلاشى، ومع ذلك تظل هذه الأشكال حية داخل المجالات الترابية حتى في ظل تغير نمط العيش والمكان وتوزع الأفراد في الأحياء الحضرية، فعلى الرغم من غياب شكلها الخارجي الواضح إلا أن ظاهرة القبلية ما زالت جذورها قوية في المجتمع التبسي، هذا يعود للروابط المعنوية التي تجمع بين أفراد القبيلة والتي تعتبر من أقوى الروابط الإنسانية.

[1]– سعيدة حاجي، نفس المرجع، ص 53.

تقع منطقة تبسة في الجزائر وتضم مجموعة من القبائل البربرية المستعربة المعروفة بقبائل النمامشة إلى جانب بعض القبائل العربية مثل أولاد سي يحي وأولاد سيدي عبيد، كما استقبلت هذه المنطقة موجات من الهلاليين من بني سليم وهلال وعامر وقيس بن عيلان خلال بدايات الفتوحات الإسلامية، ووفقًا لتقسيم "بيار كاستل" فإن هذه القبائل موزعة على النحو التالي:

6-1- قبيلة النمامشة أو اللمامشة: هي أول القبائل التي استوطنت المنطقة وهي أكبر جماعة بشرية تسكنها منذ العصور القديمة وحتى اليوم، في وقت لاحق جاورتها العديد من القبائل العربية الوافدة والمتعاقبة والتي تتمركز غالبيتها في دائرتي الشريعة والماء الأبيض[1]، بالإضافة إلى ذلك فهي تعد فرعًا من العائلة البربرية الكبرى هوارة أو الشاوية لهذه القبيلة ويسكنون الإقليم الذي يحمل اسمهم، كما أن سكان هذا الإقليم يعتبرون فرعًا من الشعب البربري الجبلي الذي بدأت المصادر الرومانية تشير إليه باسم الموسولام أو الموسولان.

تتكون أعراش النمامشة من ثلاث قبائل رئيسية، حيث تعتبر قبيلة أولاد رشاش الأكبر حجمًا وانتقلت إلى حوز خنشلة فيما بعد، في حين بقيت قبيلة البرارشة في حوز تبسة كثاني أكبر قبيلة وتأتي بعدها قبيلة العلاونة، تم تنظيم هاتين القبيلتين وفقًا لقرار مشائخي صادر في 11 دوار- بلدية وهي: تازبنت، الدكان، بحيرة الأرنب، ثليجان، السطح، المزرعة، بجن، قريقر، تروبيا، الشريعة، نقرين، فركان، ومع ذلك لم يتم المصادقة على هذا القرار إلا بعد عام 1903.[2]

6-2- قبيلة أولاد يحي أو سي يحي: هي اسم عرش يضم عدة قبائل أمازيغية نوميدية تستوطن شمال تبسة بشكل رئيسي منذ فترة طويلة، تشمل هذه القبائل البطايشة وأولاد مولة،

[1]- سمير زمال، صفحات من تاريخ تبسة (القديم و الحديث)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، دط، الجزائر، 2013، ص 116.

[2]- بيار كاستال ترجمة العربي عقون، حوز تبسة، المثقف للنشر و التوزيع، ط2، الجزائر، 2020، ص 322.[2]

الهرايسية، ورفلة، المغارسة، البلالة، العبادنة، الخنافسة، الحمايلية، أولاد بريك، المرازقة، المعاليم، بالإضافة إلى العديد من القبائل الأمازيغية الأخرى تنتمي هذه الفرق التي تُعرف أيضًا بإخوة الحنانشة إلى قبائل هوارة الأمازيغية المستعربة منذ الفتح الإسلامي، كانت تلك القبائل تعيش بين تبسة وباجة شمالًا وبين تبسة و حدود قابس في تونس جنوبًا، كانت تلك القبائل تشبه إلى حد كبير قبائل الجزيرة العربية في نمط حياتها بسبب المناخ الحار المميز للمنطقة مما أدى إلى تشابه بعض جوانب ثقافتها ونمط عيشها مع مناطق الجزيرة العربية هذا ما ذكره العالم البارز ابن خلدون في تاريخه الشامل للمنطقة الذي وثق بدقة تاريخ الجزائر وتونس والمغرب في تلك الفترة.[1]

يقطن أفراد هذا العرش في الشمال الشرقي من مدينة تبسة ويعودون إلى الأصول العربية التي هاجرت إلى المنطقة فهم جزء من القبائل العربية التي استوطنت شمال تبسة منذ القديم بعد وصول يحيى بن طالب العربي واستيطانه في المنطقة حيث يتمركز غالبيتهم في بلدية بوخضرة، الكويف، عين الزرقاء والمريج.

6-3- قبيلة أولاد عبيد أو سيدي عبيد: هي عشيرة عربية الأصل يبلغ عددها كبيرًا وتحتوي على العديد من الفروع تقطن جنوب المنطقة ويتمركز غالبية أفرادها في دائرة بئر العاتر.[2]

بعد إعلان استسلام الإيالة التونسية للسلطة الفرنسية نزحت قبيلة أولاد عبيد من تلك المنطقة، وبعد ذلك عادت لتستولي على أراضٍ في حوز تبسة إثر اعتداءات نفذتها فرق منها استولت هذه القبيلة على أراضٍ في كل من قنتيس وتنوكلة وبكارية، وتفرعت هذه القبيلة إلى عدة فروع منها: أولاد دوزة والفراشيش وأولاد عبد السلام وأولاد عبد الملك والزغالمة وأولاد

[1]- بيار كاستال، مرجع سبق ذكره، ص 293.

[2]- سمير زمال، مرجع سبق ذكره، ص 116.

ناجي وأولاد بوغانم وأولاد موسى[1]، كانت هذه القبيلة خارج الصراعات لطبيعتهم المرابطية لأنهم أهل زاوية أكثر منهم رجال حرب.

6-4- قبائل أخرى: بالإضافة إلى القبائل الرئيسية المذكورة سابقًا، هناك قبائل صغيرة العدد في منطقة تبسة تسكن مساحات محدودة مقارنة بالقبائل الرئيسية تشمل هذه القبائل أولاد دراج وأولاد ملول والفراشيش (في بلدية أم علي)، الزغالمة وأولاد جلال وغيرها.

أما بالنسبة لقبيلة أولاد دراج فهي عربية الأصل، فيما تعود قبيلة أولاد ملول إلى أصول بربرية، استقر وجودهما واستيطانهما في منطقة تبسة إلى فترة الاستعمار، حيث تم استخدام الترحيل كوسيلة من قبل المستعمر لنقل بعض القبائل من مواطنها الأصلية إلى أماكن متفرقة في الجزائر، هذا الإجراء كان جزءًا من إستراتيجية المستعمر لتفريق المجتمع وتشتيت وحدته وذلك لتسهيل مهمتها في توسيع نفوذها وسيطرتها على المنطقة بسهولة، تم نقل قبيلة أولاد ملول من مناطق وجبال بني أملولة بولاية باتنة إلى منطقة بكارية في الجنوب الشرقي لتبسة كجزء من هذه السياسة الاستعمارية. [2]

[1]- بيار كاستال، مرجع سبق ذكره، ص 292.

[2]- سمير زمال، مرجع سبق ذكره، ص 117.

خلاصة

تتميز القبائل ببنية تنظيمية هرمية حيث يكون هناك زعيم يعتبر رأس القبيلة ويتولى المسؤولية القيادية، وتنقسم القبيلة إلى فروع وأفرع فرعية واسعة النطاق كما قد تكون هناك قوانين وتقاليد تحكم حياة القبيلة وتضع قواعد للتفاعل بين أفرادها.

على الرغم من أن الكثير من الثقافات البشرية قد تقلصت من حيث أهميتها لا تزال القبائل موجودة في بعض المناطق حول العالم فارضة نفسها متكيفة مع الأنظمة الجديدة، كما تعكس هذه القبائل التقاليد العريقة والروابط الاجتماعية القوية بين أفرادها وتلعب دورًا مهمًا في الحفاظ على التراث والثقافة والهوية الوطنية.


الفصل الثالث:
أسس نظرية حول التعصب
القبلي

الفصل الثالث:

تمهيد

1- ماهية التعصب.

2- الخلفية النظرية للتعصب القبلي.

3- مظاهر التعصب القبلي.

4- أثار التعصب القبلي.

5- التنشئة الاجتماعية و تعلم التعصب.

6- موقف الإسلام من العصبية القبيلة.

خلاصة

تمهيد

التعصب القبلي هو ظاهرة اجتماعية متجذرة تعود جذورها إلى فترات تاريخية بعيدة، حيث لعبت القبيلة دورًا مركزيًا في تشكيل هوية الفرد وانتمائه الاجتماعي، إذ يمكن فهم هذا التعصب كنتاج لتفاعل مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والتاريخية التي تساهم في تعزيز الولاء والانتماء لجماعة معينة على حساب الجماعات الأخرى، يُعد هذا النوع من التعصب تعبيرًا عن الروابط الاجتماعية القوية والهوية الجماعية التي تتشكل داخل القبيلة ولكنه في الوقت نفسه يمكن أن يكون مصدرًا للتفرقة والتمييز والصراعات بين الجماعات المختلفة.

تتطلب دراسة التعصب القبلي تحليل الديناميات الاجتماعية التي تساهم في استمراره بما في ذلك دور التنشئة الاجتماعية والتعليم والاقتصاد والسياسة، فهم هذه العوامل يمكن أن يساعد في تطوير استراتيجيات فعالة لمواجهة التعصب وتعزيز التفاهم والتسامح بين الجماعات المختلفة، وفي هذا السياق تلعب السياسات التعليمية والتوعوية دورًا حاسمًا في نشر قيم المواطنة والانتماء الوطني وتقوية الروابط الاجتماعية التي تتجاوز الحدود القبلية بحيث يتم احترام التنوع الثقافي والاجتماعي وتعزيز العدالة الاجتماعية والتكافؤ بين جميع الأفراد والجماعات.

1- ماهية التعصب:

1-1- التعريف اللغوي للتعصب:

يعود إلى كلمة "العصبية" التي تشير إلى الانحياز الشديد والدفاع المستميت، تأتي كلمة "عصب" من الفعل "عصب" الذي يعني اللف والشد، فعندما يُعَصَّب الشيء يُلف ويُشد بقوة وأحيانًا يُقال إنه تم شده، ففي السياق الثقافي يعبر التعصب عن الدفاع الشديد والتأييد الحماسي لفكرة أو اتجاه معين.[1]

يعبر التعصب عن المحاماة والدفاع القوي، حيث يتجلى هذا التعصب من خلال تأييدنا ودفاعنا عن شخص معين أو فكرة محددة، فعندما نتعصب لشخص ما فإننا نقدم له الدعم والنصر، تشير "عصبة الرجل" إلى قومه أو جماعته الذين يتعصبون له أي يدعمونه ويدافعون عنه بشكل قوي ومتحد. [2]

وفي هذا السياق، يشير التعصب في اللغة إلى التمسك الشديد برأي أو موقف معين والاندفاع في الدفاع عنه بحماس و انحياز مفرط دون قبول الآراء الأخرى أو احترامها، وتأتي الكلمة من الجذر "عصب" الذي يعني الشد والطي، وعندما يُقال إن شخصًا متعصب يعني ذلك أنه مرتبط بشدة بمعتقداته وأفكاره ومتمسك بها بشكل متصلب مما يجعله يرفض التغيير أو التسامح مع الأفكار المختلفة.

1-2- التعريف الاصطلاحي للتعصب:

يعرف الجابري التعصب بأنه "رابطة اجتماعية وسيكولوجية و شعورية سواء كانت واعية أو غير واعية تربط أفراد جماعة معينة، تستند هذه الرابطة إلى القرابة والارتباط

[1]- أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، الدار المصرية للتأليف و الترجمة، د ط، مصر، ص 49.

[2]- أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، ط 1، لبنان، ص 167.

المستمر وتظهر بشكل أكبر وتزداد قوتها عندما يواجه هؤلاء الأفراد خطرًا يهدد حياتهم أو مصالحهم سواء كأفراد أو كجماعة.[1]

عرف قاموس LAROUSSE الفرنسي التعصب بأنه " حماس أعمى لعقيدة أو رأي أو مشاعر جارفة نحو شيء ما".[2]

يشير "بدوي" في قاموس العلوم الاجتماعية إلى أن التعصب "يتمثل في التمسك المفرط والمتشدد بمبدأ أو فكرة أو عقيدة مع رفض التسامح أو الاعتراف بالآراء الأخرى، يمكن أن يؤدي هذا التمسك المفرط إلى العنف والتخريب حيث يتحول التعصب إلى سلوك مدمر يهدد السلم الاجتماعي والسلامة العامة. [3]

وفقًا للموسوعة العربية العالمية يُفسر التعصب بأنه " الاعتماد على المفاهيم الخاطئة حول جماعات محددة وإصدار الأحكام عليها دون الاستناد إلى أدلة موثوقة، يتسم التعصب بعدم مراعاة الزمن كعامل في اتخاذ القرارات بشكل متأنٍ مما يؤدي إلى تجاهل الآخر وتهميشه وإصدار الأحكام ضده دون وجود دلائل أو براهين مقنعة. [4]

وعليه يعرف التعصب بأنه تكوين رأي دون أخذ الوقت الكافي أو الاهتمام اللازم للحكم عليه بإنصاف ويمكن أن يكون هذا الرأي إيجابيًا أو سلبيًا ويتم اعتناقه دون النظر إلى الأدلة المتاحة، يشمل التعصب أيضًا تكوين رأي سلبي تجاه أفراد ينتمون إلى مجموعة اجتماعية معينة، حيث يميل الأفراد المتعصبون إلى تحريف وتشويه وإساءة تفسير بل وحتى تجاهل

[1]– محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون العصبية والدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 5، لبنان، 1992، ص ص 167-168.

[2]– علي اسعد وطفة، مظاهر التعصب و تحدياته في العالم العربي –أين معادلة التسامح في التربية العربية ، ندوة ثقافية للدراسات الاستشراقية في الوطن العربي حول " صناعة ثقافة و هندسة الحوار مع الأخر"، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (24-26 نوفمبر 2013)، الكويت، ص 5.

[3]– أحمد زاكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، د ط، لبنان، ص 154.

[4]– الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، ط 1، السعودية، المجلد 9، 1996، ص 12.

الوقائع التي تتعارض مع آرائهم المسبقة، فقد يعتقد الشخص المتعصب سبيل أن جميع الأفراد المنتمين إلى فئة عمرية معينة أو أصل قومي أو عرق أو دين، أو جنس أو منطقة جغرافية ما أنهم أدنى منه قدرا ومكانة.

1-3- سمات الشخص المتعصب:

يتميز الشخص المتعصب بمجموعة صفات من بينها: [1]

- السمة الأولى الواضحة للشخص المتعصب هي أنه لا يحب المناقشة، حيث يعتقد أن رأيه هو الوحيد الصحيح والمطلق.

- الشخص المتعصب غالبًا ما يكون قليل الذكاء وإذا كان يتمتع بشيء من الثقافة فإنه يكون حذرًا من الأذكياء ويسعى إلى استبعادهم إن أمكن.

- يميل الفرد المتعصب إلى مجموعة محدودة و بسيطة من الآراء و ذلك إما لقصور في طريقة تفكيره أو لعدم حاجته إلى آراء متنوعة و معقدة في وضعه العملي.

- يسعى الفرد المتعصب دائمًا إلى فرض رأيه ومنع الآراء المخالفة من الظهور أو الانتصار ويعمل بجد على إثبات صحة آرائه وحمل الآخرين على اعتناقها أو الاقتناع بها.

كما يتميز بما يلي:

- يعاني الشخص المتعصب من جمود فكري ويواجه صعوبة في التكيف مع الأفكار الجديدة أو المتغيرة.

[1]- أحميدة نصير، ظاهرة التعصب الرياضي لدى الجماهير الجزائرية (أسبابها، أعراضها، مقترحات)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 11، جوان 2013، ص 147.

– يميل إلى تبني مواقف متطرفة وغير مرنة، مما يجعله غير قادر على الوسطية أو الاعتدال.

– يغلب التعصب العاطفي على آرائه ومواقفه الانفعالات العاطفية ويصعب عليه التفكير بعقلانية وموضوعية.

– يرفض التعددية ولا يقبل بوجود تنوع في الآراء والمعتقدات، ويرى أن رأيه هو الأصح والأكثر صوابًا.

– يميل إلى التفكير النمطي والتحيز ضد الأشخاص أو الجماعات التي تختلف عن معتقداته أو آرائه.

– يظهر عدم تسامح واضح تجاه الآخرين ويصعب عليه قبول اختلافاتهم.

– يميل إلى العزلة عن الجماعات أو الأفراد الذين لا يشاركونه نفس الآراء والمعتقدات.

– يتمسك برأيه بعناد حتى وإن كانت الأدلة والحقائق تشير إلى خطأ رأيه.

– يكون منغلقًا على ذاته وعلى دائرة محدودة من الأشخاص الذين يشاركونه نفس الأفكار والمعتقدات.

– الشك وانعدام الثقة حيث يظهر شكوكًا كبيرة تجاه الآخرين، وخاصة من يختلفون معه في الرأي أو المعتقد وينعدم لديه الثقة في نواياهم.

– قد يلجأ إلى العنف اللفظي أو حتى الجسدي في محاولة لفرض رأيه أو الدفاع عنه.

– يسعى لتحريض الآخرين على تبني نفس مواقفه المتطرفة، ويعمل على تجييشهم ضد من يختلفون معه.

هذه السمات تجعل من الصعب التعامل مع الشخص المتعصب بشكل بنّاء وتزيد من احتمالية حدوث نزاعات وصراعات نتيجة للتعصب.

1-4- تصنيف التعصب:

يصنف التعصب بعدة تصنيفات من أهمها وأكثرها شيوعا:[1]

1-4-1- التصنيف من حيث الاتجاه (الإيجابي – السلبي):

- **التعصب الإيجابي:** يعني اعتقاد الأشخاص بأن الفئة التي ينتمون إليها هي أسمى وأرفع من الفئات الأخرى، هذا النوع يعزز من شعور الانتماء والتفوق داخل الفئة نفسها مما يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الوحدة والتماسك الداخلي.

- **التعصب السلبي:** يعني اعتقاد الأشخاص بأن الفئات الأخرى أدنى قدرًا ومنزلة من الفئة التي ينتمون إليها، كما ينطوي على النظرة الدونية للفئات الأخرى مما يعزز من مشاعر الكراهية والعداء ويزيد من احتمالية النزاعات والصراعات ويؤدي أيضًا إلى تصرفات تمييزية وأحيانًا عنيفة تجاه الآخرين.

يبدو أن هذين النوعين من التعصب (الإيجابي والسلبي) متلازمان، إذ أن اعتقاد فئة معينة بتفوقها يستلزم نظرتها إلى الفئات الأخرى على أنها أقل شأنًا، هذا التلازم يجعل مفهوم التعصب يرتبط في أذهان الناس بالجانب السلبي فقط حيث يعتبرونه نظرة سلبية للآخرين وتحقيرهم وإلحاق الضرر بهم أكثر من تأكيد المزايا الخاصة بالتعصب الإيجابي.

[1] – أحمد بن محمد علي الغيلاني الشهري، دور المدرسة في مواجهة مشكلة التعصب القبلي بين طلابها كما يراها المشرفون التربويون والمديرون والمعلمون في محافظة المجاردة ،جامعة طنطا، المجلد 78، العدد 2 ،الجزء الأول، أفريل 2020، ص 212- 213.

1-4-2- التصنيف من حيث التكوين (فردي – جماعي):

- **التعصب الفردي:** يشير إلى التعصب الذي يحدث على مستوى الفرد في أي مجال ويتحمل الفرد نتائجه في حياته الخاصة وعلاقاته مع الآخرين، قد يكون هذا التعصب نتيجة لتجارب شخصية أو تأثيرات اجتماعية، فالأفراد المتعصبون يمكن أن يعانوا من مشاكل في علاقاتهم الشخصية والمهنية.

- **التعصب الجماعي:** يشير إلى التعصب الذي يحدث على مستوى الجماعة حيث يتشارك أفراد هذه الجماعة في مظاهر التعصب بدرجات متفاوتة، يتشكل هذا التعصب عادة نتيجة للثقافة المشتركة والتنشئة الاجتماعية، فالجماعات المتعصبة قد تكون أكثر تأثيرًا وخطورة لأنها تملك القوة العددية والتنظيمية لنشر أيديولوجياتها و تعزيز ممارساتها التمييزية.

يمكن القول إن تعصب الفرد غالبًا ما يكون نتيجة لتعصب الجماعة، إذ تفرض الجماعة قوانينها ومفاهيمها وأيديولوجياتها الدينية والعرقية على الأفراد من خلال التربية والضبط والضغط الاجتماعي.

خلاصة القول، يؤدي التعصب سواء كان فرديًا أو جماعيًا، إيجابيًا أو سلبيًا إلى تعميق الفجوات بين الأفراد والمجتمعات ويعزز من مشاعر الكراهية والانقسام، فمن المهم مواجهة التعصب من خلال تعزيز التسامح والتفاهم بين الثقافات المختلفة وتعليم القيم الإنسانية التي تعزز من الاحترام المتبادل والتعايش السلمي.

1-5- عناصر العصبية:

العصبية كما يراها ابن خلدون في مستواها الأول، تتكون من ثلاثة عناصر متداخلة هي العنصر البيئي (البادية)، العنصر الإحيائي (النسب الثنائي) والعنصر الأخلاقي (الوقار): [1]

1-5-1- العنصر البيئي:

البيئة البدوية تُعَدُّ محفزًا رئيسيًا لنشوء العصبية، ففي ظل غياب الدولة المركزية التي توفر الحماية يصبح على القبائل البدوية تنظيم أنفسها لتأمين أرواحهم وممتلكاتهم وأعراضهم، حيث تعمل العصبية في هذا السياق كسلاح دفاعي ضروري إذ تُعَزِّز التعاون والتضامن بين أفراد القبيلة لمواجهة الأخطار والتهديدات الخارجية، كما أن البيئة القاسية والصعبة للبادية تفرض على القبائل تبني هذه العصبية لضمان البقاء.

1-5-2- العنصر الإحيائي:

النسب الثنائي يُعَدُّ القوة المحركة الثانية للعصبية، فالروابط العائلية والقبلية تُشَكِّل الأساس للتضامن و لتلاحم بين أفراد القبيلة، هذا النسب يُعَزِّز مشاعر النعرة، أي الحمية والتعصب للقبيلة مما يجعل الأفراد يتكاتفون للتصدي للعدوان والظلم، ففي بيئة تتسم بالقسوة والتحديات المستمرة تصبح هذه الروابط الأسرية قوة ضرورية لاستمرار الجماعة وحمايتها.

1-5-3- العنصر الأخلاقي:

يتجلى هذا العنصر في الاحترام والوقار الذي يكنّه أفراد القبيلة لكبار السن، هؤلاء الأفراد الطاعنين في السن يُعَدُّون رموزًا للحكمة والخبرة و يعملون على توجيه وتوحيد الأفراد،

[1]- بكيري محمد أمين، (2022)، فلسفة نشأة الدولة عند ابن خلدون – من فلسفة القبيلة....إلى فلسفة الدولة، مجلة صوت القانون، المجلد 7، العدد2، ص 235.

فالوقار المستمد من وجودهم يعزز العصبية ويوطد العلاقات بين أفراد القبيلة، في نظرية ابن خلدون هذا الوقار ليس مجرد فكرة متخيلة بل هو واقع ملموس يدعم الترابط والالتحام القبلي.

من خلال تحليل هذه العناصر الثلاثة، يتضح أن العصبية ليست مجرد مفهوم اجتماعي بل هي آلية دفاعية حيوية تنبع من ظروف بيئية قاسية وضرورات إحيائية وأخلاقية، فالبيئة البدوية تولد الحاجة إلى التعاون القبلي للدفاع والبقاء، والنسب الثنائي يعزز الروابط الأسرية الضرورية لمواجهة التحديات فيما يدعم الاحترام والوقار لكبار السن الوحدة والتماسك داخل القبيلة، هذه العناصر مجتمعة تُشكّل نسيجًا متكاملاً يضمن استمرارية القبائل وتماسكها في مواجهة الظروف الصعبة.

1-6- مصادر العصبية:

يشير ابن خلدون إلى أن العصبية تنبع من القرابة المستندة إلى وحدة النسب والتي تختلف في قوتها وتماسكها بين الأفراد و القبائل، لم يقتصر مفهوم النسب لدى ابن خلدون على القرابة الدموية فقط بل شمل أيضًا الحلف والولاء و لدخالة مما يعني أن الانتماء للقبيلة يمتد ليشمل العلاقات الاجتماعية و السياسية التي تربط بين الأفراد و المجتمعات. [1]

تتجلى العصبية وفقًا لابن خلدون في مفهوم واسع يتعدى القرابة الدموية ليشمل الروابط الاجتماعية والسياسية، مما يعكس فهمًا عميقًا لطبيعة العلاقات الإنسانية التجمعات القبلية، هذا الفهم يوضح أن الانتماء للقبيلة يمكن أن يكون ديناميكيًا ومتغيرًا وبالتالي تؤكد على الأهمية الكبيرة للعلاقات المتنوعة في تعزيز التماسك الاجتماعي.

يعكس التعصب استجابة عاطفية قوية تتمثل في كراهية أو حقد تجاه الآخرين، ويُعزى غالبًا إلى الحاجة للانتماء والتمايز الاجتماعي، كما يمكن أن ينشأ التعصب من الفوارق الاقتصادية أو الثقافية أو الدينية أو السياسية ويُعتبر وسيلة للدفاع عن الذات والمجموعة،

[1]- صلاح مصطفى الفوال، البداوة العربية والتنمية، مكتبة القاهرة الحديثة، د ط، مصر، 1967، ص 29.

حيث يتصل التعصب بآليات نفسية مثل الإزاحة والإبدال التي تساعد على تفريغ المشاعر السلبية[1]، كما قد تزيد الإحباطات التي يواجهها الأفراد في الحياة الاجتماعية المنظمة من مستويات العدائية والتوتر مما يدفع بعض الأفراد المتضررين إلى الانضمام إلى جماعات توفر لهم الدعم والانتماء الذي يفتقرون إليه في بيئتهم الاجتماعية الحالية. [2]

يبدو أن رد الفعل بالانضمام إلى جماعات أخرى قد يفتقر إلى المنطق و التوجيه العقلاني إذ يسعى الأفراد الذين يعانون من الإحباط إلى البحث عن كبش فداء لتلبية احتياجاتهم والشعور بالكمال ربما خوفًا من التعرض للنقد والانتقاد، بالإضافة إلى ذلك يشير "كرتش وكرتشفيلد" في عام 1948م إلى أن التعصب غالبًا ما يرتبط بمشاعر السادية والعدوانية والإحباط والهذيان هذا يعني أن سلوك المتعصبين قد يتأثر بالعلاقة بين الفرد والمجتمع ويكون مكتسبًا مما يتطلب تشغيل المراكز العليا في الجهاز العصبي. [3]

بالتالي، يمكن القول إن العصبية التعصب هما وجهان لعملة واحدة تعكسان الحاجة الإنسانية للانتماء والدفاع عن الذات والمجموعة لكن بطرق مختلفة تتراوح بين التضامن القبلي والتعصب العدائي، وعليه يتطلب التعامل مع هذه الظواهر فهمًا عميقًا للعوامل الاجتماعية والنفسية المحركة لها مما يساعد في تطوير استراتيجيات فعالة للتعامل معها في المجتمع الحديث.

1-7- العوامل المؤدية إلى ظاهرة التعصب:

تتعدد العوامل التي تساهم في ظهور ظاهرة التعصب ويمكن تقسيمها إلى عوامل شخصية وأخرى اجتماعية وثقافية:

---

[1]- حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، ط 4، مصر ، 1977، ص 180.

[2]- جون دكت ترجمة عبد الحميد صفوة، علم النفس الاجتماعي و التعصب، دار الفكر العربي، ط1، مصر، 2000، ص 160.

[3]- حامد عبد السلام زهران، مرجع سبق ذكره، ص180.

1-7-1- العوامل الشخصية:

هذه العوامل تتعلق بشكل مباشر بالفرد وتنبع من الصراعات الداخلية وعدم التكيف، من بين هذه العوامل:[1]

- **الإحباط و العدوان:** يُعد دافعاً رئيسياً للعدوان حيث يؤدي الشعور بالإحباط إلى توليد سلوك عدواني، هذا العدوان يمكن أن يساهم بشكل كبير في تشكيل الاتجاهات التعصبية لدى الفرد، فعندما يشعر الشخص بالإحباط قد يبحث عن منفذ لتفريغ غضبه وغالباً ما يكون هذا المنفذ هو الجماعات المختلفة أو الأفراد الذين يراهم مختلفين عنه.

- **الحاجات الشخصية:** يسعى الأفراد إلى الشعور بالأمن والأمان والطمأنينة وإشباع حاجاتهم الأساسية، في بعض الأحيان يرى الفرد أن تحقيق هذا الشعور لا يتم إلا من خلال تجنب الاختلاط بأفراد الجماعات الأخرى، هذا يؤدي إلى تعزيز حدود نفسية واجتماعية آمنة بينه وبين هؤلاء الأفراد مما يغذي مشاعر التعصب والتحامل ضدهم.

- **السمة التسلطية:** الشخصية المتسلطة تتميز بصفات معينة تسهم في تشكيل التعصب، فالأشخاص ذوو السمات التسلطية يميلون إلى فرض سيطرتهم وآرائهم على الآخرين، ويكون لديهم ميل قوي للتحيز ضد الجماعات الخارجية التي لا تتوافق مع قيمهم ومعتقداتهم.

1-7-2- العوامل الاجتماعية و الثقافية:

تشمل هذه العوامل البيئة المحيطة بالفرد التي تؤثر بشكل كبير على سلوكياته ومواقفه، من بين هذه العوامل:[2]

[1]- رانيا الهشلمون، التعصب و دوره في ارتكاب الجريمة من وجهة نظر نزلاء مراكز الإصلاح و التأهيل بالأردن، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 171، 2016، ص736.

[2]- رانيا الهشلمون، مرجع سبق ذكره، ص736.

- **الاختلافات الكامنة في المظهر أو الشكل:** يساهم التفاوت في المظاهر الخارجية مثل اللون أو العرق أو اللباس في تعزيز مشاعر التعصب، هذه الاختلافات يمكن أن تصبح أساساً للتحيز والتمييز غير المبرر.

- **التنافس على المركز الاجتماعي:** التنافس الاجتماعي للحصول على مكانة أو نفوذ معين يمكن أن يثير مشاعر التعصب، فالأفراد أو الجماعات قد يرون في الآخرين تهديداً لمكانتهم الاجتماعية مما يدفعهم إلى تطوير مشاعر عدائية تجاههم.

- **التغير الاجتماعي المتلاحق:** يمكن للتغيرات الاجتماعية السريعة والمستمرة أن تؤدي إلى اضطراب في الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية والقيم التي يؤمن بها الفرد، هذا الاضطراب يخلق حالة من عدم الاستقرار والخوف مما يدفع الأفراد إلى تبني مواقف متعصبة كوسيلة للحفاظ على تماسكهم وهويتهم.

- **عوامل العزلة المادية والاجتماعية:** تلعب العزلة سواء كانت مادية أو اجتماعية دوراً كبيراً في تعزيز مشاعر التعصب، فعندما يكون الأفراد معزولين عن الآخرين يصبح لديهم نظرة محدودة ومنغلقة على العالم مما يعزز لديهم المشاعر السلبية تجاه الجماعات الأخرى.

ظاهرة التعصب هي نتاج تفاعل معقد بين العوامل الشخصية والاجتماعية والثقافية، فالعوامل الشخصية مثل الإحباط والحاجات الشخصية تسهم في تكوين الأساس النفسي للتعصب بينما تعمل العوامل الاجتماعية والثقافية كبيئة محرضة ومغذية لهذه الاتجاهات، لمكافحة التعصب من الضروري معالجة هذه العوامل من خلال تعزيز التفاهم والتواصل بين الأفراد والجماعات وتعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي.

2- الخلفية النظرية للتعصب القبلي:

2-1- تعريف التعصب القبلي: يعني اتحاد أفراد القبيلة الواحدة في مواجهة القبائل الأخرى خلال النزاعات والحروب والدفاع عن المصالح والمسؤوليات المشتركة، يتجلى هذا الاتحاد في دعم بعضهم البعض سواء كانوا على صواب أو خطأ والتعاون في تحمل الأعباء والمسؤوليات، تُعتبر الأحاسيس والمشاعر في هذا السياق جماعية ومشتركة بحيث أن أي اعتداء على أحد أفراد القبيلة يُعد اعتداءً على جميع أفرادها، لذلك يُعتبر من واجب كل فرد في القبيلة الدفاع عن المعتدى عليه والانتقام له سواء كان المعتدي من داخل القبيلة أو من خارجها.[1]

التعصب القبلي هو شكل من أشكال التضامن الاجتماعي الذي يعتمد على الولاء والانتماء القويين داخل القبيلة، هذا النوع من التضامن يوفر حماية وأماناً لأفراد القبيلة مما يعزز من تماسكهم الداخلي وقوتهم في مواجهة التحديات الخارجية، ومع ذلك يمكن أن يؤدي هذا التضامن إلى تعزيز مشاعر العداء والتمييز تجاه الجماعات الأخرى مما يساهم في تعزيز النزاعات القبلية و استمرارها، من ناحية أخرى يتضمن التضامن القبلي جوانب إيجابية وسلبية، من الإيجابيات أنه يعزز من الشعور بالانتماء والأمان ويؤكد على قيمة الجماعة والتعاون في مواجهة المصاعب، أما من السلبيات فيمكن أن يؤدي إلى التعصب والانغلاق الفكري حيث يتم الدفاع عن أفراد القبيلة حتى عندما يكونون مخطئين مما يعزز من الظلم والعدوانية تجاه الآخرين.

التعصب القبلي يعكس طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تتسم بالقوة والولاء داخل الجماعات التقليدية، بينما يمكن أن يكون هذا التضامن مصدر قوة ودعم للأفراد إلا أنه يحتاج إلى موازنة دقيقة لتجنب تحويله إلى أداة للعداء والتمييز ضد الآخرين، تحقيق هذه

[1]- النوعي عطاء الله، سوسيولوجيا البنية القبلية – دراسة نظرية- مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الاغواط، المجلد 7، عدد 31، جويلية 2018.

الموازنة يتطلب تعزيز قيم التسامح والعدل والعمل على بناء جسور التواصل والتفاهم بين مختلف الجماعات.

2-2- العصبية عند ابن خلدون:

ينطلق ابن خلدون في تصوره للعصبية من فكرة الوازع الذي يدفع العدوان الواقع على إحياء البدو من الخارج، أي انه يعتبر العصبية وازعا يرد العدوان فالأفراد في المجتمع البدو يزعم بعضهم البعض مشايخهم و كبراؤهم، أما خارج القبيلة أي الخطر الخارجي يدافع عنها حامية الحي وفتيانهم المعروفين بالشجاعة، ولكن لا يصدق دفاع هؤلاء الأفراد إلا إذا كانوا عصبية وأهل نسب واحد، وهنا يتضح أن العصبية تبرز في حالة الدفاع حتى ترهب العدو بسبب تماسك الأفراد و ترابطهم لأنهم بذلك تشتد شوكتهم ويخشى جانبهم، فالعصبية هنا تقوم بنفس الدور الذي تقوم به الأسوار والجند في العمران الحضري، أي أنها قوة للمواجهة لا وارع للفصل بين المنازعات كما يقوم كبراء القبيلة.

يستند تصور ابن خلدون للعصبية إلى فكرة أنها تعمل كوازع لصد العدوان الخارجي عن مجتمعات البدو، حيث يعتبر أن العصبية عاملاً مهماً يدفع الأفراد للدفاع عن القبيلة، إذ يعزم بعضهم البعض كشيوخ وكبراء وخارج القبيلة يدافع شبابها الشجعان عنها، ولكن يشير إلى أن هذا الدفاع لا يكون فعّالاً إلا إذا كان الأفراد متحابين وذوي نسب واحدة، يظهر هنا أن العصبية تبرز في مواجهة التهديدات الخارجية مما يزيد من تماسك الأفراد ويجعلهم يُخشَون من قبل العدو، كما يعتبر ابن خلدون أن العصبية تعمل بنفس الدور الذي تلعبه الأسوار والجنود في المدن الحضرية، إذ تعتبر وسيلة قوية لمواجهة الأعداء والحفاظ على السلام الداخلي دون النظر إلى الصراعات الداخلية كما يفعل كبراء القبيلة. [1]

[1]- كرابية أمينة، المجتمع البدوي و دوره في نشأة العصبية عند ابن خلدون – دراسة نظرية تحليلية من خلال المقدمة، مجلة آفاق فكرية، المجلد05، العدد 10، 2019، ص 141.

تعد العصبية من منظور ابن خلدون عنصراً حيوياً في استمرارية الحياة لمجتمعات البدو حيث تُشكِّل عاملاً محورياً في الدفاع عن النفس والحفاظ على السلم الاجتماعي، حيث يرى أن العصبية تساهم في تماسك القبيلة وترابطها مما يجعلها تشكِّل واقية قوية ضد التهديدات الخارجية، ولكن يجب أن يتم التوازن بين استخدام العصبية كوسيلة للدفاع والحفاظ على التعاون الداخلي وحل النزاعات الداخلية بشكل سلمي دون تأثير سلبي على التضامن الاجتماعي.

هذا يعني أن الأسرة في المجتمع البدوي تتمتع بصلة قرابة وترابط وثيق مما يجعلهم يدافعون بشدة عن بعضهم البعض ضد أي هجوم خارجي يتجلى التضامن القرابي بوضوح خاص في هذه الحالات، حيث يُظهر الأفراد والعائلات البدوية وحدتهم وتماسكهم حتى في وجه الصراعات الداخلية التي قد تنشأ بينهم.

وفي هذا السياق تلعب الشخصيات البارزة مثل المشايخ وكبراء القبيلة دوراً هاماً في وقف الصراعات الداخلية وتحقيق التضامن والوحدة الداخلية، فإذا كانت العائلات والأفراد مرتبطين بعصبية واحدة ونسب مشتركة فإنهم يظهرون قوة وإصراراً أكبر في مواجهة أي تهديدات خارجية ويتمكنون من التغلب عليها بفعالية أكبر، فالتماسك القرابي والانتماء الواحد هما العاملان الرئيسيان في قوة الدفاع والتغلب على التحديات الخارجية.

إن فهم "ابن خلدون" لمفهوم العصبية يرتبط بشدة بصلة الدم والانتماء العائلي حيث يعزو هذا المفهوم إلى الوراثة والنسب، كما يُشير إلى أن العصبية التي تعني الانتماء القبلي تكون في مرحلة متقدمة من تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية للقبيلة وهذا يعني أنها تشكل جزءًا أساسيًا من هيكليتها الاجتماعية و التنظيمية، وبالتالي يعني ذلك أن فهم العصبية لا يمكن فصله عن صلة الدم والارتباط العائلي بين أفراد القبيلة، إذ يركز "ابن خلدون" على

أهمية هذه العلاقات الوراثية والنسبية في تحديد دور وقوة العصبية حيث تعتبر هذه العلاقات المحور الرئيسي للتماسك والتضامن داخل القبيلة وفي التصدي للتحديات الخارجية. [1]

تعتبر العصبية خاصية تميز المجتمع البدوي بشكل خاص، حيث تلعب دوراً حيوياً في الحفاظ على صلة الدم و تحديد شكل علاقات القرابة في التنظيم الاجتماعي بين الجماعات البدوية، ففي هذه المجتمعات تعتبر العصبية أساسية في تحديد الهوية الجماعية وتعزيز التماسك الاجتماعي حيث تعد صلة الدم عنصراً أساسياً في تحديد الانتماء وتنظيم العلاقات الاجتماعية، من جانبها تشكل العصبية أساساً للتنظيم السياسي في المجتمع البدوي حيث تُعزز النظام السياسي وتعطي الزعماء القبليين والشيوخ نفوذاً سياسياً، تحكم العصبية في طريقة التواصل داخل العشيرة والقبيلة والجماعات الأقرباء وتحدد العلاقات الاجتماعية والسياسية بين أفراد المجتمع البدوي، كما تفرض التزامات عرفية على أفراد المجتمع تتعلق بالولاء والانتماء والتضامن داخل القبيلة والعشيرة.[2]

الاجتماع الإنساني يعد بوتقة تجمع مجموعة من الأحداث والظواهر التي تشكل واقعه الحيوي وتلعب العصبيات دوراً مهماً في هذا السياق، حيث وصف ابن خلدون العصبيات كجزء من الظواهر التي تنشأ داخل المجتمع الإنساني بطبيعتها وهي أساسية لأنها تندرج ضمن خصائص الحضارة البشرية وتعبّر بشكل أساسي عن واقعيتها التاريخية، العصبية تعكس تفاعلات الممارسات الاجتماعية في سياق الحياة اليومية وتعبر عن معاني ومفاهيم تعكس تفكير المجتمع البشري وتظهر ضمن سياق التفاعل الاجتماعي في مختلف جوانب حياة العمران البشري سواء في الأوقات العادية أو في المواقف الاستثنائية.[3]

---

[1]– محمد عبده محجوب، الانثروبولوجيا السياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د ط، مصر،1981، ص 20.

[2]– محمد عبده محجوب، الثقافة والمجتمع البدوي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط 1، مصر، 2006، ص 21.

[3]– مكاوي عاشور، العصبية و بنية الاجتماع الإنساني "رؤية تحليلية للفكر الخلدوني"، مجلة القبس للدراسات النفسية والاجتماعية، مجلد 14، عدد04، 2022، ص26.

2-3- أسباب التعصب القبلي:

- **ضعف الوازع الديني:** عندما يتجاهل الأفراد القيم الدينية ويتجهون نحو التمييز والتفضيل بناءً على الأصل العرقي أو النسب ينشأ التعصب القبلي.

- **الصراع على المناصب والسلطة:** المنافسة الشديدة على السلطة والمناصب يمكن أن تفجر نزاعات قبلية تفضي إلى التفضيل والتمييز.

- **التخلف والجهل:** انعدام الوعي بخطورة التعصب والجهل بالعواقب المحتملة يساهمان في انتشاره.

- **التربية السلبية:** يمكن للوالدين أن يعززا التعصب في أبنائهم من خلال التربية السلبية والتحفيز على الانغلاق.

- **الانغلاق الثقافي:** عدم التفتح والانفتاح على الثقافات الأخرى يعزز العزلة القبلية والتمييز.

- **غياب القدوة الحسنة:** عدم وجود أشخاص مثل القدوات الحسنة يمكن أن يسهم في انتشار التعصب بين الأفراد.

- **الانتماء القبلي العميق:** قد يكون الانتماء القوي للقبيلة أو العشيرة جزءًا أساسيًا من هوية الشخص مما يؤدي إلى تفضيل أفراد القبيلة على حساب الأشخاص الآخرين.

- **التنافس على الموارد:** قد يؤدي الصراع على الموارد مثل المياه والأراضي إلى تصاعد التوترات والتعصب بين القبائل المتنافسة.

- **التاريخ و التراث:** يمكن أن يكون التعصب القبلي متأصلاً في التاريخ والتراث القبلي، حيث يُعتبر حافظًا على الهوية والتماسك الاجتماعي.

- **التربية و التعليم:** قد يتسلل التعصب القبلي من خلال التربية والتعليم الذي يُعلم الأطفال قيمًا تفضل القبيلة وتعزز التفرقة بين الأعراق.

- **التأثيرات السياسية والاجتماعية:** تاريخيًا يمكن أن تكون السياسات القبلية والتفضيلات الاجتماعية وراء تعزيز التعصب بين القبائل.

- **الفقر والظروف الاقتصادية:** يمكن أن يُستغل التعصب القبلي في الأوقات الصعبة لتحويل الانتباه عن القضايا الاقتصادية وتحميل الآخرين مسؤولية الصعوبات.

- **التأثيرات الإعلامية:** يمكن أن تلعب وسائل الإعلام دورًا في تعزيز التعصب القبلي من خلال توجيه الرسائل والتصوير النمطي للقبائل بطريقة تعزز التفضيلية والتمييز.

2-4- النظريات المفسرة للتعصب القبلي:

2-4-1- نظرية الصراع بين الجماعات:

أ- نظرية الصراع الواقعي بين الجماعات:

تعتمد نظرية الصراع الواقعي بين الجماعات على فكرة أن الصراع والتنافس بين جماعتين يؤدي إلى تكوين مشاعر عدائية بينهما، إذ ينتج ذلك عن تبادل التهديدات والتحديات بين الجماعتين مما يؤدي إلى تعزيز التعصب نحو الجماعة الخاصة بناءً على درجة التهديد المشاع، فعندما يحدث صراع واقعي بين الجماعات، يصبح الخوف والقلق من التهديدات الواقعية أحد أسباب نشوء التعصب لدى الأفراد، فالأفراد الذين يشعرون بأن جماعتهم تتعرض لتهديد حقيقي سيكونون أكثر عرضة لتطوير مشاعر التعصب، هذه النظرية تشير إلى أن التنافس الواقعي بين الجماعات ينتج عنه تقويمات سلبية متبادلة مما يؤدي إلى تشديد العداء وتعميق الانقسامات بين الجماعات، حيث يعتبر هذا التهديد الواقعي

أحد العوامل الرئيسية التي تعزز التعصب وتسهم في تعقيد العلاقات الاجتماعية بين الجماعات.[1]

نظرية الصراع الواقعي بين الجماعات تفسر التعصب القبلي بشكل عام من خلال العديد من النقاط الرئيسية:

-**التهديدات والصراعات التاريخية:** يعتبر التعصب القبلي غالبًا ناتجًا عن صراعات تاريخية أو تهديدات قديمة ترتبط بالأنساب والقبائل، يتم توريث هذه المشاعر من جيل إلى جيل وتستمر عبر الأجيال نتيجة الصراعات التي حدثت في الماضي.

- **المنافسة على الموارد:** يمكن أن يكون التعصب القبلي ناتجًا عن المنافسة على الموارد سواء كانت ذلك الموارد الطبيعية أو السلطة أو المكانة الاجتماعية، فقد يرى أفراد القبيلة أن التمسك بالتعصب يعزز فرصهم في الحصول على المزيد من الموارد.

- **الهوية الثقافية:** يعتبر التعصب القبلي أحد عناصر بناء الهوية الثقافية للأفراد والجماعات، حيث يرتبط التعصب القبلي بالفخر بالتاريخ والتراث القبلي وهذا يمكن أن يؤدي إلى تعزيز المشاعر التعصبية.

- **التكافل والتضامن:** قد ينظر الأفراد إلى التعصب القبلي كوسيلة للتكافل والتضامن داخل القبيلة، إذ يعتبرون التعصب والولاء للقبيلة أساسًا للتعاون والتضامن في مواجهة التحديات الخارجية.

- **التأثيرات الاجتماعية والثقافية:** يمكن أن تؤثر الظروف الاجتماعية والثقافية في تعزيز التعصب القبلي مثل التربية والتعليم والتأثيرات الدينية والسياسية، تلك العوامل قد تعمق المشاعر التعصبية وتجعلها جزءًا لا يتجزأ من هوية الأفراد والمجتمعات.

[1]- أحميدة نصير، ، مدى انعكاس أساليب التنشئة الأسرية و جماعة الرفاق على التعصب الرياضي لدى المشجعين الرياضيين من فئة المراهقين، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في نظرية و منهجية التربية البدنية و الرياضية، جامعة الجزائر3، 2014-2013، ص 40.

بشكل عام يمكن أن تفسر نظرية الصراع الواقعي القبلي عن طريق فهم كيفية تأثير الصراعات التاريخية والمنافسات الحالية وبناء الهوية الثقافية على تكوين المشاعر التعصبية داخل الجماعات القبلية.

ب- نظرية الصراع بين الريف والحضر:

تعتمد نظرية الصراع بين الريف والحضر على فكرة أن التعصب و العداوة بين سكان الريف والحضر تنشأ من خلال التوترات والخوف التقليدي المتبادل بينهما، حيث ينبع هذا التوتر من توقعات كل جانب من الآخر وما يمكن أن يتسبب فيه هذا التوتر من ضرر على الطرفين، فعلى سبيل المثال يشمل انتقال الأفراد من الريف إلى الحضر العديد من المخاوف والقلق حيث تعد الحياة الحضرية أكثر تعقيدًا بسبب التكيف مع التقنيات الجديدة والأنماط السلوكية المختلفة، كما يمكن أن ينجم عن هذا الوضع خوف من عدم النجاح في التكيف مع الحياة الحضرية وعدم الوصول إلى مستوى معيشة ملائم.[1]

تتميز الحياة الحضرية بالتشكيك والتهديد و الحذر بشكل خاص مما يؤدي إلى نشأة بعض أشكال التعصب، يعد هذا الوضع من الأسباب التي تجعل بعض الجماعات تبرز في المجتمع وتظهر تميزًا يؤدي إلى وقوعها ضحية للوم بشكل غير عادل من قبل الجماعات الأخرى مما يؤدي إلى تداخل العادات والتقاليد والقيم بين الجماعات المختلفة، هذه المسألة تتطلب دراسات نفسية واجتماعية مكثفة لفهم ملامحها بشكل أفضل وتحديد الأثر الذي يمكن أن يكون لها على المجتمع بشكل عام.[2]

تركز النظرية على العوامل التي تؤدي إلى تشكيل هذا النوع من التعصب داخل المجتمعات القبلية، حيث تشير هذه النظرية إلى عدة جوانب تساهم في نشأة وتعزيز التعصب القبلي:

[1]- عبد الله معتز سيد، الاتجاهات التعصبية، سلسلة عالم المعرفة، د ط، الكويت، 1989، ص 92.

[2] - عبد الله معتز سيد، مرجع سبق ذكره، ص93.

– **صلة الدم والنسب:** يعتبر التعصب القبلي نتيجة للتمسك بصلة الدم والنسب، حيث يعتبر الأفراد أن الانتماء القبلي هو جزء من هويتهم وهو ما يميزهم عن الآخرين.

– **الثقافة والتقاليد:** تلعب الثقافة والتقاليد دورًا هامًا في تعزيز التعصب القبلي، حيث يتم نقل وتعزيز قيم التمييز القبلي من جيل إلى جيل.

– **المصالح الاقتصادية والاجتماعية:** قد تكون هناك مصالح اقتصادية واجتماعية تعود بالفائدة على القبيلة بشكل خاص مما يعزز التمسك بالتعصب القبلي كوسيلة للحفاظ على هذه المصالح.

– **التهديدات الخارجية:** يمكن أن تساهم التهديدات الخارجية مثل التدخلات السياسية أو الصراعات في تعزيز التعصب القبلي حيث يراود الأفراد الشعور بالحاجة إلى التماسك والوحدة ضد هذه التهديدات.

– **التراث التاريخي:** يمكن أن يلعب التراث التاريخي دورًا في تعزيز التعصب القبلي، حيث يُحَكَّم التفكير بالماضي الذي يعتبر مصدرًا للفخر والكرامة.

بشكل عام، تعتمد النظرية على تفاعل هذه العوامل معًا لتشكيل نمط من التمسك بالهوية القبلية والانتماء الجماعي مما يُشَجِّع على ظهور التعصب بين الأفراد والمجتمعات القبلية.

ج– نظرية الحرمان النسبي:

تشير هذه النظرية إلى وجود مكونين رئيسيين: المكون البارد الذي يعتبر إدراك الحرمان، والمكون الساخن الذي يتمثل في الانفعالات والدوافع الناشئة عن الحرمان يتضمن المكون الساخن مشاعر الاستياء التي تحفز ظهور سلوكيات واتجاهات معينة، ينقسم

الحرمان إلى نوعين الحرمان الجماعي حيث يشعر الفرد بأن جماعته محرومة مقارنة بالجماعات الأخرى والحرمان الفردي حيث يشعر الفرد بأنه محروم بالنسبة لبقية الناس".[1]

تعتبر نظرية الحرمان النسبي أن الاستياء وعدم الرضا الذي يميز ظاهرة التعصب لا ينشأ نتيجة للحرمان الموضوعي بل ينشأ من الشعور الذاتي للفرد بأنه محروم نسبيًا أكثر من بعض الأشخاص في الجماعات الأخرى، بمعنى آخر عندما يشعر الفرد بأنه أقل حظًا من أعضاء جماعة أخرى يعبرون عن استيائهم وامتعاضهم من هذا الحرمان في شكل خصومة جماعية.

"بيرنستاين وكروسبي" يشيران إلى أن الحرمان النسبي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الخصومة بين الجماعات حيث يشعر الأفراد بالدافع لتحقيق قيمة معينة لا تتوفر لديهم، وذلك من خلال مقارنتهم بالجماعات الأخرى التي تمتلك هذه القيمة و يشعرون بأنهم قادرون على تحقيقها لكن الظروف لا تساعدهم في ذلك.[2]

نظرية الحرمان النسبي تقدم تفسيرًا لظاهرة التعصب القبلي من خلال فكرة الحرمان الذاتي حيث يعتقد الباحثون في هذه النظرية أن التعصب القبلي ينبع من شعور الأفراد بأنهم محرومون نسبيًا أو معرضون للحرمان في مقارنة مع أفراد جماعات أخرى، كما يمكن أن يحدث هذا الشعور بالحرمان عندما يشعر الأفراد بأن لديهم فرصة محدودة لتحقيق موارد أو فوائد معينة مثل الفرص الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية بسبب تفضيلات أو مزايا يتمتع بها أفراد جماعات أخرى.

بمعنى آخر عندما يشعر الأفراد في جماعة قبلية معينة بأنهم يعانون من الحرمان النسبي في مجال ما مقارنة بجماعات أخرى قد يتسبب ذلك في إثارة مشاعر الاستياء

[1]– بشرى عناد مبارك، التعصب و علاقته بالهوية الاجتماعية و المكانة الاجتماعية لدى العاطلين عن العمل، مجلة الفتح، العدد 53، 2013، ص 79.

[2] – أحميدة نصير، مرجع سبق ذكره، ص 41.

والغضب والعداء نحو هذه الجماعات الأخرى، وتترجم هذه المشاعر إلى سلوكيات تعصبية تتمثل في التفضيل المطلق لأفراد الجماعة الخاصة ورفض أو عداء تجاه الجماعات الأخرى التي يشعر الأفراد بأنها تمتلك الموارد أو الفرص التي يشعرون بالحرمان منها.

د- نظرية التهديد الجماعي مقابل الاهتمام الفردي:

تعتبر نظرية التهديد الجماعي مقابل الاهتمام الفردي مفتاحًا في فهم ظاهرة التعصب بين الجماعات، حيث تركز هذه النظرية على اعتقاد أعضاء جماعة معينة بأن حياتهم ومصيرهم مهددان أو مستهدفان من قبل جماعة أخرى مما يولد ردود فعل تعصبية وعدائية تجاه هذه الجماعات الأخرى، يتجلى الفارق بين هذه النظرية والنظرية الأخرى التي تركز على الاهتمام الفردي في أن الاهتمام الجماعي بالمصير العام والمستقبل يلعب دورًا أكبر في إثارة التعصب بين الجماعات.

علاوة على ذلك، تؤكد النظرية على أن اتجاهات التعصب قد لا تتوافق دائمًا مع اتجاهات الأسرة أو الطبقة الاجتماعية أو الجماعة المهنية للفرد، حيث يمكن أن يختلف نمط التعصب الفردي والمعتقدات المعتمدة عليها عن تلك المتسائلة في جماعته المرجعية مما يؤدي إلى اعتراضات وتناقضات داخلية، كما يمكن للفرد أن يرى نمط تعصبه كفريد ومختلف عن النماذج السائدة في جماعته مما يجعله يرفض أحيانًا تبني أنماط التعصب السائدة ويفضل الالتزام بنمطه الخاص.[1]

تفسر نظرية التهديد الجماعي مقابل الاهتمام الفردي ظاهرة التعصب بين الأفراد أو الجماعات بناءً على الانتماء القبلي أو العرقي، حيث تعتمد هذه النظرية على الاعتقاد بأن الأفراد يظهرون ميلًا نحو التمييز والتفضيل لأولئك الذين ينتمون إلى نفس القبيلة أو العرق

[1]- سالم جمعة عبد الصاحب، الاتجاهات التعصبية و علاقتها ببعض المتغيرات لدى طلبة الجامعة، أطروحة قدمت لنيل درجة دكتوراه فلسفة في علم الاجتماع، جامعة سانت كلمنتس العالمية، د ط، بغداد، 2011، ص 56-57.

أو المجموعة العرقية كما ينتمون إليهم، وذلك على حساب الأفراد أو الجماعات الأخرى من خلال:

- **الانتماء الثقافي:** تقوم القبائل والمجموعات العرقية على تاريخ و ثقافة مشتركة، وهذا الانتماء الثقافي يمكن أن يخلق روابط قوية بين أفرادها ويزيد من ميلهم نحو التمييز الإيجابي تجاه أعضاء المجموعة.

- **التاريخ و التقاليد:** تاريخ الصراعات أو التمييز السابقة بين القبائل أو العرقيات قد يعمل على تعميق التعصب القبلي ونقله من جيل لآخر.

- **التنافس على الموارد:** قد تشتعل المنافسة والتصادم بين القبائل أو العرقيات بسبب الموارد الطبيعية أو الاقتصادية مما يعزز التمييز و التعصب.

- **التأثير السياسي:** يمكن أن تستغل السلطات السياسية التعصب القبلي لتحقيق أهدافها مما يزيد من تعقيدات هذه الظاهرة.

- **الخوف و عدم الثقة:** قد ينشأ التعصب القبلي من الخوف أو عدم الثقة تجاه الجماعات الأخرى و التصور الخاطئ عنها.

بشكل عام تعتبر نظرية التعصب القبلي استجابة عاطفية ونفسية وثقافية لعدة عوامل تاريخية واجتماعية وتظهر عادة في الأوقات التي يكون فيها التوتر والصراع بين الجماعات أو عندما يكون هناك منافسة شديدة على الموارد أو السلطة.

2-4-2- النظريات المعرفية:

هي النظريات التي تعطي وزنا أساسيا لعمليات المعرفية التي تحدث لدى الأفراد في نشأة الاتجاهات التعصبية و نموها، وإن اختلفت طبيعة هذه العمليات وديناميياتها من نظرية إلى أخرى، وهناك منحيان يعبران عن هذه النظرية وهما:

أ- نظرية التصنيف إلى فئات:

تُفترض نظريات التصنيف إلى فئات أن العمليات الإدراكية التي نستخدمها لفهم العالم الفيزيائي يمكن تطبيقها أيضًا على فهم الفئات الاجتماعية وأعضائها، فوفقًا لهذه النظريات نقوم بتشكيل قوالب نمطية لكل فئة من الفئات الاجتماعية، حيث تنشأ هذه القوالب النمطية أثناء عملية التصنيف إلى فئات وتساعدنا على التعامل مع مواقف التفاعل الاجتماعي مع الجماعات الأخرى، إذ تتحول الفروق الغامضة بين الجماعات إلى فروق واضحة أو تبرز فروق جديدة لم تكن موجودة مسبقًا مما يجعل هذه القوالب النمطية ميلاً نحو التبسيط أكثر من كونها تقسيمات دقيقة للصفات المميزة لكل جماعة سواء كانت داخلية أو خارجية، بعبارة أخرى نحن نقوم بعملية تبسيط في كل موقف يخصنا من خلال القوالب النمطية التي نكونها عن هذه الجماعات.[1]

بصورة نوعية فإن تصنيف بعض المنبهات ضمن فئات معينة يؤدي إلى تقليل الفروقات المدركة بين المنبهات داخل الفئة الواحدة في حين تُبرز الفروقات بين الفئات المختلفة، في هذا السياق يلعب مقدار التشابه في الخصائص المدركة دورًا رئيسيًا.[2]

تفسر هذه النظرية التعصب القبلي من خلال مفهوم تصنيف المنبهات إلى فئات مميزة حيث يؤدي هذا التصنيف إلى تقليل الفروقات المدركة بين الأفراد داخل القبيلة الواحدة (الفئة) بينما تبرز الفروقات بين القبائل المختلفة، بعبارة أخرى يميل الأفراد إلى رؤية أعضاء قبيلتهم كمتشابهين إلى حد كبير مما يعزز الشعور بالانتماء و الوحدة داخل المجموعة في المقابل يتم تضخيم الفروقات بين أفراد القبائل المختلفة مما يسهم في زيادة الشعور بالتمييز والتعصب ضد الآخرين.

---

[1] – Tajfel Hanri, The Roots of Prejudice : Cognitive Aspects, in Peter Waston, 1 ed, Psychology and Race, Chicago, Aldine Puplishing Company, p 52.

[2] – Tajfel Hanri, oc, p 53.

هذا التشابه في الخصائص المدركة داخل القبيلة يعزز الانسجام الداخلي والثقة المتبادلة بين الأعضاء ولكنه قد يؤدي أيضًا إلى تعزيز الأحكام المسبقة والصور النمطية السلبية تجاه القبائل الأخرى، بهذا الشكل تلعب عملية التصنيف والانتباه إلى الفروقات بين الفئات دورًا حاسمًا في تشكيل وتعزيز التعصب القبلي.

ب- نظرية الهوية الاجتماعية:

ترى نظرية الهوية الاجتماعية أن تكوين الصور النمطية يعود إلى التحيز للجماعة وهو سمة عامة في علاقات الجماعة المتبادلة، إذ تستمد الهوية الاجتماعية من العضوية في هذه الجماعات مثل الجنس والعرق والطائفة الدينية وغيرها، ولأن الأفراد لديهم حاجة نفسية للتقدير الذاتي الإيجابي والذات تُعرف في إطار عضوية الجماعة فإن الأفراد بحاجة إلى المحافظة على هوية اجتماعية إيجابية، وبالتالي كلما زاد الوعي بما هو خارج الجماعة زاد التحيز لما هو داخل الجماعة مما يؤدي إلى ظهور الصور النمطية.

تقوم الهوية الاجتماعية بتشكيل الصور النمطية المتعلقة بالجنس، العرق، الدين، المهنة وغيرها، بينما يساعد تبني القيم الاجتماعية والمعايير السائدة على إعطاء هذه الصور النمطية مضمونها[1]، كما تقدم إطارًا لفهم التعصب القبلي من خلال التركيز على كيفية تعريف الأفراد لأنفسهم بناءًا على انتمائهم لمجموعات معينة، وذلك من خلال:

- **تصنيف المجموعات:** وفقًا لنظرية الهوية الاجتماعية يميل الناس إلى تصنيف أنفسهم والآخرين إلى مجموعات مختلفة (مثل "نحن" و "هم).

- **الهوية الاجتماعية:** يعتبر الأفراد أن انتماءهم للقبيلة جزءًا مهمًا من هويتهم الشخصية، حيث يتطور لديهم شعور بالفخر والانتماء للقبيلة التي ينتمون إليها.

[1]- بشرى عناد مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 80-81.

- **المقارنة الاجتماعية:** يميل الناس إلى مقارنة مجموعتهم (القبيلة) بالمجموعات الأخرى. هذا يمكن أن يؤدي إلى تضخيم الفروق بين (نحن و هم) وإلى تفضيل المجموعة الذاتية (القبيلة) على المجموعات الأخرى.

- **التحيز الداخلي:** يظهر الأفراد تحيزًا إيجابيًا نحو مجموعتهم الداخلية (القبيلة) وتحيزًا سلبيًا نحو المجموعات الخارجية، هذا يمكن أن يتجلى في أشكال مختلفة من التعصب والتمييز ضد أفراد القبائل الأخرى.

- **تعزيز تقدير الذات:** يمكن أن يكون وسيلة للأفراد لتعزيز تقديرهم لذاتهم من خلال تعزيز مكانة القبيلة التي ينتمون إليها، حيث يرون أن رفع شأن قبيلتهم على حساب الآخرين يزيد من شعورهم بالقيمة الشخصية.

بشكل عام نظرية الهوية الاجتماعية تفسر التعصب القبلي بأنه نتيجة طبيعية لآليات نفسية واجتماعية تحفز الأفراد على التمييز بين المجموعات وتعزيز مكانة مجموعتهم الداخلية وحماية هويتهم الاجتماعية.

ج- نظرية أنساق المعتقدات:

قدَّم هذه النظرية روكيش (Rokeach) ودعمها مع زملائه بالعديد من الدراسات التجريبية، حيث تعتمد النظرية على مفهوم الجمود في علاقته بمفهومي تفتح الذهن (Open-Minded) وانغلاقه (Closed-Minded) وهو ما يمثل جوهر أنساق المعتقدات، إذ تمتد أنساق المعتقدات هذه عبر متصل ثنائي القطب مما يؤدي بوقوع الأشخاص المنغلقو الذهن في أحد قطبيه بينما يقع الأشخاص مفتحو الذهن في القطب الآخر، وبين هاتين الفئتين المتطرفتين يقع مختلف الأشخاص على هذا المتصل الذي يمكن قياسه بدقة.[1]

[1] - Rokeach Milton , The Measurement of Open and Closed Systems, New York: Basic Books Inc, 1960, p 71- 97.

هذه المفاهيم التي تُستخدم في وصف أنساق المعتقدات لا ترتبط بأي نسق معتقدات نوعي معين بل تنطبق بصورة متساوية على جميع أنساق المعتقدات، يعني ذلك أن التركيز يكون على بنية المعتقدات أو صورتها أو شكلها أكثر من مضمونها، فالشخص ذو التفكير الجامد والمنغلق الذهن لا يستطيع تقبل أفكار الآخرين أو فهمها بينما الشخص المفتوح الذهن يمكنه ذلك بسهولة بغض النظر عن اختلاف مضمون تلك الأفكار معه.[1]

باختصار نظرية أنساق المعتقدات كما قدمها روكيش (Rokeach) تساعد في تفسير التعصب القبلي من خلال مفهوم الجمود الذهني وانغلاق الذهن مقابل تفتح الذهن، وفقًا لهذه النظرية يمكن توضيح التعصب القبلي على النحو التالي:

- **الجمود وانغلاق الذهن:** يميل الأفراد ذوو التفكير الجامد والمنغلق إلى التمسك بمعتقداتهم القبلية دون السماح بأي أفكار أو معتقدات خارجية بالتأثير عليهم، هذا الجمود يمنعهم من رؤية الأمور من منظور مختلف أو فهم وجهات نظر الآخرين، كما يميل هؤلاء الأفراد إلى الانغلاق على أنفسهم وعلى مجموعتهم القبلية مما يعزز لديهم الشعور بالتفوق والتمسك بالمعتقدات القبلية.

- **التفتح الذهني:** على النقيض الأفراد مفتحو الذهن قادرون على استيعاب الأفكار والمعتقدات المختلفة مما يسهم في تقليل التعصب، هؤلاء الأفراد يمكنهم رؤية الأمور من وجهات نظر متعددة وفهم أن هناك صحة في مختلف الآراء، كما أن لديهم القدرة على التفاعل بشكل إيجابي مع الآخرين الذين يحملون معتقدات مختلفة يساعد في تقليل الشعور بالتفوق القبلي والانغلاق.

[1]- Rokeach Milton ; oc, p 31-51.

2-4-3- نظريات التعلم:

أ- نظرية التعلم الاجتماعي:

تتناول نظريات التعلم المختلفة التعصب باعتباره اتجاهًا يتم تعلمه واكتسابه بالطريقة نفسها التي تُكتسب بها الاتجاهات والقيم النفسية والاجتماعية الأخرى، إذ يُنقل التعصب بين الأفراد كجزء من مجموعة المعايير الثقافية الشاملة، كما يُعد التعصب معيارًا ثقافيًا يكتسبه الفرد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، حيث يكتسب الطفل هذه الاتجاهات ويستجيب لها لكي يشعر بالقبول من الآخرين، وبالتالي يُسهِّل نقل هذه الاتجاهات بين الأفراد والتعبير عنها دورها كمعيار ثقافي.

يكتسب الأفراد الاتجاهات التعصبية مثلما يكتسبون غيرها من الاتجاهات والاستعدادات السلوكية من خلال ثلاث قنوات رئيسية في عملية التنشئة الاجتماعية: الوالدان، المدرسون والأقران، بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام الجماهيرية في هذا السياق، حيث تنشأ الاتجاهات التعصبية أساسًا من التجارب التعليمية التي يمر بها الطفل عبر هذه القنوات وذلك لأن عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد في المجتمع تقع ضمن الإطار النظري للتعلم الذي يتضمن في جوهره تغيير سلوك الأفراد بناءً على الخبرة والتدريب.[1]

ب- نظرية التشريط الكلاسيكي و التشريط الفعال:

تلعب نظريتا التشريط الكلاسيكي والتشريط الفعال دورًا هامًا في اكتساب الاتجاهات التعصبية من خلال عملية الترابط والتدعيم المختلفة، هذا الدور يتكامل مع التعلم الاجتماعي بحيث يصعب في كثير من الأحيان فصلهما في المواقف العملية، كما يمكن أيضًا تعلم الاتجاهات التعصبية من خلال التشريط الكلاسيكي كما يتضح من دراسة "ستانس و زملائه" على مجموعة من طلاب الجامعة من قوميات مختلفة، حيث أظهرت النتائج أنه عندما

[1] - معتز سيد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 107.

ارتبطت القومية السويدية بكلمات إيجابية قام الطلاب بتقدير الأشخاص السويديين بصورة أكثر تفصيلًا وإيجابية مقارنة بالقومية الألمانية التي لم ترتبط بهذه الكلمات الإيجابية، وعلى العكس عندما ارتبطت القومية السويدية بكلمات سلبية كان تقدير الطلاب لها أقل تفضيلًا مقارنة بتقديرهم للقومية الألمانية.[1]

بشكل عام يمكن تفسير التعصب القبلي من خلال تطبيق نظريتي التشريط الكلاسيكي والتشريط الفعال حيث يتعلم الأفراد سلوكات التعصب القبلي من خلال تجاربهم وتفاعلاتهم مع البيئة والتحفيزات الاجتماعية المختلفة.

2-4-4- النظريات الدينامية النفسية (التحليلية النفسية):

أ- نظرية الشخصية التسلطية:

نظرية الشخصية التسلطية تعتبر الممثل الرئيسي للفكرة التي تقول بأن خصائص الشخصية تؤثر على استعداد الفرد للتعصب، فالفكرة المركزية في هذه النظرية هي أن الشخص يتبنى الأيديولوجيا التي تتوافق مع بنية شخصيته، فإذا كان الفرد يعتنق أيديولوجيا معاداة السامية أو التمركز العنصري/العرقي، فذلك بسبب توجهاته التعصبية المستمدة من خصائص شخصيته وتتشكل التوجهات التعصبية على وفق هذه الخصائص والتي تعرف في هذا السياق بالشخصية التسلطية.[2]

تظهر هذه الشخصية التسلطية نتيجة الخبرات التربوية التي يختبرها الأطفال في السنوات الأولى من حياتهم، إذ حاول "أدورنو و زملاؤه " توضيح تاريخية المتسلطين عن طريق وصفهم، حيث افترضوا أنهم يتعرضون لأساليب تربوية صارمة من قبل والدين يحثان على الطاعة الكاملة للسلطة، تُعلّم هذه الممارسات القاسية للأطفال كيفية قمع عدوانيتهم

[1]- أيسر احمد حارز، تقنين مقياس التعصب الرياضي للمشجعين و علاقته بنتائج بعض فرق دوري الدرجتين الأولى والثانية بكرة القدم، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التربية الأساسية، جامعة ديالي، 2014، ص 41.

[2] – Newcomb Theodore M & Ralph H Turner & Philip E Converse, Social Psychology: The Study of Human Interaction, 2 ed , London, 1969, Rinehart & Wiston , p 440.

تجاه السلطة وتوجيهها نحو أهداف أقل تهديدًا أو أهداف غير قادرة على إيذائهم، بالإضافة إلى ذلك يزيد انعدام الأمان الذي يشعر به الأطفال بسبب قسوة الوالدين من اهتمامهم بالقوة والنفوذ، بمعنى آخر تعلمهم من تجاربهم الطفولية أن ينظروا إلى المجتمع على أنه تنافسي وتسلسلي حيث يسيطر الأقوياء على الضعفاء بشكل طبيعي، ومع هذه الرؤية للمجتمع والعالم بشكل عام يبدأ هؤلاء الأطفال برؤية التسلطية في توجيه عدوانيتهم نحو الأطفال الأصغر والأضعف بينما ينحنون أمام الأكثر قوة، ومثلما يحدث مع البالغين فإن الأهداف المتوقعة لتلك العدوانية لاحقًا ستتجه نحو جماعات الأقلية المستضعفة.[1]

ب- نظرية الإحباط - العدوان (كبش الفداء):

تفترض نظرية الإحباط والعدوان (كبش الفداء) أن مصدر المشاكل التعصبية يمكن تعزيزه عن طريق العدوان، الذي يمكن التحكم فيه، وفي هذا السياق يرى "شيدلنجر" أن الميل نحو العدوان ينشأ داخل المجموعة بشكل مماثل للميول الجنسية ويمكن أن يكون رد فعل على الإحباط أو الحرمان على الرغم من أن بعض الميلان قد تكون ناتجة عن الغرائز البشرية، ومع ذلك فإن العلاقات الوجدانية داخل المجموعة تقيم العدوان وتحد من انعكاسه داخليًا مما يجعل الميل نحو العدوان يتوجه نحو خارج المجموعة ويتجه نحو شخص معين أو مجموعة بأكملها في شكل ظاهرة الضحية، إذ يُعزى الإحباط غالبًا إلى حالات العدوان وعندما يكون السبب واضحًا أو غير واضح يمكن أن يُعاد توجيه العدوان نحو هدف جديد يُعتبر كبش فداء حيث يُنصَب العدوان نحو هذا الهدف البديل في شكل تعصب، وبناءً على

[1] – Newcomb Theodore M & Ralph H Turner & Philip E Converse, oc, p 441.

ذلك تتعامل هذه النظرية مع التعصب كنوع من أشكال العدوان حيث يُعتبر التعصب استجابة للإحباط والعدوان الذي يمكن التحكم فيه وتوجيهه نحو أهداف معينة.[1]

تتميز نظرية الإحباط والعدوان بشكل كبير بقوتها وعموميتها وتُستخدم على نطاق واسع في الدراسات حول التعصب، يُعزى جذبها وشهرتها إلى قدرتها على تفسير الظواهر الاجتماعية بطريقة واضحة ومباشرة، ومن بين العوامل التي تُضاف إلى قوتها أيضًا هي القابلية لتطبيقها على الظواهر الاجتماعية المهمة مما يساعد على فهم وتحليل تلك الظواهر بشكل أفضل، ومع ذلك تواجه هذه النظرية انتقادات تتعلق بفردانيتها وقدرتها الضعيفة على التعامل مع الظواهر الجماعية بشكل فعال، فالتركيز على العدوان الفردي يعجز في بعض الأحيان عن شرح العدوان الجماعي الذي يمثل تراكمات وتحولات لحالات الإحباط والعدوان لأفراد مجموعة معينة، وبالتالي تعتبر هذه النظرية غير شاملة بما يكفي في تفسير تلك الظواهر الجماعية والتحديات الاجتماعية المعقدة. [2]

بشكل عام تبقى نظرية الإحباط والعدوان أداة قيمة في فهم وتحليل التعصب والسلوكيات الاجتماعية، ومع ذلك يجب أخذ الانتقادات الموجهة لها في الاعتبار والبحث عن إطارات نظرية أكثر شمولًا وقدرة على التعامل مع التحديات الجماعية بشكل فعال.

2-4-5- نظرية العصبية لابن خلدون:

تعتبر العصبية أساس بناء الدولة في رؤية ابن خلدون، حيث يرى أن ظاهرة القوة والغلبة تُعد العامل الحاسم في حياة دول المغرب الإسلامي، بحيث يعتبر وجود السلطان في هذه البلدان للقوي المتغلب، ويلاحظ كيف يصبح بعض الأقوياء في الدولة يمتلكون شروط الغلبة بينما يظل آخرون ضعفاء و يستسلمون للمتغلبين.

---

[1]- هاني الجزار، أزمة الهوية و التعصب- دراسة في سيكولوجية الشباب، هلا للنشر و التوزيع، ط 1، الجيزة، 2011، ص 115.

[2]- هاني الجزار، مرجع سبق ذكره، ص 118.

في رؤية ابن خلدون، تسيطر العصبية القبلية على بلاد المغرب العربي جميعًا نتيجة هيمنة النظم القبلية في تلك المناطق، وقد استنتج ابن خلدون أن استخدام العصبية بشكل معتدل يمكن أن يساهم في تأسيس الدولة، ولكن إذا تخطت استخدامها الحدود المعقولة فإنها ستؤدي إلى سقوط وانهيار الدولة، بالتالي يعتمد تأثير العصبية على كيفية استعمالها وتوظيفها بشكل متزن ومناسب.[1]

يعتبر ابن خلدون أن العصبية تلعب دورًا مزدوجًا في تأسيس واستمرار الدولة، فمن جهة يرى أن العصبية ضرورية لتكوين الدولة وتأسيسها، ومن جهة أخرى يلاحظ أن العصبية يمكن أن تعرقل قيام الدولة أو استمرارها إذا كانت متعددة ومتضاربة أو مضادة لبعضها البعض، هذا التنوع في العصبيات يؤدي إلى اختلاف في الآراء والأهواء مما يمكن أن يساهم في الانهيار النهائي للدولة.[2]

تفسر نظرية العصبية لابن خلدون التعصب القبلي بشكل عميق حيث يعتبر ابن خلدون أن العصبية القبلية هي جزء أساسي من تشكيل الدولة و استمراريتها، كما يربط بين العصبية القبلية و بين سياسات السلطة والحكم في الدولة حيث يقول إن تفاعلات العصبية والمنافسة بين العائلات القبلية تؤثر بشكل كبير على شكل الحكومة واستقرار الدولة.

على سبيل المثال، يُمكن أن تؤدي العصبية القبلية إلى صراعات داخلية دامية بين العشائر مما يؤثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة، وعادةً ما ترتبط العصبية القبلية بالولاءات والانتماءات القبلية مما يمكن أن يؤدي إلى تشتيت الهوية الوطنية والانقسامات الداخلية في الدولة.

---

[1]– بوزياني الدراجي، العصبية القبلية (ظاهرة اجتماعية وتاريخية على ضوء الفكر الخلدوني)، دار الكتاب العربي، ط 1، الجزائر، 2003م، ص ص 28– 29.

[2]– صلاح مصطفى الفوال، البناء الاجتماعي للمجتمعات البدوية، دار الفكر العربي، د ط، مصر، 1998، ص 108.

بشكل عام، يرى ابن خلدون أن العصبية القبلية تشكل تحديًا كبيرًا لبناء دولة قوية ومستقرة، وهي تعدل من حجم القوة والتأثير للقبائل والعائلات داخل الدولة مما يؤثر على الحكم والحياة السياسية والاقتصادية بشكل عام.

3- مظاهر التعصب القبلي:

يعتبر مفهوم التعصب من المفاهيم الإشكالية التي لها حضور كبير ضمن أدبيات العلوم الإنسانية والاجتماعية ويتخذ التعصب أشكال ومظاهر مختلفة ومتباينة فهناك التعصب العرقي والثقافي والطائفي والقبلي غيرها، وعلى الرغم من اختلاف أشكال التعصب إلا انه في مختلف صوره يقوم على فكرة واحدة تتمثل في الانقياد العاطفي لأفكار وتصورات تتعارض مع الحقيقة الموضوعية، فالتعصب يشكل موقفا أو اتجاها يندرج على التهيؤ الفردي أو الجماعي للتفكير أو الوعي أو الشعور والسلوك بصورة ايجابية أو سلبية إزاء جماعة أو قبيلة أخرى أو أي من أفرادها، ومن مظاهرها ما يلي:[1]

- **المظهر الأول:** من التعصب القبلي تفاخر الأفراد بأصولهم العرقية والنسبية، مع التعالي على الأشخاص ذوي الأصول الأقل تمييزًا، هذا يُعكس غالبًا مفهوم الهوية القبلية القوية والفخر بالعائلة والنسب.

- **المظهر الثاني:** فيُلقي الضوء على التقسيمات الاجتماعية والطبقية التي تعود إلى تاريخ الاضطهاد والتخلف الاجتماعي، هذا التصنيف يظهر الفروقات في الوصول إلى الفرص والامتيازات مما يُظهر التمييز والظلم في المجتمع.

- **المظهر الثالث:** يناقش قوانين الزواج والكفاءة النسبية فيه مما يُعكس احتفاظ الثقافات القبلية بمعايير تفضيل النسب والتحفظ على "نقاء" النسب.

- **المظهر الرابع:** يُسلط الضوء على المحسوبية والتحابي وهي مظاهر من التعصب القبلي تتجلى في منح المحاباة والشفاعة لأولئك الذين لهم صلات قرابة أو علاقات وثيقة.

[1]- سالمة عبد الله و حنان عبد الحميد، ثقافة التعصب القبلي و تأثيرها السلبي على المجتمع الليبي: دراسة ميدانية على عينة من الشباب بمدينة طبرق –ليبيا، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية و القانونية، المجلد 6، العدد1، 2021، ص 203.

-**المظهر الخامس:** يشير التعصب الديني إلى التمسك بأفكار دينية بشكل مفرط مما يؤدي إلى عدم التسامح والاحترام لمعتقدات الآخرين والاستخفاف بها، ينشأ التعصب الديني في الغالب نتيجة للصراعات والتوترات بين الأديان المختلفة ويمكن أن يؤدي إلى التمييز والعنف ضد أتباع الأديان الأخرى، كما يعتبر ضارًا بالتعايش السلمي بين الطوائف الدينية المختلفة وقد يسبب صدامات و نزاعات طائفية، يحث الإسلام على التسامح واحترام حقوق الآخرين في العيش بحرية وسلام ويدعو إلى تجنب التعصب الديني والتعامل بروح الود والتسامح مع الآخرين.[1]

- **المظهر السادس:** التعصب المذهبي يتمثل في التمسك الزائد بفكرة دينية معينة أو مذهب ديني دون الاعتراف بالتنوع والاختلاف في الاعتقادات الدينية، ينطوي التعصب المذهبي على عدم احترام آراء ومعتقدات الآخرين الذين ينتمون إلى مذاهب دينية مختلفة، وقد يؤدي إلى التحامل عليهم واستهدافهم بسبب اختلاف العقائد، كما يعكس هذا التعصب ضيق الأفق الفكري والانغلاق على الرؤية الواحدة، مما يعوق التفاهم والتعايش السلمي بين الأديان المختلفة. [2]

- **المظهر السابع:** التعصب الطائفي يتميز بالولاء الكلي أو الجزئي للقيم والتصورات الخاصة بالطائفة أو المذهب، وقد يستند إلى العوامل مثل العرق، الدين، المهنة، أو الموقف، ينبثق التعصب الطائفي من التعصب الديني ويتحد معه في بعض الأحيان وهو يتضمن عدم الاعتراف بالتنوع الديني أو الطائفي وعدم الاحترام لحقوق الآخرين الذين ينتمون إلى

[1]- حسن الجوجو، التعصب المذهبي و التطرف الديني و أثرهم على الدعوة الإسلامية، مؤتمر الدعوة الإسلامية ومتغيرات العصر، 16 -17 أبريل 2005م، ص 1048.

[2]- مجلي بن عبد الرحمن المحلي، التدابير الواقية من التعصب المذهبي وأثره على أمن المجتمع، رسالة ماجستير، قسم العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية، د ط، الكويت، 2008م، ص 47.

طوائف أو مذاهب مختلفة، كما يمكن أن يؤدي التعصب الطائفي إلى التوترات الاجتماعية والصراعات الدينية والطائفية في المجتمعات التي ينتشر فيها.[1]

- **المظهر الثامن:** النفور من المخالفين من خلال النظر إلى مخالفيهم بعين التهميش والازدراء وصار همهم الوحيد إقناع وإرغام مخالفيهم على اعتناق أرائهم.

- **المظهر التاسع:** الولاء التام للقبيلة يتم عن طريق الموالاة بشكل تام للقبيلة أو العشيرة أو العائلة، ومناصرتها ظالمة أو مظلومة دون سؤال عن الحق إلى أي جانب هو.

- **المظهر العاشر:** الحرص على اختيار المرشح القبلي رغم انخفاض حدة التعصب القبلي إلا أن الأشخاص يلجئون إلى اختيار ممثل من قبيلتهم لترشحه لأي منصب.

- **المظهر الحادي عشر:** يشجع التعصب القبلي على قتل غير القاتل بحجة الثأر وذلك لان هذا الشخص من قبيلة المعتدي.

المظهر الثاني عشر: يدفع التعصب القبلي القائل إلى الحرب ضد القبائل الأخرى بغض النظر عن موقف القبيلة سواء كانت ظالمة أم مظلومة.

- **المظهر الثالث عشر:** السكن كان يسكن أفراد جماعة معينة منطقة معينة يصعب على احد من أفراد جماعة أخرى السكن فيها.

- **المظهر الرابع عشر:** النسب يتضح من مظاهر التعصب القبلي الزواج والنسب كان يحرم زواج بنت قبيلة معينة أو جماعة معينة من فرد من قبيلة أخرى.

[1]- على أسعد وطفة، إشكالية الهوية و الانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي، العدد (282) 2002، ص 102.

4- أثار التعصب القبلي:

هناك الكثير من الآثار السيئة التي تحدث نتيجة التعصب القبلي سواء على الفرد أو على المجتمع، ومن تلك الآثار:

4-1- على مستوى المجتمع:[1]

- **التفرقة والصراعات الدموية:** يمكن أن يؤدي التعصب القبلي إلى التناحر والفرقة بين أفراد المجتمع مما يزيد من احتمالية وقوع الصراعات والحروب الدموية.

- **التشدد والكراهية:** ينتج عن التعصب القبلي شعور بالحقد والغل والكراهية تجاه الآخرين مما يؤثر سلباً على العلاقات الاجتماعية والتعاون بين الأفراد.

- **الانقسام والضعف:** يمكن أن يؤدي التعصب القبلي إلى تشويه الوحدة الوطنية والانقسام داخل المجتمع مما يضعف من قدرته على التكاتف والتعاون لمواجهة التحديات الكبرى.

- **التغييب عن القضايا الهامة:** يمكن أن يشغل التعصب القبلي أفراد المجتمع عن القضايا الهامة و المصلحة العامة مما يعيق التقدم والتطور في المجتمع.

- **ضعف الأمة والاستغلال:** يمكن أن يجعل التعصب القبلي الأمة ضعيفة ومتنازعة مما يفتح المجال للاستغلال والتلاعب من الأعداء الخارجيين.

- **نقص التضامن و التعاون:** يمكن أن يقلل التعصب القبلي من درجة التضامن والتعاون بين أفراد المجتمع مما يجعلهم غير قادرين على مواجهة التحديات بشكل فعال.

[1]- احمد خالد صالح القطراني، أهمية وسائل الإعلام في التصدي لظاهرة التعصب القبلي و مجالس الأحكام العرفية في المجتمع الليبي، د ط، دس، ص 297.

4-2- على مستوى الفرد:

تتعدد أثار التعصب القبلي على الفرد والتي تتمثل في الجوانب الآتية:[1]

- يباعد التعصب القبلي بين الناس ويؤدي إلى التشاحن والصراع.

- ينظر المتعصب إلى ضحاياه على أنهم اقل في المكانة والقدرات العقلية وأن لهم من الصفات الغير المستحبة والمنفرة وينظر إليهم نظره عداء أينما كانوا.

- يدفع المتعصبين بالقيام بسلوك لا أخلاقي أو مضاد للمجتمع اتجاه ضحاياه.

- قد يشعر المتعصب أن تعصبه يتعارض مع مبادئه العامة مثل اعتقاده في المساواة بين البشر وإيحائه بالعدالة والحرية وهذا يؤدي إلى صراع يشقي صاحبه.

- يؤدي بالمتعصب إلى عدم فهم النفس أو استقرار شخصيته.

- ينمي لدى المتعصب روح العداءات بمعنى الميل إلى الاندماج للسلوك بالعدائي دون مقدمات.

- يؤدي بالمتعصب إلى عدم القدرة على تقمص مشاعر الآخرين بمعنى أن المتعصب لا يمكن أن يضع نفسه موضع الطرف الأخر أو ينظر للأمور من وجهه نظر المتعصب نفسه.

[1] - موسى تركي، مرجع سبق ذكره، ص252.

5- التنشئة الاجتماعية و تعلم التعصب:

التنشئة الاجتماعية هي عملية معقدة تبدأ من ولادة الفرد وتستمر طوال حياته، فمن خلالها يكتسب الأفراد القيم والمعتقدات والعادات والمعايير التي تحدد سلوكهم داخل المجتمع حيث تلعب الأسرة، المدرسة، الأقران، ووسائل الإعلام دورًا حاسمًا في هذه العملية، فعندما يتعلق الأمر بتعلم التعصب فإن التنشئة الاجتماعية تكون الآلية التي يتم من خلالها نقل وتثبيت هذه القيم السلبية ويتم ذلك من خلال:

5-1- الأسرة:

منذ السنوات الأولى من حياة الطفل، تشكل الأسرة البيئة الأولى التي يتعلم فيها القيم والمعايير الاجتماعية، فإذا كانت الأسرة تحمل أفكارًا متعصبة فإنها تنقل هذه الأفكار إلى الأطفال من خلال الأقوال والأفعال والتفاعلات اليومية، على سبيل المثال يمكن أن يعبر الآباء عن آراء سلبية تجاه أفراد من قبائل أو مجموعات أخرى ويستخدمون لغة تمييزية أو يظهرون سلوكيات عدائية، هذه الممارسات تشكل الإدراك الأولي للطفل حول العلاقات بين المجموعات الاجتماعية المختلفة.

5-2- المدرسة:

هي المؤسسة الثانية الأكثر تأثيرًا في عملية التنشئة الاجتماعية، فمن خلال المناهج الدراسية والتفاعل مع المعلمين والأقران يكتسب الأطفال والمراهقون فهمًا أعمق لقيم المجتمع ومعاييره، في بعض الأحيان يمكن أن تتسرب القيم المتعصبة إلى المناهج الدراسية أو من خلال التفاعلات اليومية بين الطلاب، وبالتالي إذا كان هناك تحيز أو تمييز يمارسه المعلمون أو الطلاب فإن ذلك يعزز من تعلم التعصب ويجعل من الصعب تغييره في المستقبل.

5-3- الأقران:

الأقران أو مجموعة الأصدقاء تلعب أيضًا دورًا مهمًا في عملية التنشئة الاجتماعي، فالأفراد يتأثرون بشكل كبير بآراء وسلوكيات أقرانه خاصة في مرحلة المراهقة، فإذا كانت المجموعة الأقران تحمل توجهات متعصبة فإن الفرد يكون عرضة لتبني هذه التوجهات من أجل الانتماء والتوافق مع المجموعة.

5-4- وسائل الإعلام:

لوسائل الإعلام دور كبير في تشكيل القيم والمعتقدات الاجتماعية، فالصور النمطية والتغطية الإعلامية المنحازة والبرامج التلفزيونية والأفلام التي تعزز من التحيز القبلي يمكن أن تسهم بشكل كبير في نشر التعصب وتعزيزه، حيث يتعرض الأفراد لمحتوى إعلامي مكثف منذ سن مبكرة ويشكل هذا المحتوى جزءًا كبيرًا من عملية التنشئة الاجتماعية.

لتعلم التعصب تأثيرات سلبية عميقة على المجتمع حيث يؤدي إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية وزيادة النزاعات وتفشي الجريمة، إذ يمكن أن يشعر الأفراد الذين ينتمون إلى مجموعات مستهدفة بالتمييز بالضعف والعزلة مما يؤثر على صحتهم النفسية والعقلية، بالإضافة إلى ذلك يعرقل التعصب الجهود المبذولة لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة ويعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لمواجهة تعلم التعصب من خلال التنشئة الاجتماعية يجب تبني استراتيجيات شاملة تهدف إلى تعزيز قيم التسامح والمساواة والاحترام المتبادل، تبدأ هذه الاستراتيجيات بالتوعية والتثقيف داخل الأسرة حيث يجب أن يتعلم الآباء أهمية غرس قيم إيجابية في أطفالهم، أما في المدارس فيجب أن تكون المناهج التعليمية شاملة وغير متحيزة مع التركيز على تعليم القيم الإنسانية العالمية، كما يجب أن يكون المعلمون مدربين على التعامل مع التنوع والاختلافات بشكل إيجابي وتعزيز بيئة مدرسية شاملة و متسامحة، أما وسائل الإعلام يجب أن تتحمل مسؤوليتها في تقديم محتوى يعزز من قيم التسامح و التعايش السلمي والابتعاد

عن بث الصور النمطية السلبية، كما يمكن أن تلعب البرامج التوعوية والإعلامية دورًا كبيرًا في تغيير القيم المتعصبة ونشر الوعي بأهمية التنوع الثقافي والاجتماعي.

وعليه يجب أن تتضافر جهود المجتمع ككل لمواجهة التعصب بجميع أشكاله من خلال تعزيز قيم التسامح والعدالة والمساواة وذلك من خلال التنشئة الاجتماعية الإيجابية.

6- موقف الدين الإسلامي من العصبية القبلية:

يتخذ الدين الإسلامي موقفًا صارمًا وواضحًا ضد العصبية القبلية والتعصب القبلي ويعتبرها سلوكًا مذمومًا يفرق بين الناس ويخلق الفتنة بينهم، حيث جاء الإسلام ليؤسس مجتمعًا قائمًا على مبدأ المساواة و العدالة ويشدد على أن التفاضل بين الناس يكون بالتقوى والعمل الصالح وليس بالنسب أو العرق.

6-1- القرآن الكريم:

جاء القرآن الكريم لينبذ العصبية القبلية و يبين خطرها، وذلك من خلال عدة مواقف:[1]

- أشار القرآن الكريم إلى حمية الجاهلية التي كانت تسود قلوب الكفار ووصفها بأنها أحد أعمال الجاهلية، هذا يعني أن القرآن أدان تلك العصبية التي كانت تدفعهم إلى الاعتزاز بأنسابهم والتعالي على غيرهم.

- وجه الله تعالى دعوة لجميع المؤمنين بأن يتمسكوا بحبل الله جميعاً وأن لا يتفرقوا، إذ يؤكد أن هذا الأمر يدعو إلى الجماعة و ينهي عن التفرقة مما يعني رفض العصبية وتأكيد على الوحدة والتماسك بين المؤمنين.

- يعتبر القرآن الكريم دليلاً قاطعاً على أن العصبية القبلية هي من الأعمال الجاهلية التي ينبغي التخلص منها، ويجب على المسلمين أن يتجاوزوا تلك العادات والتصرفات التي تفرقهم وتشعل الفتن بينهم.

- يحث الإسلام على الاتفاق وينهى عن الاختلاف وهو دين الوحدة والتماسك، حيث يدعو القرآن الكريم إلى عدم الفرقة والاختلاف بين المؤمنين، مؤكداً أن الاجتماع والتماسك هما

[1]- عماد الدين أبي الفداء أسماعيل ابن كثير، تفسير القرآن العظيم ،مؤسسة الريان للطباعة والنشر، ط 5، بيروت- لبنان، 1420 هـ، المجلد الرابع، ص 507.

الطريق لتحقيق النجاح والسلام، إذ ينبغي للمؤمنين أن يكونوا كأمة واحدة متمسكين بتعاليم الله ورسوله.

– يوجه القرآن الكريم المؤمنين إلى الترابط بأسمى الأغراض ويبين لهم خطر العصبية والتمييز بين الناس بناءً على العوامل العرقية أو القبلية، حيث يذكر القرآن الكريم أن النعمة الحقيقية هي التماسك بين الناس على أساس الهداية الإلهية والرحمة الإلهية وأن العداوة والاختلاف الذي ينبع من العصبية والتمييز يؤدي إلى الهلاك والخسارة.

– وضع القرآن الكريم قواعد ومعايير للتعامل بين الناس وحدد أسسًا للتعارف والتعاون المشترك على أساس الدين والإيمان.

– يدعو القرآن الكريم إلى إقامة علاقات طيبة ومتسامحة بين الناس وإلى التعاون والتضامن في سبيل تحقيق الخير والعدل والسلام في المجتمعات.

6-2- السنة النبوية: [1]

– حذر النبي صلى الله عليه وسلم من خطورة التعصب وشجع على التعاون والمحبة بين الناس دون اعتبارات قبلية أو عنصرية، حيث يدعو إلى تجنب التعصب والفرقة مؤكدًا أن التعصب يسبق دمار الأمم.

– يستنكر النبي صلى الله عليه وسلم العصبية ويصفها بأنها أمر قبيح، حيث يقارن بين العبادة الحقيقية والتقوى وبين العصبية والفخر بالأصول القبلية.

– العصبية ليست مجرد حب الإنسان لقومه أو قبيلته، بل يكون العصبي مستعدًا لمساعدة قومه أو قبيلته على فعل الظلم، يعني ذلك أن الشخص العصبي قد يتجاوز حدود العدالة

[1]– محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة، سنن ابن ماجة ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، الجزء الثاني، القاهرة – مصر، دس، حديث رقم 1302-3949.

والإنصاف في محاولة لدعم ومساعدة أقربائه أو أتباع قبيلته، حتى لو كان ذلك يعني الظلم والإيذاء للآخرين.

خلاصة

يُعَدّ التعصب القبلي ظاهرة اجتماعية تعيق التواصل والتفاهم بين أفراد المجتمعات المتنوعة إذ يميل الأفراد المتعصبون إلى التفضيل والتمييز بناءً على الانتماءات القبلية، مما يؤثر سلبًا على التضامن الاجتماعي ويزيد من انقسامات المجتمع، لذا يعد التخلص من هذه الظاهرة تحديًا هامًا يتطلب جهودًا مشتركة من قبل المجتمع ككل، حيث يعد تعزيز التفاهم والاحترام بين الثقافات المختلفة أحد السبل الفعّالة للتغلب على التعصب القبلي، لذا يجب على الأفراد أن يتعلموا كيفية التعايش مع التنوع الثقافي واحترام الاختلافات الثقافية وذلك من خلال توفير الفرص للحوار المفتوح والبناء لفهم أعمق للآخر وثقافته.

علاوة على ذلك يلعب تعزيز الهوية الوطنية دورًا هامًا في تجاوز الانقسامات القبلية، من خلال تعزيز الانتماء الوطني والمشاركة السياسية الفعّالة، حيث يمكن للمجتمعات أن تتحد وتتعاون على تحقيق الأهداف المشتركة بغض النظر عن انتماءاتهم القبلية، بالإضافة إلى ذلك يلعب التعليم ونشر الوعي الثقافي دورًا حيويًا في تغيير النظرة نحو الآخر وتجاوز التعصب القبلي، لذا يجب على المؤسسات التعليمية تضمين تعليم القيم والأخلاق والتعايش السلمي كجزء من المناهج التعليمية، ومن خلال تحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع ومعالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تكون وراء انتشار التعصب القبلي يمكننا بناء مجتمعات أكثر تقدمًا وتعايشًا سلميًا.


الفصل الرابع:
مدخل نظري للجريمة

الفصل الرابع:

تمهيد

1- ماهية الجريمة.

2- العوامل المؤدية للسلوك الإجرامي.

3- تفسيرات الجريمة " قراءة في التراث النظري".

4- الجريمة و آليات الضبط الاجتماعي.

5- التغير الاجتماعي كعامل في حدوث الجريمة.

6- أنماط السلوك الإجرامي في المجتمع.

خلاصة

تمهيد

تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية مركبة ومتعددة الأبعاد تؤثر في المجتمعات بأشكال مختلفة وتتطلب فهماً عميقاً للأسباب والدوافع الكامنة وراءها، كما تُعَتبر الجريمة نتاجاً لتفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية، تتراوح هذه العوامل بين الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي إلى التفكك الأسري وضعف الروابط المجتمعية، بالإضافة إلى ذلك تسهم التفاوتات الاقتصادية والتباينات في فرص التعليم والعمل في تفاقم هذه الظاهرة.

إن الجريمة ليست مجرد انتهاك للقوانين بل هي مؤشر على وجود اختلال في البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، لذلك يُعَدُّ التصدي للجريمة والعمل على الحد منها مسؤولية جماعية تتطلب تضافر جهود المؤسسات الحكومية و المجتمع المدني والأفراد، ولذا فإن مكافحتها تتطلب منهجًا سوسيولوجيًا شاملًا يعتمد على تحليل هذه العوامل وفهم الديناميات التي تحركها.

1- ماهية الجريمة:

1-1- مفهوم الجريمة:

- تعريف الجريمة من المنظور اللغوي:

أصل كلمة "جريمة" يعود إلى "جرم" الذي يشير إلى الحرية أو القطع، و "الجرم" بمعنى الحر، و"الجرم" في هذا السياق يعني الشخص الذي يرتكب شرًا أو يفسد نفسه و مجتمعه ويشير أيضًا إلى التعدي و الذنب، في هذا السياق تعني "الجريمة" الجناية أو الذنب.[1]

- تعريف الجريمة من المنظور الاجتماعي:

تعرف سامية حسن الساعاتي الجريمة بأنها " حدث أو واقعة تحدث أو تجربة تمرّ سواء كان ذلك عن قصد متعمّد أو بدون قصد و بتدبير أو بشكل عارض، يكون فاعل الجريمة خارجًا عن العادات و التقاليد السائدة أو ينتهك القانون الوضعي الذي يحمي البشر من الاعتداء عليهم و يكون هدفه إثارة الخوف و الردع لمنع الأشخاص من ارتكاب الجرائم ".[2]

وتعرف الجريمة حسب عبد المحسن يدوي على أنها: "جميع أشكال السلوك الضار بالمصلحة الاجتماعية، حيث يترتب عليها ضرر للمجتمع و يعتمد هذا التعريف أساسًا على ردود الفعل الاجتماعية والاستنكار للأفعال ، بالإضافة إلى الأفعال التي قد لا تثير استنكاراً تركيزنا يتجه نحو تحديد معايير السلوك ، وهذا الجانب مرتبط بشكل مباشر بمسألة الضبط الاجتماعي و المعايير التي تحكم سلوك الأفراد، سواء في السياق الرسمي أو غير الرسمي

[1]- زينب ياقوت، واقع الجريمة عبر الفايسبوك و سبل الحد من انتشارها دراسة حالة الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 07، العدد 02، 2022، ص 288.

[2]- سامية حسن الساعاتي، علم الاجتماع الجنائي، دار الفكر العربي، د ط، القاهرة، 2005، ص 23.

وبناءًا على ذلك يتم تحديد مفهوم الجريمة في السياق الاجتماعي من خلال محاولة إعادة صياغته".[1]

من خلال التعريفات التالية يمكن أن نقدم تعريفا شاملا لمفهوم الجريمة على أنها جميع الأفعال و التصرفات التي تنطوي على انتهاك القواعد و القيم داخل المجتمع و التي يمكن أن تترتب عنها عواقب قانونية، و بما أن القيم و النظم الاجتماعية تختلف من مجتمع إلى آخر فإن تصنيف الأفعال كجرائم يتبع ذلك التباين فما يعد جريمة في مجتمع ما قد يعد خلاف ذلك في غيره من المجتمعات.

1-2- مراحل تطور مفهوم الجريمة:

للجريمة طابع دينامي يتطور عبر العصور والمجتمعات، ففي المجتمعات القديمة كانت بعض أعمال الجريمة قد تُعتبر مقبولة اجتماعيًا و قد تمارس لأسباب اجتماعية أو اقتصادية أو حتى دينية حيث كانت بمثابة شكل من أشكال العقوبة ذاتها كما كانت ترتبط بالخرافات و العقائد و العادات التي كانت تسيطر على المجتمعات في تلك الفترة، ومع تقدم الحضارة واستقرار المجتمعات تطور مفهوم الجريمة وظهرت نظم قانونية مما أدى إلى تغير النظرة نحو الجريمة بدلًا من كونها جزءًا من العقوبة فقد باتت الجريمة انتهاكًا مباشرًا للقانون والنظام الاجتماعي.

يمكن تقسيم تطور مفهوم الجريمة عبر العصور و المجتمعات إلى ثلاث مراحل رئيسية حيث يتغير التركيز و الفهم للجريمة مع تقدم الزمن و تطور المجتمعات وهذه المراحل هي: [1]

[1]- عبد المحسن يدوي محمد احمد، إستراتيجيات ونظريات معالجة قضايا الجريمة والانحراف عبر وسائل الإعلام الجماهيري، الندوة العالمية الإعلام والأمن، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات العلمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 11-13- أفريل 2005، ص 10.

- مرحلة السحر:

كانت هذه المرحلة تتعامل مع الجريمة كنتاج لمخالفة قوانين التابو والاعتقادات المقدسة، حيث كانت تعتمد على الاعتقادات الدينية و القدرات الخارقة. في هذه المرحلة، كانت الجريمة ينظر إليها على أنها ظاهرة مبنية على تقديس الشجاعة و البطولة وكانت تدفع الناس إلى الإيمان بالأمور غير المعروفة و الأساطير.

- مرحلة الدين:

مع مرور الزمن، تحولت قواعد الحلال و الحرام التي كانت تعتمد في السابق على التابو و الطواطم إلى قواعد اجتماعية تأخذ شكل هياكل اجتماعية، لكنها مرتبطة بشكل وثيق بالمعتقدات الدينية و لا يمكن فصلها عنها.

- مرحلة العلم والتفكير:

تمثل هذه المرحلة تطورًا هامًا، حيث بدأ فيها التفكير العلمي و المنطقي يلعب دورًا في فهم الجريمة و السعي لتحقيق مصلحة المجتمع و الروابط الاجتماعية بشكل أكبر.

1-3- الخلفية التاريخية للجريمة:

الجريمة ليست ظاهرة طبيعية بحد ذاتها، وإنما هي ظاهرة اجتماعية ترتبط بالحياة البشرية منذ القدم، يمكن القول أنها تحدث فيما يرتبط بالمجتمعات و العلاقات الاجتماعية وذلك لأنها غالبًا ما تنشأ نتيجة تصاعد التوترات و الصراعات بين الأفراد أو الجماعات داخل المجتمع.

- الجريمة في أسفار العهد القديم:

احتوت أسفار العهد القديم على شرائع الرسل القدماء كنوح و إبراهيم عليهم السلام والتي تضم أيضا شريعة موسى عليه السلام لليهود، حيث تم التركيز على جرائم معينة كالقتل

[1]- معمر نواف الهوارنة، عالم المخدرات و الجريمة بين الوقاية و العلاج، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، د ط، دمشق، 2018، ص ص 75-76.

والزنا و اعتبارها من الكبائر و الجرائم الخطيرة، إذ يعدُّ قتل قابيل لأخيه هابيل أول جريمة ذكرت في هذه الأسفار و في القرآن الكريم، بينما كانت الجرائم الشائعة في تاريخ مصر قديما تشمل القتل و التحريض على القتل، و كذلك السرقة بمختلف أشكالها والظلم وعدم التقوى و الخيانة و الكذب و التدنيس، و بالتالي وضعت عقوبات صارمة لبعض هذه الجرائم.[1]

بهذه الطريقة، نستطيع فهم كيف انعكست الجرائم و العقوبات في السياقات الدينية والاجتماعية و الثقافية لتلك العصور، و كيف تم التركيز على بعض الجرائم كجرائم كبيرة وعلى عقوباتها كوسيلة للسيطرة على السلوك الاجتماعي.

- الجريمة في أسفار العهد الجديد:

في القرن الثامن عشر، شهدت دول أوروبا ما يُعرف بالثورة العقلية و الفكرية، حيث قادت هذه الثورة إلى تأكيد استخدام العلم و المنهج العلمي لفهم و تفسير الظواهر الطبيعية بدلاً من الاعتماد على التفسيرات الدينية و القوى الغيبية و قد سُميت هذه الفترة بعصر التنوير، حيث تمثل هذا العصر في ثورة فكرية ضد النظام الاقتصادي الريفي والقوى الدينية، وكانت محاولة للتخلص من تسلط الطبقات الاقتصادية الأرستقراطية وتأثير الكنيسة على الشؤون العامة.[2]

بمجرد أن بدأ الفكر البشري يكتسب استقلاليته و يتخلص تدريجيًا من تأثيرات الدين بدأ يستحوذ على الطابع الاجتماعي أكثر، هذا التحول أثر بشكل واضح على مفاهيم الجريمة والعقوبة، و بالتالي بدأ تعريف الجريمة يقتصر على الأفعال التي تلحق ضررًا بالمجتمع

[1]– الساعاتي سامية حسن، الجريمة و المجتمع، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، د ط، بيروت – لبنان، 1983، ص 52.

[2]– نجيب بوالماين، الجريمة و المسألة السوسيولوجية – دراسة بأبعادها السوسيوثقافية و القانونية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة شعبة علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008، ص 53.

والأفراد، كما بدأ يتعاظم الاهتمام بفكرة مسؤولية المجرم عن أفعاله و كذا السعي المنطقي لفهم أسباب الجريمة و دوافعها.

- الجريمة عند الإغريق:

اعتبر أفلاطون الجريمة رمزًا للنفس الفاسدة و التعيسة و ربطها بعدة عوامل مثل الحسد والغيرة والطمع والغضب بالإضافة إلى البحث عن اللذة والجهل، كما أشار في كتابه "الجمهورية" إلى أن الفقر يمكن أن يكون سببًا للجرائم، حيث اعتبر أن هذه الأخيرة تنشأ نتيجة لتأثير الشيطان الداخلي في الفرد، إذ يصنف هذا الرأي ضمن الميتافيزيقية أو الفلسفة اللاهوتية التي كانت مسيطرة في التفكير الإغريقي القديم، أما أرسطو فقد ناقش العلاقة بين الجريمة و المجتمع و رأى أن المجرمين ليسوا مرضى بل هم أعداء للمجتمع يجب معاملتهم بشدة و بقسوة، و قال أيضًا بأن الفقر يمكن أن يؤدي إلى الثورة و الجريمة. في هذا السياق، تظهر أفكار أرسطو استناداً إلى فهمه للتوازن الاجتماعي و أهمية الحفاظ على الأمن في المجتمع، كما يمكن أيضًا ملاحظة تطور استراتيجيات معالجة الجريمة في المجتمع الإغريقي، حيث ظهرت فكرة السجن الجماعي للمجرمين كوسيلة لاستعادة التوازن و للحفاظ على الأمن في المستقبل.[1]

1-4- خصائص الجريمة:

لكي تأخذ الجريمة الصفة الإجرامية لابد لها أن تتضمن بعض الخصائص التي توضحها عن المشكلات الاجتماعية الأخرى، ومن بين هذه الخصائص ما يلي:[2]

- أن يحدث سلوك الجريمة أو السلوك المرتكب ضررا للغير، فالنية في ارتكاب الجريمة والتفكير بها دون ارتكاب الفعل الحقيقي لا يعاقب عليه القانون.

[1]- رويمل نوال، مرجع سبق ذكره، ص 228.

[2]- سامية عزيز و ماريا عيساوي، الجريمة بالمنظور سوسيولوجي - الأسباب و الآثار، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، مجلد 6، عدد 1 ، 2021، ص 132.

– يجب أن يكون هذا الضرر محرما قانونيا و معرفا في قانون العقوبات.

– وجوب توافر القصد الجنائي أي أن يكون الشخص الذي يرتكب الفعل الضار الذي حرمه القانون يملك حرية الإرادة، فيجب هنا أن يتوافق القصد الجنائي و التصرف الإجرامي.

– يجب أن تتوفر العلاقة السببية في الضرر المحرم قانونا و سوء التصرف، أي يجب أن يكون الفعل الإجرامي مسئولا عن الضرر الذي تسبب فيه، بمعنى آخر أن يكون هناك ارتباط سببي بين الفعل والضرر.

– يجب أن يحدد العقاب للجريمة و ينص عليها قانونا، أي أن تكون هناك عقوبة قانونية محددة لهذا الفعل الإجرامي.

تُفصل هذه الخصائص المختلفة للجريمة حيث ترتبط جميعها بطبيعة السلوك الذي يمكن أن يطلق عليه اسم الجريمة أما من حيث العقوبات المفروضة فالقاضي هو الذي يحددها بموجب القانون أخذا بعين الاعتبار ظروف الجريمة و طريقة ارتكابها.

1-5- أركان الجريمة:

للجريمة ثلاثة أركان رئيسية، وهي:

– الركن المعنوي:

يشير إلى أن الجريمة تنبثق من سلوك فردي لشخص مدرك للقيم والأخلاقيات المجتمعية، يعبر هذا الجانب عن مدى تحمل الفاعل مسؤوليته الاجتماعية عن الجريمة التي ارتكبها.

– الركن المادي:

يتعلق بالفعل أو السلوك الذي يؤدي إلى ارتكاب الجريمة، يمكن أن يكون هذا الفعل إيجابيًا أو سلبيًا و يعكس الظروف الاجتماعية التي قد تكون محفزة للجريمة.

- **الركن الشرعي:**

يرتبط بوجود تشريعات اجتماعية أو قوانين تنص على السلوك الذي يُعتبر جريمة وتحدد العقوبات المناسبة لهذا السلوك أو ما اصطلح عليه (لا جريمة و لا عقوبة إلا بنص).

1-6- مراحل ارتكاب الجريمة:

تمر الجريمة بمراحل قبل أن تخرج إلى حيز التنفيذ، ففي المرحلة الأولى ينوي ويفكر المجرم في الجريمة، ثم تأتي المرحلة التي يتحول فيها هذا التفكير إلى عزم لارتكابها فيوفر الوسائل و السبل اللازمة لهذه العملية، ثم تليها المرحلة الأخيرة التي يقوم فيها بارتكابه للفعل الإجرامي، و بناءا على ذلك فان مراحل ارتكاب المجرم لجريمته ثلاث وهي:

- **مرحلة التفكير و التصميم:**

إن التفكير و التصميم على ارتكاب الجريمة من الجرائم التي لا عقاب لها، لأنه لا يوجد عقاب على ما ينوي الإنسان فعله أو ارتكابه ما دام لم يطبق على ارض الواقع، فالجريمة تكون على شكل فكرة تتبادر في ذهن المجرم حيث يقوم هذا الأخير بالتخطيط والتنظيم لكيفية سير عمليته بنجاح و ذلك بعد ترصده لضحيته.

- **مرحلة التحضير للجريمة و إعداد الوسائل اللازمة:**

بعد أن يصمم المجرم على ارتكابه الجريمة فانه يشرع لتحضير المعدات والأدوات التي يحتاجها و ذلك بعد عملية التخطيط المسبقة، فيهيئ ما يحتاج إليه حيث تختلف الوسائل والمعدات من جريمة إلى أخرى و ذلك حسب نوعها و طبيعتها، كما نلاحظ أن هذه المرحلة لا تعتبر معصية أو جريمة و لا يعاقب عليها إلا إذا كانت حيازة الوسائل أو إعدادها يعتبر جريمة في حد ذاتها.

- **مرحلة ارتكاب الجريمة:**

هي المرحلة التي يقدم فيها المجرم على ارتكاب أفعال تخرج عن نطاق التحضير وإعداد الوسائل اللازمة و تدخل في نطاق البدء في تنفيذ الجريمة، فيقوم بارتكاب جريمته بعد عملية التخطيط لها إذ يسعى جاهدا في سبيل إنجاح نشاطه الإجرامي و أخذا بذلك كل احتياطاته حتى لا يتم كشف فعلته.

1-7- تصنيفات الجريمة:

الجريمة ظاهرة نسبية من حيث الزمان و المكان، حيث يمكن أن يتغير تصنيف سلوك ما من جريمة إلى سلوك مسموح به في مراحل زمنية مختلفة. على سبيل المثال، يمكن أن يكون تعاطي الخمور و التجارة فيها جريمة في فترة زمنية ثم يُباح فيما بعد، كما أن الجريمة ليست قائمة فقط على الاختلافات الثقافية الكبرى، بل يمكن أن تتفاوت تصنيفات الاجتماعية للجريمة حتى داخل الثقافات الفرعية لنفس المجتمع إلى ما يلي:[1]

- **الجرائم ضد الممتلكات:** مثل السرقة وتخريب الممتلكات وإثارة الفوضى.
- **الجرائم الشخصية:** مثل القتل والاعتداء الجسدي.
- **الجرائم ضد النظام العام:** مثل جرائم الأمن الوطني.
- **الجرائم الأسرية:** مثل الخيانة الزوجية وإهمال الأطفال.
- **الجرائم ضد الدين:** مثل الاعتداء على أماكن العبادة.
- **الجرائم ضد الأخلاق:** مثل السلوكيات الفاضحة والمسيئة للحياء في الأماكن العامة.

[1]- قراوي حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 265.

بينما نجد بوكابوس و ساحي تناولا تصنيف الجرائم على النحو التالي: [1]

- **تصنيف الجرائم تبعاً لجسامتها:** يمكن تصنيف الجرائم إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي الجنايات و الجنح و المخالفات.

- **تصنيف الجرائم حسب درجة استمرارها:** يمكن تقسيم الجرائم إلى جرائم وقتية وجرائم مستمرة، فالجرائم الوقتية تحدث في وقت معين و تنتهي بعد ارتكابها، بينما الجرائم المستمرة تتضمن أفعالاً متكررة و مستمرة مثل اختباء الممتلكات المسروقة أو اختطاف الأطفال.

- **تصنيف الجرائم إلى عمدية و غير عمدية:** الجرائم العمدية هي تلك التي يقصد الفاعل ارتكابها بينما الجرائم الغير عمدية تحدث بدون وجود نية جنائية واضحة مثل القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ.

- **تصنيف الجرائم حسب اتجاه ضررها:** يمكن تصنيف الجرائم إلى جرائم تضر المصلحة العامة مثل جرائم الدولة و جرائم تضر الأفراد مثل القتل و السرقة، و كذلك جرائم سياسية وعسكرية.

- **تصنيف الجرائم حسب الأغراض الإحصائية:** يمكن تقسيم الجرائم إلى جرائم ضد النفس وجرائم ضد الممتلكات و جرائم الأخلاق العامة و جرائم ضد النظام العام.

- **تصنيف الجرائم حسب تنظيمها:** يمكن تصنيف الجرائم إلى جرائم احترافية مثل الدعارة وتجارة المخدرات و جرائم غير احترافية مثل السرقة البسيطة.

- **جسامة العقوبة المقررة:** تشمل جرائم الحدود و جرائم القصاص و الدية و جرائم التعزير.

[1]- بوكابوس عبد القادر و ساحي فوزية، ظاهرة الجريمة المفهوم الأسباب و الأشكال، مجلة أبحاث، مجلد 7، عدد 1، 2022، ص 88.

2- العوامل المؤدية للسلوك الإجرامي:

2-1- العوامل الداخلية:

- الوراثة:

تشير إلى نقل السمات الوراثية من جيل إلى آخر عبر الجينات الموجودة في نواة الخلايا البشرية و التي تكون متجمعة في شكل كروموزومات، فعندما يحمل أحدها خللاً أو يتعرض لعيب جيني قد ينتج عن ذلك تشوهات خطيرة في التكوين العضوي أو البيولوجي أو النفسي للفرد، بالإضافة إلى ذلك قد يؤدي التزاوج بين الكروموزومات المصابة إلى ظهور صفات أو خصائص في الأجيال اللاحقة لم تكن واضحة في الأجيال السابقة.[1]

فيما يتعلق بتأثير الوراثة على السلوك الإجرامي، يمكن أن يكون التأثير على الميول نحو الجريمة مماثلًا لتأثير وراثة الصفات الجسدية بمعنى آخر إذا كان هناك تاريخ عائلي للجريمة أو السلوك الإجرامي فإن هذا لا يعني بالضرورة أن الأفراد في الأجيال اللاحقة سيصبحون مجرمين، فعوامل مثل تربية الشخص والبيئة التي ينشأ فيها والعوامل الاجتماعية والنفسية التي يتعرض لها تلعب دورًا كبيرًا في تشكيل سلوكهم و تحديد مسارهم الحياتي.

- السلالة:

يرى علماء الإجرام أن مجرد الانتماء إلى سلالة معينة لا يعني بالضرورة أنه سبب للإجرام أو لوقوع نوع معين من الجرائم، ففي كل سلالة كما هو الحال في أي جماعة بشرية تتواجد الفضيلة و الرذيلة أي الخير و الشر، و علاوة على ذلك لا يوجد دليل قاطع في العلم يثبت أن هناك سلالات أو أجناس تتميز عن غيرها في الإجرام من حيث النوع و الكمية، ومع ذلك يرى العلماء أن للسلالة دورًا في الإجرام في بعض الحالات حيث يمكن أن تتعرض لظروف معيشية سيئة تؤثر في تكوين شخصيات الأفراد و تحكم في نوازعهم وسلوكهم.[2]

---

[1]- أسامة محمد الراضي، اثر العوامل الوراثية و التكوينية على قيام السلوك الإجرامي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، دط، الرياض، 1987، ص ص 39-40.

[2]- عبد الرحمن توفيق احمد، دروس علم الإجرام، دار وائل للنشر، د ط، عمان، 2006، ص49.

ومثال ذلك ارتفاع معدل السلوك الإجرامي لدى السود مقارنة بالبيض في الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن ننسبه إلى كونهم سلالة متميزة بتكوين بيولوجي يدفعهم نحو الجريمة أكثر من غيرهم، فالدافع الحقيقي وراء هذا السلوك الإجرامي هي الظروف السيئة التي يواجهونها اقتصادياً و اجتماعياً هذه الظروف تجعلهم يعانون من قلة الفرص المناسبة للحياة والمشاركة الكاملة في المجتمع، بالإضافة إلى ذلك يسهم التمييز العنصري في تفاقم هذه الظروف وتعزيز مشكلة الجريمة بين السود.[1]

- الجنس:

فيما يتعلق بدور الجنس (الذكورة و الأنوثة) في ارتكاب الجرائم تظهر الإحصائيات أن نسبة الجريمة بين النساء أقل بكثير منها بين الرجال، و مع ذلك يجب أن نتذكر أن هناك العديد من النساء المشاركات في الجرائم و اللواتي قد لا يتعرضن للمسائلة القانونية لأسباب متعددة، يعتمد هذا الواقع على عدة عوامل منها الظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي قد تدفع بعض النساء للانخراط في الجريمة، بالإضافة إلى التمييز الجنسي و الاجتماعي الذي قد يؤثر على مسارات العدالة و يجعل بعض الجرائم التي يرتكبها النساء تظل غير مُسجلة رسميًا، كما قد تلعب العوامل النفسية و العلاقات الاجتماعية و الدافع الاقتصادي دورًا في توجيه بعض النساء نحو الجريمة أو الانخراط في أنشطة غير قانونية.[2]

- التكوين العضوي:

يُشير إلى الصفات الخلقية المرتبطة بشكل الأعضاء و وظيفتها، فبعض النظريات اقترحت وجود صلة بين شكل الأعضاء و السلوك الإجرامي إلا أن الدراسات العلمية لم تثبت علميًا أن الشذوذ في الشكل الخارجي لجسم الإنسان قد يكون دافعًا للنية نحو السلوك الإجرامي، و مع ذلك يمكن أن تكون هناك صلة بين الخلل في وظائف الأعضاء والسلوك

[1]– عبد الرحمن توفيق احمد، نفس المرجع، ص 50.

[2] – أسامة محمد الراضي، مرجع سابق، ص 41.

الإجرامي خاصة فيما يتعلق بجهاز الغدد الذي يؤثر بشكل كبير على السلوك الإنساني من خلال إفرازه لمواد كيميائية تؤثر على الوظائف الحيوية للجسم، و قد جذبت الغدد الصماء اهتمام علماء الإجرام بسبب تأثيرها المباشر على عمل أجهزة الجسم و حالته النفسية، وبالتالي فإن أي اضطراب في عملها قد يدفع نحو السلوك الإجرامي.

- التكوين العقلي (مستوى الذكاء):

يمكن تعريف الذكاء على أنه مجموعة من العمليات العقلية التي يقوم بها الفرد والتي تسمح له بتحديد قدرته على التكيف مع الظروف المتغيرة في البيئة واتخاذ القرارات المناسبة، ورغم أن هناك اختلافات في وجهات نظر العلماء حول العلاقة بين الذكاء والسلوك الإجرامي إلا أن الاعتقاد السائد في بداية القرن التاسع عشر كان يربط بين نقص الذكاء والانحراف نحو الجريمة و مع ذلك أظهرت الدراسات العلمية لاحقًا عدم صحة هذا الاعتقاد حيث لم تجد الدراسات أي فروقات يُعتبرها قائمة بين مستوى ذكاء المجرمين وذكاء الأفراد العاديين. [1]

يمكن فعلاً تصنيف العلاقة بين الذكاء و السلوك الإجرامي إلى شكلين رئيسيين، الأول يتمثل في العلاقة المباشرة حيث يكون هناك تأثير مباشر لمستوى الذكاء على السلوك الإجرامي، أما الشكل الثاني فيمثل العلاقة غير المباشرة حيث يكون الضعف العقلي أو عوامل أخرى ذات صلة تؤثر على السلوك الإجرامي دون أن تكون العلاقة مباشرة بمستوى الذكاء.

2-2- العوامل الاجتماعية:

- الأسرة:

كانت الأسرة وما زالت هي الوحدة الأساسية الأولية في المجتمعات البشرية حيث تشكل الركيزة الأساسية التي يتأسَّس عليها بقاء المجتمع واستمرار حضارته، إنها الخلية الأساسية

[1]- علي عبد القادر القهوجي و سامي عبد الكريم محمود، مرجع سبق ذكره، ص 179.

والقلب النابض الذي ينبض به الجسم الاجتماعي، فمن خلال الأسرة يتعرف أفراد المجتمع على أنفسهم و يشعرون بالانتماء إلى المجتمع الذي ينتمون إليه، فعندما تكون الأسرة في سُبُلها ينعم المجتمع بالأمن و الاستقرار أما إذا تعرضت للانهيار فإن توازن المجتمع وأفراده يتعرضان للاختلال.

يعتبر الباحثون الأسرة عاملًا مشتركًا في دراسة أسباب الجريمة و الانحراف، فالفقر في الأسرة و انخفاض مستوى الدخل و الازدحام و زيادة الكثافة السكانية و نقص وسائل الراحة والترويح و تدهور الحالة الاقتصادية للأسرة كل هذه العوامل تزيد من احتمالية الشعور بالنقص و الدونية لدى الأفراد مما يعزز فرص التحول للجريمة و الانحراف، و يُعتبر جو المنزل المتوتر بيئة غير مناسبة لتنشئة الأطفال حيث يمكن أن يتعرض الطفل لضغوط نفسية بين الوالدين مما يؤدي إلى انعدام الأمان النفسي لديه و زيادة فرصة التحول للسلوكيات الانحرافية، لذا فإن توفير بيئة أسرية صحية و مستقرة برفقة الدعم النفسي والمادي يعتبر أمرًا حيويًا في الحد من الجريمة و الانحراف و تعزيز الأمان و الاستقرار في المجتمع.[1]

- الصحبة السيئة و رفاق السوء:

تعد الصحبة السيئة و رفاق السوء من أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على سلوك الفرد و توجيهه نحو الجريمة و الانحراف، فعندما يكون الشخص محاطًا بأصدقاء يمارسون سلوكيات إجرامية أو منحرفة يزيد احتمال انخراطه في أفعال مماثلة، إذ تلعب

[1]- يسمينة القفل، السلوكات الانحرافية لدى بعض الطالبات المقيمات بالأحياء الجامعية بالبليدة، مذكرة ماجستير تخصص الجريمة و الانحراف، جامعة سعد دحلب بالبليدة، ماي 2009، ص 78-79.

العلاقات الاجتماعية دورًا حاسمًا في تشكيل قيم و سلوك الأفراد، فالأصدقاء و رفاق السوء يمكن أن يؤثروا على الفرد من خلال:[1]

– **التأثير الاجتماعي:** يمكن للأصدقاء السيئين أن يشجعوا الفرد على تجربة سلوكيات جديدة ومختلفة بما في ذلك السلوكيات الإجرامية من خلال الضغط الاجتماعي ورغبتهم في أن يكون الشخص مثلهم.

– **نقل القيم و المعتقدات:** قد يتعلم الفرد من رفاق السوء قيمًا و معتقدات تبرر السلوكيات الإجرامية أو تجعله يروج لها و على سبيل المثال قد يتم تشجيع الشخص على تجربة المخدرات أو ارتكاب أعمال سرقة.

– **الدعم و التعاون:** قد يجد الفرد في رفاق السوء دعمًا لأفعاله الإجرامية و ربما يشعر بأنه مقبول و مفهوم داخل هذه الجماعة.

للحد من تأثير الصحبة السيئة من المهم تعزيز الوعي لدى الأفراد حول أهمية اختيار الأصدقاء بعناية و تطوير مهارات اتخاذ القرارات الصحيحة، ينبغي على الأفراد أن يتعلموا كيفية تمييز الصحبة الإيجابية من السلبية و كذلك كيفية البحث عن الأصدقاء الذين يشجعونهم على النمو و التطور الشخصي بدلاً من السلوكيات الضارة، بالإضافة إلى ذلك يجب توفير بدائل إيجابية للشباب لتوجيههم نحو أنشطة تنمي مهاراتهم و تعزز قيمهم الإيجابية، إذ يمكن تحقيق ذلك من خلال توفير برامج ترفيهية و تعليمية و فرص للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والرياضية والتطوع في الأعمال الخيرية والمجتمعية.

[1]– أمين جابر الشديفات و منصور عبد الرحمن الرشيدي، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهه نظر المحكومين في مراكز الإصلاح و التأهيل، مجله دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد 43، ملحق 5، 2016، ص 2128 .

هذه البدائل تساعد الشباب على بناء علاقات إيجابية و تطوير مهاراتهم الاجتماعية والحياتية مما يقلل من احتمالية التأثر بالصحبة السيئة و يساعدهم على النمو الشخصي والمهني.

- المدرسة:

تعتبر المدرسة مجتمعًا كبيرًا يمثل المرحلة التالية للنشء بعد مجتمع الأسرة الصغير ودورها يشكل جزءًا أساسيًا من عملية التربية و التوجيه و الرعاية، فهي تكمل دور الأسرة في بناء شخصيات الطلاب و تطوير قيمهم و أخلاقياتهم، بالإضافة إلى ذلك تسهم المدرسة في توجيه الطلاب نحو اعتماد القيم الإيجابية و التعلم مما يعزز الأمان و الاستقرار في المجتمع، هذا التفاعل الديناميكي بين المدرسة و المجتمع يلعب دورًا حاسمًا في تشكيل التربية و السلوك لدى الأطفال و الشباب إذ توفر المدرسة لهم المعرفة و المهارات الضرورية لتحقيق النجاح و المشاركة الفعّالة في المجتمع كأعضاء مسئولين.

إن تدهور دور المدرسة و تعرض الأطفال للعنف في البيئة المدرسية يمكن أن يؤدي إلى تجربة عواطف سلبية و عدم الأمان لديهم، كما يمكن أن يسفر ذلك عن زيادة مستويات الإحباط و التوتر لديهم مما يزيد من احتمالية ميلهم نحو السلوكيات العدوانية والعنيفة، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يؤدي هذا الإحباط و عدم الأمان إلى فرار الأطفال من المدرسة وهو ما قد يؤدي في بعض الحالات إلى تورطهم في سلوكيات منحرفة أو جرائم، علاوة على ذلك يمكن أن يكون العنف في المدرسة و الضغوط النفسية التي يتعرض لها الأطفال خلفية لظهور التصرفات الإجرامية و الانحرافية، لذا فإن خلق بيئة آمنة و داعمة في المدرسة يعد أمراً حيوياً لتعزيز تنمية الطلاب بشكل صحيح و مساعدتهم في تجنب السلوكيات السلبية.[1]

[1]- يسمينة القفل، مرجع سبق ذكره، ص 83 -84.

- البيئة السكنية:

تلعب دوراً أساسياً في تشكيل شخصية الإنسان و تطويرها فهو يستمد قيمه الشخصية وعاداته و سلوكاته من البيئة التي يعيش فيها و الجماعات التي يتفاعل معها، فالفرد يعتمد في حياته على الجماعة المحيطة به لتلبية احتياجاته و اكتساب مهاراته و خبراته، فسواء كانت البيئة السكنية مريحة أم غير ملائمة فإنها تؤثر بشكل مباشر على الفرد وبالتالي يحتاج إلى تكييف نفسه مع هذه البيئة و قد تنتقل العادات و التقاليد من خلالها وتترك انطباعات عميقة على ميوله و سلوكياته، فمهما كانت حالة البيئة السكنية يظل الفرد قادراً على تكييف نفسه و تطوير شخصيته و مهاراته للتأقلم مع الظروف المحيطة به.

يعتبر "جيس تايلور" أن الجريمة المنظمة و تشكيل العصابات قد تنشأ من أحياء متخلفة، بالإضافة إلى التحفيزات المتاحة لتشكيل مثل هذه المنظمات يعتقد أعضاؤها أن المجتمع هو من سبب في تخلفهم و فقرهم و لذلك يعتبرون هذه العصابات وسيلة للانتقام من المجتمع من خلال ارتكاب مجموعة متنوعة من الجرائم خارج مناطق سكنهم، فعلى الرغم من الظروف الاجتماعية و الاقتصادية المحيطة بالفرد في بيئته السكنية فإن هذه البيئة تؤثر بشكل واضح على ظهور الجريمة بين الأفراد، إذ ترتبط الجريمة بمجموعة من العوامل المادية و البيئية المحيطة بالفرد و معيشته والتي تؤثر بشكل مباشر على سلوكه وتفاعله مع المجتمع المحيط به.[1]

2-3- العوامل الثقافية:

للعوامل الثقافية أهمية كبيرة داخل المجتمع حيث تعمل على تهذيب النفوس وإنارة العقول، و مع ذلك يمكن أن تكون هذه العوامل في نفس الوقت سلاحاً ذو حدين عندما تدفع

[1]- نوري سعدون عبد الله، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة، مجلة جامعة الأديار للعلوم الإنسانية، العدد 1، 2011، ص 146.

النية نحو السلوك الإجرامي و من بين أهم هذه العوامل: التعليم، الدين، وسائل الإعلام والإنترنت.

- التعليم:

يلعب دوراً وقائياً ضد الجريمة لا يمكن إنكاره حيث يغرس في نفوس المتعلمين قيماً اجتماعية و خلقية، لكن في ذات الوقت يمكن أن يكون عاملاً في ارتكاب الجريمة خاصة إذا كان هناك ميل أو استعداد إجرامي لدى الفرد، فقد لا يكون دافعا مباشرا لارتكاب الجريمة إلا أنه يسهل ارتكابها عن طريق توفير المعلومات و المعارف التي يمكن استخدامها في ابتكار أساليب جديدة للإجرام أو في إخفاء معالم الجريمة، فعلى سبيل المثال يمكن للتعليم أن يؤثر على التقدم العلمي في ارتكاب الجريمة مثل استخدام المحاليل الكيميائية أو الغازات السامة أو الأسلحة الحديثة كما يمكن استخدام الأجهزة العلمية الحديثة في ارتكاب بعض الجرائم مثل التزوير و التزييف، لذا يجب على المجتمع أن يكون حذراً و يوجه جهوده نحو توجيه التعليم بشكل إيجابي لتعزيز القيم الأخلاقية و المساهمة في الحد من انتشار الجريمة.[1]

- الدين:

هو في الأساس عقيدة روحية و قيم نبيلة تحث على الخير و تنهى عن الشر مما يجعله عاملاً قوياً ضد الجريمة، و مع ذلك يحدث أحياناً أن يُستغل الدين كغطاء من قبل أصحاب النفوس الضعيفة لتبرير جرائمهم داخل المجتمع، و تحدث أيضاً حالات من سوء فهم الدين حيث يتحول إلى تعصب أعمى يدفع بعض الأشخاص إلى ارتكاب جرائم ضد الأفراد و الممتلكات، كما يمكن أن يؤدي التعصب الديني إلى نشر أفكار عنيفة أو تحريض على الكراهية و التمييز ضد الأشخاص ذوي العقائد المختلفة مما يؤدي إلى وقوع جرائم كالقتل و يمكن أن ينتج عن ذلك اندلاع الفتن الطائفية و الحروب الأهلية بين أبناء البلد

[1]- عمار عباس الحسيني، مبادئ علمي الإجرام والعقاب، دار التميمي، العراق، 2012، ص 233.

الواحد[1]، كما أن انهيار القيم الأخلاقية و ضعف الوازع الديني يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة و يسهل على الأفراد ارتكابها، ففي غياب الرادع الداخلي و الضمير الحي يمكن للأفراد اللجوء إلى الجريمة دون شعور بالذنب أو الخوف من العواقب هذا يفتح المجال أمام ارتكاب أعمال جريمة خطيرة مثل اختطاف و قتل الأطفال و التعامل القاسي معهم، لذا يجب على المجتمع أن يعمل على تعزيز الفهم الصحيح للدين و تعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي بين الأديان المختلفة لتقليل احتمال وقوع الجرائم التي يمكن أن تُستغل أو تُبرر بسبب الدين.

- وسائل الإعلام:

تمثل مجموعة من الأدوات التقنية التي تنقل الأخبار و الآراء و الأفكار بمختلف أشكالها سواء كانت مرئية أو مسموعة أو مقروءة، إذ تلعب هذه الوسائل دوراً هاماً في تثقيف الأفراد و توجيه الرأي العام بالإضافة إلى مساهمتها السياسية من خلال مراقبة أعمال السلطات العامة، و مع ذلك يعتبر علماء الإجرام أن وسائل الإعلام تشكل عاملاً غير مباشر يمكن أن يدفع نحو السلوك الإجرامي خاصة عندما تحتوي على مواد تروج للعنف والجريمة و الجنس و السرقة و غيرها، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تثير الأنماط الإجرامية المتاحة في الوسائل الإعلامية الرغبات المكبوتة لدى المستقبلين و بالتالي تسهم في تعزيز السلوك الإجرامي، بشكل عام يمكن اعتبار وسائل الإعلام كمثير للرغبات و الميل نحو السلوك الإجرامي و هذا يتوقف أيضاً على استعداد المتلقي و مدى تأثره بما يتلقاه من الإعلام.[2]

- الانترنيت:

تعتبر من أهم وسائل الإعلام و الثقافة بفضل الخدمات المتعددة التي تقدمها و مع ذلك تعتبر الإنترنت سلاحاً ذو حدين إذا تم استخدامه بشكل سلبي، فقد يتمثل هذا الاستخدام

[1]- علي عبد القادر القهوجي و سامي عبد الكريم محمود، مرجع سبق ذكره، ص126.

[2]- رؤوف عبيد، مبادئ علم الإجرام ، دار الفكر العربي، د ط، القاهرة، 1972، ص 110.

السلبي في الوصول إلى المواقع الإرهابية التي تروج للعنف و التدمير أو المواقع الإباحية التي تسهم في نشر الانحلال الأخلاقي بين الشباب أو المواقع المتطرفة فكرياً أو عقائدياً كل هذه المواقع و غيرها يمكن أن تشكل عاملاً دافعاً للنية نحو السلوك الإجرامي.

يجب الانتباه إلى الاستخدام السليم للإنترنت و توجيه الجهود نحو تعزيز المحتوى الإيجابي على الشبكة العنكبوتية وتوفير بيئة آمنة و محمية للمستخدمين مما يسهم في تقليل احتمالية التأثير السلبي للإنترنت على السلوك الإجرامي.

2-4- العوامل الاقتصادية:

تنقسم العوامل الاقتصادية الدافعة إلى السلوك الإجرامي إلى عوامل عامة وخاصة حيث ترتبط العوامل العامة بالمجتمع بأسره مثل التطور الاقتصادي و حالة الكساد والتقلبات الاقتصادية و الرخاء العام، أما العوامل الاقتصادية الخاصة فترتبط بحالة الأفراد في المجتمع مثل الفقر و الثراء و البطالة، يمكن أن تعتبر هذه العوامل سواء كانت عامة أو خاصة دافعًا للنية نحو ارتكاب السلوك الإجرامي لكنها ليست العامل الوحيد أو الحاسم في ذلك، بل تساهم هذه العوامل عندما تتضافر مع عوامل أخرى مساعدة في زيادة احتمالية ارتكاب السلوك الإجرامي.[1]

يدفع الفقر و الحاجة الأفراد لارتكاب العديد من الجرائم مثل السرقة و النصب وخيانة الأمانة حيث يجد الفرد نفسه عاجزاً عن تلبية حاجاته بالطرق الشرعية، كما يُعتبران دافعاً للنية لارتكاب جرائم أخرى مثل جريمة إجهاض الزوجة أو قتل الأطفال الرضع خوفاً من التكاليف أو جريمة الخطف للحصول على المال أو القتل للحصول على الإرث، بالإضافة إلى ذلك قد يكون الفقر دافعاً لجرائم الاعتداء على العرض سواء من الأثرياء أو الفقراء حيث يمكن أن تكون كثرة الأموال دافعاً لإشباع ملذات شخصية غير شرعية و هو أمر يُعد دافعاً أيضاً لبعض الفتيات للمتاجرة بأجسادهن نتيجة المشاكل الاقتصادية فتكثر جرائم البغاء

[1]- رؤوف عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 134.

والفسق و الفجور، و بالنسبة للفقراء قد يرتكبون هذه الجرائم نتيجة لسوء أحوالهم الاقتصادية خاصة الشباب الذين لا تسمح أوضاعهم المادية بالزواج.[1]

2-5- العوامل السياسية:

تتمركز الأنظمة الحاكمة بغض النظر عن نوعها حول العمل السياسي على مستويين: الداخلي والخارجي، ففي السياسة الداخلية تسعى الحكومات إلى تنظيم العلاقة بين النظام الحاكم و الشعب بينما في السياسة الخارجية تهدف إلى تنظيم العلاقات مع الدول الأخرى، يُعد كلٌ من هذين النوعين من السياسة دافعاً للنية نحو السلوك الإجرامي في حال توفرت الظروف المناسبة، فعلى سبيل المثال إذا كانت السياسة الداخلية للدولة ديمقراطية مستقرة وتُطبق القوانين بشكل يضمن العدالة و المساواة بين الأفراد فإن نسبة الجرائم المرتكبة تكون منخفضة، على العكس من ذلك إذا كان النظام السياسي الداخلي غير مستقر بسبب الصراعات السياسية قد يؤدي ذلك إلى ارتفاع نسبة الجرائم مثل جرائم القتل و جرائم الفساد والتزوير خاصة عندما يكون الفساد الوظيفي وسيلة للتأثير على العملية السياسية. [2]

أما على صعيد السياسة الخارجية ففي حالات الحروب تزداد نسبة الجرائم المرتكبة نتيجة الاضطراب الذي تسببه حالة الحرب في أجهزة الدولة و تتأثر بشكل خاص الأجهزة الأمنية، من بين الجرائم المرتكبة خلال هذه الفترة هي الجرائم العسكرية مثل العصيان والهروب من الخدمة العسكرية، كما تشمل الجرائم الأخرى جرائم التموين و تهريب النقد والإخلال بقواعد التصدير و الاستيراد فضلاً عن جرائم الخيانة و التعامل مع دول معادية والتجسس، تمثل هذه الجرائم استغلالًا سيئًا للظروف الاستثنائية التي تحدثها الحروب و تدفع إلى الرغبة في تحقيق الكسب السريع و لو كان ذلك على حساب مصلحة الوطن واستقلاله.[3]

---

[1]- محمد عبد الله الوريكات، أصول علمي الإجرام و العقاب، منشورات الحلبي، د ط، بيروت، 2009، ص161.

[2]- قسم الدراسات و الأبحاث، دراسة موجزة في مادة علم الإجرام و العقاب، دار لاوى للنشر و التوزيع، د ط، الأردن، ص 35.

[3]- فتوح عبد الله الشاذلي، أساسيات علم الإجرام و العقاب، مرجع سبق ذكره، ص236.

3- تفسيرات الجريمة " قراءة في التراث النظري":

3-1- التفسير الإسلامي للسلوك الإجرامي:

يبني الإسلام أسساً واضحة و ثابتة لتفسير السلوك الإجرامي و أسباب الجريمة ويتفوق بذلك على النظريات الحديثة في علم الإجرام بما يزيد عن عشرة قرون، ففي الفكر الإسلامي تُعتبر الجريمة خروجاً عن الفطرة السليمة و السلوك المألوف للإنسان و بالتالي تُعتبر فعلًا شاذًا و إفسادًا في الأرض، و مفهوم الجريمة في الإسلام يتضمن ارتكاب أفعال محرمة شرعًا أو ترك أفعال مأمور بها، كما ينص الإسلام على أن العقاب يجب أن يكون في الدنيا وفي الآخرة، وبالتالي يعكس المفهوم الإسلامي للجريمة فهمًا عميقًا للأخلاق والقيم الإنسانية الأساسية حيث يعتبر الفطرة السليمة و السلوك الصالح قاعدة أساسية، و من خلال هذا الفهم يسعى الإسلام إلى تحقيق العدل و السلام في المجتمع من خلال تشجيع السلوك الصالح و تحديد العقوبات لمن يخرجون عن هذا المسار.

في الفقه الإسلامي تعد الجريمة أحد أشكال السلوك السيئ الذي يُمنعه الشرع، إذ تمثل خرقاً للقوانين و التشريعات الدينية و تعدُّ مرضاً يؤذي المجتمع و الفرد مسببة للأذى الجسدي و النفسي و المادي للأفراد و المؤسسات مع تهديد لسلامتهم و إحداث الخوف والهلع في قلوبهم، فالمجرم بتنفيذ جريمته يُحدث دمارًا لنفسه و لعائلته و للمجتمع بأسره، وبالفعل لا يكفي سبب واحد لتبرير حدوث الجريمة أو السلوك الضار بل ينبغي النظر إلى مجموعة من العوامل و الأسباب التي تدفع الفرد نحو الإجرام و منها: التعامل مع أقران سيئين واكتساب أساليب منحرفة، ضعف دور الأسرة في التربية و نقص الضوابط الاجتماعية، بالإضافة إلى الاضطرابات النفسية و ضعف الإرادة و الانجراف نحو إغراءات الشيطان.[1]

[1]- أكرم عبد الرزاق المشهداني، واقع الجريمة و اتجاهاتها في الوطن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، الرياض، 2005، ص 151.

باختصار، تفسير الجريمة في الإسلام يتضمن فهماً شاملاً للعوامل الاجتماعية والنفسية والدينية التي تؤدي إلى حدوثها، مع التأكيد على أهمية محاربة هذه الظاهرة من خلال تعزيز القيم الأخلاقية و تعزيز الرقابة الاجتماعية و تحفيز الأفراد على إتباع السلوك الصالح والمعتدل.

3-2- النظريات البيولوجية:

3-2-1- نظرية سيزار لومبروزو:

في نهاية القرن التاسع عشر، قام لومبروزو و هو أحد علماء الفيزياء العسكرية الإيطاليين عام 1911 بدراسة للمجرمين بناءً على اعتقاده بأن لديهم نمطًا معينًا، فقد كان المجرم بالنسبة له يمثل تجسيدًا للإنسان الأول، و كان يعتقد أن لدى هؤلاء الأفراد سمات جسمانية خاصة كعدم انتظام شكل الجمجمة و ضخامة الفكين و بروز عظام الخد، ورقة الشفة السفلية على العليا، ضيق الجبهة و كبر الأذنين و بروزهما إلى الخارج، مضيفا بعض الصفات النفسية لهؤلاء الأفراد مثل ضعف الإحساس بالألم و الغرور و انعدام الشعور بالشفقة، كما قام لومبروزو بتصنيف المجرمين إلى عدة فئات منها المجرم بالميلاد، المجرم المجنون، المجرم بالصرع، المجرم بالصدفة، المجرم السيكوباتي، المجرم العاطفي والمجرم المعتاد، تلك الدراسة كانت تحاول فهم و تصنيف الجريمة و المجرمين بناءً على سمات جسمانية و نفسية محددة، و هي من بين النظريات التي أثارت جدلاً واسعًا في مجال علم النفس و علم الجريمة. [1]

بالإضافة إلى ذلك، هناك بعض الأدلة التي تشير إلى أن بعض الأنماط الفيزيولوجية قد ترتبط ببعض أنماط الجرائم و لكن هذه الأدلة ضعيفة، فعمومًا ليس المجرمون مجرمين بسبب بعض الصفات الفيزيولوجية فقط بل يعود ذلك أيضًا إلى عوامل بيئية و نفسية، و لقد

[1]- عبد الرحمان محمد العيسوي، شخصية المجرم و دوافع الجريمة، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ط 1، الرياض، 1410هـ، ص 38.

أظهرت أبحاث بعد لومبروزو أن هناك القليل فقط من الصفات الفيزيولوجية التي يمكن عزلها و تمييزها بين المجرمين و بين بقية أفراد المجتمع، و بالتالي فإن هذه الصفات تُعتبر موضوع رفض من قبل علماء الإجرام في الوقت الحالي.

3-2-2- نظرية ارنست هوتون:

تتفق نظرية هوتون بشكل عام مع نظرية لومبروزو في أنها تؤكد دور الصفات الجسمانية الموروثة في الانحراف الاجتماعي، حيث تشير إلى وجود صفات جسمانية مماثلة لتلك التي وصل إليها لومبروزو من بينها: انحدار و انكفاء الجبهة، فرطة و غلظة الأنف، رفع الشفاه و ضئالة الأذن بالإضافة إلى طول ورفع الرقبة و هبوط الأكتاف، كما أشار هوتون إلى انتشار عادة الوشم بين المجرمين كصفة جسمانية تميزهم، و تمضي نظرية هوتون إلى تأكيد أن الانحطاط الجسماني الموروث يمكن أن يختلف باختلاف أنواع الجرائم فعلى سبيل المثال يتميز القتلة بطول القامة و امتلاء الجسم بينما يميل قصار القامة المفرطون في الوزن إلى ارتكاب الجرائم الجنسي.[1]

تجنبت نظرية هوتون النقد الذي وجه إلى نظرية لومبروزو خاصة فيما يتعلق بأسلوب البحث حيث شملت دراسته عددًا كبيرًا من المجرمين، و مع ذلك لم يكن اختياره للمجموعة الضابطة للمقارنة بين طوائف المجرمين سليمًا تمامًا حيث اعتمد في مقارنته على الأشخاص الذين حُكم عليهم بالإدانة من قبل القضاء، و لم تقدم النظرية دليلاً علميًا واحدًا يثبت أن الانحطاط الجسماني هو ما يميز المجرمين، بالإضافة إلى ذلك أغفلت هذه النظرية العوامل الأخرى التي لها علاقة وثيقة بالسلوك الإجرامي مثل العوامل البيئية و الاقتصادية والثقافية.

[1]- سماح سالم سالم و آخرون، الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة و الانحراف، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، د ط ، د س، ص 43.

بالمجمل، يظهر توافق بين نظرية هوتون و نظرية لومبروزو في التأكيد على دور الصفات الجسمانية الموروثة في السلوك الإجرامي و لكن هذه النظريات ما زالت موضوع جدل بين الباحثين في مجال علم الجريمة و السلوك الإنساني.

3-3- النظريات السيكولوجية "النفسية":

3-3-1- نظرية سيجموند فرويد:

توصل فرويد من خلال تحليله للشخصية إلى أنها تتكون من ثلاث قوى رئيسية، هي:[1]

- **الهو:** يطلق عليه النفس البدائية، يشمل كل ما هو موروث إذ يشتمل على غرائز مثل الجنس و الأمن و إشباع الجوع و إرواء العطش، يحكمه اللذة كما يسعى لإشباع الغرائز دون أي اهتمام بالوازع الديني أو الرادع الاجتماعي أو الضابط الأخلاقي، يرفع شعار "أريد ما أريد، عندما أريد و كيفما أريد".

- **الأنا:** يسمى النفس التوفيقية، حيث يوفق بين مطالب الهو و البيئة الاجتماعية كما يمثل مركز الشعور و التحكم في العواقب مهمته الحفاظ على الذات.

- **الأنا الأعلى:** يسمى النفس التكاملية، هو بمثابة السلطة الداخلية الذي يدفع الفرد إلى العمل المباح و يمنعه عن المحظورات و المحرمات.

يعتبر فرويد أن الشخصية السوية تستطيع التوازن بين تلك القوى و إذا حدث خلل أو صراع بينها يقع الفرد فريسة للأمراض النفسية و العقلية التي قد تدفع به لارتكاب الجرائم.

من بين **الانتقادات** التي وجهت إلى نظرية فرويد نجد:[2]

- مكونات الشخصية الثلاث (الهو، الأنا و الأنا الأعلى) هي مفاهيم غامضة بحيث لا يمكن ملاحظتها أو قياسها.

---

[1]- بسام محمد أبو عليان، الانحراف الاجتماعي و الجريمة (علم اجتماع الجريمة)، ط 3، 2016، ص 43.

[2]- بسام محمد أبو عليان، مرجع سبق ذكره، ص 44.

– لا يوجد دليل على العلاقة بين الحالة الداخلية للعقل و السلوك المنحرف.

– لم تعط النظرية اهتماما للعوامل الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية في تفسير السلوك الإجرامي.

3-3-2- نظرية ألفرد أدلر:

يعتقد العالم ألفرد أدلر صاحب مذهب التحليل النفسي أن شعور الإنسان بالنقص أو بأنه دون الآخرين هو المصدر الرئيسي لكل نشاط و أن هدف كل إنسان هو السيطرة و التفوق، فحسب رؤيته تتشابه الجريمة مع المرض النفسي و الشذوذ الجنسي إذ تنشأ نتيجة الصراع بين غريزة الذات أو الرغبة في التفوق و بين الشعور الاجتماعي، كما يرى أن كل إنسان حر وقادر على اختيار نوعين من الحياة: الحياة الاجتماعية التعاونية التي تعتبر جديرة به كإنسان، و حياة الأنانية و التمركز حول الذات و من خلال الاختيار الثاني يصبح الفرد معرضًا للجريمة أو المرض النفسي أو الشذوذ الجنسي.[1]

بهذا النهج يؤكد أدلر على أهمية السيطرة على الشعور بالنقص و تحقيق التوازن بين الرغبة في التفوق و بين الاندماج الاجتماعي كوسيلة لمنع السلوك الإجرامي والمرض النفسي.

[1]– بدر الدين علي، الجريمة و المجتمع، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، د ط، القاهرة – مصر، د س، ص 28.

3-4- النظريات الاجتماعية:

3-4-1- نظرية التفكك الاجتماعي:

يعرف "ميشال مان" التفكك الاجتماعي بأنه "مصطلح يشير إلى مجموعة من الاضطرابات التي تصيب النمط و النظام و التقليد في المجتمع و هي مرتبطة بالتغير الاجتماعي، و من جهة أخرى يؤثر هذا التفكك على الضبط الاجتماعي في المجتمع[1]، حيث يتمثل محور التفكك الاجتماعي في اضطراب التنظيم و قصور الأداء الوظيفي إذ يتضمن ثلاثة أبعاد رئيسية تتعلق بالأنماط المعتادة للسلوك الاجتماعي و النظم الاجتماعية والضوابط الاجتماعية، و يشير التفكك الاجتماعي إلى مجموعة من الظواهر الاجتماعية والثقافية و إلى التناقض و الصراع بين المعايير الثقافية و ضعف تأثير قواعد السلوك ومعاييره، بالإضافة إلى صراع الأدوار الاجتماعية و انعدام التوافق بين الوسائل المقبولة من المجتمع و أهداف الثقافة فيه و انهيار الجماعات و تقديمها لأداء سيء لوظائفها.[2]

أظهر الباحث الأمريكي "دورثنسيللين" أثر التفكك الاجتماعي في إحداث الظاهرة الإجرامية عندما قارن بين المجتمعات المختلفة و مراحل حياة الفرد في المجتمع، حيث أوضح أن المجتمعات الريفية أو التقليدية تتميز بالانسجام و التضامن مما يؤدي إلى شعور الفرد بالأمان و الاستقرار و توافق سلوكه مع المعايير السائدة في المجتمع، و بالتالي يجد الفرد الدعم الذاتي للالتزام بقيم و نظام المجتمع مما يقيه من الجريمة و الانحراف، وعلى الجانب الآخر يفتقر المجتمع الحضري إلى التكافل بين أفراده بسبب تعدد الجماعات والثقافات و تناقض المعايير السائدة هذا ما يجعل الفرد يشعر بالعزلة و عدم الاستقرار ويدفع به إلى البحث عن وسائل التكيف و قد يجدها في الجريمة.[3]

---

[1]- ميشال مان، ترجمة عادل الهواري وآخرون، موسوعة العلوم الاجتماعية، مكتبة الفالح، د ط، طرابلس- ليبيا، 1994، ص ص 661-662.

[2]- سحر عبد الغني، الأطفال و تعاطي المخدرات، المكتبة المصرية، ط 1، السكندرية- مصر، 2007، ص 106.

[3] - عبد الرحمن محمد أبو توتة، مرجع سبق ذكره، ص ص 112-113.

يعتبر الارتباط الذاتي للفرد بقيم و نظام المجتمع ضابطًا يقيه من الجريمة و الانحراف، بينما يعزو التفكك الاجتماعي في المجتمع الحضري إلى نقص التكافل و تعدد الثقافات والمعايير مما يزيد من احتمالية وقوع الفرد في الجريمة.

يعتقد "شو" أن التفكك الاجتماعي ينبع من التغير السريع و انتشار المنشآت الصناعية والتجارية في المناطق مما يؤدي إلى اختلاط معايير متعارضة و ضعف رقابة المجتمع المحلي على أفراده هذا التفكك يؤدي في النهاية إلى فقدان تكامل النظم الاجتماعية، تحت هذه الظروف يصبح السلوك الجانح شائعًا و ينتشر بحرية مما يجعله الثقافة السائدة في تلك المناطق في هذا السياق يتعلم الأطفال الصغار النمط الجانح كطريقة طبيعية للسلوك، كما تتميز مناطق التفكك الاجتماعي بارتفاع معدلات الفقر و الجهل و الأمراض و تصبح مكانًا للسلوك الانحرافي مثل شرب الخمر و تعاطي المخدرات و البغاء.[1]

انتقد البعض هذه النظرية مشيرًا إلى أن التفكك ليس بالضرورة أمرًا سيئًا و أن هذا النهج ينطوي على حكم قيمي فبعض الجماعات الجانحة قد تكون مُنظَّمة بشكل أفضل من بعض الجماعات الأخرى في المجتمع الأوسع، و بالتالي قد يكون من الخطأ وصف تلك الجماعات بأنها تفكك اجتماعي، هذا و من الواجب أيضًا أن نفهم أن الجريمة و الانحراف ليست مقتصرة على عدد قليل من الأفراد بل يتأثر الجميع بعوامل التفكك الاجتماعي على الرغم من أن بعضهم يتأثر بشكل أكبر من الآخرين، في الحقيقة يُسهم التغيير الاجتماعي بمختلف عوامله إلى جانب العوامل الأخرى الذاتية و الموضوعية في دفع بعض الأفراد نحو الجريمة والانحراف.

[1]– سحر عبد الغني، مرجع سبق ذكره، ص110.

3-4-2- نظرية اللامعيارية (الأنومي):

- إميل دوركايم:

مفهوم اللامعيارية هو أحد المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع و يأتي من الكلمة اليونانية "Anomos" التي تعني ضعف القانون و فقدان الانضباط و عدم وجود شكل محدد أو نموذج و فقدان الأخلاق، يُعتبر هذا المفهوم اصطلاحيًا يشير إلى ضعف المعايير وفقدان قدرتها على السيطرة على سلوك الأفراد، بمعنى آخر عدم اتفاق جماعة على إتباع معايير محددة يمكن أن يجعلهم غير قادرين على أن يُعتبروا مجتمعًا، "دوركايم" و "ميرتون" هما من أبرز العلماء الذين درسوا هذا المفهوم و كل واحد منهم اتبع اتجاهًا مختلفًا في فهم فقدان المعايير.[1]

يعتبر إميل دوركايم من رواد نظرية اللامعيارية (الأنومي) حيث رفض تفسيرات المدارس البيولوجية و النفسية لأنها كانت تركز بشكل رئيسي على العوامل الذاتية وتغافل العوامل الاجتماعية، حيث يعتبر دوركايم أن الجريمة هي ظاهرة اجتماعية في المقام الأول ولكنه يؤكد أنها ليست متساوية و تختلف من مجتمع إلى آخر و من زمان لآخر، حيث تقوم نظرية دوركايم على فرضيتين:[2]

- كلما زاد التماثل بين أعضاء الجماعة ازدادوا تماسكا.

- كلما قوي التماسك بين أفراد الجماعة كلما قويت مقاومتهم للجريمة.

كما قدم دوركايم سلسلة من الاقتراحات عند دراسة الجريمة:

- نحن لا نستنكر عملا لأنه إجرامي، إنما هو عمل إجرامي لأننا نستنكر.

- الجريمة لا يمكن أن تتطور و تنتشر بين أفراد المجتمع بنفس القوة و الدرجة.

---

[1]- سماح سالم سالم و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2]- بسام محمد أبو عليان، مرجع سبق ذكره، 51.

– لا وجود للجريمة حيث توجد العقوبة القانونية في المقابل هناك تصرفات تصل إلى حد الجريمة، إلا أنها لا تعتبر فعلا إجراميا (عقوق الوالدين، شهادة الزور) و لا يعامل أصحابهما معاملة المجرم و لا ينظر إليها كمجرمين، لأنه ليس في القانون ما ينص على عقوبات تجرم مثلا هذه الحالات.

– روبرت ميرتون:

قدم ميرتون تطويرًا لمفهوم دوركايم عن الأنومي حيث عرَّفه بأنه حالة اجتماعية تتسم بالتناقض و الصراع بين الأهداف المجتمعية و الوسائل المتاحة لتحقيقها، فالأنومي يشير إلى ضعف أو غياب المعايير الاجتماعية التي تحكم سلوك الأفراد مما يؤدي إلى ظهور الانحراف، يظهر هذا الانحراف عندما لا يتوازن الهدف المرغوب بالوسائل المشروعة مما يخلق توترًا داخل المجتمع و يجعل الفرد يشعر بعدم الانسجام مع الوسائل المقبولة لتحقيق الأهداف، قدم ميرتون تصنيفًا لأنماط استجابة الأفراد و تكيفهم مع هذا الانفصام بين الأهداف و الوسائل المتاحة، و تتمثل هذه الأنماط في:[1]

– الامتثال: حيث يتبع الفرد القوانين و القيم المجتمعية دون تحدي.

– الابتداع: حيث يبتكر الفرد وسائل جديدة لتحقيق الأهداف و قد تكون هذه الوسائل غير مقبولة اجتماعيًا.

– الطقوس: حيث يحافظ الفرد على الطقوس و التقاليد دون التأثير بالتغيرات الاجتماعية.

– الانسحاب: حيث ينسحب الفرد من المشاركة في المجتمع أو يتجنب المواقف التي تسبب التوتر.

– التمرد: حيث يقاوم الفرد الهدف المجتمعي و الوسائل المقبولة لتحقيقه.

[1]– أكرم عبد الرزاق المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص ص 141–142.

هذا التصنيف يساعد في فهم كيفية تكيف الأفراد مع حالة الأنومي و التصرف في ظل الانحراف الاجتماعي.

3-4-3- نظرية الصراع بين الثقافات لسيلين ثورستن:

يحدث الصراع بين الثقافات عندما تتصادم القيم و المبادئ التي تهيمن عليها ثقافة معينة مع القيم و المبادئ التي تهيمن عليها ثقافات أخرى، إذ يرى "سيلين" أن هذا الصراع يحدث عندما يتعارض القانون الجنائي الذي يعبر عن القيم الخلقية و الاجتماعية للمجتمع مع القيم السائدة لجماعات أخرى، في هذا السياق يجد الفرد نفسه في موقفين: إما أن يخضع لأوامر و نواهي القانون الجنائي كوسيلة لتعبير عن القيم الاجتماعية للمجتمع مع تجنب ما يفرضه القانون من عقوبات أو يتمسك بقيم جماعته السائدة على الرغم من تعارضها مع القانون و يعرض نفسه للعقوبات المترتبة على ذلك الانحراف.[1]

يعتقد "سيلين" أيضًا أن الصراع الثقافي يترافق مع صراع داخلي في نفس الفرد ويمكن أن يؤدي هذا الصراع إلى انزلاق الفرد إلى ممارسة الجريمة، حيث يصف "سيلين" الفرد ككائن اجتماعي يولد في بيئة عائلية تزوده بقيم و مبادئ المجتمع ثم ينتقل إلى علاقاته مع جماعات أخرى تختلف في تعاليمها و قيمها و أهدافها، يشير إلى أن هذا التنوع يمكن أن يؤدي إلى نزاعات أو صراعات بين قواعد السلوك المختلفة بين الجماعات، يمكن لإحدى الجماعات أن تفرض على الفرد سلوكًا يتعارض مع قيم و مبادئ جماعة أخرى أو حتى مع القيم والمصالح التي يحميها القانون الجنائي بقوة العقوبة.[2]

وبهذا يمكن القول أن الصراعات التي يواجهها الفرد يمكن أن تقع على مستويين:

- داخلي: ينشأ على مستوى الجماعات و الأفراد في داخل المجتمع.

---

[1]- حنان سالم، التغيرات الاجتماعية و علاقتها بأنماط الجريمة بعد ثورة 25 يناير، مجلة علوم الإنسان و المجتمع، المجلد 7، العدد 28، سبتمبر 2018، ص 25.

[2]- حنان سالم، مرجع سبق ذكره، ص 26.

– خارجي: ينشأ عل مستوى المجتمعات و الذي قد ينشا بدوره من الاستعمار أو الهجرة خارج الوطن أو الاحتكاك في منطق الحدود.

3-4-4- نظرية المخالطة الفارقة :

نظرية المخالطة لـ "لادوين سذرلاند" هي واحدة من أكثر النظريات الاجتماعية شيوعًا وانتشارًا في ميدان فهم السلوك الإجرامي، تُلخّص هذه النظرية في فكرة أن الفرد يصبح جانحًا بسبب تعرضه لتحديدات أو تعريفات تعزز مخالفة القانون، تشتمل نظرية المخالطة على عنصرين رئيسيين: الأول يشير إلى أن التنظيم المتباين للجماعة يشرح معدلات الجريمة أما العنصر الثاني فيشير إلى أن المخالطة الفارقة تفسر سلوك الفرد الإجرامي، حيث اهتم بها اهتماما كبيرا و قد عبر عنه في تسع قضايا و هي: [1]

– يعد السلوك الإجرامي سلوكا متعلما، بنفس الطريقة التي يتم من خلالها تعلم أي سلوك.

– يتم التعلم من خلال مواقف اجتماعية و الاتصال بين الأفراد المشتركين في تلك المواقف.

– يحدث الجزء الأكبر من عملية تعلم السلوك الإجرامي داخل جماعات يرتبط أعضائها بعلاقات شخصية قائمة على المودة، معنى ذلك أن هيئات الاتصال غير الشخصية كالصحافة و السينما لا تلعب دورا مهما في خلق السلوك الإجرامي.

– تتضمن عمليه السلوك الإجرامي شيئين محورين و هما الوسائل الفنية لارتكاب الجريمة وتوجيه محددات للدوافع و الحوافز من تعريفات القواعد القانونية باعتبارها ملائمة أو غير ملائمة.

[1]– سامية محمد الجابر، الانحراف و المجتمع، دار المعرفة الجامعية، د ط، الإسكندرية، 1988، ص 155.

– قد تكون القيم المرتبطة بسلوك معين معارضة أو مخالفة للقواعد القانونية القائمة ويتوقف تأثير هذه القيم باعتبارها دافعة للسلوك المنحرف على مدى ثقل و أهمية الأفراد الحاملين لهذه القيم.

– يحدث السلوك الإجرامي عندما يميل ثقل القيم المرتبطة بسلوك معين في اتجاه مخالفة القواعد القانونية.

– إن وجود عدد من الجماعات و الثقافات في المجتمع يزيد من إمكانية تعلم أنماط مختلفة من القيم و المبررات.

– بعض الجماعات في المجتمع قد تتضمن قدرا كبيرا من القيم المخالفة للقواعد القانونية يفوق القيم الأخرى فإنها تكون بذلك ذات معدلات جريمة مرتفعة من الجماعات الأخرى.

– إذا كان السلوك الإجرامي يمثل تعبيرا عن نفس الحاجات و القيم، ولذلك فان المحاولات التي بذلت من جانب معظم الباحثين لتفسير السلوك الإجرامي عن اللجوء إلى الدوافع والقيم العامة و المبادئ الشائعة كمبدأ السعادة و الحصول على مكانة اجتماعية و دوافع الحصول على المال و الإحباط يجب النظر باعتبارها خاطئة و لا معنى لها طالما أنها تفسر السلوك القانوني بنفس الأسلوب الذي تفسر به السلوك الإجرامي.

تركز نظرية المخالطة على أهمية المخالطة الفارقة في عملية تعلم السلوك الإجرامي من خلال التواصل مع نماذج إجرامية أو غير إجرامية، إذ يعتبر السلوك الإجرامي ناتجًا عن التعرض المباشر لأفراد يمارسون سلوكًا إجراميا مما يشكل بيئة تشجع الفرد على التصرف بحرية خارج إطار الأسرة، و بالتالي يدفعه نحو الانحراف و ارتكاب الجرائم، تقدم الجماعة الإجرامية التي توفر العلاقات الاجتماعية لأعضائها الجو الملائم للفرد للتخلص من قيود الأسرة و التصرف بحرية، مع ذلك تعرضت هذه النظرية للعديد من الانتقادات حيث أنها بنيت على افتراض أن السلوك الإجرامي يتم تعلمه بشكل كامل دون إبلاء الاعتبار للإرادة

الحرة للفرد في اختيار سلوكه، كما أنها لم توضح بشكل كافٍ كيف يختلف تأثير التعرض للجماعة الإجرامية على الفرد باختلاف مراحل حياته.

3-4-5- نظرية الوصم:

- فرانك تانينبوم:

تعود جذور هذه النظرية إلى العالم الأمريكي "فرانك تانينبوم" من خلال كتابه "الجريمة والمجتمع" الذي نُشر عام 1938، حيث يرى تانينبوم أن سلوك المنحرف لا يعود بشكل كبير إلى عدم التوافق بين الشخص المنحرف و مجتمعه لأن الشخص متوافق إلى حد ما بصورة أو بأخرى مع مجتمعه، و بالتالي يرى أن الانحراف ناتج عن الصراع الذي يحدث بين الفرد و مجتمعه.[1]

كما تعد نظرية الوصم الاجتماعي من أهم النظريات التي حاولت تفسير الجريمة والعنف والانحراف من خلال البعد السوسيولوجي، فهي ترى أن الإجرام ينشأ و يزداد نتيجة للوصمة الاجتماعية التي يُصبح عليها الفرد عند أول خطأ يرتكبه و تتبع هذه الوصمة ردود فعل مما يجعل الفرد يُكرّر أخطائه و أفعاله الانحرافية معتقدًا بأنها صفات لا يمكن التخلص منها، و منه يرتسم دور المجتمع في ترسيخ هذه الفكرة في ذات الفرد حيث يُصبح موجهًا ومؤثرًا على سلوكه بوصمه بألقاب منحرفة و مجرمة مثل "اللص"، "القاتل" و غيرها، هذه الألقاب الملصقة على أفراد معينين تُجبرهم على التقيّد بها في حياتهم اليومية و هذا ما يُعزّز من انغلاقهم في دائرة الانحراف و الجريمة.[2]

[1]- نعيمة مدان، أشكال الجريمة في الوسط الحضري الجزائري، مجلة الأسرة و المجتمع، مجلد 10، عدد 01، 2022، ص 104.

[2]- نعيمة مدان، نفس المرجع، ص 104.

- هوارد بيكر Howard Becker:

يُعتبر "بيكر" واحدًا من أكثر علماء نظرية الوصم شهرة نظرًا لإسهاماته المعتبرة في تطوير القواعد الأساسية للطرح الاجتماعي للانحراف و تأكيده على الموقف الاجتماعي في تفسير الانحراف و الوصم المُفرط للمنحرف من قبل المجتمع الذي يتفاعل معه، يعود تأثيره في هذا المجال إلى مقالته الشهيرة "مستخدم الماريجوانا" التي نُشرت لأول مرة في عام 1953، كما قام بإجراء مجموعة من الأبحاث التي جمعت في كتاب بعنوان "الهامشيون:دراسات في علم اجتماع الانحراف" و الذي صدر في عام 1963 حول مستخدمي الماريجوانا و ردود الفعل الاجتماعية تجاههم، من خلال هذه الأبحاث قام "بيكر" بانتقاد العديد من علماء الاجتماع الذين سبقوه لأنهم لم يشككوا في صفة "الانحراف" التي يُطلقونها على السلوك بل كانوا ينظرون إليها "كمعطى" مما يعني أنهم يوافقون مسبقًا على قيم المجتمع التي صنعت هذا الحكم.[1]

بناءً على هذا النقد قام "بيكر" بتحديد الانحراف و المنحرفين عن طريق تحديد الجماعات الاجتماعية كمولّدة للانحراف من خلال وضع القواعد التي تعتبر خرقها أو انتهاكها مصدر انحراف، فعند تطبيق هذه القواعد على الأفراد الذين ينتهكونها يُمكن تسميتهم بـ "خارجين"، وبالتالي لا يكون الانحراف خاصًا بالفرد فقط بل هو نتيجة لتطبيق مجموعة من القواعد والعقوبات على الأفراد المذنبين، و المنحرف هو الشخص الذي تم تسميته بذلك بنجاح من قبل الجماعة و السلوك الانحرافي هو السلوك الذي يتم تسميته بهذا الاسم من قبل الناس، كما يؤكد على أن مصدر الانحراف هو البيئة الاجتماعية حيث يشمل ذلك القيم والظروف والخصائص الشخصية، بالإضافة إلى ردود الأفعال من المجتمع إذ يُعَدّ المجتمع عاملاً محوريًا يميز بين السلوك المنحرف و السلوك الطبيعي.

[1]– احمد فريجة و إبراهيم هياق، النظريات المفسرة للسلوك الانحرافي و الإجرامي – رؤية اجتماعية، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، مجلد 12، عدد 2، ديسمبر 2019، ص 126.

3-4-6- نظرية التقليد و المحاكاة:

يعد عالم الاجتماع الفرنسي "جابريل تارد " tarde Gabriel" من بين أبرز العلماء الذين استكشفوا أسباب الجريمة و الانحراف من منظور سوسيولوجي، حيث قدمت رؤيته المميزة إضافة هامة للأبحاث في هذا المجال منذ بداية القرن الماضي، عاصر "تارد" فترة ظهور و انتشار المدرسة الوضعية الإيطالية التي ربطت السلوك الإجرامي بالعوامل البيولوجية الموروثة ولكنه رفض الاستنتاجات التي وصلت إليها هذه المدرسة، بدلاً من ذلك أشار إلى البيئة الاجتماعية كعامل رئيسي يؤثر على الجريمة و السلوك الجانح[1]، كما يؤمن أن الإنسان لا يولد مجرمًا بل يتأثر بسلوكيات الآخرين و يقترب من الجريمة بسبب التأثير والتقليد، و يعتقد أيضًا أن أساليب تعلم الجريمة و الانحراف تتشابه بشكل كبير مع أساليب تعلم أي مهنة أخرى[2].

يتشارك "تارد" مع "دوركايم" في الافتراض الأساسي بأن الجريمة هي حقيقة اجتماعية وظاهرة تستمر في جميع المجتمعات، حيث يرى أن الجريمة و الجناح تعتبران ظواهر اجتماعية تنشأ و تنتشر في الوسط الاجتماعي بفعل التقليد تشبه أي ظاهرة اجتماعية أخرى، وتحدث عملية التقليد عندما يتفاعل مجموعتان من الأفراد إحداهما تكون مبتكرة والأخرى تكون مقلدة.

بناءً على هذا المفهوم فإن السلوك الإجرامي و الجنائي لا يمثلان نمط سلوكي موروث بل يتم اكتسابهما عن طريق التقليد، و التقليد بحسب " تارد " يخضع لقوانين هي: [3]

[1]- عبد الرحمن محمد أبو توتة، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[2]- عبد الفتاح محمد دويدار و مايسة احمد النيال، الجرائم و الجنايات من المنظور النفسي، دار المعرفة الجامعية، د ط، الإسكندرية- مصر، 2005، ص161.

[3]- فرج صالح الهريش، علم الإجرام، المكتبة الوطنية، ط 1، بنغازي- ليبيا، 1999، ص ص 333-334.

– **أولها:** أنه يتم من الأعلى إلى الأسفل، أي أن المنتمين إلى الطبقات الدنيا يقلدون المنتمين إلى الطبقات العليا في الرتبة الاجتماعية كما أن الصغار يقلدون الكبار والمتخلفون يسعون إلى تقليد المتحضرين.

– **ثانيها:** تأثر قوة التقليد بقوة الصلة التي تربط المقِلد بالمقلَد فالعلاقة طردية بينهما، إذ يمكن القول بأن التقليد يزيد في المجتمعات الريفية ذات العلاقات الأولية أو الوجهية و تقل في المجتمعات المناظرة ذات التباين التكاملي.

– **ثالثها:** إن أنماط السلوك تتداخل و تتطور، كذلك الحال في الجريمة فالمبتدأ فيها هو أسلوب القيام بها وليس الجريمة في حد ذاتها فالقتل مثالا كان يرتكب بالسكين أو السيف أو السم و بتطور المجتمعات استحدثت أنواع أخرى منه فأصبح يقام به عن طريق الأسلحة النارية بل أحيانا بحقن المجني عليه بكمية كبيرة من المخدرات أو غير ذلك.

باختصار يرى "تارد" أن الجريمة و الجناح تشكلان حقيقة اجتماعية يفرضها الواقع الاجتماعي للتجمع البشري، و في الوقت نفسه يعتبر أنماط السلوك الإجرامية ناتجة عن التعلم عن طريق التقليد على غرار الأنماط السلوكية الأخرى.

4- الجريمة و آليات الضبط الاجتماعي:

يعتبر الضبط الاجتماعي من بين المواضيع الرئيسية التي يدرسها علم الاجتماع نظرًا لأهميته الكبيرة في الحفاظ على نسق العلاقات الاجتماعية في المجتمعات، حيث يعمل الضبط الاجتماعي على تنظيم هذه العلاقات في مختلف البنيات الاجتماعية بغض النظر عن تنوعها المورفولوجي، يسعى الضبط الاجتماعي إلى الحفاظ على التوازن و الاستقرار في ظل تطور و دينامية المجتمعات و خاصة المجتمعات التي تكون منغلقة إلى حد ما مثل المجتمعات التقليدية التي تميزها خصوصيات تميزها عن المجتمعات الحضرية.

أشار ابن خلدون في مقدمته إلى أهمية الضبط الاجتماعي بوضوح حيث أكد على أن الاجتماع ضروري للبشر و يجب عليهم أن يكون لديهم وازع حاكم يرجعون إليه، وأشار إلى أن هذا الوازع يمكن أن يكون مشتقًا من شرع إلهي ينبغي للناس إتباعه بسبب إيمانهم بالثواب و العقاب أو يمكن أن يكون مشتقًا من سياسة عقلانية يجب على الناس إتباعها بسبب توقعهم للمنفعة بناءً على مصالحهم، كما أكد على أن الإنسان بحاجة إلى سلطة تنظم سلوكه الاجتماعي و أن عمران المدن يتطلب تدخل السلطات لضمان فعالية النوازع وحماية المنشآت، و الوسائل المستخدمة في هذا الضبط تشمل: "الدين، القانون، الآداب العامة والأعراف و التقاليد".[1]

يُعرف الضبط الاجتماعي بأنه "مجموعة الجهود و الإجراءات التي يتخذها المجتمع أو جزء منه لتوجيه الأفراد نحو السلوك المألوف و المعتاد المقبول من الجماعة مع منع الانحراف و الاعتداء، يمكن تصنيف هذا المفهوم تحت مظلة "الرقابة الاجتماعية" حيث يتم تطبيقها للحفاظ على النظام و الاستقرار في المجتمع.[2]

---

[1]- مصباح جلاب، تغير معايير الضبط الاجتماعي وعلاقته بالجرائم الأخلاقية لدى الطالبات الجامعيات المقيمات من وجهة نظر الطلبة و الطالبات، مجلة الجامع في الدراسات النفسية و العلوم التربوية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 00، جوان 2016، ص 27.

[2]- زبيدة مشري، محور الضغط الاجتماعي في الأسرة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 4، ديسمبر ، 2015، ص 258.

استخدم "كوهين" مصطلح الضبط ليشير إلى العمليات الاجتماعية و الهياكل التي تهدف إلى منع الانحراف أو تقليله، و استخدمه أيضًا لوصف أي نشاط يُعتبر اجتماعيًا محددًا للتعامل مع الانحراف[1] ، ركز تعريف "كوهين" للضبط بشكل خاص على منع الانحراف و تأكيده على الإجراءات العملية و الوسائل التي تتخذ لتحقيق هذا الهدف مثل الوقاية، الردع، الإصلاح، العدالة و غيرها دون التطرق إلى جوانب أخرى من الضبط الاجتماعي.

حسب "موريس كوسون" يُعرف الضبط الاجتماعي بأنه "الوسائل المتميزة التي يستخدمها الأفراد لمنع الجريمة أو تقليلها". أما "جورج غربيتش" فيعرفه بأنه "المجموعة الشاملة من النماذج الثقافية و الرموز الاجتماعية و القيم و الأفكار و المثل، بالإضافة إلى الأفعال والعمليات المرتبطة به التي يستطيع المجتمع أو الجماعة أو الفرد من خلالها التغلب على التوترات و الصراعات بواسطة تحقيق توازن مؤقت".[2]

اقتصر "تالكوت بارسونز" في تعريفه للضبط الاجتماعي على مجرد ضبط الانحراف دون أخذ البعد المعياري في الاعتبار الذي يتضمن البنية الاجتماعية و خاصة جوانب التنشئة الاجتماعية، إذ ينظر بارسونز إلى مفهوم الضبط الاجتماعي كمحاولة منظمة لاستخلاص النتائج من نظرية معينة في الانحراف، كما يعتبره يتمثل في إعادة التوازن في النسق بواسطة قوى محيطة به و هذا التوازن يفترض تكامل الفعل مع أنماط معيارية في النسق و كل نسق اجتماعي يحتوي على مكافآت للامتثال و عقوبات للسلوك المنحرف، بالإضافة إلى آليات غير مخططة و غير مدركة تعمل على منع الميل للانحراف.[3]

تعد عملية الضبط الاجتماعي عملية أساسية ضمن البنية الاجتماعية بمختلف أنظمتها وأنماطها الاجتماعية و تختلف حسب توزيع العلاقات و اتساقيتها، تتشكل البنية الاجتماعية

---

[1]– مصلح الصالح، الضبط الاجتماعي، الوراق للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2004، ص 22.

[2]– فاطمة خداوي و محمد حمداوي، الضبط الاجتماعي و الزواج في الأسرة الجزائرية التقليدية، مجله العلوم الاجتماعية، العدد 25، جويلية 2017، ص 9.

[3]– مصلح الصالح، مرجع سبق ذكره، ص ص 24–25.

عبر نسيج من العلاقات الاجتماعية المستمرة و المستقرة في المجتمع و التي تتبادل التأثير والتفاعل بينها، فكل علاقة اجتماعية تحمل وظيفة معينة في الجماعات وبين الأفراد وتنظم هذه العلاقات و تحدد الأدوار من خلال مواقف متنوعة و متباينة، تتفاعل هذه المواقف داخل الجماعة أو المجتمع بشكل يوفر انسجامًا و اتساقًا و تتمثل هذه التفاعلات في قواعد وإجراءات اجتماعية معقدة.[1]

يتأثر دور وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة بشكل كبير بالتفاعلات بين أفراد المجتمع و كيفية تفاعلهم مع بيئتهم الاجتماعية، كما يعتمد هذا الدور أيضًا على الثقافة التي ينتمي إليها المجتمع، حيث تؤثر القيم و المعتقدات السائدة في الثقافة على الطريقة التي يمارس بها الأفراد الضبط الاجتماعي في المجتمعات التي تسودها الثقافة الحديثة والتي تبرز قيم الفردية و تقسيم العمل، يميل الأفراد إلى الاعتماد على الضبط الرسمي مثل القوانين و المؤسسات القانونية للحد من الجريمة، بينما في المجتمعات التي تجمع بين الثقافة التقليدية و الحديثة يكون هناك توازن بين الضبط الرسمي و الضبط الاجتماعي الذي يعتمد على القيم التقليدية و التحديثية.

تتمثل آلية ضبط الاجتماعي في المؤسسات الرسمية و غير الرسمية المعروفة، وتظهر هاتان الطريقتان بوضوح في أساليب حل النزاعات حيث يلجأ بعض الأشخاص إلى الطريقة الرسمية لفصل النزاعات و التي تتمثل في استخدام القانون كأداة رسمية لحل الخلافات وتحقيق النظام و الاستقرار في المجتمع، بينما يفضل آخرون اللجوء إلى الطريقة غير الرسمية لحل المنازعات سواء كانت بسيطة أو معقدة و يعتمد هذا على نوع النزاع وشدته وتطوره و علاقة الأطراف المتنازعة ببعضها، هناك أيضًا فريق يلجأ إلى استخدام كل من

[1]– مصلح الصالح، مرجع سبق ذكره، ص 24– 25.

الطريقتين حيث يستخدم الطريق الرسمي أحيانًا و الطريق غير الرسمي في أحيان أخرى ويعتمد ذلك على الظروف و العلاقات بين الأطراف المتنازعة.[1]

ومن بين آليات الضبط الاجتماعي الرادعة للسلوك الانحرافي و الإجرامي ما يلي:

4-1- القانون:

هو أعلى أنواع الضبط الاجتماعي دقة و تنظيما، و هو يتميز عن بقية الضوابط الأخرى بكونه أكثرها موضوعية و تحديدا، كما ينطوي على العدالة في المعاملة بحيث لا يفرق بين أبناء المجتمع، فالثواب و العقاب صنوان في القانون و هدف الجزاء و العقاب هو الردع أو منع وقوع الجريمة أو ارتكاب الخطأ، صفحه كما أن هناك فائدة أخرى للقانون إذ يتضح انه سياج على الحريات الأحادية و من ناحية أخرى فانه يحدد العقوبة وفقا للخطر الذي يمثله الخارجون عليه وطبقا لمدى جذب الجريمة للمجرم.[2]

باختصار إن القانون بصفته ضابطا اجتماعيا ينطوي على جميع الآليات التي تؤهله لمنع الانحراف و عقاب المنحرف وذلك نظرا إلى قوته الإنسانية و نصوصه الواضحة والمحددة التي توقع الجزاء على من يخالفه.

4-2- الدين:

يعتبر أحد أهم وسائل الضبط الاجتماعي، حيث يلعب دوراً حيوياً في تنظيم حياة الأفراد والمجتمعات و ضمان استقرار الأنظمة الاجتماعية الأخرى، حيث يُعزز الدين العادات والتقاليد التي تسهم في تشكيل نمط الحياة و التفاعلات الاجتماعية ويعزز التضامن والتعاون بين أفراد المجتمع، كما يركز بعض الفلاسفة والعلماء الاجتماعيون مثل "دوركايم" على دور الدين في تعزيز التضامن الاجتماعي وتعزيز القيم الأخلاقية، يُعتبر الدين نظاماً يوحد المعتقدات و الممارسات المقدسة، و يسهم في تحقيق التوحيد بين أتباعه وتعزيز السمو

[1]- فتحي عبد الله سالم، دور وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة، مجلة القرطاس، عدد 12، 2021، ص 398.

[2]- مركز رؤية للدراسات الاجتماعية، اثر مواقع التواصل الاجتماعي على عملية الضبط الاجتماعي، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط 1، الرياض، 2014، ص 67-68.

الأخلاقي للمجتمع بالإضافة إلى دوره في توجيه سلوك الأفراد نحو تحقيق التضامن الاجتماعي.

من مميزات الدين كأداة للضبط الاجتماعي أنه يغطي كل جوانب الحياة الاجتماعية سواء العلنية أو الخفية بينما تقتصر الوسائل الأخرى عادة على مراقبة السلوك الظاهر فقط، كما يركز الدين على دور الضمير مما يجعله رقيباً داخلياً يراقب تصرفات الفرد في العلن والسر و يحثه على العمل بالخير و تجنب المنكرات حتى في حالات الانعزال عن الأنظار، و هنا يبرز الفارق بين قوة ضبط السلوك الإنساني عبر الدين و بين قيود الضبط الخارجية التي تفتقر إلى النظر في الجوانب الخفية من السلوك البشري.[1]

4-3- العرف:

يعد أحد أهم أساليب الضبط الاجتماعي المتجذرة في الثقافة و التقاليد الاجتماعية، إذ يتطور و ينمو مع تغيرات الزمن و يستمد قوته و ثباته من تأصيله في عقول الأفراد وعقائدهم، بالإضافة إلى تأصيله في الظروف الحياتية و المعيشية، حيث يتبنى الأفراد العرف و يتعايشون معه لأنه يحقق مصالح المجتمع و يوفر التوازن و الاستقرار، فعادة ما تكون الأعراف مقترنة بالمفاهيم الأخلاقية و القيم التي يحترمها و يتبناها أفراد المجتمع بحيث تستخدم كوسيلة لتنظيم سلوك الأفراد و تشجيعهم على الالتزام بالقواعد المجتمعية وتجنب الممارسات الغير مقبولة، و في بعض الأحيان تأخذ الأعراف طابع المحرمات التي تحظر فعل أو ممارسة أشياء معينة مما يعزز الانضباط و التوازن في المجتمع.

[1]- رحال نبيل، الضبط الاجتماعي ودوره في مكافحة الجريمة و الانحراف، مجلة الحقوق و العلوم السياسية، العدد 11، جانفي 2019، ص 325.

يطلق مصطلح "إصلاح العرف" على محاولات تعديل السلوكيات التي قد تكون معترضة على المعايير الأخلاقية غير المنظمة و تحديد السلوكيات التي تتعارض مع الأخلاق والقيم الاجتماعية المتفق عليها في المجتمع. [1]

يعني العرف المعتقدات الفكرية السائدة التي غرست نفسيا لدى أفراد المجتمع ويمارسونه حتى أصبح أمرا مقدسا و هو أقوى من العادات و التقاليد على التأثير في سلوك الناس، كما تساهم العقوبات الاجتماعية في تعزيز الانسجام و التكافل في المجتمع حيث يتجنب الأفراد التصرفات التي قد تؤدي إلى فقدان الدعم و التأييد من أفراد المجتمع، بهذه الطريقة يسهم العرف و الضبط الاجتماعي في الحفاظ على الاستقرار والتوازن في المجتمع ويعزز التماسك الاجتماعي و الانسجام بين أفراده.

4-4- القيم:

تمثل القيم أساساً هاماً في تشكيل الهويات الاجتماعية و الثقافية فهي تحدد الاتجاهات والمبادئ التي يتبناها أفراد المجتمع و توجه سلوكهم، تتفاوت القيم من مجتمع لآخر ومن ثقافة لأخرى فالقيم في المجتمع الرأسمالي تختلف عما هي عليه في المجتمع الشيوعي وكذلك القيم في المجتمع الديني تختلف عما هي عليه في المجتمع العلماني، فالقيم تعكس الفلسفة و الأيديولوجية التي يتبناها المجتمع و تشكل جزءاً لا يتجزأ من هويته، كما تُعتبر القيم مرشداً للسلوكيات و القرارات فهي تحدد لأفراد المجتمع ما هو مقبول و ما هو غير مقبول و توجههم نحو تحقيق الأهداف و الغايات التي يتطلعون إليها.[2]

تؤثر القيم في تشكيل الهويات الاجتماعية و السلوكيات و تلعب دوراً هاماً في التربية والتنشئة، و بالتالي فهي تسهم في تشكيل قيم و مبادئ الأفراد منذ صغرهم و توجههم نحو

[1]- مركز رؤية للدراسات الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ص 65- 66.

[2]- أحمد بن العربي و زهية بختي، الضبط الاجتماعي في المدرسة كآلية لتحقيق التكيف الاجتماعي للمراهق في المجتمع، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، العدد 12، جوان 2017، ص 346.

السلوكيات الإيجابية و المعقولة، كما تُعتبر معايير للتقييم و الحكم على السلوك الصحيح والسلوك الخاطئ في المجتمع و بالتالي تساهم في بناء مجتمع أكثر تطوراً و استقراراً.

4-5- العادات:

تُستخدم العادات كوسيلة للضبط الاجتماعي بهدف المحافظة على التقاليد التي اعتمدها الأفراد في الماضي والتي تنبع من قيمهم الدينية و الاجتماعية و تراثهم الثقافي و تعمل على تعزيزها للأجيال القادمة و منع إتباع سلوكيات انحرافية تتعارض مع هذه العادات الاجتماعية، اذ تُعتبر العادات مثالاً للتوجيهات النظامية حيث تشكل السلوك و تسهم في ترسيخه لدى الفرد و تُعتبر القوالب التوجيهية و المؤثرة في تصرفات الأفراد، تتميز العادات بشعبيتها و انتشارها الواسع مما يمنحها صفات القداسة و الديمومة و الاحترام و الالتزام حيث أصبحت جزءاً لا يتجزأ من التراث الاجتماعي فيتعرض من يخالف العادات للسخرية والاحتقار و الاستهجان، حيث يرتبط المجتمع ارتباطاً شديداً بتلك العادات و يجعل من التغيير فيها أمراً صعباً نظراً لدورها في المحافظة على ما خلفه الأجداد و الآباء من قيم أخلاقية تحدد نمط السلوك المقبول و المتوقع من الأفراد و تجنب السلوك اللاسوي و فرض الالتزام بالعادات على من يخالفها.[1]

4-6- التقاليد:

عادةً ما يفصل علماء الاجتماع بين مفاهيم العادة و التقليد حيث ترتبط العادة بالسلوك الفردي بينما يشمل التقليد عموماً الجماعات بأكملها، و مع ذلك عند التعمق في مفاهيم العادة نجد أن لها نفس الشأن الذي ينطبق على التقاليد، فعادةً ما يتفق العلماء الاجتماعيين على تعريف التقاليد على أنها "مجموعة من قواعد السلوك التي تنطوي على ممارسات معينة وتتكون من رضا و اتفاق جماعي على النهج و الظروف الخاصة بمجتمع محدد وبالتالي تستمد قوتها من قوة الجماعة التي أقرتها و تفرض تأثيرها على الأفراد تحت اسم هذه

[1]- سهيلة بلصوار، مرجع سبق ذكره، ص ص 10- 11.

الجماعة"، كما تُعتبر التقاليد عنصرا ثقافيا ينتقل من جيل إلى جيل و يسهم في تعزيز الوعي الجماعي و تعزيز التماسك الاجتماعي.[1]

تطبق التقاليد ضغوطًا على الفرد ليتناسب مع أساليب الحياة و القيم التي يمارسها المجتمع الذي ينتمي إليه، كما تعتبر التقاليد أداة تنظيمية فعّالة تساهم في الضبط الاجتماعي حيث تعمل على المحافظة على استقرار المجتمع وتعزز التماسك الاجتماعي بين أفراده، كما تمثل التقاليد وسائل متعددة لنقل القيم والمعتقدات وتعزيز الوحدة الاجتماعية سواء من خلال الوحدات الفرعية أو الكلية للمجتمع، وتشمل هذه الأساليب والصور التقليدية الشعائر والرموز والاحتفالات بالإضافة إلى المعتقدات الشعبية والحكايات والأمثال والأساطير والقصص والأغاني.

[1]– حسام الدين محمود فياض، الضبط الاجتماعي (تعريفه، أهميته، أنواعه، آلياته، نظريته)، مكتبة نحو علم اجتماع تنويري، ط1، 2018، ص 21–22.

5- التغير الاجتماعي كعامل في حدوث الجريمة:

إن التغير الاجتماعي ظاهرة طبيعية تتبع قوانين الكون وتؤثر في شؤون الحياة عبر التفاعلات والتبادلات الاجتماعية المستمرة مما يؤدي إلى تحولات دائمة في البنية الاجتماعية، يحدث التغيير عادة على نطاق جماعي و يشمل فئات معينة مثل طائفة أو تنظيم أو جماعة أو حتى أفراد يُنظرون إليهم بصفة جماعية، ومن المألوف أن يكون هذا التغيير متعلقاً بتغير التصورات والمعتقدات.[1]

تفرض الحياة الاجتماعية مجموعة من القواعد التي تنظم سلوك الأفراد و الجماعات وتحدد توقعاتهم في مختلف الوضعيات، يستمر المجتمع بهذا الترتيب حتى يحدث تغيير اجتماعي يجعل الممارسات القديمة غير ملائمة وعندما لا يتكيف أفراد المجتمع مع هذه التغيرات فإنها قد تؤدي إلى ظهور مشكلات اجتماعية.

يعتبر التغيير مفهومًا شاملاً يشمل التحولات في الظواهر الاجتماعية حيث إن كل جانب من حياتنا معرض للتغيير المستمر، عادةً ما نحاول الحفاظ على الثبات و الاستقرار لفترات معينة لكن في النهاية ندرك أن كل شيء متغير و متقلب، لذا تحديد أي تغيير هام يتطلب فهم التحولات التي تحدث في البنية الأساسية وراء الظاهرة أو الحدث على مدى فترة زمنية معينة، و تفسير هذه التغييرات يتطلب من الباحث تحديد العوامل الثابتة والمستقرة يظهر بوضوح أن هناك استمرارية و تواصل بين الحاضر و الماضي حيث يتأثر كل منهما بالآخر.

تشير النظرية اللامعيارية في الجريمة إلى أن التغير الاجتماعي يلعب دوراً في زيادة حدوث الجريمة، حيث ربط إميل دوركايم بين التغير الاجتماعي و الانحراف من خلال هذه النظرية حيث أشار إلى أن الأزمات الاقتصادية الشديدة و التغيرات المفاجئة في المجتمع مثل الأزمات المالية أو الازدهار المفرط يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات في المجتمع، يؤدي

[1]- كريمة هرندي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

هذا الانهيار في التصنيفات الاجتماعية و تغير المعايير إلى فقدان الانتظام والانهيار في القواعد التي تنظم حياة الأفراد مما ينتج عن ذلك رفع القيود عن طموحات الناس وزيادتها وبالتالي يجعل العقل الجماعي عاجزاً عن التحكم فيها فيؤدي ذلك إلى تفشي الشهوات وزيادة حالات الجريمة.[1]

إذا فالجريمة ظاهرة نسبية و زمنية و مجتمعية و ذلك حسب ما قدمه كل من موريس P. Morris وركلس W. Reckless من خلال دراستهم حيث يقولون إن المجتمع هو الذي يحدد ما هو صحيح و ما هو خاطئ و يقرر متى يُعتبر فعل معين جريمة أو لا، بالإضافة إلى ذلك يُشيران إلى أن تفسير الجريمة يختلف من مجتمع لآخر بناءً على فهمهم للقيم والأخلاق و مفاهيم الصواب و الخطأ و بالتالي تتغير الجريمة مع تغير قيم المجتمع وتوجهاته مع مرور الزمن.[2]

[1]– فتاش نورة، التغير الاجتماعي و علاقته بالجريمة – الجرائم المستحدثة نموذجا، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية، المجلد 6، العدد3، سبتمبر 2021، جامعة زيان عاشور بالجلفة– الجزائر، ص 476.

[2]– نجيب بوالماين، مرجع سبق ذكره، ص35.

6- أنماط السلوك الإجرامي في المجتمع:

يمكن النظر في السلوك الإجرامي بأشكاله المختلفة على أنه أفعال محظورة يفرض عليها عقوبات من الشرع و القانون، فالسلوك الإجرامي لا يكون موحداً بل يتنوع باختلاف أسبابه و دوافعه، إذ من الصعب تصنيفه إلى أنماط محددة لأنه يختلف من شخص لآخر ومن مجتمع لآخر، تم بذل جهود لتصنيف الجريمة استندت إلى محاولات تحديد نماذجها الإجرامية لكنها لم تنجح في إيجاد تصنيفات دقيقة بشكل شامل، بناءً على ذلك يمكننا وضع تصور لأنماط السلوك الإجرامي في المجتمع استنادًا إلى الأدبيات و الدراسات التي تناولت هذا الموضوع على النحو التالي:

6-1- جريمة القتل:

تمثل واحدة من الأفعال الإجرامية التي يلجأ الفرد إلى ارتكابها لأسباب مختلفة سواء كانت دوافع داخلية أو خارجية، يقوم الفاعل في هذه الجريمة بإنهاء حياة شخص آخر من أجل تحقيق أهدافه الشخصية أو الاجتماعية أو المادية، يتنوع تعريف جريمة القتل حسب مسبباتها و دوافعها و الأهداف التي يسعى المجرم لتحقيقها، فمن الناحية الشرعية يُعرف القتل" كجريمة تتضمن القاتل إيقاع الضحية بالموت بغض النظر عن الهدف أو الوسيلة المستخدمة و هو عمل غير قانوني"[1]، إذ يتضح من هذا التعريف أن القتل ينتج عن دوافع وأهداف معينة لدى القاتل.

تتشكل النزاعات الإنسانية نتيجة للأبعاد الاجتماعية في المجتمع حيث تتأثر بالقيم والعادات و التقاليد و الأعراف بالإضافة إلى النزاعات القبلية تعد هذه النزاعات أحد أسباب القتل الرئيسية حيث يُحفز الأفراد في بعض الأحيان على اللجوء إلى الثأر أو الانتقام للعرض أو استرداد حقوقهم من الآخرين بالإضافة إلى المشاجرات الاستفزازية ومشاعر

[1]- أبو الروس احمد، أساليب ارتكاب الجرائم و طرق البحث فيها، المكتب الجامع الحديث، د ط، الإسكندرية، 1996، ص 129.

الغيرة، يتم استخدام أدوات مختلفة في ارتكاب جرائم القتل مثل الأسلحة النارية أو الأسلحة البيضاء وقد تشمل أيضًا الخنق باليدين أو استخدام السم أو الحرق و غيرها.

6-2- جريمة السرقة:

هي واحدة من أشهر أشكال الجريمة، حيث يقوم الشخص بالاعتداء على ممتلكات الآخرين بهدف تحقيق مكاسب شخصية أو مادية أو اجتماعية، يمكن تعريف السرقة على أنها "العمل الإجرامي الذي يتضمن سرقة الممتلكات الأخرى مثل المنازل والمحلات التجارية والسيارات وغيرها و الذي يعاقب عليه قانونياً بحسب قيمة المسروق"[1]، هذا التعريف يظهر أن السرقة تشمل أي فعل يؤدي إلى الإضرار بممتلكات الآخرين، و بناءً على ذلك يتحمل المجرم عواقب قانونية وفقاً للقانون بناءً على تكرار تلك الجرائم و قيمة المسروقات.

السرقة ليست مجرد حادث عابر بل هي سلوك ينعكس غالباً على احتياجات مكبوتة لدى الفرد أو تعصب مخفي أو نتيجة للانتقام، مما يستدعي ذلك فهماً عميقاً لهذه الدوافع والأسباب و كيفية تأثيرها على تشكيل شخصيته، بالإضافة إلى ذلك تلعب البيئة المحيطة بالفرد دوراً بارزاً في تشكيل قيمه و مواقفه و يمكن أن يؤدي عدم إتباع السبل الرشيدة للحد من هذا السلوك إلى زيادة انتشاره.

6-3- الجريمة الجنسية:

تعد من أخطر أنواع الجرائم التي يمكن للفرد ارتكابها ضد الآخرين حيث تنتهك حقوق الأفراد و تعكر صفو الأمان الشخصي و تهدد حرياتهم و كرامتهم، تشمل هذه الجرائم الأفعال التي يستنكرها المجتمع بشدة وتعد محرمة اجتماعياً ودينياً مثل الزنا واللواط والاغتصاب، بالإضافة إلى أي فعل جنسي غير مشروع يتسبب في إيذاء الشخص الآخر بدنياً أو نفسياً، تتطلب مثل هذه الجرائم عقوبات قانونية صارمة للحد من انتشارها وحماية المجتمع و أفراده.

[1]- نبيل السمالوطي، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، دار الشروق، د ط، جدة، 1983، ص 51.

تعكس الجرائم الجنسية ضعف السيطرة على الغرائز الأساسية لدى الإنسان وتشير إلى عدم وعيه بنوعية و حدود علاقاته مع الآخرين، هذه الجرائم تظهر عندما يفتقد الفرد للضبط الذاتي الكافي لنزعاته الجنسية و تعتبر خرقاً للأخلاق و الذوق العام.

6-4- جريمة المخدرات:

تعد من أخطر أشكال السلوك الإجرامي التي تؤثر على المجتمع بشكل كبير، فغالبًا ما يكون انحراف الأفراد داخل المجتمع ناتجًا عن تعاطي المخدرات و المواد المهلوسة، ويجد المتعاطي نفسه في بعض الأحيان مضطرًا لارتكاب جرائم أخرى للحصول على هذه المواد مثل السرقة و النصب و الاختلاس و حتى الجرائم العنيفة مثل القتل و الضرب، تؤدي المخدرات إلى إبعاد الفرد عن الواقع و إدخاله في عالم من الوهم و الشرود مما يجعله يغفل عن وجوده في المجتمع و علاقاته الاجتماعية و بالتالي فإنها تهدد هوية الفرد وشخصيته بالإضافة إلى تهديد المجتمع بشكل عام.

6-5- جريمة الرشوة:

تمثل نوعًا من السلوك الاجتماعي الذي يلجأ إليه الفرد بهدف تحقيق دوافع نفسية قد تكون مرتبطة بتحسين الوضع المالي، تُعرف هذه الجريمة في القانون على أنها" قيام الموظف بقبول مكافأة مالية أو هدية أو أي نوع من الامتيازات في مقابل القيام بعمل يتعلق بوظيفته سواء كان ذلك منح إيصال حق أو تسهيل حصوله على منصب".[1]

يظهر من هذا التعريف أن هدف هذا الفعل هو تحقيق مصلحة شخصية للفرد مما يسبب ضررًا للآخرين سواء كان ذلك نفسيًا أو اجتماعيًا أو اقتصاديًا، لذلك يُفرض العقاب على المرتشي للحد من مثل هذه السلوكيات و حماية المجتمع.

[1]- محمد بن عبد الله المطوع، الجديد في علم النفس الجنائي، مطبعة الجبلاوي، ط 1، الرياض، 2000، ص 212.

خلاصة

يعتبر فهم الجريمة وأسبابها وتأثيراتها جزءاً أساسياً من دراسة العلوم الاجتماعية والقانونية، حيث يسعى الباحثون والمختصون إلى فهم جذورها و وضع السياسات والإجراءات للحد منها والحفاظ على النظام والأمن الاجتماعي، فالجريمة تصرف يخالف القانون والأخلاق ويؤدي إلى إلحاق الأذى بالآخرين أو بالمجتمع بشكل عام، إذ نجد أن هذه الأخيرة تتنوع في أشكالها وأنواعها لتشمل السرقة، العنف، الاحتيال، القتل وغيرها من الأفعال غير القانونية، كما تعتمد الجريمة على عدة عوامل منها الظروف الاجتماعية، الاقتصادية والعوامل النفسية للمرتكب والبيئة التي يعيش فيها وحتى الأسس الثقافية والدينية التي يؤمن بها، حيث يسعى القانون والنظام الاجتماعي لمكافحة الجريمة من خلال فرض عقوبات على المرتكبين وتحفيز الوقاية وتعزيز الوعي بالقيم والأخلاقيات.

الفصل الخامس:

الإجراءات المنهجية للدراسة

الفصل الخامس:

تمهيد

1- مجالات الدراسة.

2- منهج الدراسة.

3- مجتمع الدراسة.

4- عينة الدراسة و خصائصها.

5- أدوات جمع البيانات.

خلاصة

تمهيد

عندما ندرس موضوعًا معينًا يكون من الضروري إتباع منهجية منظمة تضمن الدقة والمصداقية في النتائج، تعد الإجراءات المنهجية حجر الزاوية في أي دراسة علمية فهي تمثل الخطة المفصلة التي يعتمد عليها الباحث لجمع البيانات وتحليلها وصولاً إلى النتائج، يتضمن هذا الفصل شرحًا مفصلاً للأدوات والأساليب التي تم استخدامها لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على أسئلتها البحثية.

يبدأ الفصل بذكر مجالات الدراسة ثم يتناول الأساليب المستخدمة في جمع البيانات، موضحًا أيضا منهج الدراسة و كيفية اختيار العينة والأسباب الكامنة وراء ذلك والخصائص التي تتميز بها، إن توثيق هذه الإجراءات بدقة وشفافية يسمح للباحثين الآخرين بإعادة الدراسة أو بناء دراسات مستقبلية على أسس قوية كما يعزز ذلك من ثقة القراء في النتائج المستخلصة حيث يمكنهم متابعة الخطوات التي اتبعها الباحث للوصول إلى استنتاجاته.

1- مجالات الدراسة:

1-1- المجال المكاني:

1-1-1- الخصائص الجغرافية:

تبسة أو تيفاست القديمة، تُعد واحدة من المدن الجميلة و العريقة التي تتمتع بتاريخ طويل و حافل بالأحداث، تأسست هذه المدينة منذ فترات ما قبل التاريخ و امتدت إلى الوقت الحالي، تُعرف تبسة بلقب "اللبؤة" في اللغة البربرية القديمة وهي واحدة من أقدم المدن ذات الجذور العميقة في تاريخ الحضارة الأمازيغية إذ يعود تاريخها لأكثر من 12 ألف عام قبل الميلاد هذا يجعلها من أقدم المدن و الحضارات و ربما يعود تاريخها المبكر إلى فترة تسبق حضارتي وادي الرافدين و وادي النيل.[1]

تشتهر مدينة تبسة بتراثها الثقافي الغني و تاريخها العريق الذي يتجسد في العديد من المعالم الأثرية و المعابد القديمة مما يجعلها وجهة مثالية للسياحة و دراسة التاريخ، كما تحتضن المدينة آثاراً من عدة حضارات و فترات زمنية مختلفة هذا ما يعكس تنوعها الثقافي والتاريخي.

ذكرها شهاب الدين عبد الله الحموي في معجم البلدان قائلاً: "تبسة بالفتح ثم الكسر وتشديد السين المهملة..."، تُعد تبسة الولاية رقم 12 في الجزائر وفقاً للتقسيم الإداري لعام 1974، يقع إقليمها بين دائرتي عرض 34.15° و 35.32° شمالاً و بين خطي طول 4.52° و 6.70° شرقاً، يمتد الإقليم من آخر قمة لجبل قريقر شمالاً إلى منطقة الشطوط جنوباً على طول حوالي 180 كيلومتر بينما يبلغ متوسط امتداده من الشرق إلى الغرب

[1]- سمير زمال، صفحات من تاريخ تبسة (القديم و الحديث)، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، د ط، الجزائر، 2013، ص 208.

حوالي 64 كيلومتر في القسم الصحراوي و حوالي 90 كيلومتر من قنتيس غرباً إلى الحدود التونسية شرقاً بمساحة تُقدر بمليون و مئة ألف هكتار.[1]

تقع تبسة بين جبال الدكان و القعقاع و بورمان التي تعد جزءاً من سلسلة جبال الأوراس الأشم في الشمال الشرقي للجزائر يحدها شمالاً ولاية سوق أهراس و شرقاً الجمهورية التونسية و جنوباً ولاية وادي سوف و جنوب غرب ولاية خنشلة و شمال غرب ولاية أم البواقي، يتوزع سكان تبسة على 12 دائرة تضم 28 بلدية و تبلغ مساحتها 13,878 كيلومتر مربع بارتفاع يتراوح بين 800 و1000 متر فوق مستوى سطح البحر.[2]

1-1-2- الخصائص الطبيعية:

تقع مدينة تبسة في منطقة الهضاب العليا و تتميز بجوها الجاف بسبب جبال الأطلس التلي التي تمنع وصول السحاب، هذه التضاريس تجعل الأجواء تختلف بشكل كبير بين الصيف و الشتاء، حيث تشهد بعض المناطق تساقط الثلوج بكثافة خلال فصل الشتاء بينما ترتفع درجات الحرارة بشكل كبير في فصل الصيف.[3]

تنتشر في المنطقة العديد من السلاسل الجبلية الفرعية المرتبطة بجبال سوق أهراس شمالاً و جبال النمامشة المتصلة بجبال الأوراس غرباً و توجد أيضاً بعض الجبال في الجهة الجنوبية التي تصل ارتفاعاتها إلى 1414 متراً و التي تعمل كحصن يحمي المنطقة من الزوابع الرملية، تتميز المنطقة بوجود سهول زراعية واسعة تضم حقولاً و غابات زيتون حيث توجد حوالي 200 معصرة منها المعصرة القديمة "برزقال" التي تعتبر معلمًا تاريخيًا يشير إلى الحياة الاقتصادية و الزراعية في المنطقة خلال عصر الرومان.[4]

---

[1]- بيار كاستل، ترجمة العربي عقون، المثقف للنشر و التوزيع، ط 2، الجزائر، 2020، ص 21.

[2]- بيار كاستل، ترجمة العربي عقون، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[3]- مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم و الحديث، مكتبة النهضة الجزائرية، ط 1، ج 1، 1963، ص 16.

[4]- احمد عيساوي، مدينة تبسة و أعلامها، ص 25.

1-2- المجال الزمني:

امتد المجال الزمني للبحث من2021 إلى غاية2024، وقد تمت الدراسة في مرحلتين مقسمة بين الدراسة النظرية والميدانية.

1-2-1- المرحلة الاستطلاعية (الاستكشافية) و النظرية:

استغرقت هذه المرحلة أكثر من سنتين حيث تم فيها إجراء الدراسة الاستطلاعية كخطوة الأولية لفهم الموضوع حيث شملت عدة أنشطة تهدف من خلالها إلى تحديد الخلفية و المعرفة الأولية بالموضوع و الحصول على بيانات تمثل الأساس للتحليل والدراسة اللاحقة، تشمل هذه الأنشطة ما يلي:

- تمثل مرحلة الاستطلاع في البحث استعراضًا و تقييمًا شاملًا للأدبيات و الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، حيث تم توثيق الرصيد المعرفي المتاح و تحليله لتحديد الثغرات والنقاط القوية في الأبحاث السابقة مما ساعد في تحديد مسار البحث الحالي.

- إعداد دليل للمقابلات الأولية و تنفيذها مع المبحوثين لجمع آرائهم و تجاربهم حول الموضوع المدروس، هذه المقابلات أتاحت فرصة لاستكشاف و فهم أعمق للظاهرة المدروسة من خلال تفاعل مباشر مع المشاركين.

- جمع المعلومات و البيانات الخفية من خلال الملاحظات الميدانية مما ساهم في تحليل سلوكيات و تفاعلات المبحوثين بشكل مباشر و ملاحظة العوامل الغير معلنة التي تؤثر على الموضوع.

بشكل عام، تهدف هذه المرحلة إلى تجميع البيانات و المعلومات الأولية التي تعتبر أساسًا للتحليل و التفسير في المراحل اللاحقة من البحث، كما تُعتبر المرحلة الاستطلاعية مدخلاً للدراسة النظرية حيث تسهم في بناء البحث من منظور منهجي ودقيق وتحديد

الإشكاليات و التساؤلات بشكل دقيق و تحديد مفاهيم الدراسة استنادًا إلى القواعد المنهجية والدراسات السابقة المراجعة.

1-2-2- مرحلة العمل الميداني:

تمت مرحلة العمل الميداني بدءًا من إعداد خطة عمل ميدانية محكمة تضمنت تحديد التقنيات و المناهج البحثية الأمثل للدراسة، تم أيضًا تصميم الأدوات اللازمة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة و ضبط عينته بشكل موضوعي.

بعد تنفيذ الخطة الميدانية، تم جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة و تنظيمها وتحليلها بعناية حيث تمثلت أساليب الجمع في الملاحظة والمقابلات الشخصية، كما تم التركيز على تفاصيل السلوك و التفاعلات لفهم الظاهرة المدروسة بعمق.

وفيما بعد، تم عرض و مناقشة البيانات المجمعة في فصول التحقيق الميداني بعد تحليلها و تفسيرها كما تم معالجة البيانات بشكل دقيق لاستخلاص النتائج الرئيسية وتوصيات الدراسة و ذلك بالتركيز على الأسئلة البحثية المطروحة و ضوء النظريات المقترحة في إطار الدراسة.

1-3- المجال البشري:

1-3-1- الخصائص الاجتماعية و الثقافية:

وفقًا للأبحاث و الدراسات يُرجح أن سكان تبسة ينتمون أصلاً إلى الأمازيغ الذين يُعدون جزءًا من الشعوب البربرية، تمتلك الأمازيغ تاريخًا غنيًا حيث كانت لهم مجتمعات قوية و متمردة خارج نطاق السيطرة الرومانية، و كانت لفظة "بربر" تُستخدم كتسمية عنصرية استعلائية من قِبَل الإمبراطورية الرومانية لهذه الشعوب بالإضافة إلى الاستخدام السابق للفظة "مازيس"، يتحدث الأمازيغ بلغتهم الخاصة و ترتبط ثقافتهم بشكل كبير بنمط

العشائر و القبائل، بعد فترة الفتوحات الإسلامية في شمال إفريقيا اندمج البربر الأمازيغ ضمن الشعب العربي المستعرب و لكنهم ما زالوا يحتفظون بعناصر ثقافية تميزهم مثل اللغة والتراث الأمازيغي.[1]

يمتاز المجتمع التبسي بخصائص اجتماعية و ثقافية فريدة تنبع من تاريخه العريق وطابعه العرشي القبلي، إذ تتميز هذه المنطقة بتنوعها العرقي و الثقافي حيث تتداخل العناصر العربية و الأمازيغية مما يخلق مزيجًا ثقافيًا غنيًا و متنوعًا، فيما يلي نظرة على بعض الخصائص الاجتماعية و الثقافية البارزة لهذا المجتمع:

أ- الخصائص الاجتماعية:

- **الأنساب و القبائل:** يتكون المجتمع التبسي من عدة قبائل، و لكل قبيلة نسب وجذور تاريخية متعمقة، هذا الطابع العرشي القبلي يحدد الهوية الاجتماعية للأفراد ويؤثر في علاقاتهم الاجتماعية.

- **النظام العشائري:** يلعب النظام العشائري دورًا كبيرًا في تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية، فالعروش تملك هياكل قيادية تقليدية تشمل زعماء القبائل و كبار العائلات الذين يتمتعون بنفوذ و احترام كبيرين.

- **العائلة الكبيرة:** الأسرة الممتدة هي الوحدة الأساسية في المجتمع التبسي، حيث يعيش الأجداد و الآباء و الأبناء تحت سقف واحد أو قريبين من بعضهم البعض مما يعزز الروابط الأسرية و التضامن الاجتماعي.

- **الضيافة و الكرم:** يعد الكرم و حسن الضيافة من السمات البارزة في المجتمع التبسي حيث يُعتبر استقبال الضيوف و إكرامهم من الأمور المقدسة.

[1]- نهى الزيني، أيام الامازيغ – أضواء على التاريخ السياسي الإسلامي، دار الشروق، ط 1، القاهرة، مصر، 2001، ص ص 11- 15.

- **المناسبات الاجتماعية:** الاحتفالات العائلية مثل الزواج و الختان و كذلك المناسبات الدينية مثل الأعياد، تُعقد بطرق تقليدية تعكس التراث الثقافي المحلي.

ب- الخصائص الثقافية:

- **اللغة العربية و الأمازيغية:** اللغة العربية هي اللغة السائدة، إلا أن اللهجات المحلية تتضمن مفردات أمازيغية، مما يعكس التداخل الثقافي بين العرب و الأمازيغ.

- **الأغاني و الرقصات التقليدية:** تتميز المنطقة بأنواع متعددة من الفنون الشعبية مثل الأغاني البدوية و الرقصات التقليدية التي تُعبر عن التراث الثقافي و التاريخي للقبائل.

- **الحكايات و الأساطير:** الثقافة الشفوية غنية بالحكايات و الأساطير التي تُروى من جيل إلى جيل لتعزيز الهوية الثقافية و تعليم القيم الأخلاقية.

- **الملابس التقليدية:** يرتدي الرجال البرنوس، بينما ترتدي النساء الزي التقليدي المعروف بالأملح و الملحفة مما يعكس الهوية الثقافية للمنطقة.

- **الصناعات اليدوية:** يشتهر المجتمع التبسي بالحرف اليدوية مثل صناعة الفخار، النسيج والحياكة، هذه الصناعات التقليدية تُشكل جزءًا مهمًا من التراث الثقافي والاقتصادي للمنطقة.

يمثل المجتمع التبسي نموذجًا فريدًا للتمازج بين العناصر القبلية و الثقافية المتنوعة، حيث تلعب الأعراف و التقاليد دورًا حاسمًا في تشكيل الهوية الاجتماعية و الثقافية للأفراد، فالحفاظ على هذا التراث الغني يعد جزءًا مهمًا من الجهود الرامية إلى تعزيز الهوية الثقافية والمحافظة على القيم التقليدية في مواجهة التغيرات الحديثة.

بشكل عام يُعتبر نمط العشائر و القبائل جزءًا مهمًا من هوية و سمات سكان تبسة حيث تشكل هذه العناصر جزءًا من تراثهم الثقافي و الاجتماعي الذي يميزهم عن غيرهم من الثقافات في المنطقة.

يولي أفراد المجتمع التبسي الذي يتسم بالطابع القبلي اهتمامًا خاصًا لتنشئة أبنائهم على القيم التقليدية والعادات والتقاليد القديمة التي تعكس صفات ومواقف الأجداد و تعززها، إذ تعد القيم الأساسية مثل الطاعة للوالدين و احترام الكبير جزءًا من هذا التراث حيث يُعلّم الفرد منذ الصغر أهمية احترام و تقدير تراث أسلافه و التزامه به، كما تتميز هذه الثقافة بالقيم الجماعية حيث لا يتخذ الفرد قرارات دون التشاور مع جماعته الاجتماعية سواء كانت الأسرة أو القبيلة و تتحمل الجماعة و الأفراد مسؤولية بعضهم البعض داخل البيئة العرشية وتعتبر هذه الرابطة الاجتماعية القوية حافزًا لتفادي الأخطاء و في حال حدوث خطأ يتدخل أعيان القبيلة أو شيوخها لإصلاحه وفقًا لمرتبة الخطأ و سببه.

تعمل العادات و التقاليد على المحافظة على الثبات رغم التغيرات التي شهدها المجتمع من خلال الحروب و الاستعمار و التقلبات الحضارية حيث بقيت العديد من المعتقدات والطقوس القديمة حاضرة مع التطورات الحديثة، و على الرغم من التطورات و التقدم في الجوانب المادية فإن المجتمع ما زال ملتزمًا بالقيم و التقاليد العرشية مما يعكس القوة الروحانية و المعنوية لدى الأفراد و احتفاظهم بتراثهم الثقافي و تجديده في حياتهم اليومية وفي المناسبات الاجتماعية.

1-3-2- الخصائص الاقتصادية:

تنطوي منطقة تبسة على مزيج متنوع من العوامل التي تجعلها تبرز في مجال الزراعة، فوفرة المياه مثل مياه الماء الأبيض و المزرعة و قريقر تسهم في توفير الظروف الملائمة للزراعة، حيث تتصدر زراعة الحبوب مثل القمح بأنواعه و تليها زراعة الأشجار المثمرة مثل الزيتون و المشمش و الخوخ مما يؤكد على التنوع الزراعي في المنطقة، كما تلعب تربية المواشي دورًا مهمًا أيضًا و عادةً ما تكون مرتبطة بالزراعة بشكل متلازم.

تتميز الأراضي المستخدمة في الزراعة و الرعي بطابع عروشي حيث تكون ملكيتها مشتركة بين أفراد القبيلة أو العشيرة مما يعزز التفاعل و التماسك الاجتماعي، فبالرغم من

تطور الحياة الحضرية و انخراط بعض الأفراد في وظائف حكومية أو حرفية إلا أن رابطتهم بالأرض و الفلاحة وتربية المواشي بقيت قوية، مما ساهم في استمرار العلاقات الاجتماعية داخل العائلات و المجتمعات، و بالتالي تعتبر الأرض عاملًا رئيسيًا في تعزيز الوحدة والتماسك الاجتماعي و في بعض الأحيان تكون مصدرًا للصراعات و التنافسات في المجتمعات المحلية.

تحمل مدينة تبسة خصائص طبيعية و اقتصادية تجعلها محط اهتمام خاصةً مع وجود حيز غابي مهم في سلسلة جبال الأوراس الشرقية، إذ تتميز هذه المنطقة بتنوع نباتي كبير حيث يزدهر الصنوبر الحلبي و البلوط و العديد من النباتات الأخرى بما في ذلك الأعشاب الدائمة و الموسمية التي تحتاج إلى رعاية خاصة للحفاظ على ثراء البيئة النباتية ومنعها من التطفل على مزارع الحبوب.

وعلاوة على ذلك تتميز هذه المدينة بقطاع صناعي و منجمي مهم حيث يوجد مصنع للأسمنت في دائرة الماء الأبيض و عدة مصانع و شركات في بلدية الماء الأبيض مثل مصنع الزجاج و مصنع الأنابيب و المحجر العملاق، كما تحتوي على منجم للحديد ببوخضرة و مصنع للفوسفات بالونزة مما يعزز من دورها كقطب اقتصادي في شرق الجزائر وإلى جانب القطاع الصناعي و المنجمي يمتلك القطاع السياحي بالمنطقة إمكانات هائلة تحتوي على مواقع أثرية تمثل فترات مختلفة من التاريخ مما يجعلها محط جذب للزوار ومصدرًا محتملاً للدخل الاقتصادي المحلي و الوطني.

باختصار تجمع مدينة تبسة بين الثروات الطبيعية و الإمكانيات الاقتصادية مما يجعلها مركزًا مهمًا في المشهد الاقتصادي و السياحي في الجزائر.

2- منهج الدراسة:

تختلف مناهج البحث العلمي بناءً على طبيعة الموضوع المراد دراسته وتخصص الباحث إذ يحدد موضوع الدراسة المنهج المتبع و الأدوات اللازمة لجمع المعلومات، فالمنهج هو "الأسلوب أو الطريقة التي يستخدمها العالم أو الباحث للوصول إلى نتائجه هو وسيلة معينة لتحقيق هدف محدد".[1]

عمدت الدراسة الحالية إلى البحث في البنية الاجتماعية للجريمة داخل المجتمع التبسي و الكشف عن الجوانب السوسيولوجية للتعصب القبلي و أبعاد هذه الجرائم من خلال وصفها وصفا إجماليا و فهمها فهما متجذرا للميدان و تقديم تفسيرات لها، بناءً على ذلك تم الاعتماد على المنهجين التاليين:

2-1- المنهج الوصفي: هو أحد المناهج العلمية المستخدمة في البحث الاجتماعي، يهدف إلى وصف الظواهر بشكل دقيق ومنهجي من خلال جمع و تحليل البيانات حولها دون التدخل في حدوث الظاهرة أو التأثير عليها، يرتكز المنهج على رصد الخصائص والعلاقات والاتجاهات المرتبطة بالظاهرة المدروسة مما يسهم في فهم طبيعتها و أبعادها، و عليه فقد تم تطبيق هذا المنهج في الدراسة الحالية للتركيز على عدة نقاط من بينها توثيق مظاهر التعصب القبلي من خلال رصد النزاعات و السلوكيات المتعلقة بالتفرقة والمواقف التي تدعم الانتماء القبلي يتم ذلك باستخدام أدوات كالمقابلات لاستكشاف آراء المجتمع حول العلاقات القبلية مع التركيز على العوامل الاجتماعية والثقافية التي تغذي هذا التعصب مثل القيم والتقاليد.

[1]- عبد الفتاح محمد العيسوي و عبد الرحمن محمد العيسوي، مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي و الفكر الحديث، دار الراتب الجامعية، د ط، 1996-1997، ص 77.

كما يُستخدم المنهج الوصفي لرصد أنماط الجريمة المرتبطة بالتعصب القبلي مثل جرائم الانتقام والدفاع عن الشرف مع تحليل كيفية تأثير العصبية القبلية على انتشار الجريمة وتشكيل السلوك الإجرامي، كذلك يساعد هذا المنهج في فهم الروابط بين الانتماء القبلي والسلوك الإجرامي من خلال تحليل أراء و أقوال المبحوثين.

بالإضافة إلى دراسة دور العادات والتقاليد في الحد من الجريمة أو تشجيعها، حيث يصف الباحث كيف يلعب الشيوخ والزعامات القبلية دورًا في حل النزاعات أو تأجيجها ففي بعض الحالات يمكن أن تؤدي العادات إلى التسامح مع السلوكيات الإجرامية تجاه القبائل الأخرى مما يؤدي إلى تصعيد النزاعات و زيادة الجرائم، كما يكشف المنهج الوصفي عن تأثير التعصب القبلي على النظام القانوني حيث قد يؤدي الانتماء القبلي إلى تحيز في تطبيق العدالة مما يسهم في التسامح مع بعض الجرائم أو تهميش أخرى.

2-2- المنهج الإثنوغرافي: هو أحد المناهج في البحث الاجتماعي، يعتمد على دراسة الظواهر الاجتماعية و الثقافية من خلال التفاعل المباشر مع الأفراد في مجتمعهم الطبيعي حيث يركز الباحث على ملاحظة و تسجيل الحياة اليومية، التقاليد و العلاقات الاجتماعية بهدف فهم كيفية تشكل و تفاعل الأفراد و الجماعات داخل بيئاتهم الطبيعية.

وعليه فقد تم تطبيق هذا المنهج في الدراسة الحالية بعدة طرق، حيث شمل فهم البنية القبلية والعلاقات الاجتماعية من خلال الانغماس في المجتمع المحلي التبسي لدراسة التكوين القبلي وكيفية تنظيم العلاقات بين أفراد القبيلة، كما ساعدت الملاحظة على الكشف عن تأثير التعصب القبلي على التعاملات اليومية خاصة في النزاعات والخلافات القبلية، بالإضافة إلى دراسة الروابط العائلية و التاريخية التي تشكل سلوكيات الأفراد واتجاهاتهم تجاه القبائل الأخرى، كذلك تم التفاعل مع الأفراد المعنيين بالجريمة مثل الأعيان والضحايا والمجرمين وأفراد من مختلف القبائل من خلال المقابلات والملاحظات اليومية لفهم علاقتهم بالجريمة ودور الانتماء القبلي في تصعيد العنف بما في ذلك دور الانتقام القبلي.

كما ساعد المنهج في فهم دور العادات والتقاليد في حل النزاعات مثل دور الشيوخ في الوساطة وتأثير هذه الآليات على الحد من الجريمة أو تأجيجها بناءا على العلاقات القبلية، إضافة إلى دراسة التأثير الثقافي على تصورات الجريمة حيث تختلف مفاهيم الجريمة بين الأفراد تبعًا للمعايير الثقافية السائدة و هذا يؤثر على كيفية تفاعلهم مع القوانين الرسمية والممارسات القضائية، وأخيرًا تحليل المظاهر الرمزية للجريمة و التعصب القبلي فمن خلال التواجد اليومي في المجتمع يمكن ملاحظة الرموز الثقافية المتعلقة بالجريمة والعنف القبلي مثل الأزياء التقليدية، الشعارات القبلية، أو حتى القصص والأساطير التي تعزز من الهوية القبلية و كيفية استغلال هذه الرموز في تعزيز التعصب القبلي أو الرد على النزاعات.

3- مجتمع البحث:

هو المجموعة الكاملة من الأفراد أو الأشياء التي يتم اختيارها للدراسة في البحث العلمي حيث يهدف الباحثون إلى تعميم نتائج الدراسة على هذا المجتمع، لذا فإن اختيار مجتمع البحث بشكل صحيح يعد خطوة حاسمة لضمان دقة و موثوقية النتائج، فمجتمع الدراسة هو جميع الأفراد أو الوحدات الذين يمتلكون الخصائص التي تهم الباحث، يمكن أن يكون مجتمع البحث كبيرًا مثل جميع سكان بلد معين أو صغيرًا مثل مجموعة محددة من الطلاب في مدرسة معينة، كما قد يتكون المجتمع من وحدات إدارية أو منشآت اقتصادية أو مؤسسات تعليمية.

يطلق مصطلح "مجتمع" على جميع الحالات و الأفراد و الأشياء التي يسعى الباحث لدراستها، و يُعرف مجتمع البحث عادةً بأنه "مجموعة من الأفراد أو الأشياء التي تشترك في خصائص معينة تهم الباحث أو بعبارة أخرى هو مجتمع وحدات البحث التي نريد الحصول على بيانات منها أو عنها فنظرًا لطبيعة موضوعنا لا يمكننا تحديد المجتمع بدقة أو إحصائه بالكامل مما يجعل من المستحيل دراسة مجتمع البحث بأكمله (بلدية تبسة) ولذلك اعتمدنا على المعاينات غير الاحتمالية في بحثنا.

4- العينة و خصائصها:

4-1- عينة الدراسة:

أمام استحالة إجراء المسح الشامل لجميع مفردات المجتمع و استجواب جميع الفاعلين فيه، أصبحت البحوث المعاصرة تعتمد طريقة العينة كممارسة منهجية تسهل على الباحث إجراء بحثه مع ضرورة استيفاء العينة لنفس خصائص المجتمع المراد دراسته، فحسب موريس أنجرس تخضع العينة إلى موجهين أساسيين حيث "يتمثل الموجه الأول في تحديد مشكلة البحث و الموجه الثاني تحديد حجم العينة يقوم على مبدأ التشبع بالمصادر".[1]

في دراستنا، تم الاعتماد على العينة القصدية و هي نوع من العينات غير الاحتمالية التي يختار فيها الباحث المشاركين بناءً على معرفتهم المسبقة و خبرتهم في الموضوع قيد الدراسة، إذ استخدمت هذه العينة لاختيار مجموعة محددة من الأفراد الذين يمتلكون تجارب وخبرات مباشرة في موضوع التعصب القبلي و الجريمة في المجتمع المحلي التبسي، حيث تم اختيار أفراد مثل أعيان القبائل وهم القادة المؤثرون الذين يلعبون دورًا رئيسيًا في حل النزاعات و الحفاظ على التوازن الاجتماعي داخل المجتمع المحلي، هؤلاء الأعيان يمتلكون نظرة شاملة لكيفية تأثير التعصب القبلي على العلاقات الاجتماعية و الجريمة بالإضافة إلى إدراكهم لدور التقاليد والعادات في تشكيل السلوكيات القبلية.

إلى جانب الأعيان، تم اختيار أفراد من مختلف القبائل لتمثيل وجهات نظر متنوعة حيث أن كل قبيلة قد تكون لها تجربتها الخاصة مع التعصب القبلي وقد تواجه أشكالًا مختلفة من التوتر أو النزاع مع القبائل الأخرى، هذا التنوع داخل العينة يوفر نظرة أوسع وأعمق لتأثير التعصب القبلي على المجتمع المحلي و يتيح للباحث فهم الاختلافات في التعامل مع النزاعات أو الجريمة عبر القبائل المختلفة.

[1]- موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون، دار القصبة للنشر، د ط، 2006، ص 467.

أيضًا تم إدراج الضحايا الذين تعرضوا لأفعال إجرامية نتيجة للتعصب القبلي فهم يقدمون منظورًا مهمًا حول تأثير هذه الظاهرة على حياتهم الشخصية و الاجتماعية سواء من ناحية المعاناة أو من ناحية البحث عن العدالة، من ناحية أخرى تشمل العينة أيضًا المجرمين الذين ارتبطت جرائمهم بالتعصب القبلي فهؤلاء الأفراد يمكن أن يوفروا رؤى حول الأسباب التي دفعتهم إلى ارتكاب الجريمة مثل الضغط الاجتماعي أو العادات القبلية التي قد تبرر سلوكيات معينة.

هذا التوزيع للعينة يعزز من قدرة الباحث على الحصول على رؤية متكاملة وشاملة لموضوع التعصب القبلي وواقع الجريمة في المجتمع المحلي حيث يوفر تمثيلًا لمختلف الأطراف المتأثرة أو المتسببة في هذه الظاهرة.

4-2- خصائص عينة الدراسة:

1- جدول رقم (01) يوضح سن أفراد عينة الدراسة:

العمر	التكرار	النسبة المئوية
25-18	5	%12،5
35 -25	7	%17،5
45 -35	6	%15
55-45	7	%17،5
65 -55	10	%25
75 -65	5	%12،5
المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبة

يعكس توزيع الأعمار في عينة الدراسة تنوعاً كبيراً مما يعزز شمولية التحليل و يضمن تمثيل مجموعة واسعة من التجارب الحياتية و المواقف الاجتماعية، تظهر الدراسة أن الفئة العمرية 55-65 تشكل النسبة الأكبر (25%) من المشاركين و هو ما يمكن أن يكون دليلاً على أهمية وجهات نظر هذه الفئة التي تتمتع بخبرة واسعة و مكانة اجتماعية مؤثرة في القرارات القبلية و المجتمعية.

كما أن الفئات العمرية الأخرى موزعة بشكل متوازن حيث تشكل الفئات من 25 إلى 35 عامًا و من 45 إلى 55 عامًا نسبة كبيرة (17.5% لكل فئة) مما يشير إلى أن المشاركين في هذه المراحل العمرية يمثلون شرائح نشطة اجتماعياً و ذات دور محتمل في حل النزاعات القبلية أو تعزيز العلاقات المجتمعية، بينما يمثل الشباب في الفئة العمرية 18-25 نسبة أصغر (12.5%) إلا أن مشاركتهم تبقى هامة إذ تعكس آراءهم تطلعات الجيل الجديد و توجهاته، كذلك فإن الفئة العمرية 65-75 التي تمثل أعيان القبائل وكبار السن تشكل 12.5% من العينة مما يؤكد أهمية آرائهم المتعمقة المتجذرة في التقاليد القبلية.

2- جدول رقم (02) يبين جنس أفراد عينة الدراسة:

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	**33**	**%82،5**
أنثى	**7**	**%17،5**
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبة

يبين الجدول الأتي توزيع الجنس بين أفراد عينة الدراسة حيث يظهر أن 33 فرداً من الذكور يشكلون 82.5% من العينة، بينما 7 فرداً من الإناث يشكلون 17.5% هذا التوزيع يشير إلى وجود نسبة أعلى من الذكور مقارنةً بالإناث في العينة، يعكس هذا التوزيع تباينًا ملحوظًا في الجنس بين المشاركين و قد يرجع هذا التباين إلى أن 10 أفراد يمثلون أعيان القبائل من جنس ذكر، كما يمكن تفسير هذا التفاوت الكبير من خلال تأثير التعصب القبلي الذي يعزز من دور الذكور كحماة للشرف و القبيلة مما قد يدفع بهم إلى ارتكاب جرائم دفاعًا عن السمعة أو الرد على تهديدات ضد مجتمعهم القبلي.

في المجتمعات القبلية يلعب الرجال دورًا محوريًا في الدفاع عن مصالح القبيلة حيث يُتوقع منهم اتخاذ مواقف قوية وحازمة حتى لو كانت تلك المواقف تنطوي على استخدام العنف أو ارتكاب جرائم هذا الضغط الاجتماعي يمكن أن يدفع الذكور إلى التصرف بطرق عدوانية لحماية مكانتهم ومكانة قبيلتهم، بالإضافة إلى ذلك قد تؤدي الثقافة القبلية إلى تعزيز القيم التقليدية التي تبرر العنف كوسيلة لحل النزاعات و الحفاظ على الشرف، أما بالنسبة للإناث تكون مشاركتهن في الجرائم أقل و يرجع ذلك إلى الأدوار التقليدية التي تفرض عليهن مسؤوليات داخلية أكثر وتقييدًا أكبر في المشاركة في الأنشطة العامة التي قد تؤدي إلى الجريمة، و عليه تظهر هذه النسب أن التعصب القبلي لا يؤثر فقط على معدلات الجريمة و لكن أيضًا على توزيعها بين الجنسين.

3- جدول رقم (03) يبين الحالة العائلية لأفراد عينة الدراسة:

الحالة العائلية	التكرار	النسبة المئوية
متزوج	19	%47،5
أعزب	16	%40
مطلق	5	%12،5
المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبة

يوضح الجدول توزيع الحالة العائلية لأفراد عينة الدراسة حيث يشكل المتزوجون النسبة الأكبر بواقع 47.5% مما يشير إلى أن معظم المشاركين في الدراسة يتمتعون باستقرار عائلي، هذا الاستقرار قد يؤثر على تعاملهم مع قضايا التعصب القبلي و الجريمة بشكل مختلف حيث قد يكونون أكثر ميلاً للحفاظ على الهدوء الأسري و حل النزاعات بطرق سلمية، تأتي فئة الأعزب في المرتبة الثانية حيث تمثل40% مما يعكس وجود عدد كبير من الأفراد غير المتزوجين الذين قد يواجهون تحديات اجتماعية ونفسية مختلفة قد يؤثر هذا الوضع على تعاملهم مع التعصب القبلي حيث قد تكون لديهم تجارب مختلفة مقارنة بالمتزوجين، أخيرًا تشكل فئة المطلقين 12.5% و هي النسبة الأقل مما قد يعكس حالات من الانفصال التي قد تؤثر على وضعهم الاجتماعي و العاطفي هؤلاء الأفراد قد يواجهون ضغوطًا إضافية تتعلق بوضعهم العائلي مما قد يؤثر على كيفية تعاملهم مع قضايا التعصب القبلي و الجريمة، بشكل عام يعكس توزيع الحالة العائلية تنوعًا كبيرًا بين المبحوثين مما يقدم رؤى متعددة حول كيفية تأثير الوضع العائلي على تعاملهم مع القضايا الاجتماعية.

4- جدول رقم (04) يبين المستوى الدراسي لأفراد عينة الدراسة:

المستوى الدراسي	التكرار	النسبة المئوية
بدون تعليم (أمي)	8	%20
ابتدائي	10	%25
متوسط	9	%22،5
ثانوي	6	%15
جامعي	7	%17،5
المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبة

يوضح الجدول الأتي توزيع المستوى الدراسي لأفراد عينة الدراسة، حيث يشكل الأميون نسبة 20% مما يشير إلى أن جزءًا من العينة لم يتلقَّ أي تعليم رسمي ما قد يعكس تحديات كبيرة في الوصول إلى الفرص الاقتصادية و الاجتماعية و قد يزيد من تعرضهم لمشكلات مثل التعصب القبلي، يليهم 25% من الذين حصلوا على تعليم ابتدائي وهم قد يكونون في وضع أفضل قليلاً من الأميين لكنهم لا يزالون يواجهون قيودًا على تحسين فرصهم في سوق العمل، 22.5% حصلوا على تعليم متوسط مما يوفر لهم مستوى تعليمي أعلى من الابتدائي ولكن دون الوصول إلى التعليم الثانوي أو الجامعي و يعكس وضعًا تعليميًا قد يؤثر بشكل إيجابي على فرصهم و لكنهم لا يزالون يواجهون تحديات، بينما 15%من العينة لديهم تعليم ثانوي مما يشير إلى مستوى تعليمي متقدم يمكن أن يحسن فرصهم في العمل ويساهم في

التعامل مع قضايا التعصب القبلي بشكل أفضل، و أخيرًا17.5% حصلوا على تعليم جامعي ويعكس هذا المستوى التعليمي الأعلى فرصًا أفضل في تحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي مما قد يجعلهم أقل عرضة للتورط في التعصب القبلي و الجريمة.

بشكل عام يبرز التحليل تنوعًا كبيرًا في المستوى الدراسي بين الأفراد مما يؤثر على تجربتهم و فرصهم في التعامل مع قضايا التعصب القبلي و الجريمة.

5- جدول رقم (05) يوضح الوضع المهني لأفراد عينة الدراسة:

المهنة	التكرار	النسبة المئوية
أعمال حرة	**13**	**%32،5**
موظف	**17**	**%42،5**
بدون عمل	**10**	**%25**
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبة

يوضح الجدول توزيع الوضع المهني لأفراد عينة الدراسة، حيث يمثل الموظفون النسبة الأكبر بواقع 42.5% مما يشير إلى استقرار مهني لهذه الفئة حيث يتمتعون بوظائف ثابتة توفر لهم دخلاً منتظماً و حماية اجتماعية، ثم تأتي نسبة أصحاب الأعمال الحرة في المرتبة الثانية بنسبة 32.5% مما يعكس وجود عدد ملحوظ من الأفراد الذين يعملون بشكل مستقل أو يديرون مشروعات خاصة و قد يواجهون تحديات اقتصادية و مالية متفاوتة، أما الأفراد بدون عمل فيمثلون نسبة 25% مما يدل على أنهم يواجهون وضعًا مهنيًا غير مستقر قد يكون مرتبطًا بزيادة التوترات الاقتصادية و الاجتماعية هذه الفئة قد تكون أكثر عرضة للتأثر بالعوامل الاقتصادية التي قد تدفعهم إلى التعصب القبلي أو الانخراط في الجريمة. يوفر هذا

التوزيع المهني رؤية شاملة لكيفية تأثير الوضع الاقتصادي على التفاعلات الاجتماعية والنزاعات في المجتمع المحلي.

يبرز هذا التحليل أهمية العوامل الاقتصادية و الاجتماعية في فهم ظاهرة الجريمة وكيف يمكن أن تؤثر الظروف المهنية و الوظيفية على معدلات الجريمة في المجتمع المحلي.

6- جدول رقم (06) يمثل توزيع أفراد العينة حسب الانتماء العرشي (القبلي):

الانتماء العرشي (القبلي)	التكرار	النسبة المئوية
النمامشة	**12**	**%30**
أولاد يحي	**10**	**%25**
أولاد عبيد	**11**	**%27،5**
قبائل أخرى	**7**	**%17،5**
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبة

يوضح الجدول أن قبيلة النمامشة تمثل أكبر نسبة من أفراد العينة بنسبة 30% (12 فردًا)، تليها قبيلة أولاد عبيد بنسبة 27.5% (11 فردًا)، ثم قبيلة أولاد يحي بنسبة 25% (10 أفراد)، بينما تشكل القبائل الأخرى نسبة أقل حيث تمثل 17.5% (7 أفراد)، هذا التوزيع يشير إلى أن القبائل الثلاث الكبرى تلعب دورًا محوريًا في الديناميات الاجتماعية المرتبطة بالتعصب القبلي و هو ما قد يعزز احتمالية تأثيرها على النزاعات القبلية والجريمة في المجتمع المحلي، بالمقابل تمثيل القبائل الأخرى يضيف منظورًا مهمًا لفهم العلاقة بين

التعصب القبلي و الجريمة مما يجعل الدراسة شاملة من حيث تحليل الفروقات القبلية وتأثيرها على واقع الجريمة.

7- جدول رقم (07) يبين نمط أسرة أفراد عينة الدراسة:

نمط الأسرة	التكرار	النسبة المئوية
أسرة بسيطة	**21**	**%52،5**
أسرة ممتدة	**19**	**%47،5**
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبة

يظهر تحليل الجدول الأتي أن الأسرة البسيطة تشكل النسبة الأكبر بنسبة 52،5%، في حين تأتي الأسرة الممتدة في المرتبة الثانية بنسبة 47،5%، تفسير هذه الأرقام يعكس دور البيئة الأسرية و هيكل الأسرة في تشكيل السلوك الجماعي، حيث تُعرف الأسرة البسيطة بأنها تتألف عادةً من الوالدين و الأطفال دون توسيع العائلة ليشمل أفراد آخرين كالأجداد أو الأقارب بينما تشمل الأسرة الممتدة شبكة أوسع من الأفراد تتضمن الأقارب والأجداد وغيرهم، فالبيئة الأسرية قد تكون لها تأثير كبير على تكوين السلوك حيث يُعتبر وجود بيئة أسرية مستقرة و متوازنة بمثابة عامل حماية للأفراد.

8- جدول رقم (08) يوضح سكن أفراد العينة بجوار الأقارب:

السكن بجوار الأقارب	التكرار	النسبة المئوية
نعم	23	%57،5
لا	17	%42،5
المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبة

يشير تحليل الجدول الذي يوضح سكن أفراد العينة بجوار الأقارب أن 57،5% من الأفراد يعيشون بجوار الأقارب بينما 42،5% لا يعيشون بجوار الأقارب، هذا التحليل يُشير إلى أهمية العلاقات العائلية في تحديد سلوك الأفراد إذ يُعتبر سكن الأفراد بجوار الأقارب في بعض الأحيان عامل لتعزيز التواصل و الترابط الاجتماعي بين الأفراد، كما قد يعتبر أيضا عامل مهم في توفير بيئة داعمة و مُشجعة لارتكاب الجرائم في ظل التعصب لأبناء القبيلة أو العائلة.

9- جدول رقم (09) يمثل أقوى الروابط الاجتماعية السائدة لدى أفراد عينة الدراسة:

الروابط السائدة	التكرار	النسبة المئوية
رابطة الدم	23	%57،5
رابطة العمل	9	%22،5
رابطة المصالح	8	%20
المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبة

يشير تحليل الجدول الذي يمثل أقوى الروابط الاجتماعية السائدة لدى أفراد عينة الدراسة أن رابطة الدم تشكل النسبة الأكبر بنسبة 57،5% تلتها رابطة العمل بنسبة 22،5% و رابطة المصالح بنسبة 20%، حيث يعكس تفسير هذه الأرقام أن العلاقات العائلية و رابطة الدم هي السائد في المجتمع التبسي فهي تلعب دور كبير في تحديد سلوك الأفراد فوجود رابطة الدم يُعتبر بمثابة عامل تلاحم و انتماء اجتماعي قوي بين أفراد القبيلة الواحدة ، كما تُسهم هذه العلاقات في توفير الدعم العاطفي و الجسدي في مواجهة أي خطر يترصد بهم و كذلك النعرة على ذوي القربى بالتالي يمكن أن تُعزز رابطة الدم من الانتماء والولاء للمجموعة العائلية أو القبيلة.

من جانب آخر فإن رابطة العمل و رابطة المصالح تعكسان علاقات اجتماعية قائمة على المصلحة المشتركة أو العمل المشترك، و بالرغم من أن هذه العلاقات يُمكن أن تكون مفيدة في توفير فرص العمل و الدعم المادي إلا أنها قد تكون أقل قوة في توفير الدعم العاطفي و الانتماء الاجتماعي.

10- جدول رقم (10) يبين موقف أفراد العينة من العرش:

الموقف من العرش	التكرار	النسبة المئوية
ولاء و انتماء	**24**	**%60**
نسب فقط	**16**	**%40**
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبة

يعكس تحليل الجدول الذي يوضح موقف أفراد العينة من العرش تفاعلهم مع الهيكل الاجتماعي و التحديات الثقافية في المجتمع المحلي، حيث يُظهر الجدول أن 60% من الأفراد يظهرون ولاءً و انتماءً تجاه عرشهم، في حين أن 40% يظهرون نسبًا فقط له، تفسير هذه الأرقام يُبرز تنوع المواقف و المشاعر تجاه العرش داخل المجتمع المحلي، حيث يُعكس الولاء و الانتماء تجاه العرش الاحترام العميق و الالتزام بالقيم و التقاليد القبلية والثقافية و يمكن أن يكون هذا الولاء دافعًا للمحافظة على الهوية و التفاعل الاجتماعي بشكل إيجابي، من ناحية أخرى يظهر وجود نسبة معتبرة من الأفراد الذين يظهرون نسبًا فقط للعرش تنوعًا في الاتجاهات و المواقف نحو هذه الهيئة القبلية، هذا يمكن أن يعكس عدم الاستقرار الثقافي أو الاقتصادي و تأثير التغيرات الاجتماعية و السياسية على توجهات الأفراد داخل المجتمع.

بشكل عام يظهر تحليل هذا الجدول أن المجتمع التبسي مجتمع قبلي يفتخر بانتمائه العرشي الذي يشكل جزءا من هويته، بالإضافة إلى أهمية العوامل الثقافية والاجتماعية في تشكيل مواقف الأفراد تجاه عرشهم.

5- أدوات جمع البيانات:

5-1- الملاحظة:

تعتبر الملاحظة بالعين المجردة من أقدم أدوات جمع البيانات المتعلقة بالظواهر ولا تزال تُستخدم حتى اليوم في البحوث و الدراسات لفهم العديد من الظواهر الطبيعية والاجتماعية و النفسية و ذلك من خلال المراقبة و المتابعة حثي يقوم الباحث بتحديد الظاهرة أو الأحداث المرتبطة بموضوع معين، حيث عرفها ويك (Weick) بأنها "اختيار واستثارة و تسجيل و تفسير مجموعة من السلوكيات و الأوضاع في ظروفها الطبيعية بطريقة تتسق مع الأهداف العلمية".[1]

الملاحظة هي أسلوب بحثي يعتمد على مراقبة الظواهر الاجتماعية في بيئتها الطبيعية دون تدخل أو إعداد مسبق للأسئلة أو وضع قواعد محددة، تتميز هذه الطريقة بالمرونة والقدرة على ملاحظة السلوكيات والتفاعلات بشكل غير موجه أو مقيد، مما يجعلها مثالية لدراسة موضوعات معقدة مثل دراسة التعصب القبلي و واقع الجريمة في المجتمع المحلي، فمن خلال الملاحظة يمكن للباحث مراقبة تفاعلات أفراد القبائل المختلفة في بيئاتهم الطبيعية مثل المنازل أو الأسواق مما يساعد على فهم الأنماط الاجتماعية التي تساهم في تكوين الجريمة أو التعصب.

كما تتيح هذه الطريقة رصد السلوكيات العفوية واليومية التي قد تعكس التعصب القبلي بشكل غير مباشر مثل تعابير الوجه أو لغة الجسد، بالإضافة إلى ذلك يمكن ملاحظة البيئات التي قد تكون محفزة على النزاعات القبلية أو الجريمة مثل التجمعات الاجتماعية،

1- ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي -النظرية والتطبيق، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط 5، عمان، ص 20.

فمن خلال هذه الملاحظة قد يكتشف الباحث عوامل غير متوقعة تسهم في تعزيز التعصب أو الجريمة و هي عوامل قد لا تظهر في أساليب أخرى.

تم استخدام الملاحظة في دراستنا للتعصب القبلي وواقع الجريمة في المجتمع المحلي كأداة فعالة لاستكشاف تفاعلات الأفراد في سياقات اجتماعية متنوعة وفهم كيفية تأثير العوامل القبلية على أنماط الجريمة وسلوكيات الأفراد، وذلك من خلال:

- تحديد سياقات الملاحظة:

من الضروري تحديد السياقات التي سيتم فيها تطبيق الملاحظة مثل التجمعات القبلية، المنازعات القبلية، الأحداث الاجتماعية الكبرى و الأنشطة اليومية التي تشمل تفاعلات بين أفراد مختلفين من قبائل متنافسة.

- التركيز على التفاعلات الاجتماعية:

تركيز الباحث في ملاحظاته على كيفية تفاعل الأفراد من قبائل مختلفة خاصة في المواقف التي تثير التوترات أو تؤدي إلى صراعات، كما يمكن ملاحظة كيف ينظر الأفراد إلى بعضهم البعض كيف يتصرفون تجاه القضايا القبلية وهل هناك إشارات إلى تعصب قبلي يؤدي إلى سلوك عدائي أو إجرامي.

- ملاحظة الرموز واللغة القبلية:

دراسة الرموز القبلية (مثل الشعارات أو المصطلحات المستخدمة) قد تكون مؤشرًا هامًا لفهم كيف تعزز هذه الرموز الهوية القبلية وتساهم في تعزيز أو تصعيد العنف بين القبائل، يمكن أيضًا ملاحظة كيف يتم التعبير عن الولاءات القبلية من خلال اللغة مما قد يوفر رؤى إضافية حول الانقسامات القبلية ودورها في تعزيز التعصب والجريمة.

- تحليل التفاعلات والأنماط الاجتماعية:

من خلال جمع البيانات عبر الملاحظة يتم تحليل الأنماط السلوكية التي تشير إلى تأثيرات التعصب القبلي على حياة الأفراد اليومية، هذه الأنماط قد تشمل كيفية التعامل مع الخلافات والتسويات أو التصعيدات في الصراعات والآراء العامة حول الجريمة والنظام القانوني في السياق القبلي.

- بناء الفهم العميق للواقع الاجتماعي:

الملاحظة تساعد في بناء صورة واضحة للواقع الاجتماعي داخل المجتمع المحلي وذلك من خلال التفاعل المباشر مع أفراد المجتمع وملاحظة تأثير الهويات القبلية على العلاقات بين الأفراد، هذا يمكن أن يساهم في فهم كيف أن التعصب القبلي يمكن أن يصبح عاملاً ميسرًا للجريمة في بعض الحالات وكيف يمكن التخفيف من هذا التأثير من خلال استراتيجيات تغيير اجتماعي.

باستخدام تقنية الملاحظة، يمكن دراسة التعصب القبلي وواقع الجريمة في المجتمع المحلي بشكل عميق وشامل، حيث تساعد هذه التقنية في استكشاف الأنماط الاجتماعية والبيئة الثقافية التي تساهم في تصعيد التوترات بين القبائل، وبالتالي تقديم رؤى قيمة حول كيفية تأثير هذه الظاهرة على الواقع الاجتماعي والجريمة.

5-2- المقابلة:

تعد أداة المقابلة من الوسائل الأساسية و المهمة في البحث السوسيولوجي وتستخدم على نطاق واسع في الدراسات الميدانية و الإمبريقية، إذ تكمن أهميتها في قدرتها على توفير بيانات ومعلومات قيمة حول الموضوعات المراد دراستها، حيث تُعرف المقابلة بأنها "وسيلة منظمة لجمع الحقائق و المعلومات تعتمد على حوار شفهي مباشر بين الباحث و المبحوث و يرى "دوراند"

(Durand) أن هذا الحوار يكون منظمًا، حيث يتم تجهيزه غالبًا بإجراءات و دليل عمل مبدئي يتضمن نقاطًا محددة توجه سير المقابلة".[1]

بالتالي تُعد المقابلة مصدراً مهماً للحصول على المعلومات، و تعتمد بشكل رئيسي على التفاعل المباشر بين الباحث و المبحوث، و هي واحدة من أكثر التقنيات استخداماً وشيوعاً في علم الاجتماع نظراً لما تقدمه من إمكانيات كبيرة في جمع كم هائل من البيانات التي لا يمكن للباحث الاستغناء عنها.

يتوفر المجال العلمي على مجموعة واسعة من أنواع المقابلات التي تُصنف بناءً على عدة اعتبارات فقد تُصنف المقابلات وفقاً للغرض أو الهدف الذي تسعى لتحقيقه، ومع ذلك في بحثنا هذا اعتمدنا على نوع محدد من المقابلات التي يستخدمها السوسيولوجي للحصول على بيانات محددة مسبقاً هذا النوع من المقابلات يختلف جوهرياً عن الأنواع الأخرى ويخضع لشروط محددة و واضحة تتمثل في ما يلي:

- المقابلة الحرة (غير المقننة):

تُعدّ إحدى أدوات جمع المعلومات التي تُستخدم كثيرًا في الدراسات الاستطلاعية والاستكشافية، هذا النوع من المقابلات يتميز بعدم وجود إعداد مسبق لأسئلة محددة أو هيكلية للحوار مما يمنح المقابلة مرونة كبيرة و تلقائية في سير الحوار.

في هذه المقابلة يكون النقاش مفتوحًا و غير مقيد مما يسمح للمشاركين بالتعبير عن أفكارهم و آرائهم بحرية دون التقيد بالإجابة على أسئلة محددة مسبقًا، و بدلاً من الاعتماد على أسئلة ثابتة يتكيف الباحث مع مسار الحوار و يطرح أسئلة جديدة بناءً على ما يظهر من أفكار أثناء المقابلة، هذا الأسلوب يساعد الباحث على استكشاف جوانب غير متوقعة أو غير معروفة مسبقًا و يعزز فهم الموضوع من زوايا جديدة لم يكن من الممكن الوصول إليها من خلال المقابلات التقليدية أو المهيكلة.

[1]- Durand Jean-Pierre et Weil Robert, Sociologie contemporaine, Paris Vigot, 1980, p 225.

هذا النوع من المقابلات يُعتبر مفيدًا بشكل خاص في المراحل الاستكشافية من البحث حيث يكون الهدف هو استكشاف و فهم موضوع معين بعمق بدلاً من البحث عن إجابات دقيقة على أسئلة محددة، لذلك شبه الباحث **محمد الجوهري** المقابلة الحرة "بحملة الصيد و ذلك لأن الباحث الاجتماعي يجريها للحصول على بيانات عن موضوع لا يعرف عنه إلاّ القليل، و من ثم فإنه لا يستطيع أن يسأل أسئلة مقفلة أو مقننة، فيستخدم الباحث هذه الأداة أيضا للحصول على تفاصيل أكثر لا يمكن الحصول عليها من خلال أسئلة الاستبيان المعتادة".[1]

- المقابلة المقيدة (المقننة):

هي نوع من المقابلات التي يجريها الباحث مع المبحوث بناءً على مجموعة محددة من الأسئلة أو المواضيع التي يتم تحضيرها مسبقاً، إذ تختلف هذه المقابلة عن المقابلة الحرة في أنها تكون منظمة أكثر حيث يوجه الباحث الحوار نحو مواضيع محددة لتحقيق أهداف بحثية معينة، و الهدف من إجراء هذه المقابلة هو جمع معلومات دقيقة و محددة حول موضوع معين مع توجيه الحوار لضمان التركيز على النقاط الأساسية المراد بحثها، من خصائصها ما يلي:

- **الإعداد المسبق:** يتم إعداد قائمة بالأسئلة أو المواضيع التي سيتم مناقشتها قبل المقابلة.

- **الهيكلية:** تكون المقابلة أكثر تنظيمًا حيث يتبع الباحث تسلسلاً معيناً في طرح الأسئلة.

- **التركيز:** تهدف إلى جمع معلومات محددة حول موضوع معين مما يقلل من احتمالية انحراف الحوار عن الموضوع الرئيسي.

- **الاتساق:** يمكن مقارنة الإجابات بين المبحوثين لأنهم يجيبون على نفس المجموعة من الأسئلة.

[1]- محمد الجوهري وعبد الله الخريجي، طرق البحث الاجتماعي، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط 5، مصر، 2008، ص 121.

تم استعمال تقنية المقابلة في دراستنا لموضوع التعصب القبلي و واقع الجريمة للتعرف على مدى رتابة الظاهرة و استمراريتها، فالمقابلة وجها لوجه تسمح بتحديد المواقف بشكل دقيق من خلال رصد التعبيرات المختلفة الصادرة عن ملامح الوجه و طريقة التعبير والألفاظ المستخدمة اكتشاف موقف المبحوث و جدية تصريحاته.

لقد تم إجراء مقابلات مع أفراد من المجتمع المحلي يتمثلون في مجموعة من أعيان القبائل وأفراد من مختلف القبائل بالإضافة إلى أفراد أقدموا على ارتكاب أفعال إجرامية سواء تمت إدانتهم أم لا و مجموعة من ضحايا التعصب القبلي حصلنا من خلالها على معلومات ثرية، ولقد بلغ عدد المقابلات التي أجريناها 40 مقابلة يتراوح وقت كل مقابلة بين الساعة والساعتين تقريبا.

خلاصة

إن الإجراءات المنهجية التي تم إتباعها في هذه الدراسة قد وضعت بعناية لتوفير إطار عمل دقيق و منظم لجمع البيانات و تحليلها من خلال وصف التصميم البحثي والأدوات والأساليب المستخدمة، فلقد تم اختيار المنهجية بعناية لضمان تمثيل عادل ودقيق لمجتمع الدراسة حيث تم تطبيق استراتيجيات صارمة في اختيار العينة و ضمان صحة وثبات الأدوات المستخدمة، فالتزامنا بالدقة العلمية و الإجراءات المنهجية الصارمة يعزز من قيمة النتائج و يسهم في إثراء المعرفة في هذا المجال.

في الختام، نأمل أن تكون هذه الإجراءات قد أوضحت بشكل كافٍ كيفية الوصول إلى النتائج التي تم تقديمها في الفصل التالي وأن توفر الأساس اللازم لفهم أعمق وأشمل للمشكلة البحثية المطروحة.

الفصل السادس:عرض وتحليل البيانات ومناقشة النتائج

الفصل السادس:

تمهيد

1- المقابلات.

2- تحليل المقابلات.

3- مناقشة النتائج على ضوء التساؤلات.

4- مناقشة النتائج على ضوء النظريات.

5- مناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة.

6- النتائج العامة للدراسة.

خلاصة

تمهيد

في هذا الفصل سيتم التركيز على تحليل المقابلات التي تم إجراؤها مع أفراد من المجتمع المحلي لمناقشة تأثير التعصب القبلي على انتشار الجريمة وأشكال الصراعات داخل المجتمع، حيث يتناول التحليل الإجابات المختلفة التي قدمها المشاركون والتي تعكس رؤى متباينة حول القضايا الاجتماعية المرتبطة بالعنف القبلي، الانتماء القبلي وآليات حل النزاعات.

يهدف هذا الفصل إلى تفكيك هذه الإجابات و تقديم فهم أعمق للعلاقات بين التعصب القبلي و ديناميات الجريمة مع التركيز على الأبعاد الثقافية و الاجتماعية لهذه الظاهرة، كما سيتم مناقشة النتائج في سياق الدراسات السابقة و استكشاف مدى تطابقها أو تباينها مع النظريات الاجتماعية المتعلقة بالصراع و العنف، من خلال هذا التحليل نسعى لتحديد الأنماط الرئيسية التي تظهر في المقابلات و الوقوف على الأسباب و الدوافع التي تُساهم في استمرار هذه السلوكيات داخل المجتمعات القبلية.

1- المقابلات:

1-1- المقابلات التي تم إجراءها مع أعيان و قادة قبائل المجتمع المحلي:

- المقابلة الأولى:

تم إجراء المقابلة مع السيد " خ. ص" و هو أحد أعيان قبيلة النمامشة بالتحديد فرقة أولاد موسى البالغ من العمر 73 سنة متزوج و لديه خمسة أبناء، أشار المبحوث في حديثه إلى أن القبيلة تساهم في توفير شبكة دعم قوية و تعزز الترابط الاجتماعي و القيم التقليدية بين أفرادها، أما بالنسبة له فيعني التعصب القبلي التفوق أو التمييز بناءً على الانتماء إلى قبيلة معينة يظهر أحيانًا من خلال النزاعات و التمييز ضد أفراد القبائل الأخرى هذا التعصب يمكن أن يؤدي إلى تصرفات عدوانية أو غير منطقية تجاه الآخرين مما يسبب توترات بين القبائل كما قد يؤثر على سلوك الأفراد داخل القبيلة حيث يعزز مشاعر الولاء لديهم على حساب الولاء للمجتمع الأكبر، لذا فالحالة رقم 1 أكدت على الولاء للقبيلة حيث أشار في مضمون حديثه بالطريقة دارجية " أنا واحد من ناس كون يمسولي ارضي وعرضي نقتل نورمال" وذلك يدل على كون الأرض والمنطقة من أولويات التي تجعل الفرد القبلي خارج السيطرة ومتوجه نحو الجريمة بطريقة تلقائية.

بالنسبة لتأثير التعصب القبلي على الجريمة في المجتمع المحلي التبسي حسب أقوال المبحوث يمكنها أن تؤدي إلى تقليل الجهود المبذولة لمكافحة الجرائم ففي بعض الحالات يتم التستر على الجرائم بسبب الروابط القبلية مما يعزز البيئة التي قد تشجع على سلوكيات إجرامية على سبيل المثال في حالات النزاع بين قبيلتين قد تؤدي التوترات إلى أعمال عنف مثل المواجهات المسلحة مما يزيد من مستوى الجريمة، كما يمكن أن تلعب القبائل دورًا مهمًا في التصدي للجريمة من خلال تعزيز القيم الأخلاقية و التعاون، فبصفتي احد أعيان قبيلة النمامشة فرقة أولاد موسى أعمل على تعزيز الحوار و التفاهم بين القبائل و تنظيم اللقاءات

التي تهدف إلى بناء الثقة و تعزيز التعاون بين أفراد القبائل المختلفة كما أسعى إلى إصلاح ذات البين بين المتخاصمين، كما أن هناك مبادرات حالية تهدف إلى تقليل التعصب القبلي و تعزيز السلام مثل لجان الصلح و البرامج التوعية التي تسعى إلى نشر قيم التسامح والاحترام و تشجيع التعاون بين القبائل من خلال الأنشطة المشتركة و المشاريع التنموية.

يرى المبحوث أن العلاقات بين القبائل يمكن أن تلعب دورًا إيجابيًا في بناء مجتمع متماسك إذا تم تعزيز الحوار و التفاهم، فمن جانب الحكومة يمكن تقديم دعم من خلال توفير التدريب للأعيان و القادة المحليين و تقديم الموارد للمبادرات التي تركز على تعزيز التعاون و السلام في المجتمع.

- المقابلة الثانية:

تم إجراء المقابلة مع السيد " ب. ع" و هو أحد أعيان قبيلة أولاد دراج البالغ من العمر 82 سنة، حيث أشار المبحوث في حديثه إلى أن القبيلة ليست مجرد تجمع اجتماعي بل هي شبكة دعم أساسية توفر المساعدة في الأوقات الصعبة و تعزز الروابط الأسرية والاجتماعية، فالقيم و العادات القبلية هي التي تعزز الانسجام و التعاون بين أفراد القبيلة مما يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي، فعلى سبيل المثال في أوقات الأزمات أو الاحتفالات يكون أفراد القبيلة دائمًا في المقدمة لدعم بعضهم البعض، أما بالنسبة للتعصب القبلي فيعني شعور بالتفوق و الافتخار بناءً على الانتماء إلى قبيلة معينة و هذا يظهر من خلال النزاعات و الخلافات التي تنشأ بين القبائل.

في مجتمعنا يتجلى التعصب في شكل صراعات حول الموارد مثل الماء أو الأرض، أو في النزاعات على المسائل الاجتماعية هذا النوع من التعصب يمكن أن يؤدي إلى مشكلات في العلاقات و يزيد من التوترات بين أفراد القبائل المختلفة، على سبيل المثال قد

تتفاقم الخلافات بين القبائل عندما يرفض أحد الأطراف التعاون مع الآخر بسبب انتمائه القبلي.

كما قد يؤثر التعصب القبلي بشكل واضح على سلوك الأفراد داخل القبيلة فعندما يشعر الأفراد بالتفوق على الآخرين بسبب انتمائهم القبلي يمكن أن يظهروا سلوكيات تمييزية تجاه الآخرين مما يخلق جوًا من العداء وعدم القبول، هذا يمكن أن يؤدي إلى تصرفات غير مبررة مثل العنف أو التهجم على أفراد القبائل الأخرى ففي بعض الحالات قد يظهر هذا التعصب من خلال التهجم على أفراد قبائل أخرى بسبب خلافات قديمة أو تصورات خاطئة.

أما بالنسبة لتأثير التعصب القبلي على الجريمة في المجتمع التبسي حسب رأي المبحوث فهو غير مباشر و لكنه ملحوظ، ففي بعض الأحيان يحدث تستر على الجرائم التي يرتكبها أفراد من نفس القبيلة مما يعزز شعور الإفلات من العقاب و يشجع على سلوكيات إجرامية و على سبيل المثال كانت هناك حالات نزاع بين قبيلة أولاد دراج وقبائل أخرى أدت إلى مواجهات دموية بسبب التعصب مما أثر سلبًا على الأمن و الاستقرار في المنطقة، فالقبيلة تلعب دورًا إيجابيًا في التصدي للجريمة إذا ركزت على تعزيز القيم الأخلاقية و تعليم أفرادها أهمية احترام القانون، كما يمكن أن تكون لجان الصلح والبرامج التوعية أدوات فعالة في هذا السياق.

- المقابلة الثالثة:

تم إجراء المقابلة مع السيد "ح. ط" و هو أحد أعيان قبيلة أولاد عبيد فرقة الزغالمة البالغ من العمر 87 عامًا، حيث أشار المبحوث إلى أن القبيلة في حياته وحياة المجتمع تمثل جزءًا جوهريًا من الهوية لكنها ليست العامل الوحيد، فالناس يعتمدون على القبيلة في الأوقات الصعبة و لكنهم أيضًا يتطلعون إلى الانفتاح على العالم الخارجي وتطوير علاقات أوسع مع المجتمعات و القبائل الأخرى.

فمن وجهة نظره توفر القبيلة الدعم لكنها ليست كيانًا منعزلًا عن بقية المجتمع، أما بالنسبة له فالتعصب القبلي فهو بقايا موروث قديم يمكن أن يكون ضارًا إذا لم يتم التعامل معه بحذر كما يمكن أن يتراجع التعصب تدريجيًا مع الزمن حيث يزداد وعي الأفراد بأهمية العدالة و المساواة، و أشار إلى أن الناس أصبحوا أكثر إدراكًا من ذي قبل بأن التعصب القبلي قد يؤدي إلى مشاكل و يسعون لتجاوزه من خلال الحوار والتفاهم.

كما يرى أن تأثيره على سلوك الأفراد يتضاءل بمرور الوقت حيث يزداد الوعي بأهمية التعامل مع الآخرين بناءً على قيم الأخلاق و العدل بدلاً من الانتماء القبلي، ففي الماضي كان الناس يشعرون بأنهم مضطرون للدفاع عن أفراد قبيلتهم في كل الظروف لكن الآن يشهد المجتمع تحولًا نحو احترام القانون و النظام، أي أن التعصب القبلي لم يعد يشكل خطرًا كبيرًا على انتشار الجريمة في المجتمع المحلي، و أكد أن القبائل بدأت تدرك أن الجريمة تضر بالجميع، و أعطى مثالاً على ذلك ببعض الحالات التي تعاملت فيها القبيلة بحكمة حيث تم تسليم الأفراد الذين ارتكبوا جرائم إلى السلطات بدلًا من التستر عليهم.

أشار المبحوث إلى أن القبائل يمكن أن تلعب دورًا رئيسيًا في التصدي للجريمة إذا ركزت على تربية أفرادها على احترام القانون و تعزيز قيم التعاون و العدالة، و يرى أن دوره كأحد أعيان القبيلة هو التأكيد على أهمية التصرف بعدل و نزاهة وأيضًا العمل على تقوية الروابط مع القبائل الأخرى من خلال الحوار المستمر.

من خلال إجابات الحالة 3 وجدنا بأن العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع المحلي التبسي تكون شبكة من التفاعلات التي تنعكس كرد فعل سلبي يؤدي من خلاله إلى ارتفاع معدلات الجريمة المرتبطة بالتعصب القبلي، فالمبحوث قد أشار إلى كونه سلوك يندرج ضمن نطاق علائقي يسعى من خلاله إلى الحفاظ على وجوده من خلال عملية التفاعل بين أفراد أسرته أو قبيلته، وبذلك تتشكل هويته القبلية تحت منظور "أنا للكل والكل لي أنا"، وهذا يعزز من الهوية القبلية مما يؤدي إلى تشجيع الانتماء إلى الشبكات الإجرامية داخل

المجتمع المحلي من خلال تدخل مجموعة من العوامل الاجتماعية و الثقافية التي تعمل بدورها كمحرك يسعى إلى تشكيل نمط الجريمة و انتشاره داخل المجتمع التبسي.

أما بالنسبة للأعيان و القادة المحليين فيرى المبحوث أن لديهم القدرة على لعب دور كبير في الحد من الجريمة الناتجة عن التعصب القبلي من خلال التوجيه و التوعية ويؤكد أن هناك جهود مستمرة لتعزيز التعاون بين القبائل بدلاً من التشجيع على الانقسامات، كما أشار إلى وجود لقاءات و حوارات بين القبائل لحل النزاعات بشكل سلمي، و فيما يتعلق بالسياسات يرى المبحوث أن التركيز على التعليم و التوعية داخل المجتمع سيكون له تأثير كبير في تقليل التعصب القبلي.

كما يؤكد المبحوث على ضرورة تعليم الشباب قيم التسامح والانفتاح على الآخرين، وبخصوص مستقبل العلاقات بين القبائل فهو متفائل بأن التعاون والتفاهم سيزدادان مع مرور الوقت، و في ختام حديثه أشار المبحوث إلى أن الحكومة والجهات المعنية يمكنها دعم جهود الأعيان من خلال توفير برامج تعليمية و توعوية و أيضًا تقديم الدعم في حل النزاعات و تطبيق القانون بشكل عادل.

- المقابلة الرابعة:

أُجريت المقابلة مع أحد أعيان قبيلة أولاد يحي و تحديداً من فرقة المعاليم المدعو ب "ن، ي" البالغ من العمر 77 عاما، حيث أشار المبحوث إلى أن القبيلة ليست مجرد مجموعة من الأفراد المرتبطين بالنسب بل هي نظام اجتماعي متكامل يقوم على القيم والتقاليد التي تحكم السلوكيات والعلاقات، كما تمثل أساس الانتماء و الهوية و هي الملاذ الأول في الأزمات لكنها قد تصبح سبباً في تعقيد الأمور إذا تحول الولاء لها إلى تعصب.

يرى المبحوث أن التعصب القبلي يظهر كنوع من الولاء المبالغ فيه للقبيلة على حساب القانون والقيم العامة، فبعض الأفراد يميلون إلى تفضيل مصلحة القبيلة على مصلحة

المجتمع، هذا ما يؤثر بشكل مباشر على سلوك الأفراد داخل القبيلة و يجعل البعض يبرر تصرفاتهم المخالفة للقانون طالما أنها تخدم مصالح القبيلة، و أكد أنه شاهد حالات عديدة حيث تحول التعصب القبلي إلى نزاعات عنيفة أو عمليات انتقامية مما أدى إلى وقوع جرائم، وأوضح أن الأفراد قد يحمون بعضهم البعض حتى لو كانت تصرفاتهم غير قانونية لتفادي الإضرار بسمعة القبيلة.

بالنسبة للمبحوث، دوره كأحد الأعيان هو تعزيز ثقافة الحوار و التسامح بين أفراد القبيلة مع التركيز على إقناع الشباب بأن الولاء للقبيلة لا يعني التخلي عن مبادئ العدل، ويرى أنه من المهم العمل على تخفيف حدة التعصب القبلي من خلال تنظيم لقاءات توعوية وورش عمل، كما أكد على وجود مبادرات حالية تهدف إلى الحد من التعصب والجريمة مثل لجان الصلح التي تسعى لحل النزاعات سلمياً بين القبائل، و اختتم حديثه بالتأكيد على أن العلاقات بين القبائل يمكن أن تتحسن إذا تم تعزيز الوعي بأهمية القانون والتعاون الجماعي وأشار إلى دور الحكومة في دعم جهود الأعيان من خلال تطبيق القوانين بشكل عادل وتشجيع البرامج التي تستهدف الشباب لمحاربة التعصب و الجريمة داخل المجتمع التبسي.

- المقابلة الخامسة:

أُجريت المقابلة مع أحد أعيان قبيلة النمامشة فرقة أولاد حراث المدعو ب "س، ر"البالغ من العمر 84 عاما، حيث أشار إلى أن القبيلة توفر إطارًا اجتماعيًا قويًا يضمن التماسك والتعاون بين الأفراد و تعزز الروابط الاجتماعية و تدير جوانب حياتهم العملية سواء من خلال حل النزاعات أو تنظيم الفعاليات الاجتماعية، و من وجهة نظره يمثل التعصب القبلي نوعًا من الولاء المفرط للقبيلة الذي قد يتجاوز الاعتبارات الأخلاقية و القانونية مما يؤدي إلى تفاقم التوترات و النزاعات داخل المجتمع المحلي التبسي، كما يشير إلى أن تُعتبر الركيزة الأساسية التي تربطه بالتراث و التقاليد.

بالنسبة للتعصب القبلي يرى المبحوث أنه يمثل تمسكًا مفرطًا بالولاء للقبيلة على حساب القيم الإنسانية و العدالة الاجتماعية، و يشير إلى أن هذا التحيز قد يظهر من خلال تفضيل أفراد القبيلة بشكل مفرط مما يؤدي إلى تهميش حقوق الآخرين و تجاهل القوانين العامة، و أوضح أن التعصب قد يتجلى أحيانًا في تصرفات غير عادلة تجاه غير القبليين، كما انه يؤثر على سلوك الأفراد حيث يدفعهم إلى تبرير تصرفات غير قانونية أو غير أخلاقية طالما أنها تخدم مصلحة القبيلة هذا قد يشمل رفض الالتزام بالقوانين و تجاهل معايير العدالة، كما أكد وجود حالات شهدها بنفسه حيث أدى التعصب القبلي إلى أعمال عنف مثل اشتباكات بين القبائل بسبب نزاعات على الأراضي أو الموارد، و أوضح أن هذه النزاعات غالبًا ما تكون مبررة بحماية شرف القبيلة لكنها قد تتحول إلى جرائم خطيرة تضر بالمجتمع.

بالنسبة لدور القبائل في التصدي للجريمة يرى المبحوث أن القبائل يمكن أن تلعب دورًا إيجابيًا من خلال تعزيز القيم الأخلاقية و التعاون مع السلطات القانونية، لكنه أشار أيضًا إلى أن هناك حالات يتم فيها التستر على الجرائم بسبب الروابط القبلية حيث يفضل بعض الأفراد حماية سمعة القبيلة على التعاون مع السلطات، أوضح المبحوث أنه كأحد الأعيان يعمل على تعزيز قيم التسامح و العدل داخل القبيلة من خلال تنظيم اجتماعات توعوية لتعليم الأفراد أهمية القوانين والمساواة، و أشار إلى أنه يسعى إلى تعزيز الحوار بين القبائل المختلفة لحل النزاعات بطرق سلمية، و أضاف أن الأعيان و القادة المحليين يمكنهم لعب دور كبير في الحد من الجريمة عن طريق تعزيز التعاون بين القبائل و تقديم نموذج إيجابي للسلوك العادل.

اختتم المبحوث حديثه بالإشارة إلى ضرورة تنفيذ سياسات تعليمية لتعزيز قيم التسامح والمساواة بالإضافة إلى تطبيق القوانين بشكل عادل، و يرى بأن تعزيز الحوار بين القبائل وتشجيع التعاون بين الأعيان والقادة المحليين سيكون له دور كبير في بناء مجتمع أكثر

تماسكًا، و أعرب عن أمله في أن تسهم الحكومة في دعم جهود الأعيان من خلال توفير الموارد اللازمة و تنظيم برامج تدريبية حول إدارة النزاعات مع توفير قنوات رسمية للتعاون بين القبائل و السلطات المحلية.

- المقابلة السادسة:

وفقًا للمبحوث "خ. م" و هو أحد أعيان قبيلة أولاد ملول يبلغ من العمر 79 سنة، تشكل القبيلة ركيزة أساسية في حياته و حياة المجتمع بأسره فهي تمثل الأصل والنسب ومرجعية كل فرد، حيث توفر دعمًا اجتماعيًا قويًا يربط بين الأفراد ويسهم في حل النزاعات والحفاظ على العادات و التقاليد، فالنسبة للتعصب القبلي يرى المبحوث أنه شكل من أشكال الولاء الأعمى للقبيلة على حساب العدالة و القيم العامة إذ يشير إلى أن هذا التعصب يظهر في بعض الأحيان، خاصة عندما يتعلق بالدفاع عن أبناء القبيلة حتى في حال كانوا مخطئين مما يؤدي إلى تصرفات غير مبررة و مشاكل اجتماعية كبيرة.

كما يرى المبحوث بأن له تأثيرا على سلوك الأفراد حيث يدفعهم إلى اتخاذ قرارات متهورة وشعورهم بأنهم محميون من القبيلة حتى لو خالفوا القانون، يضيف أن هذا الميل للدفاع الأعمى يعزز التصرفات التي قد لا تكون في مصلحة المجتمع التبسي و يزيد من احتمالية ارتكاب الجرائم، و يقدم المبحوث أمثلة على جرائم وقعت بسبب التعصب القبلي موضحًا أن صدامات قد حدثت بين القبائل بسبب خلافات على الموارد مثل الأراضي والشرف مما أدى إلى وقوع جرائم قتل و عنف.

يعتبر المبحوث أن هذه النزاعات يمكن حلها بالحوار السلمي لكن التعصب غالبًا ما يعقد الأمور، كما أشار إلى أن القبائل يمكن أن تلعب دورًا إيجابيًا في مكافحة الجريمة إذا تمسك الأعيان بالقيم الأخلاقية إلا أن التستر على الجرائم بدافع الحفاظ على سمعة القبيلة يبقى تحديًا خطيرًا، من جهته أكد المبحوث أنه يعمل كأحد الأعيان على نشر الوعي و

تعزيز قيم التسامح و العدل و يحرص على تشجيع الحوار بين القبائل وحل النزاعات بالطرق السلمية.

- المقابلة السابعة:

بحسب ما أشار إليه المبحوث "هـ.ج" و هو أحد أعيان قبيلة ولاد يحي فرقة المغارسة والبالغ من العمر 75 سنة، تعتبر القبيلة الرابط الذي يوحد الأفراد و يوفر لهم الدعم في الأوقات الصعبة فهي ليست مجرد وحدة اجتماعية بل هي أساس الاستقرار والتنظيم داخل المجتمع التبسي حيث تُسهم في حل النزاعات و توفير الدعم الاجتماعي، يرى المبحوث أن الأعيان يلعبون دورًا هامًا في اتخاذ القرارات المجتمعية و الحفاظ على السلم بين أفراد القبيلة.

أما بالنسبة للتعصب القبلي فيراه بمثابة تضخيم غير مبرر للولاء للقبيلة على حساب المبادئ الإنسانية و العدالة، و يشير المبحوث إلى أن التعصب يظهر بوضوح في المجتمع عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن أبناء القبيلة بغض النظر عن مدى صحة موقفهم وهو ما يؤدي إلى انقسامات و مشكلات بين القبائل، كما انه يؤثر سلبًا على سلوك الأفراد حيث يدفعهم إلى التصرف بعدوانية أو غطرسة عندما يشعرون بأن القبيلة تدعمهم مهما كانت تصرفاتهم هذا الأمر يعمق التوترات الاجتماعية و يؤدي إلى نزاعات قد تكون طويلة الأمد خاصة عندما يفتقر الأفراد إلى الحس بالمسؤولية تجاه المجتمع الأكبر، كما يؤكد المبحوث أن التعصب القبلي يسهم في زيادة الجريمة في المجتمع حيث يعزز لدى الأفراد شعورًا بالتفوق و عدم تحمل العواقب هذا الشعور بالحماية القبلية يدفع البعض إلى ارتكاب جرائم خاصة في النزاعات المتعلقة بالممتلكات أو الاعتداءات.

يرى المبحوث أن القبائل يمكن أن تلعب دورًا إيجابيًا أو سلبيًا في مكافحة الجريمة فإذا كانت القيم القبلية ترتكز على الشرف و العدالة يمكن للقبيلة أن تكون رادعًا للجريمة لكن إذا

تم التستر على الجرائم لحماية سمعة القبيلة و أفرادها فإن ذلك يعزز الظلم داخل المجتمع، فدور المبحوث كأحد أعيان القبيلة يتلخص في السعي إلى تحقيق العدالة وتشجيع الحلول السلمية للنزاعات من خلال الحوار و هو يؤكد على أهمية تعزيز التسامح داخل القبيلة وتوجيه الأجيال القادمة نحو احترام الآخر و التعايش السلمي، و فيما يتعلق بالحد من الجريمة الناتجة عن التعصب القبلي يرى المبحوث أن نشر الوعي بأهمية التعاون المجتمعي والحوار بين القبائل هو الحل كما يؤكد على ضرورة تنظيم لقاءات دورية بين القبائل لتعزيز التعاون و حل النزاعات بطرق سلمية بدلاً من اللجوء إلى العنف.

- المقابلة الثامنة:

بحسب ما أشار إليه المبحوث "ع. م" الذي يعتبر أحد أعيان قبيلة النمامشة فرقة أولاد العيساوي البالغ من العمر 89 عاما إلى أن القبيلة تلعب دورًا حيويًا في تنظيم الحياة الاجتماعية و الاقتصادية لأفراد المجتمع فهي ليست مصدراً للحماية و التوجيه فقط لكنها أيضًا محور يُلجأ إليه لحل النزاعات وفق العادات و التقاليد مما يعزز التماسك الاجتماعي ويشجع على التعاون، ويرى المبحوث أن التعصب القبلي هو تمسك غير مبرر بالقبيلة حيث يتم تقديم الطاعة للقبيلة على حساب القيم الأخلاقية و العدالة يظهر ذلك بوضوح في مواقف الدفاع الأعمى عن أبناء القبيلة ما يعزز من حدة التوترات بين القبائل المختلفة.

ويُشير المبحوث في حديثه إلى أن هذا التعصب يؤثر سلبًا على سلوك الأفراد إذ يصبح الشخص أكثر استعدادًا لاتخاذ قرارات متهورة عندما يشعر بأن القبيلة ستدعمه مهما كان تصرفه ما يؤدي إلى تصاعد النزاعات، كما انه يسهم في انتشار الجريمة بشكل غير مباشر فالتحصن بالدعم القبلي يُشجع البعض على ارتكاب جرائم أو تجاوزات قانونية خاصة في النزاعات المتعلقة بالممتلكات أو الثأر، في إطار مسؤوليته كأحد أعيان القبيلة يوضح المبحوث أنه يعمل على تعزيز قيم التسامح و العدالة بين أفراد القبيلة ويشجع الشباب على

تجنب التعصب و ارتكاب أفعال إجرامية وبناء علاقات إيجابية مع الأفراد من مختلف القبائل، كما أشار إلى أهمية التعليم و التثقيف في محاربة التعصب القبلي و الجريمة.

- المقابلة التاسعة:

بحسب ما أشار إليه المبحوث "ل.ع" الذي يعد أحد أعيان قبيلة أولاد يحي فرقة ولاد خيار، فإن القبيلة تمثل الركيزة الأساسية للحياة اليومية لأفراد المجتمع فالقبيلة ليست مجرد رابطة اجتماعية بل هي الشبكة التي توفر الدعم و التنظيم في مختلف جوانب الحياة بما في ذلك حل النزاعات و الزواج، أما بالنسبة التعصب القبلي فيرى بأنه تمسك مفرط للقبيلة، بحيث يصبح الفرد على استعداد لتجاهل القيم و المبادئ العادلة دفاعًا عن أفراد قبيلته هذا الولاء الأعمى يؤدي في بعض الأحيان إلى تعزيز التوترات بين القبائل و زيادة الصراعات.

كما يؤكد المبحوث على أن القبائل تلعب دورًا مزدوجًا فهي قد تكون أداة لتحقيق الأمن والعدالة للضحايا لكن في الوقت نفسه قد تسهم في التستر على الجرائم بدافع حماية سمعة القبيلة أو أفرادها، بالنسبة لبقية الأسئلة تعذر المبحوث عن الإجابة عنها.

- المقابلة العاشرة:

بحسب ما أشار إليه المبحوث "م.ت" و هو من أعيان قبيلة أولاد عبيد فرقة الفراشيش فإن القبيلة بالنسبة له و لغيره تعد جوهر الحياة و التاريخ المشترك فهي لا تقتصر على كونها نظامًا اجتماعيًا بل تمثل دعامة أساسية توفر الأمان و الدعم لأفرادها خاصة في أوقات الأزمات، كذلك تقوم بتنظيم العلاقات و التعاملات اليومية بين الأفراد مما يجعلها جزءاً لا يتجزأ من حياته، و فيما يتعلق بالتعصب القبلي يرى المبحوث أنه يشكل تفضيلاً مفرطًا للقبيلة هذا التعصب قد يخلق بيئة تنافسية ضارة بين القبائل حيث يسعى كل فرد إلى إثبات تفوق قبيلته حتى إذا كان ذلك يتطلب التغاضي عن الخطأ و نتيجة لذلك يصبح من السهل تفاقم النزاعات بين القبائل و يؤدي إلى تصرف الأفراد بشكل عدائي عند مواجهة

تحديات خارجية حيث يجعلهم يشعرون بأن القبيلة ستحميهم في كل الأحوال هذا الإحساس يشجع البعض على تجاهل القوانين و العدالة مما يؤدي إلى تصعيد النزاعات وتفكك المجتمع المحلي.

وفيما يخص دور القبائل في الحد من الجريمة داخل المجتمع التبسي يشير المبحوث إلى أنها تمثل "سيفًا ذا حدين"، فمن ناحية تساهم في تنظيم المجتمع وحمايته لكنها من ناحية أخرى قد تتسبب في التستر على الجرائم من أجل الحفاظ على سمعة القبيلة أو حماية أفرادها، و بصفته أحد أعيان القبيلة يعتقد المبحوث أن دوره يتمثل في تعزيز القيم الأخلاقية بين الأفراد و الحفاظ على التوازن بين الولاء للقبيلة و الالتزام بالعدالة، فيجب على القبيلة أن تكون عامل استقرار و ليس سببًا للفوضى و يسعى دائمًا لحل النزاعات عبر الحوار بدلاً من التصعيد.

كما يؤكد على أهمية نشر ثقافة التسامح و التفاهم بين القبائل المختلفة للحد من الجريمة الناتجة عن التعصب القبلي، فتنظيم لقاءات مشتركة بين القبائل للتباحث حول القضايا المشتركة و تعزيز التعاون يمكن أن يخفف من حدة التوترات، وأشار المبحوث أيضًا إلى وجود بعض المبادرات الحالية التي تسعى للتقليل من النزاعات القبلية إلا أنه يعتقد أنها لا تزال غير كافية و لذلك يشدد على ضرورة بذل المزيد من الجهد لتثقيف الأجيال الجديدة حول أهمية حل الخلافات بطرق سلمية.

أما السياسات التي يراها المبحوث ضرورية للحد من التعصب القبلي فهي تحسين التعليم و توفير فرص أكبر للشباب للتفاعل مع مجتمعات أخرى، و يرى أن الحكومة يجب أن تدعم هذه الجهود عبر تقديم برامج تعليمية و ثقافية تعزز قيم التسامح والاحترام المتبادل، وأخيرًا يعتقد المبحوث أن مستقبل العلاقات بين القبائل يعتمد بشكل كبير على قدرتها على التكيف مع التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و توجيه الطاقات نحو التنمية والتعاون بدلاً من النزاع و التنافس.

1-2- المقابلات التي تم إجراءها مع أفراد من مختلف قبائل المجتمع المحلي:

- المقابلة الأولى:

بحسب أقوال المبحوث " م، ع" البالغ من العمر 21 سنة، فإن الانتماء إلى قبيلة أولاد يحي فرقة المرازقة يشكل جزءاً أساسياً من هويته و ثقافته، حيث يعيش في أسرة ممتدة ويرتبط بشكل وثيق بأفراد قبيلته، و فيما يتعلق بالتوترات القبلية أشار المبحوث إلى أن بعض القبائل قد تحظى بامتيازات أكثر من غيرها مما يؤدي أحياناً إلى توترات و انعدام المساواة هذه التوترات قد تنشأ بسبب الخلافات حول الموارد أو الأراضي و التي شهدت أحياناً تصاعداً إلى نزاعات عنيفة بين القبائل.

أما فيما يخص الجريمة المرتبطة بالتعصب القبلي داخل المجتمع المحلي التبسي فقد أشار المبحوث إلى أن القتل و الاعتداء الجسدي هما من أكثر الجرائم التي تنشأ بسبب هذا التعصب و غالباً ما تكون هذه الجرائم مدفوعة بالرغبة في الثأر أو الانتقام، كما قد يؤثر التعصب القبلي على فرص الزواج و العمل و التعليم حيث يواجه الأفراد من القبائل الأقل نفوذاً صعوبات في الوصول إلى هذه الفرص، بالإضافة إلى أن الضغوط القبلية قد تؤثر أحياناً على النظام القضائي مما ينعكس على تحقيق العدالة بشكل متباين.

للحد من التعصب القبلي و الجريمة المرتبطة به يرى المبحوث أن التعليم وتوعية الشباب بأهمية الوحدة الوطنية هما عنصران أساسيان، كما شدد على أهمية القوانين التي تمنع التمييز القائم على الانتماء القبلي و أوضح أن وسائل الإعلام تلعب دوراً مهماً في تعزيز الوعي إلا أنه أشار إلى ضرورة تقديم صورة متوازنة و شاملة حول القبائل بدلاً من التركيز على الجوانب السلبية فقط، و عن تجربته الشخصية فقد ذكر المبحوث أنه واجه بعض أشكال التمييز القبلي في مكان عمله حيث تم تفضيل زملاء من قبائل أخرى في الترقيات مما أثر سلباً على فرصه في التقدم الوظيفي.

- المقابلة الثانية:

بحسب المبحوث " ح، ت" البالغ من العمر 35 عاما و هو عضو في قبيلة أولاد عبيد فرقة الفراشيش فإن ارتباطه بقبيلته يظل ضمن الحدود الطبيعية حيث يقدّر تقاليد قبيلته ولكنه يؤمن بضرورة الانفتاح على المجتمع الأوسع ، إذ لا يظهر له تفضيل واضح لبعض القبائل على حساب الأخرى لكن توجد بعض الفروق في المعاملة بناءً على التاريخ الاجتماعي والعلاقات الشخصية، كما أن التوتر بين القبائل ليس عالياً بشكل مستمر و لكنه قد يظهر في حالات التنافس على الموارد أو الأراضي خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية ، كما أن المبحوث لم يشهد حوادث إجرامية كبيرة ناجمة عن خلافات قبلية بشكل مباشر لكن هناك إشارات إلى أن بعض النزاعات الصغيرة قد تؤدي أحياناً إلى مواجهات عنيفة، فالجريمة المرتبطة بالتعصب القبلي في المجتمع غالباً ما تكون في شكل اعتداءات جسدية أو تهديدات.

حسب اعتقاد المبحوث يمكن أن يؤثر التعصب القبلي بشكل غير مباشر على فرص الأفراد في الزواج و العمل حيث يواجه البعض صعوبة في تحقيق فرص أفضل بسبب الضغوط الاجتماعية المرتبطة بالعلاقات القبلية خاصة إذا تم الحفاظ على العادات و التقاليد صارمة، كما يرى أن النظام القضائي يعمل بشكل عادل إلى حد كبير لكن التجارب الفردية قد تتفاوت بناءً على النفوذ و الموارد المتاحة فلتحقيق العدالة الكاملة يجب تعزيز الشفافية ومراقبة فعالية النظام القضائي، أما بالنسبة للحد من التعصب القبلي و الجريمة المرتبطة به يقترح المبحوث التثقيف و التوعية بأهمية التنوع و الاندماج الاجتماعي بجانب دعم سياسات العدالة الاجتماعية كخطوات فعالة فتعزيز التواصل و الحوار بين القبائل يمكن أن يساعد في تقليل سوء الفهم و تعزيز التعاون.

كما يشير المبحوث إلى أن وسائل الإعلام تلعب دوراً مهماً في تسليط الضوء على قضايا التعصب القبلي و الجريمة لكنها قد تركز أحياناً على الجوانب المثيرة للجدل دون

تقديم صورة شاملة عن الحلول الممكنة فمن المهم أن تعمل وسائل الإعلام على تحقيق التوازن و تقديم تقارير موضوعية و فعالة، و فيما يتعلق بالتجارب الشخصية مع التمييز القبلي لم يواجه المبحوث حالات مباشرة من التمييز ضده لكنه سمع عن بعض التجارب من أفراد آخرين في قبيلته الذين واجهوا تحديات في مجالات مختلفة بسبب أصولهم القبلية.

- المقابلة الثالثة:

بحسب المبحوث " م، ف" البالغ من العمر 47 عاما الذي ينتمي إلى قبيلة أولاد دراج فإن ارتباطه بقبيلته قوي و لكنه يولي أهمية كبيرة للتوازن بين الالتزام بالتراث القبلي والانفتاح والتحضر على الثقافات المختلفة للتكيف الجيد مع التغيرات و التطورات التي تحدث في المجتمع المحلي، يرى المبحوث أن التوتر بين القبائل غالباً ما يتم التستر عليه ولا يتم الإفصاح عنه و لكن قد يبرز في حالات تصادم المصالح القبائلية و التي سرعان ما يتم حلها من قبل الأعيان و قادة القبائل.

أما بالنسبة للجرائم المرتبطة بالتعصب القبلي فغالباً ما يتم إخفائها عن العامة لتبقى فقط الاعتداءات الجسدية الطفيفة التي يتم حلها عن طريق الوساطة القبلية دون تدخل النظام القضائي، و لكن التعصب القبلي قد يؤثر على فرص الزواج و العمل و التعليم ولكن التأثير ليس كبيراً كما هو الحال في بعض المجتمعات الأخرى ففي الغالب يتم النظر إلى الأفراد بناءً على قدراتهم الشخصية بدلاً من انتمائهم القبلي، كما يعتقد المبحوث أن النظام القضائي يتعامل بشكل عادل إلى حد كبير مع جميع القبائل رغم وجود بعض الحالات الفردية التي قد تظهر فيها تفاوتات.

للحد من التعصب القبلي و الجريمة المرتبطة به يوصي المبحوث بتعزيز التعليم وتوفير فرص متساوية لجميع الأفراد بالإضافة إلى دعم سياسات دمج فعّالة ، كما يعتقد أن تشجيع الحوار بين القبائل يمكن أن يساعد في تجاوز الخلافات و تعزيز التعاون، أما

بالنسبة لوسائل الإعلام فهي تلعب دوراً مهماً في تناول قضايا التعصب القبلي والجريمة لكن هناك حاجة لتحقيق توازن أفضل في التغطية لتجنب تضخيم المشكلات وزيادة الفجوات فمن المهم أن تسلط وسائل الإعلام الضوء على الحلول والقصص الإيجابية لتشجيع المجتمع على التعاون.

- المقابلة الرابعة:

أشار المبحوث "خ،ع" البالغ من العمر 28 عاما و الذي ينتمي إلى قبيلة النمامشة فرقة أولاد موسى إلى اعتزازه بقبيلته وبتاريخها وتقاليدها و يعتبرها جزءاً أساسياً من هويته، حيث أكد على وجود تفضيل لبعض القبائل في المجتمع المحلي لكنه ليس دائماً واضحاً بشكل جلي، ففي بعض الأحيان قد يُفضل أفراد من قبائل معينة في الفرص الاجتماعية أو الاقتصادية بناءً على علاقاتهم الشخصية أو تاريخهم، أما بالنسبة لمستوى التوتر بين القبائل في المجتمع التبسي غالباً ما يكون مرتفع خاصةً عندما تتداخل المصالح أو تتصادم في قضايا مثل الحدود أو الموارد، إذ أنه شهد حوادث إجرامية كبيرة ناتجة عن خلافات قبلية.

أكثر أنواع الجرائم المرتبطة بالتعصب القبلي في المجتمع المحلي هي المشاجرات البدنية والقتل و السرقة، أما بالنسبة للنظام القضائي حسب رأي المبحوث فانه يتحيز إلى القبائل ذات السلطة و النفوذ مقارنة بالقبائل أخرى، فللحد من التعصب القبلي والجريمة المرتبطة به يرى المبحوث أن التوعية المجتمعية و تعزيز قيم التسامح و التفاهم هي الخطوات الأكثر فاعلية كما يجب أيضاً تشجيع الحوار المفتوح بين القبائل و تعزيز القوانين التي تدعم المساواة، كما أن لوسائل الإعلام دوراً مهماً في تسليط الضوء على قضايا التعصب القبلي و الجريمة لكن أحياناً تكون التغطية غير متوازنة مما قد يؤدي إلى زيادة الانقسامات، فمن الضروري أن تعمل وسائل الإعلام على تقديم تقارير موضوعية وتشجيع الحلول بدلاً من التركيز فقط على المشاكل.

- المقابلة الخامسة:

أشار المبحوث "ب، ط" البالغ من العمر 43 عاما و الذي ينتمي إلى قبيلة أولاد عبيد فرقة الزغالمة إلى ارتباطه القوي بقبيلته حيث يقدر تقاليدها و يحترمها فهي تمثل مرجعيته وهويته التي يعتز و يفتخر بها أمام الغير، يرى المبحوث أن مستوى التوتر بين القبائل عالي و انه قد تظهر توترات و نزاعات بين أبناء القبيلة الواحدة خاصةً في الأوقات التي تتعقد فيها الأمور الاقتصادية أو الاجتماعية، فهو قد شارك و شهد حوادث إجرامية ناتجة عن خلافات قبلية سواء مع قبائل أخرى أو مع أبناء قبيلته بسبب ملكية و حدود الأراضي، كما شملت الجرائم الواقعة التهديدات و المشاجرات و الثأر كلها كانت جراء التعصب القبلي.

يعتقد المبحوث أن النظام القضائي يتعامل بشكل نسبي مع القبائل بوجه عام لكن هناك بعض الحالات التي قد يظهر فيها عدم توازن بناءً على الوضع الاجتماعي أو النفوذ لذلك من الضروري تعزيز تطبيق القوانين بشكل موحد لضمان العدالة لجميع الأفراد، فللحد من التعصب القبلي و الجريمة المرتبطة به يرى المبحوث أن تعزيز التعليم و التواصل بين القبائل أمران مهمان جداً من الضروري أيضاً دعم السياسات التي تروج للمساواة وتوفير فرص متساوية لجميع الأفراد، كما أن وسائل الإعلام تلعب دوراً مهماً في تناول قضايا التعصب القبلي و الجريمة لكن في بعض الأحيان قد تكون التغطية مبنية على أحداث غير نمطية أو درامية لذلك من الضروري أن تسعى وسائل الإعلام لتقديم تقارير متوازنة تشمل قصص النجاح و التقدم أيضاً.

- المقابلة السادسة:

أشار المبحوث "غ، ز" البالغ من العمر 32 عاما و الذي ينتمي إلى قبيلة النمامشة فرقة التكاكة إلى أن القبيلة تعتبر جزءاً أساسياً من هويته الثقافية و على الرغم من ذلك يدلي بأهمية الانفتاح على المجتمعات و الثقافات المغايرة و التفاعل مع جميع أفراد المجتمع

المحلي التبسي بغض النظر عن انتمائهم القبلي، يرى المبحوث انه لا يوجد تفضيل ملموس لبعض القبائل على حساب الأخرى بشكل منهجي إلا أن التفضيلات الفردية قد تظهر بناءً على الروابط الشخصية و العائلية و لكن لا توجد سياسة تفضيل رسمية.

يرى المبحوث أن مستوى التوتر بين القبائل عادة ما يكون متوسط ، فقد يظهر التوتر القبلي عندما تتعرض المصالح الاقتصادية لبعض الضغوط لتشمل جرائم الاعتداءات الجسدية و اللفظية و السرقة و غيرها، كما قد يؤثر التعصب القبلي على فرص الأفراد في الزواج أو العمل أو السكن و لكن هذا التأثير غالباً ما يكون غير مباشر ففي بعض الحالات قد يواجه الأفراد صعوبة في الحصول على فرص أفضل بسبب التصورات الاجتماعية المرتبطة بانتمائهم القبلي، كما يعتقد أن النظام القضائي يعمل بشكل عادل نسبياً لكن التجارب قد تختلف بناءً على الوضع الاجتماعي للأفراد.

- المقابلة السابعة:

أشار المبحوث "م، ر" البالغ من العمر 39 عاما بصفته فرداً من قبيلة أولاد يحي فرقة المغارسة إلى انه يرتبط بقبيلته ارتباطاً و يسعى جاهدا للحفاظ على تقاليدها و قيمها المتوارثة عبر الأجيال. حيث يرى أن هناك أحياناً تفضيل لبعض القبائل على أخرى في المجتمع المحلي لاسيما عندما يتعلق الأمر بالفرص الاقتصادية و السياسية حيث تهيمن بعض القبائل ذات التأثير الأكبر على العديد من الفرص، كما يرى أن مستوى التوتر بين القبائل وداخلها معتدل نسبياً ولكن يمكن أن يتصاعد بسبب النزاعات القبلية التي تؤدي إلى حوادث إجرامية مثل الاعتداءات أو السرقة نتيجة لهذه الخلافات.

فيما يتعلق بالنظام القضائي يشير المبحوث إلى أنه للأسف لا يتعامل دائماً بعدالة كاملة مع جميع القبائل إذ يتأثر أحياناً بعوامل قبلية، فللحد من التعصب القبلي والجريمة المرتبطة به يرى أن تعزيز الحوار والتفاهم بين القبائل بالإضافة إلى تحسين العدالة

الاجتماعية يمكن أن يكون لهما تأثير إيجابي، أما عن وسائل الإعلام فهي تلعب دوراً مهماً في تسليط الضوء على القضايا لكنه يرى أنها أحياناً تساهم في تأجيج الصراعات بدلاً من تهدئتها.

- المقابلة الثامنة:

أشار المبحوث "ح، م" البالغ من العمر 33 عاما و الذي ينتمي إلى قبيلة أولاد عبيد فرقة ولاد عبد السلام إلى ارتباطه العميق بقبيلته فهو يعيش وفقاً لعادات وتقاليد قبيلته الراسخة في ذهنه و التي تعزز الإحساس بالانتماء و الهوية، يرى للمبحوث أن هناك تفضيل لبعض القبائل على و يظهر هذا التفضيل بوضوح في مجالات مثل الأعمال والتوظيف حيث تُعطى الفرص لبعض القبائل ذات النفوذ الأكبر مما قد يؤدي إلى شعور بالتمييز بين باقي القبائل.

فيما يتعلق بمستوى التوتر بين القبائل يعتبر متوسطا، فقد شهدت بعض المشاجرات بين أفراد قبائل مختلفة و القبيلة الواحدة بسبب نزاعات على الملكيات و الميراث والأراضي وغيرها مما أدى إلى تصعيد التوترات بشكل محدود، أما بالنسبة للجرائم المرتبطة بالتعصب القبلي في المجتمع التبسي فإن الاعتداءات الجسدية تعتبر من أكثر الأنواع التي تظهر نتيجة النزاعات القبلية، كما قد يؤثر التعصب القبلي على العديد من المجالات فيصبح من الصعب العثور على فرص متساوية بسبب التحيز لصالح أفراد من قبائل معينة مما يعزز الفجوات بين مختلف القبائل.

يعتقد المبحوث أن النظام القضائي يعاني أحياناً من عدم التوازن في تعاملاته مع جميع القبائل حيث يمكن أن تؤثر الوساطة القبلية أو الضغوط الاجتماعية على كيفية تطبيق العدالة مما يتطلب إصلاحات لضمان المساواة، فللحد من التعصب القبلي والجريمة المرتبطة به يرى المبحوث أنه من الضروري تعزيز برامج التثقيف و التوعية التي تركز على

تعزيز الفهم المتبادل و الحوار بين القبائل بالتالي يجب تحسين الشفافية في النظام القضائي وتوفير فرص عادلة لجميع الأفراد لتقليل التوترات، كما تلعب وسائل الإعلام دوراً مهماً في إبراز القضايا المتعلقة بالتعصب القبلي و الجريمة و لكن في بعض الأحيان تركز على الجوانب المثيرة للجدل بدلاً من تقديم صورة شاملة و موضوعية مما يمكن أن يساهم في تعزيز الصراعات بدلاً من تهدئتها.

- المقابلة التاسعة:

أشار المبحوث "ع، ط" البالغ من العمر 52 عاما و الذي ينتمي إلى قبيلة أولاد جلال إلى ارتباطه المتين و العميق بقبيلته حيث نشأت في بيئة محافظة تعتمد على قيم القبيلة وتقاليدها مما يعزز من الشعور بالانتماء والهوية الجماعية، يرى المبحوث أن هناك أحياناً تفضيل لبعض القبائل على أخرى في المجتمع المحلي خصوصاً في المجالات الاقتصادية و الإدارية هذا التفضيل يمكن أن يكون نتيجة لعلاقات طويلة الأمد أو تأثيرات تاريخية مما قد يؤدي إلى تفاوت في الفرص المتاحة بين الأفراد على حساب انتماءهم القبلي.

بخصوص مستوى التوتر بين القبائل حسب رأي للمبحوث عموماً منخفض ولكن قد تظهر حالات من النزاعات التي تثير القلق، فعلى سبيل المثال قد تحدث مشكلات حول استخدام الموارد مثل المياه أو الأراضي و هذه الخلافات قد تؤدي إلى توترات تتطلب تدخل أطراف ثالثة لحلها، أما فيما يخص الجرائم المرتبطة بالتعصب القبلي فإن أبرزها هو العنف الجسدي الذي ينجم عن النزاعات بين القبائل. هذه النزاعات غالباً ما تؤدي إلى تصاعد العنف، كما يمكن أن يؤثر التعصب القبلي بشكل كبير على فرص الزواج و العمل وغيرها.

يعتقد المبحوث أن النظام القضائي في المجتمع التبسي يمكن أن يكون أكثر عدالة إذا عمل على تقليل تأثير التحيزات القبلية ففي بعض الأحيان تؤثر العلاقات أو النفوذ القبلية على كيفية التعامل مع القضايا مما يستدعي تحسين النظام القضائي لضمان المساواة، فللحد

من الجرائم الناتجة عن التعصب القبلي اقترح المبحوث تعزيز البرامج التعليمية التي تروج للتفاهم و التعاون بين القبائل كما يمكن أن يساهم تحسين فرص العمل و التعليم بشكل عادل في تقليل التوترات، كما أن وسائل الإعلام تلعب دوراً هاماً في تغطية مثل هذه القضايا بحيث تكون مفيدة إذا قدمت تغطية موضوعية تعزز من الفهم المتبادل و مع ذلك في بعض الأحيان تركز على الجوانب المثيرة للجدل مما يمكن أن يزيد من التوترات بدلاً من معالجتها بشكل بنّاء.

- المقابلة العاشرة:

أشار المبحوث "ع، ز" البالغ من العمر 25 عاما و الذي ينتمي إلى قبيلة النمامشة فرقة التكاكة إلى ارتباطه القوي بقبيلته فالروابط العائلية و التقاليد القبلية تُشكل جزءاً أساسياً من حياته اليومية و هويته، يرى المبحوث أن هناك أحيانا حالات تفضيل لبعض القبائل على أخرى مما يؤدي إلى تفاوت في الفرص المتاحة بين الأفراد، فمستوى التوتر بين القبائل عادةً ما يكون مرتفعاً لوجود نزاعات حول الموارد أو الحقوق مثل الخلافات المتعلقة بالأراضي الزراعية أو الشرف التي قد تؤدي إلى توترات، أما بالنسبة للجرائم المرتبطة بالتعصب القبلي في المجتمع المحلي فإنها غالباً ما تشمل الاعتداءات البدنية الناجمة عن النزاعات القبلية والقتل نتيجة الثأر والانتقام و غيرها من الجرائم التي تسبب أضرارا نفسية وجسدية على ضحاياها.

يرى المبحوث أن النظام القضائي قد يظهر أحياناً تبايناً في تعامله مع جميع القبائل مما يخلق شعوراً بعدم الإنصاف، و للحد من التعصب القبلي و الجريمة المرتبطة به لابد من تعزيز التعليم و التوعية حول أهمية المساواة و الاحترام المتبادل بالإضافة إلى تحسين الوصول إلى الفرص الاقتصادية و التعليمية بشكل عادل، كما أوضح دور وسائل الإعلام في تسليط الضوء على قضايا التعصب القبلي و الجريمة و معالجتها سواء من قبل السلطات الرسمية أو السلطات غير الرسمية، أشار المبحوث في حديثه إلى تجربته الشخصية مع

التعصب القبلي حيث لاقى تمييزا في عدة مجالات خاصةً فيما يتعلق بموضوع الزواج من خارج القبيلة.

1-3- المقابلات التي تم إجراءها مع الأفراد الذين ارتكبوا جرائم:

- المقابلة الأولى:

أفاد المبحوث "ن، ع" البالغ من العمر 28 عامًا و الذي ينتمي إلى قبيلة أولاد عبيد أنه ارتكب جريمة عنف دفاعًا عن شرف عائلته، مشيرا إلى أن التقاليد القبلية والتوقعات الاجتماعية كانت عوامل حاسمة في نشوء تصرفاته التعصبية مما دفعه لاستخدام العنف لحماية شرف العائلة، و أوضح أن توزيع القبائل الجغرافي يساهم في تشكيل شبكات الجريمة حيث يدفع الضغط الاجتماعي و القبلي الأفراد للانضمام إلى هذه الشبكات للدفاع عن مصالح القبيلة، كما أكد أيضًا أن القيم و التقاليد القبلية تساهم في بعض الأحيان في قبول الأفعال الإجرامية إذا كانت مبررة بالدفاع عن الشرف و أن التعليم يلعب دورًا في تقليل التعصب القبلي و الجريمة من خلال تعزيز التسامح و التعايش السلمي.

يرى المبحوث أن هناك علاقة مباشرة بين تشكيل نمط الجريمة و التعصب القبلي في المجتمع التبسي حيث يشجع التعصب على استخدام العنف لحماية الشرف والمصالح القبلية، و أوضح أيضًا أن بعض القيم و التقاليد القبلية تشجع على ممارسة أنواع معينة من الجرائم مثل العنف و الانتقام لحماية الشرف، كما أوضح أن النزاعات القبلية غالبًا ما تُسوّى من خلال المجالس القبلية و الوساطة بين الزعماء القبليين مما قد يتداخل مع النظام القانوني الرسمي، إذ يرى أن الأفراد الذين ارتكبوا أفعالًا إجرامية يجب أن يعترفوا بأخطائهم ويسعوا إلى المصالحة و المشاركة في برامج إعادة التأهيل و التوعية لتعزيز التسامح والتعايش السلمي.

اقترح المبحوث أن السلطات المحلية يمكنها تعزيز الوعي بأهمية التعايش السلمي من خلال تنظيم حملات توعية و برامج تعليمية و إنشاء مراكز مجتمعية تقدم أنشطة مشتركة، كما أشار إلى ضرورة تنفيذ برامج تدريبية و تعليمية لتوفير فرص عمل وتعزيز التنمية الاقتصادية في المناطق القبلية و تعزيز النظام القانوني وتطبيق القوانين بشكل عادل وشفاف، بالإضافة إلى تأكيده على أهمية تعزيز الشفافية و المساءلة من خلال نشر المعلومات و تنظيم جلسات استماع عامة و إشراك المجتمع في عملية صنع القرار، وأشار أيضًا إلى ضرورة تدريب أفراد الأمن و القضاء على التعامل بحيادية و عدالة مع القضايا القبلية.

يرى المبحوث أن التعصب القبلي يشكل عاملًا رئيسيًا في تصرفاته العدائية واستخدامه للعنف حيث يعكس ذلك تأثير القيم و التقاليد القبلية في تشكيل السلوكيات العنيفة إذ يُعتبر الدفاع عن الشرف و الكرامة أمرًا محوريًا في المجتمع التبسي كما يوضح أن التوزيع الجغرافي و الضغط الاجتماعي يزيد من احتمال تشكل شبكات الجريمة القائمة على الولاءات القبلية.

- المقابلة الثانية:

في مقابلة مفصلة أشار المبحوث "ج، ق" البالغ من العمر 40 عاما و الذي ينتمي إلى قبيلة النمامشة للدور الكبير الذي يلعبه التعصب القبلي في تشكيل العلاقات الاجتماعية وارتفاع معدلات الجريمة داخل المجتمع المحلي في مدينة تبسة، حيث أوضح المبحوث أن العلاقات الاجتماعية تتشكل على أساس الروابط القبلية القوية مما يعزز شعور التضامن الداخلي و العداء الخارجي ففي قضيته النزاع على ملكية الأرض العرشية مع ابن عمه نجم عن تعصب وشعوره بالدفاع عن حقوق القبيلة و الكرامة العائلية إلى ارتكابه جريمة القتل.

أكد المبحوث أن المصالح المشتركة و الولاءات القبلية تؤثر بشكل كبير على تكوين العلاقات الاجتماعية و السلوك الشخصي مما يدفع الأفراد إلى الدفاع عن مصالح القبيلة بأي ثمن هذه الولاءات تعزز التصرفات العدائية عند الشعور بتهديد هذه المصالح، كما أشار إلى أن التماسك الاجتماعي داخل الأسرة الممتدة التي يعيش فيها يزيد من شعور المسؤولية تجاه الدفاع عن حقوق الأسرة و القبيلة ما يزيد من احتمال حدوث النزاعات و الجريمة.

أوضح المبحوث أن الهوية القبلية تشكل جزءًا كبيرًا من هويته الذاتية وتعزز قيمة الشرف و الكرامة مما يدفعه إلى التصرف بطرق تحافظ على هذه القيم بما في ذلك الدفاع العنيف عن حقوق القبيلة، كان للدعم العائلي و القبلي تأثير كبير في تصرفاته حيث جعلته يشعر بالقوة و الثقة في الدفاع عن حقوقه حتى لو كان ذلك يعني اللجوء للعنف، كما أكد على أن التوزيعات الجغرافية للقبائل تساهم في تشكيل مناطق نفوذ قبلية و شبكات الجريمة حيث تجمع الأفراد الذين يشعرون بالانتماء القبلي للدفاع عن مصالحهم، حيث أن الضغط الاجتماعي و القبلي يدفع الأفراد نحو الانضمام إلى هذه الشبكات لتعزيز الالتزام والمشاركة في الدفاع عن القيم القبلية.

فيما يتعلق بتأثير العادات و التقاليد القبلية أشار المبحوث إلى أن هذه التقاليد تعزز قيمة الشرف و الدفاع عنه و تجعل العنف وسيلة مبررة لحل النزاعات، فالقيم القبلية تشجع على ممارسة العنف و الانتقام للحفاظ على الشرف و حماية الحقوق القبلية ما يزيد من انتشار الجرائم الانتقامية و العنيفة داخل المجتمع، أما فيما يخص دور السلطات المحلية أكد على أن تحسين العدالة الاجتماعية و توفير الفرص المتساوية يمكن أن يقلل من التوترات القبلية و الجريمة و توفير برامج تدريب مهني و فرص عمل للشباب لتقليل البطالة والتوترات الاجتماعية.

أشار المبحوث إلى أن التعصب القبلي يشكل احد ابرز الأسباب في تصرفاته العدائية واستخدامه للعنف حيث يعكس ذلك تأثير القيم و التقاليد القبلية في تشكيل السلوكيات العنيفة

حيث يُعتبر الدفاع عن الشرف و الكرامة أمرًا محوريًا في المجتمع القبلي، فالنسبة له تُشكل الهوية القبلية جزءًا كبيرًا من هويته الذاتية مما يعزز من قيمة الشرف و الكرامة ويدفع الأفراد للتصرف بطرق تحافظ على هذه القيم بما في ذلك استخدام العنف فالدعم العائلي والقبلي يوفر شعورًا بالقوة و الثقة في الدفاع عن الحقوق حتى لو كان ذلك يتطلب اللجوء للعنف، في المجمل توضح أراء المبحوث أن التعصب القبلي يلعب دورًا كبيرًا في تصرفاته العدائية وأن هناك حاجة ماسة لتدخل السلطات المحلية لتعزيز التسامح و التعايش السلمي والحد من التعصب و الجريمة داخل المجتمع المحلي.

- المقابلة الثالثة:

أشار المبحوث" ب، أ" و هو في الثلاثين من عمره ينتمي إلى قبيلة أولاد دراج إلى كيفية تأثير التعصب و الولاءات القبلية على تقسيم المجتمع و زيادة انقساماته، إذ يعزز التعصب القبلي العزلة الاجتماعية و يقلل من التواصل بين الأفراد من القبائل المختلفة مما يزيد من احتمالية حدوث التوترات و الصراعات، كما تؤثر العلاقات القبلية بشكل ملحوظ على الهوية الشخصية و قرارات الأفراد مما قد يزيد من احتمالية ارتكاب أعمال إجرامية خاصة في حالات النزاعات و الانتقام.

فيما يخص تأثير الهوية القبلية في تشجيع الانتماء إلى الشبكات الإجرامية يوضح المبحوث أن الدعم العائلي و الهوية القبلية يمكن أن يكون لهما تأثير كبير على انضمام الأفراد إلى تلك الشبكات إذ يُؤثر الانتماء القبلي في قرارات الأفراد بالمشاركة في الأنشطة الإجرامية حيث توفر القبائل دعماً و حماية لأفرادها مما يعزز من تشجيع تلك الشبكات، أما بالنسبة لتأثير التعصب القبلي على نمط الجريمة يرى المبحوث أن القيم و التقاليد القبلية قد تشجع بعض أنواع الجرائم مثل الانتقام و الدفاع عن الشرف مما يساهم في انتشارها داخل المجتمع المحلي فالتصرفات التعصبية قد تزيد من احتمال ارتكاب الجرائم بغية استعادة الشرف و الكرامة القبلية.

أخيراً، بالنسبة لدور السلطات المحلية في تقليص التعصب القبلي والحد من مستويات الجريمة يشير المبحوث إلى أهمية تعزيز الوعي بأهمية التعايش السلمي والتسامح وتنفيذ سياسات تهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمعالجة حالات التعصب القبلي و الجريمة كما يجب أن تتعاون السلطات القانونية مع الأجهزة الأمنية للتصدي بشكل فعّال للجرائم المرتبطة بالتعصب القبلي و تحقيق العدالة.

تشير أراء و أقوال المبحوث إلى أن التعصب القبلي يلعب دوراً كبيراً في تشكيل العلاقات الاجتماعية و زيادة الجريمة في المجتمع المحلي حيث تعزز القيم التقليدية والروابط القبلية من الولاءات القبلية و تؤدي إلى تقسيم المجتمع، كما يعزز من العزلة الاجتماعية ويقلل من التواصل بين الأفراد من القبائل مختلفة مما يزيد من فرص حدوث التوترات والصراعات، أما بالنسبة لتأثير الولاء القبلي على الهوية الشخصية و قرارات الأفراد قد تزيد من احتمالية ارتكاب الأعمال الإجرامية خاصة في حالات النزاعات والانتقام فالدعم العائلي والهوية القبلية يمكن أن يشجعان على الانضمام إلى الشبكات الإجرامية، بينما القيم والتقاليد القبلية قد تشجع على بعض أنواع الجرائم مثل الانتقام و الدفاع عن الشرف.

- المقابلة الرابعة:

أشار المبحوث" ج، ز" و هو في الخمسين من عمره ينتمي إلى قبيلة أولاد ملول إلى أن العلاقات الاجتماعية في المجتمع المحلي تتشكل بناءً على التعصب القبلي حيث يتم تقييم الأفراد و احترامهم بناءً على انتمائهم القبلي و مكانتهم داخل القبيلة ما يزيد من الشعور بالانتماء و الالتزام تجاه القبيلة، و بالتالي يمكن أن يؤدي هذا التعصب إلى تصاعد النزاعات والصراعات بين القبائل المختلفة أو داخل القبيلة نفسها مما يزيد من احتمالية ارتكاب الجرائم كوسيلة لحل النزاعات أو الدفاع عن الشرف القبلي.

يشعر المبحوث بالضغوط القوية من أفراد القبيلة للمحافظة على التقاليد والدفاع عن شرف العائلة و القبيلة مما يمكن أن يدفعه إلى ارتكاب أفعال عدائية أو جرائم لتحقيق العدالة كما يرونها أو للانتقام و رد الكرامة، كما أن أنماط التفاعل الاجتماعي القائمة على الولاءات القبلية تشجع على التصرفات العدائية تجاه الآخرين خاصةً عندما يكون هناك تهديد للشرف أو مكانة القبيلة.

كما يشير إلى أن التماسك الاجتماعي القوي داخل القبيلة يعزز التصرفات التي تدافع عن شرف القبيلة و مكانتها، بينما التفكك الأسري يمكن أن يؤدي إلى مشاعر العزلة و اليأس مما يجعل الأفراد أكثر عرضة للتصرفات العدائية، في هذه الحالة كان التماسك الاجتماعي و الضغوط القبلية أقوى من القيم الأخلاقية و القانونية، كما يشير أيضا إلى أن هذه القضية تعبر عن مشكلة اجتماعية كبيرة و عدم فعالية منظومة العدالة في التعامل مع تحديات التعصب القبلي و جرائم الشرف لذلك من الضروري تعزيز الوعي الثقافي والتربوي للحد من هذه الظاهرة و توجيه الأفراد نحو تفهم أعمق لقيم العدالة والتسامح داخل المجتمع التبسي.

يشير المبحوث في هذه المقابلة إلى الدور الكبير الذي يلعبه التعصب القبلي في تشكيل العلاقات الاجتماعية و زيادة معدلات الجريمة في المجتمع المحلي إذ يعيش المبحوث في بيئة اجتماعية تتشكل فيها العلاقات بناءً على الانتماء القبلي مما يعزز من شعور الأفراد بالانتماء و الالتزام تجاه قبيلتهم هذه الديناميكية تزيد من احتمالية حدوث النزاعات و الصراعات بين القبائل المختلفة أو حتى داخل القبيلة نفسها حيث يعتبر الدفاع عن الشرف القبلي و حل النزاعات من خلال العنف أمرًا مقبولاً و مبررًا في هذا السياق، كما تؤثر المصالح المشتركة و الولاءات القبلية بشكل كبير على تكوين العلاقات الاجتماعية وسلوك الأفراد حيث يشعر الأفراد بالضغوط القوية من أفراد القبيلة للمحافظة على التقاليد

والدفاع عن شرف العائلة و القبيلة هذا الشعور يمكن أن يدفع الأفراد إلى ارتكاب جرائم لتحقيق العدالة أو للانتقام و رد الكرامة كما يرونها.

يرى المبحوث أن التماسك الاجتماعي داخل القبيلة يعزز التصرفات التي تدافع عن شرف القبيلة و مكانتها بينما يمكن أن يؤدي التفكك الأسري إلى مشاعر العزلة و اليأس مما يجعل الأفراد أكثر عرضة للتصرفات العدائية، في هذه الحالة كان التماسك الاجتماعي والضغوط القبلية أقوى من القيم الأخلاقية و القانونية مما دفع المبحوث إلى ارتكاب الجريمة، أيضا تشير المقابلة إلى مشكلة اجتماعية أكبر و هي عدم فعالية منظومة العدالة في التعامل مع تحديات التعصب القبلي و جرائم الشرف.

من الضروري تعزيز الوعي الثقافي والتربوي للحد من هذه الظاهرة و توجيه الأفراد نحو تفهم أعمق لقيم العدالة و التسامح داخل المجتمع، السلطات المحلية بحاجة إلى تنفيذ سياسات تهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية و تعزيز الشفافية و المساءلة في معالجة حالات التعصب القبلي والجريمة يجب أن تتعاون السلطات القانونية مع الأجهزة الأمنية للتصدي بشكل فعّال للجرائم المرتبطة بالتعصب القبلي و تحقيق العدالة.

- المقابلة الخامسة:

أشار المبحوث" ع، ل" و هو في الخمسين من عمره ينتمي إلى قبيلة أولاد يحي إلى أن التعصب القبلي له تأثير عميق على العلاقات الاجتماعية و معدلات الجريمة في المجتمع المحلي، فبالنسبة له و وفقاً لتجربته فإن الولاء القبلي و التقاليد المتوارثة تلعب دوراً أساسياً في تشكيل سلوكيات الأفراد، هذه الروابط القبلية تعزز التصرفات الانتقامية للحفاظ على الشرف و الكرامة القبلية مما يدفع الأفراد إلى اتخاذ إجراءات عنيفة عند شعورهم بتهديد قبلي أو عائلي، كما يوضح أن المصالح المشتركة و الولاء القبلي تشكل محورًا رئيسيًا في سلوك الأفراد حيث يمكن أن تدفعهم هذه الضغوط الاجتماعية إلى ارتكاب جرائم للحفاظ

على كرامة القبيلة، فالتفاعلات الاجتماعية التي تقوم على الولاء القبلي تشجع التصرفات العدائية تجاه الآخرين خاصة عند الشعور بتهديد خارجي أو داخلي ففي حالات ارتكاب الجريمة يظهر التماسك الاجتماعي داخل الأسرة و القبيلة كعامل دافع لاتخاذ إجراءات عنيفة للدفاع عن الأسرة مما يعكس تأثير البنية العائلية و القبلية على العلاقات الاجتماعية وكيفية التفاعل مع الآخرين.

كما تلعب الهوية القبلية تلعب دورًا في تشكيل الهوية الذاتية للأفراد وتعزز من إحساسهم بالانتماء داخل المجتمع المحلي التبسي مما يضخم الضغوط الاجتماعية للتصرف بما يتماشى مع توقعات القبيلة و يزيد من احتمالية ارتكاب الجرائم بدافع الانتقام، إذ توفر هذه الأخيرة دعمًا و حماية للأفراد داخل القبيلة مما يعزز الانتماء إلى الشبكات الإجرامية التي تعمل تحت مظلة الحفاظ على سلامة القبيلة.

يرى المبحوث أن العوامل الاجتماعية و الثقافية تساهم في نشوء التصرفات التعصبية وارتكاب الجرائم، كما أن التوزيعات الجغرافية تعزز الانقسامات القبلية و تحدد مناطق النفوذ مما يعزز الولاء القبلي و يدفع الأفراد إلى الانضمام إلى الشبكات الإجرامية للحصول على الدعم و الحماية، فالنسبة له يساهم المستوى التعليمي على تقليل التعصب القبلي والجريمة حيث يعزز التعليم الوعي بالحلول السلمية و التسامح، فالعلاقة بين التعصب القبلي ونمط الجريمة تؤدي إلى تبرير الأفعال العنيفة كوسيلة لحل النزاعات و الدفاع، كما أن القيم والتقاليد القبلية تشجع الجرائم الانتقامية و العنف للحفاظ على الكرامة القبلية.

تواجه السلطات المحلية حسب رأي المبحوث تحديات في تسوية النزاعات القبلية بسبب التداخل بين الحلول العرفية و النظام القانوني الرسمي، و عليه ينبغي على الأفراد الذين ارتكبوا أفعالًا إجرامية أن يتخذوا خطوات لتعزيز التسامح و التعايش السلمي مثل الاعتراف بالأخطاء و المشاركة في برامج تعليمية و توعوية، كما يمكن للسلطات تعزيز الوعي

بالتعايش السلمي و تقليل التعصب القبلي من خلال تنظيم حملات توعية وورش عمل وبرامج إعادة تأهيل.

تعكس آراء المبحوث الدور الذي يلعبه التعصب القبلي في تشكيل العلاقات الاجتماعية وزيادة معدلات الجريمة في المجتمع المحلي، فالولاء القبلي و التقاليد المتوارثة تساهم بشكل كبير في تعزيز التصرفات الانتقامية و العنيفة لحماية الشرف و الكرامة القبلية، هذه الديناميكيات تؤثر بشكل ملحوظ على سلوك الأفراد حيث يتعرضون لضغوط اجتماعية قوية تدفعهم إلى اتخاذ إجراءات عنيفة للدفاع عن شرف القبيلة، كما تشكل المصالح المشتركة والولاء القبلي محورًا أساسيًا في سلوكيات الأفراد مما يزيد من احتمالية ارتكاب الجرائم بدافع الانتقام، فالتفاعل الاجتماعي القائم على الولاء يعزز التصرفات العدائية و يزيد من حدة النزاعات بينما يمكن أن يؤدي التفكك الأسري إلى مشاعر العزلة و اليأس مما يجعل الأفراد أكثر عرضة للتصرفات العدائية، أما بالنسبة للهوية القبلية فهي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من الهوية الذاتية للأفراد مما يعزز الضغوط الاجتماعية للتصرف بطرق تتماشى مع توقعات القبيلة و يزيد من احتمالية ارتكاب الجرائم بدافع الانتقام.

- المقابلة السادسة:

أشار المبحوث" م، ش" و هو في الثامنة و العشرين من عمره ينتمي إلى قبيلة أولاد النمامشة إلى أن العلاقات الاجتماعية تتشكل بناءً على الأنساب و الانتماء القبلي حيث يكون التفاعل بين الأفراد مبنيًا على الولاء و الانتماء العائلي و القبلي هذا ما يزيد من احتمالية التوترات و الصراعات بين خاصة عندما تتعارض مصلحة الأفراد مع مصلحة القبيلة أو العائلة، و ذكر المبحوث أن المصالح المشتركة و الولاءات القبلية تساهم في تشكيل العلاقات الاجتماعية إذ يمكن أن تؤثر هذه المصالح و الولاءات على سلوكيات الأفراد حيث يمكن أن يفضي الولاء القبلي المطلق إلى تبرير استخدام العنف أو الاعتداءات بسبب النزاعات القبلية، و أكد المبحوث أن أنماط التفاعل الاجتماعي المبنية على الولاءات

يمكن أن تزيد من التوترات و التصرفات العدائية تجاه الآخرين خاصة عندما يحدث خلاف بين أفراد من قبائل مختلفة، و أشار في حديثه إلى أنه عندما يكون هناك تفكك أسري أو انعدام للتماسك الاجتماعي يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الجريمة المرتبطة بالتعصب القبلي حيث يفتقر الأفراد إلى الدعم الاجتماعي و المساندة في حل النزاعات بطرق سلمية، مضيفا أن البنية العائلية و القبلية تؤثر بشكل كبير على طبيعة العلاقات الاجتماعية حيث يكون التفاعل مع الآخرين يعتمد على الولاءات و القيم القبلية المشتركة.

أوضح المبحوث أن العادات و التقاليد القبلية تلعب دورًا في تشكيل العلاقات الاجتماعية و سلوكيات الأفراد و قد تسهم في تبرير الأفعال الإجرامية في إطار التعصب القبلي خاصة إذا ما تم استخدام العادات و التقاليد كذريعة للعنف أو الانتقام، و فيما يخص دور الهوية القبلية في تشجيع الانتماء إلى الشبكات الإجرامية داخل المجتمع المحلي أشار المبحوث إلى أن الدعم العائلي المستند إلى الهوية القبلية يمكن أن يكون عاملاً مؤثرًا في انضمام الأفراد إلى الشبكات الإجرامية حيث يجد الأفراد دعمًا و حماية في هذه الشبكات.

كما ذكر أن الانتماء القبلي يؤثر بشكل كبير على هوية الفرد و تحديد هويته الشخصية حيث يرتبط الفرد بأنماط السلوك و التصرفات التي تعبر عن الهوية القبلية، مضيفا أن الهوية القبلية يمكن أن تعزز إحساس الانتماء داخل المجتمع المحلي خاصة عندما يكون هناك تفاعل إيجابي مع القبيلة و العائلة، و أوضح أن إمكانية توفيرها للموارد والدعم للشبكات الإجرامية حيث يجد الأفراد في هذه الشبكات دعمًا اقتصاديًا و اجتماعيًا، وبيّن أن الديناميكيات السياسية داخل القبيلة يمكن أن تؤثر على انخراط الأفراد في الشبكات الإجرامية خاصة إذا كانت هناك تفاوت في التوزيع السياسي للموارد و الفرص.

أشار المبحوث إلى أنه بناءً على القيم و التقاليد القبلية قد يكون هناك قبول للأفعال الإجرامية إذا كانت تُرى كوسيلة للدفاع عن الشرف أو الممتلكات القبلية وأوضح أن العوامل المؤثرة تشمل الاحترام العائلي و المكانة الاجتماعية و الضغوط الجماعية، وأكد أن المستوى

التعليمي يلعب دورًا مهمًا التقليل انتشار التعصب القبلي والجريمة المرتبطة به وذلك من خلال تعزيز التفكير النقدي و التفاهم بين الأفراد من خلفيات مختلفة مشيرًا إلى أن التصدي لهذا يتطلب تحسين الوصول إلى التعليم و تشجيع برامج التوعية.

وعن دور السلطات المحلية في تقليص التعصب القبلي و الحد من مستويات الجريمة داخل المجتمع المحلي أشار المبحوث إلى أن النزاعات القبلية غالبًا ما تُسوّى من خلال جلسات صلح تقليدية تتم تحت إشراف شيوخ القبائل موضحًا أنه في بعض الحالات تتداخل هذه العمليات مع النظام القانوني الرسمي مما يؤدي إلى تعقيدات في تنفيذ القوانين الرسمية، وأوضح أن الأفراد الذين ارتكبوا أفعالًا إجرامية مرتبطة بالتعصب القبلي يمكنهم اتخاذ خطوات لتعزيز التسامح مع الضحايا و التعايش السلمي مثل المشاركة في برامج إعادة التأهيل المجتمعي و التعاون مع السلطات المحلية لتعزيز السلام و المشاركة في حملات توعية مجتمعية.

- المقابلة السابعة:

أفاد المبحوث" ح، ع" و هو في السادسة و الثلاثين من عمره ينتمي إلى قبيلة أولاد عبيد انه قام بارتكاب جريمة تتمثل في الأخذ بالثأر عن طريق تكسير محل تجاري، فبالنسبة للعلاقات الاجتماعية و تأثير التعصب القبلي يرى أن العلاقات تتشكل بناءً على الأنساب والانتماء القبلي حيث تُعد الولاءات و المصالح المشتركة جزءًا أساسيًا من العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع التبسي هذه العلاقات قد تسهم في ارتفاع معدلات الجريمة حيث تنشأ التوترات و الصراعات بين العائلات نتيجة التفاعلات القبلية و التحديات الاجتماعية المحلية، أما بالنسبة للهوية القبلية و الانتماء إلى الشبكات الإجرامية يؤكد المبحوث أن الدعم العائلي المستند إلى الهوية القبلية له تأثير كبير على انضمام الأفراد إلى الشبكات الإجرامية و ارتكابهم لأفعال إجرامية إذ يجد الفرد الانتماء و الدعم داخل هذه الشبكات ويشعر بأهمية التضامن القبلي و الانتقام من الأعداء المفترضين.

أما بالنسبة لدور السلطات المحلية يعتبر المبحوث أنه من الضروري تقليل التعصب القبلي و الحد من مستويات الجريمة داخل المجتمع المحلي من خلال تعزيز الوعي بأهمية التعايش السلمي و توفير العدالة الاجتماعية، لذا يجب على السلطات المحلية تطبيق سياسات و برامج تهدف إلى تعزيز الشفافية و المساءلة و تعزيز العدالة في معالجة حالات التعصب القبلي و الجريمة داخل المجتمع المحلي التبسي.

- المقابلة الثامنة:

أشار المبحوث" ح، ع" و هو في الثامنة و الأربعين من عمره ينتمي إلى قبيلة أولاد دراج أنه نشأ في مجتمع قبلي تقليدي كان لها تأثير كبير على توجهاته الاجتماعية و قراراته الشخصية، ففي هذا السياق كانت القبيلة تشكل المحور الأساسي لحياته اليومية إذ كان الولاء للقبيلة يعتبر واجبًا مقدسًا و كانت القيم القبلية و التقاليد تفرض طاعة اجتماعية عمياء لتوجيهات القبيلة مما قلل من قدرته على التفكير الفردي و الاستقلالية في اتخاذ القرارات.

يرى المبحوث أن النزاعات القبلية خاصة تلك المتعلقة بالمشاحنات مع القبائل المجاورة زرعت في داخله شعورًا عميقًا بالحقد و العداوة، حيث يرى في تلك القبائل تهديدًا مباشرًا لشرف قبيلته مما دفعه إلى تبني موقف عدائي تجاههم و الذي تجسد في ارتكاب جريمة سرقة بدافع الانتقام، هذه الجريمة لم تكن مجرد فعل متهور بل كانت تعبيرًا عن تراكمات من الغضب و الاستياء تجاه ما اعتبره تجاوزات بحق قبيلته مما جعله يشعر أنه من واجبه أن يرد على هذه التجاوزات بما يعيد الكرامة حتى لو كان ذلك عبر وسائل غير مشروعة.

بالنسبة للمبحوث كان التعصب القبلي المحرك الأساسي وراء هذا القرار حيث كان الانتماء القبلي يُعتبر فوق كل شيء، لم يكن هذا الموقف نتاجًا لقرار فردي فحسب بل كان انعكاسًا لضغط اجتماعي شديد مارسته القبيلة، حتى و إن لم يكن هناك دعم صريح من

أفراد القبيلة لارتكاب الجريمة إلا أنه شعر بتوقع غير معلن بأن يتصرف بهذه الطريقة لاستعادة الهيبة المفقودة.

من خلال تجربته، أصبح واضحًا للمبحوث أن التعصب القبلي ليس مجرد ظاهرة اجتماعية بل هو قوة مدمرة تسهم في تصعيد النزاعات و تحويلها إلى أعمال عنف فهذا التعصب يغذي الاعتقاد بأن القبيلة هي الكيان الأسمى الذي يجب الدفاع عنه بأي ثمن مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات متهورة و غير عقلانية مثل ارتكاب الجرائم الانتقامية، هذا التصعيد في النزاعات القبلية ليس رد فعل عابر بل هو نتاج بناء اجتماعي عميق حيث يتم تكريس التعصب كوسيلة للحفاظ على تماسك القبيلة و حمايتها من التهديدات الخارجية، لكن الجريمة لم تمر بدون عواقب.

بعد ارتكاب الجريمة وجد المبحوث نفسه محاصرًا في دوامة من الندم والشعور بالذنب فحتى العلاقات الاجتماعية التي كانت تربطه بأفراد القبيلة تدهورت بشكل ملحوظ و أصبح مكانته داخل المجتمع محل شك و تساؤل حتى مع عدم تعرضه لعقاب مباشر من قبل أفراد القبيلة كان الثقل النفسي الذي حمله أكبر من أي عقاب مادي، بدأ يدرك تدريجيًا أن الجريمة لم تحل النزاع بل زادت من تعقيد الوضع و زادت من توتر العلاقات بين القبائل و ألقت بظلال سلبية على حياته الشخصية و الاجتماعية.

في النهاية يؤكد المبحوث أن الوقاية من مثل هذه الجرائم تتطلب تغييرًا جذريًا في طريقة تفكير المجتمع القبلي، فلا يمكن أن يستمر التعصب القبلي في تشكيل سلوكيات الأفراد دون أن يؤدي إلى مزيد من العنف و الانقسامات، فمن خلال تعزيز التعليم والحوار وبناء جسور التفاهم بين القبائل يمكن وضع حد لهذه الدائرة المفرغة من العنف والانتقام وتحقيق مجتمع أكثر تماسكًا و سلامًا.

- المقابلة التاسعة:

أشار المبحوث" خ، ج" و هو في 19 من عمره ينتمي إلى قبيلة النمامشة أنه قبل وقوع الحادثة كان للقبيلة تأثير على حياته فقد شكلت القيم القبلية و التقاليد إطارًا ثابتًا لتنظيم حياته و مواقفه، كما أن التعصب القبلي لم يكن مجرد سمة ثقافية بل كان قوة دافعة لارتكابه جريمة القتل بدافع الانتقام لمقتل أخي، فالتعصب حسب رأيه يفرض على الأفراد تصرفات معينة فالشعور بالضغط من أفراد القبيلة كان واضحًا حتى و إن لم يكن هناك تأييد علني أو مباشر لارتكاب الجريمة إلا أن التوقعات غير المعلنة بأنني سأنتقم كانت محسوسة بشكل كبير، حيث كانت القبيلة تعتبر الانتقام وسيلة لتحقيق العدالة و استعادة الهيبة، كما أن التجارب السابقة في النزاعات القبلية كانت تغذي شعور الغضب و العداوة تجاه القبائل الأخرى مما ساهم في اتخاذ قرار متطرف.

أوضح المبحوث انه بعد ارتكابه للجريمة تأثرت حياته الشخصية بشكل عميق فالعلاقات الاجتماعية مع أفراد القبيلة أصبحت متوترة وبدأ الشعور بالعزلة والندم لم يكن هناك عقاب مباشر من القبيلة و لكن الثقل النفسي للندم و التغيير في مكانتي الاجتماعية كان محسوسًا، هذا التغيير دفع به إلى إعادة تقييم القيم التي تربى عليها و بدأ يرى بأن التعصب القبلي كمسبب رئيسي للصراع و العنف.

- المقابلة العاشرة:

أشار المبحوث" ح، ط" و هو في 35 من عمره ينتمي إلى قبيلة أولاد يحي أنه قبل وقوع الحادثة كان التأثير القبلي ملموسًا بشكل يومي حيث كانت القيم و التقاليد القبلية هي المحور الأساسي لحياته فلقد عاش تجارب سابقة عديدة مع النزاعات القبلية حيث رأى العديد من الأفراد من قبيلته يتورطون في خلافات تتصاعد إلى مستوى عنيف، هذه التجارب شكلت رؤيته للعلاقات القبلية حيث أصبح يعتقد بأن الشرف و الانتقام هما الطريقة الوحيدة

لاستعادة الهيبة و حماية القبيلة عندما حرضت على إشعال النار في قطعة أرض لأحد أقاربي.

حسب رأي المبحوث كان للتعصب القبلي دور كبير في اتخاذه لهذا القرار فقد شعر بأن انتقامه كان واجبًا للحفاظ على شرف القبيلة و إثبات قوته، كما انه يعد سببا في تصاعد الخلافات إلى مستوى الجرائم حيث يصبح الانتقام أمرًا مقبولًا بل و مشجعًا كوسيلة لحل النزاعات هذه البيئة القبلية التي تشدد على أهمية الشرف و العقوبات القاسية تعزز من تفشي العنف، فالاعتقادات القبلية مثل أهمية الانتقام لحماية الشرف كانت عوامل رئيسية في اتخاذي لهذا القرار كما أن العوامل الاجتماعية الأخرى مثل الفقر و عدم الاستقرار الوظيفي ساهمت في زيادة الضغط النفسي و جعلتني أكثر عرضة للضغوط القبلية، يرى المبحوث انه بعد ارتكاب الجريمة تأثرت حياته بشكل كبير فعلاقاته الاجتماعية أصبحت متوترة وأصبحت مكانته في القبيلة موضع تساؤل، فقد شعر بالعزلة و الندم حيث أدرك أن الجريمة لم تحل النزاع بل زادته تعقيدًا.

1-4- المقابلات التي تم إجراءها مع الضحايا:

- المقابلة الأولى:

أشارت المبحوثة " ن، ص" البالغة من العمر 27 عاما تنتمي إلى قبيلة أولاد عبيد أنها تعرضت لاعتداء مروع عندما قام ابن عمها بسكب مواد كيميائية على وجهها أثناء ذهابها إلى العمل مما أدى إلى تلف شديد في عينها، هذا الاعتداء كان مدفوعًا بالغضب والانتقام بعد أن رفضها لزواج منه و اختيارها بدلاً من ذلك الزواج من زميل لها في العمل، هذه الحادثة كانت لها تداعيات شديدة على حياتها بالنسبة للمبحوثة، فنفسياً عانت من صدمة عميقة و ألم مستمر بالإضافة إلى القلق و الاكتئاب نتيجة الضرر الجسيم الذي تعرضت له،

أما اجتماعياً فتسببت الحادثة في تغييرات جذرية في علاقاتها مع الناس حيث أصبح العديد من المعارف يشفقون عليها لذلك أصبحت تتجنب التفاعل معهم.

حسب أراء المبحوثة التعصب و الانتقام لعبا دوراً كبيراً في تعقيد التعامل مع قضيتها فعند توجهها للسلطات لاحظت ترددا في اتخاذ الإجراءات الحاسمة بسبب الروابط العائلية والتأثيرات الشخصية هذا التحيز أضعف من قدرتها على الحصول على العدالة بشكل سريع وفعال، إلا أنها وجدت عائلتها سندا لها و وقفوا إلى جانبها في هذه المحنة لكنها شعرت أحياناً بالتجاهل من قبل بعض أفراد القبيلة الذين فضلوا تجنب التدخل لتفادي تصعيد الوضع، بعد الحادثة لاحظت المبحوثة تغييرًا في الطريقة التي ينظر بها الآخرون إليها فالبعض أظهر تعاطفًا و دعمًا بينما كان البعض الآخر يتجنب التعامل معها خوفًا من التعقيدات المحيطة بالحادثة، هذا التباين أثر على حياتها الاجتماعية و جعلها تشعر بالعزلة، بالإضافة إلى ذلك تلقت المبحوثة دعماً نفسياً من خلال الاستشارة مع مختصين وقد كان هذا الدعم ضروريًا لمساعدتها في التعامل مع الصدمة و التعافي من الإصابات لكن الدعم القبلي كان محدوداً في البداية خاصة لأنهم من نفس القبيلة مما زاد من شعورها بالتهميش والاحتقار.

لتعزيز التعامل مع قضايا العنف المرتبطة بالانتقام و التعصب الشخصي تعتقد المبحوثة أنه من الضروري رفع الوعي حول خطورة هذه الجرائم التي قد تسبب عاهات وأضرار دائمة للضحية، و عليه يجب تحسين آليات حماية الضحايا وضمان تطبيق القوانين بشكل عادل و دون تمييز.

- المقابلة الثانية:

أشار المبحوث" ع، ح" و هو في 45 من عمره ينتمي إلى قبيلة أولاد دراج أنه تعرض لاعتداء شديد عندما تم الاستيلاء على أراضيه بالقوة حيث زعم المعتدون أنها تعود إلى

قبيلتهم هذا الهجوم كان مدفوعًا بالنزاع القبلي و قد قاموا بإزالة جميع علامات ملكيتي واستبدالها بممتلكاتهم الخاصة.

أخبرنا المبحوث بأن هذه الحادثة أثرت على حياته بشكل عميق، فقد عانى من حالة صدمة و غضب حيث شعر بالظلم و التعدي على حقوقه، فالانتزاع القسري لأراضيه لم يترك له سوى شعور بالإهانة و الحرمان، كما تسببت هذه الحادثة في توتر العلاقات مع أفراد المجتمع و شعوره بأنه مستهدف بسبب النزاع القبلي و تكبده لخسائر كبيرة حيث كانت الأرض جزءًا من استثماراته و مدخوله و فقدانها شكل ضربة كبيرة لمصادره المالية.

حسب رأي المبحوث كان للتعصب دور بارز في تعقيد القضية فعند تقديم شكوى للسلطات واجه صعوبة في الحصول على العدالة بسبب الانحياز والضغوط القبلية التي أثرت على سير التحقيق هذا التحيز أضعف من قدرة النظام على اتخاذ إجراءات حاسمة لإعادة الأرض إليه، أما فيما يتعلق بدعم القبيلة و العائلة فقد تلقى تأييدًا ودعما من عائلته ولكن الدعم من باقي أفراد القبيلة كان أقل مما كان بحاجة إليه لاسترجاع أرضه فقد كان هناك تردد من بعض الأفراد في تقديم الدعم الكامل بسبب تداخل النزاع القبلي وتأثيره المحتمل على مواقفهم.

فلتعزيز التعامل مع قضايا الاستيلاء القسري و النزاعات القبلية يعتقد المبحوث أنه من الضروري تحسين الوعي حول حقوق الملكية و ضرورة حماية هذه الحقوق بطرق قانونية، كما يجب تطوير آليات فعالة للتعامل مع النزاعات القبلية وضمان تطبيق القوانين بشكل عادل و بدون تحيز، كما يقدم نصيحة لأولئك الذين يواجهون تجارب مشابهة، ينصحهم بالبحث عن دعم قانوني عادل وغير متحيز وتوثيق كل التفاصيل المتعلقة بالملكية الأرض حتى لا يكون هناك تلاعب في قرار الملكية.

- **المقابلة الثالثة:** أشار المبحوث" ح، ر" و هو في 46 من عمره ينتمي إلى قبيلة النمامشة أنه قد تعرضت لسرقة محله التجاري بسبب شجار سابق بيني و بين المجرم، الحادث وقع بعد أن تفاقم النزاع بيننا و نتيجة لهذا التوتر قرر المعتدي والذي يكون ابن عم الضحية الانتقام بسرقة المحل، للأسف هذا الاعتداء كان مدفوعاً الانتقام الشخصي أكثر من كونه مسألة مالية.

هذا الحادث كان له تأثير بالغ على حياة الضحية فقد شعر بالقلق والإحباط لأن مكان عمله الذي كان يعتمد عليه كمصدر رئيسي للدخل قد تمت سرقته و تدميره، كما انه شعر بالخيانة من بعض المحيطين الذين لم يقوموا بالإبلاغ عنه عندما شاهدوه يقدم على فعلته، إضافة إلى أن التعصب القبلي لعب دوراً في تعقيد التعامل مع القضية، فعند تقديم بلاغاً إلى السلطات تردد العديد من الرجال المقربين لإحداث الصلح و تقديم تعويض ورغم إن الضحية قد سامح المجرم إلا إن السلطات لم تقم بالمسامحة وأتمت الإجراءات اللازمة للحد من مثل هذه الأفعال.

- **المقابلة الرابعة:**

أشارت المبحوثة " ع، ن" و هي في 22 من عمرها ينتمي إلى قبيلة أولاد دراج أنها تعرضت لجريمة إلكترونية مؤلمة عندما قامت صديقتها السابقة بنشر صور خاصة لها على مواقع التواصل الاجتماعي بهدف الانتقام،هذا الاعتداء الرقمي كان مدفوعًا بخلاف شخصي نشب بين الطرفين و قد تم تغيير الصور وتحريفها بطريقة مسيئة، هذه التجربة أثرت بشكل كبير على الضحية. فنفسياً شعرت بالانتهاك والصدمة مما تسبب في اضطرابات شديدة، أما اجتماعيًا فقد واجهت تحديات كبيرة في التفاعل مع الآخرين بسبب الخوف من التعرض لمزيد من الإساءة عبر الإنترنت و مشاكل مع العائلة و الأقارب، كما تسببت الحادثة في تكلفة إضافية بسبب الحاجة إلى خدمات قانونية لحماية نفسها واستعادة صورها الشخصية.

التعصب القبلي لم يكن له تأثير مباشر في قضيتها ولكن التعصب الشخصي والعلاقات السابقة لعبت دورًا كبيرًا في تصعيد المشكلة، عندما تقدمت بشكوى للسلطات لاحظت بعض التردد في التعامل مع القضية بسبب طبيعة الحادثة كجريمة إلكترونية حساسة تتطلب وقتا لحلها من قبل مختصين في هذا المجال، أخبرتنا المبحوثة أن تفاعل عائلتها في الأول كان سلبيا بشكل كبير و لكن سرعان ما تداركوا و فهموا الوضع، فوقفوا إلى جانبها وساعدوها في التعامل مع التداعيات النفسية و القانونية للحادث، ومع ذلك فقد شعرت في بعض الأحيان بعدم كفاية الدعم من المجتمع الأوسع بسبب نقص الوعي حول الجريمة الإلكترونية و آثارها.

بعد الحادثة، لاحظت تغييرًا في نظرة البعض إليّ. كانت بعض الردود تعاطفية وداعمة، بينما كان الآخرون يتجنبون التواصل تجنبًا للجدل حول الموضوع، هذا التباين أثر على حياتي الاجتماعية وزاد من شعوري بالعزلة.

لتعزيز التعامل مع قضايا الجرائم الإلكترونية ترى المبحوثة أن هناك حاجة لتوعية أكبر حول هذا النوع من الجرائم و تعليم الناس كيفية حماية أنفسهم من الانتهاكات الرقمية، كما يجب أن تكون هناك آليات فعالة للتعامل مع القضايا الإلكترونية بصورة فعالة وسريعة وضمان وجود دعم قانوني متاح للضحايا.

- المقابلة الخامسة:

أشار المبحوث" ح، م" و هو في 31 من عمره ينتمي إلى قبيلة النمامشة أنه تعرض لاعتداء عنيف تسبب في إصابتي الجسدية، فالحادثة بدأت عندما وقع اختلاف في الآراء حول القبيلتين اللتان ينتميان لها أيهما أفضل و أكثر نفوذا مما أدى إلى تفاقم الوضع وتصاعد الشجار في خضم هذا النزاع اعتدى عليه المجرم بطريقة عنيفة مما خلف إصابات بجروح خطيرة.

التجربة كانت لها تداعيات على الضحية فعلى الصعيد النفسي عانى من صدمة شديدة وإجهاد مستمر بسبب الألم و الخوف من المزيد من الاعتداءات، أما اجتماعياً تدهورت علاقاته مع بعض الأفراد في المجتمع بسبب تزايد التوتر و النزاعات بيننا مما جعله أشعر بالاهانة، أما اقتصادياً فقد تكبد نفقات طبية كبيرة لعلاج إصابته.

كان للتعصب القبلي دور في تعقيد التعامل مع القضية، فعند التقدم بشكوى إلى السلطات لاحظ تردداً في اتخاذ إجراءات حاسمة بسبب الروابط القبلية للمعتدي هذا التحيز أثر بشكل سلبي على سرعة التحقيق في القضية و ضمان تحقيق العدالة، أما فيما يتعلق بالقبيلة و العائلة فقد تلقى دعماً كبيراً من أفراد العائلة و الأصدقاء الذين وقفوا بجانبه وساعدوه في مواجهة تداعيات الحادث، و مع ذلك شعر أحياناً بالتحفظ من بعض أفراد المجتمع الذين كانوا يتجنبون التدخل تجنباً لتفاقم النزاع.

يعتقد المبحوث أن هناك حاجة لتعزيز الوعي حول أهمية التسامح وحل النزاعات بطرق سلمية كما يجب تطوير آليات فعالة للتعامل مع النزاعات بشكل عادل وضمان تطبيق القوانين دون تحيز قبلي.

- المقابلة السادسة:

أشار المبحوث" ش، ف" و هو في 32 من عمره ينتمي إلى قبيلة أولاد ملول أنه فقدت شقيقه في حادثة مروعة كانت مدفوعة بثأر من قبيلة أخرى بسبب مقتل أحد أفرادهم على يد شقيقهم الأصغر المتواجد حاليا في السجن، هذا الانتقام العنيف أدى إلى مقتل أخيه البريء بشكل غير مبرر تاركاً لنا صدمة عميقة و خسارة كبيرة، خلفت هذه الحادثة تأثيرات هائلة على حياة العائلة، فنفسياً كانت الصدمة و المرارة كبيرة جداً ففقدان الأخ كان له تأثير مدمر على صحتهم النفسية و خاصة الوالدة و أدى إلى اضطرابات عاطفية مستمرة، أما اجتماعياً واجهنا عزلة شديدة من المجتمع بسبب النزاع القبلي مما زاد من تعقيد محنتنا.

يرى المبحوث أن التعصب القبلي كان له دور كبير في تعقيد التعامل مع قضية مقتل أخيه، عندما قدمنا بلاغاً للسلطات لاحظنا ترددًا في اتخاذ إجراءات حاسمة بسبب الروابط القبلية للمجرمين.

هذا التحيز أضعف من قدرتنا على الحصول على العدالة السريعة والفعالة، كما تدخل أعيان قبيلتهم طالبين الصلح و دفع دية بهدف إفلات المجرمين من العقاب إلا انه تم رفض هذا الصلح، كانت القبيلة مصممة على تقديم الدعم اللازم لنا لكننا شعرنا أحياناً بالتجاهل من قبل بعض الأطراف في المجتمع الذين فضلوا تجنب النزاع بدلاً من مواجهة الحقيقة و التعامل معها بجدية، الدعم الذي تلقيناه كان أساسياً لمساعدتنا في تخطي الألم ولكن كان هناك بعض الأفراد الذين كانوا أكثر حذراً في تقديم الدعم خوفاً من تفاقم الأوضاع.

- المقابلة السابعة:

أشار المبحوث" ز، ن" و هو في 53 من عمره ينتمي إلى قبيلة أولاد يحي أنه ضحية اعتداء وقع بسبب التعصب القبلي، فقد تعرض لإصابات خطيرة إثر نزاع حول ملكية أرض، كما أن التعصب القبلي لعب دوراً كبيراً في تعقيد التعامل مع القضية حيث شهدنا تردداً من السلطات في اتخاذ إجراءات حاسمة بسبب الروابط القبلية مع المعتدين و حدوث نزاعات متكررة من هذا القبيل، فعلى مستوى القبيلة و العائلة كانت هناك جهود كبيرة لدعمنا والتفاوض مع القبيلة الأخرى لكن في بعض الأحيان شعرنا بالتجاهل من بعض الأفراد الذين فضلوا تجنب التصعيد.

تلقيت بعض الدعم النفسي من الأقربين، لكن الدعم الاجتماعي كان محدوداً وكان يأتي أساساً من الأصدقاء و العائلة المقربين، لذلك من الضروري في المجتمع المحلي تعزيز الوعي حول مخاطر التعصب القبلي وتطوير آليات فعالة لحل النزاعات بطرق سلمية ودعم تطبيق القانون بإنصاف.

- المقابلة الثامنة:

أشار المبحوث" ح، ط" و هو في 37 من عمره ينتمي إلى قبيلة النمامشة تعرضه لاعتداء عنيف مؤلم عندما قام مجموعة من الأشخاص بالاعتداء عليه بالضرب وسرقة منزله، هذا الهجوم كان بدافع الانتقام نتيجة لمشاكل سابقة بينهم هؤلاء المعتدون اقتحموا منزله و اعتدوا عليه بشكل وحشي ثم سرقوا ممتلكاته الثمينة، هذا الاعتداء كان له تأثير مدمر على حياتيه فقد عانى عانيت من صدمة كبيرة مع مشاعر قوية من الخوف والقلق المستمر بالإضافة إلى الألم الجسدي الناتج عن الضرب و الإصابات التي جعلته يشعر بالضعف بينما الشعور بالانتهاك و الإذلال زاد من معاناتي، كما أنه واجه صعوبة في العودة إلى الحياة الطبيعية بسبب التفكير في كيفية الانتقام منهم و إرجاع ممتلكاته، كانت الخسائر ضخمة حيث تكبد نفقات طبية كبيرة و عانى من خسارة ممتلكات ثمينة مما أضاف عبئاً مالياً كبيراً على العائلة.

كان التعامل مع القضية حسب رأي المبحوث منصفا فقد تم التدخل من طرف أعيان القبيلة لإرجاع ممتلكاته و إحداث صلح بين الطرفين دون اللجوء إلى السلطة القضائية والتي ستكون سببا في تضخيم الحادثة، كما أن العائلة كانت داعمة للغاية و مؤيدة لهذا الحل، فلتحسين التعامل مع قضايا العنف و الانتقام يعتقد أنه من الضروري تعزيز الوعي حول خطورة هذه الجرائم و تعليم الناس كيفية التصدي لها بطرق سلمية، كما يجب تحسين آليات حماية الضحايا و ضمان تطبيق القوانين بشكل عادل و شامل.

- المقابلة التاسعة:

أشار المبحوث" ط، أ" و هو في 32 من عمره ينتمي إلى قبيلة أولاد عبيد انه تعرضت مؤخراً لاعتداء شديد باستخدام السلاح الأبيض أثناء شجار داخل الحي، الحادث وقع نتيجة خلاف شخصي تصاعد بسرعة بسبب تدخل أقارب المعتدي الذين أظهروا حمية

قبليّة مفرطة في دعم قريبهم مما أدى إلى تصاعد العنف بشكل غير مبرر، هذه التجربة أثرت على حياة الضحية بشكل كبير فقد عانى من صدمة عميقة و قلق دائم بسبب الخوف من المزيد من الاعتداءات و أصبحت علاقته مع الجيران و أفراد الحي متوترة حيث شكل الحادث فجوة كبيرة في الثقة و التعاون بيننا.

يرى المبحوث أن التعصب القبلي كان له تأثير واضح على كيفية التعامل مع قضيته فقد تم التدخل من قبل أعيان و قادة القبيلة المنازعة لإحداث الصلح و إعطاء تعويضات للضحية من اجل سحب الشكوى، فعلى مستوى القبيلة و العائلة تلقيت دعماً كبيراً من أفراد العائلة والأصدقاء الذين وقفوا إلى جانبي وحاولوا تقديم العون لكن شعرت أحياناً بالتجاهل من قبل بعض الأفراد في الحي الذين فضلوا تجنب النزاع بدلاً من الوقوف في وجه المجرمين، فلتحسين التعامل مع قضايا التعصب القبلي والجرائم المرتبطة به يعتقد المبحوث أن المجتمع المحلي يحتاج إلى تعزيز ثقافة التسامح و الحوار و توفير آليات فعالة لحل النزاعات بشكل سلمي بالإضافة إلى ضمان تطبيق القانون بعدل دون تحيز قبلي.

- المقابلة العاشرة:

أشارت المبحوثة " م، ف" البالغة من العمر 28 عاما تنتمي إلى قبيلة أولاد يحي والتي تكون أخت الضحية التي قُتلت على يد شقيقها بدافع الشرف، الحادثة كانت نتيجة لاعتقاد شقيقها بأنها فقدت شرفها مع شخص غير معروف مما أدى إلى تنفيذ جريمة قتل مروعة، كانت هذه الحادثة بالنسبة للمبحوثة و عائلتها مؤلمة للغاية و كانت لها تأثيرات هائلة على حياتهم، فقد عانوا من صدمة عميقة و حزن شديد حيث كانت الخسارة و الظلم المصاحب للحادث غير قابلين للتصور، فالانتقام الذي أقدم عليه الشقيق كان مدفوعًا بتقديرات غير دقيقة و شكوك لم يتم التحقق منها، مما زاد من ألمهم أنهم أصبحوا موصومين بالعار ومعزولين في المجتمع، كما أثرت الحادثة على علاقاتنا مع الآخرين و جعلتنا نواجه نظرات مشككة و تعليقات غير رحيمة.

كان التعامل مع القضية حسب رأي المبحوثة معقداً بسبب التعصب المرتبط بشرف العائلة، عندما حاولنا تقديم شكوى للسلطات واجهنا عقبات بسبب الضغوط الاجتماعية والتوقعات القبلية فقد كانت هناك ترددات في اتخاذ إجراءات قانونية فعالة بسبب المخاوف من تصعيد النزاع داخل الأسرة و القبيلة، بعد الحادثة تغيرت نظرة المجتمع إلينا بشكل كبير فالبعض أظهر تعاطفاً و دعماً بينما البعض الآخر كان متحفظاً أو حتى قاسياً، مما زاد من معاناتنا هذا التباين في ردود الأفعال أثر بشكل كبير على حياتنا الاجتماعية وجعلنا نواجه عزلة متزايدة.

لتعزيز التعامل مع قضايا شرف العائلة و العنف المترتب عليها تعتقد المبحوثة أنه من الضروري رفع الوعي حول آثار هذه القضايا و تعليم الناس حول أهمية التأكد من الحقائق قبل اتخاذ إجراءات قاسية قد تصل إلى إزهاق أرواح و ترك معاناة ومأساة في نفوس الأفراد.

2- تحليل المقابلات:

من خلال المقابلات التي أجريت مع أعيان القبائل في المجتمع المحلي التبسي يتضح أن لديهم تأثيرًا كبيرًا في تشكيل المواقف و الاتجاهات داخل القبيلة، فأعيان القبائل غالبًا ما يُنظر إليهم كحكماء وقادة فهم من يحددون الأعراف و يضمنون التزام أفراد القبيلة بها، لكن في نفس الوقت قد يعززون التعصب القبلي من خلال فرض قوانين غير مكتوبة تسهم في استدامة النزاعات القبلية، فعلى سبيل المثال قد يكون هناك تشجيع ضمني أو حتى صريح على الانتقام من القبائل الأخرى في حال حدوث اعتداء مما يغذي دورة العنف والجريمة، كما يشير أعيان القبائل إلى أن التعصب القبلي يعزز من إنتاج مناخ اجتماعي مليء بالتوترات والنزاعات بين القبائل و التي غالبا ما تؤدي إلى تصاعد العنف، حيث يبرز التعصب كعامل مهم في تفاقم المشاكل الاجتماعية و بالتالي بضرورة التفاعل بين القبائل لحل النزاعات بطرق سلمية.

كما لاحظنا من خلال تحليل المقابلات التي تم إجراءها مع أفراد ينتمون إلى قبائل مختلفة من المجتمع التبسي إلى وجود اختلافات كبيرة في كيفية رؤية الجريمة، حيث قد يراها البعض كوسيلة مشروعة لحل النزاعات أو الدفاع عن الشرف بينما قد يراها البعض الآخر كعائق أمام التقدم الاجتماعي، هذا التباين يعكس الانقسامات القبلية العميقة التي تعزز من التعصب و تؤدي إلى ظهور مجتمعات مجزأة داخل المجتمع الكبير، كما يصف هؤلاء الأفراد تجاربهم في مواجهة التمييز و الاختلافات القبلية فالبعض منهم يرون بأنهم مستفيدون بفضل انتمائهم القبلي و البعض الأخر يرون أنهم معزولون و مهمشون بسبب هذا الانتماء.

كما لاحظنا عند تحليل المقابلات التي أجريت مع أفراد من المجتمع المحلي والذين قاموا بارتكاب أفعال إجرامية مرتبطة بالتعصب القبلي أن العديد منهم قد تورطوا في الجرائم نتيجة لتوجهات قبلية متأصلة و شعورهم بأنهم ملزمون بالدفاع عن كرامة القبيلة أو الانتقام

لأفرادها حتى لو كان ذلك يعني انتهاك القوانين المدنية، فبعضهم يعبر على أن الجريمة ليست مجرد فعل إجرامي بل واجب قبلي و هذا النوع من التفكير يعكس مدى تأثير التعصب القبلي على عقلية المجرمين و دوافعهم، كما يصف هؤلاء الأفراد دوافعهم بشكل واضح مشيرين إلى أن النزاعات القبلية و الانتقام كان حافزا رئيسيا لارتكاب الجرائم، فبعض الحالات يرون بأن أفعالهم مبررة بسبب الصراعات القبلية مما يزيد من احتمالية تصعيد العنف و حصولهم على دعم من قبائلهم مما يوفر لهم شعورا بالأمان من العقاب ويقلل من فرص تطبيق القانون بشكل فعال.

أما بالنسبة إلى الضحايا و خصوصًا إذا كانوا من قبائل مختلفة عن قبائل مرتكبي الفعل الإجرامي لاحظنا بأنهم يعانون من مستويات عالية من التوتر و الضغط الاجتماعي حيث كانت الجرائم التي تعرضوا لها نتيجة لتصفية حسابات قبلية أو بسبب الانتماء إلى قبيلة معينة، كما لاحظنا أيضا أن العديد من الضحايا عبروا عن شعورهم بالعجز وذلك لأنهم وجدوا أنفسهم مهمشين و محاطين بمجتمع يرفض تقديم الدعم الكامل لهم إذا كان ذلك سيثير مشاكل قبلية إضافية، كما يشعر هؤلاء الأفراد بان التعصب القبلي يضاعف من معاناتهم حيث يكونون عرضة للعنف بسبب خلفياتهم القبلية و قد يواجهون صعوبات في الحصول على العدالة نتيجة للتحيزات القبلية مما يؤدي إلى شعورهم بالعزلة وعدم الأمان، كما أنهم يعانون من تأثيرات نفسية و اجتماعية عميقة بما في ذلك القلق والاكتئاب هذا ما يزيد من معاناتهم و يؤثر على قدرتهم على التعافي.

من خلال مجمل المقابلات التي تم إجراءها مع فئات مختلفة من المجتمع محل الدراسة توصلنا إلى العناصر الآتية:

2-1- تأثير التعصب القبلي على العلاقات الاجتماعية و البنية الاجتماعية للجريمة:

2-1-1- ضعف التماسك الاجتماعي:

يعد ضعف التماسك الاجتماعي في المجتمع المحلي نتيجة التعصب القبلي وارتفاع معدلات الجريمة من أبرز التحديات التي تواجه البنية الاجتماعية، حيث أظهرت المقابلات والآراء التي جُمعت من المبحوثين أن التعصب القبلي الناجم عن التربية و الثقافة والانعزال الاجتماعي يسهم في تقسيم المجتمع و زيادة النزاعات بين القبائل مما يؤدي إلى تآكل الروابط الاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك تُعزى الجريمة إلى الفقر و البطالة و نقص التعليم مما يخلق بيئة غير آمنة و يضعف الثقة بين الأفراد و يفكك الأسر و العلاقات فعندما تكون العلاقات بين أفراد المجتمع ضعيفة أو مفككة يقل الدعم الاجتماعي المتبادل مما يؤدي إلى زيادة النزاعات، كما أن غياب الشعور بالانتماء يجعل الأفراد الذين لا يشعرون بالانتماء إلى مجتمعهم يكونون أكثر عرضة للانحياز إلى مجموعاتهم القبلية الصغيرة بدلاً من التفاعل بشكل أوسع.

2-1-2- انتشار الأفكار النمطية:

الأفكار النمطية أو ما يعرف بالصور النمطية، هي تصورات عامة أو معتقدات ثابتة ومبسطة يتم تكوينها حول مجموعة معينة من الناس بناءً على خصائص أو سلوكيات معينة يُعتقد أنها تميز هذه المجموعة، غالبًا ما تكون هذه التصورات مبنية على معلومات غير دقيقة أو غير كاملة و يمكن أن تكون سلبية أو إيجابية لكنها غالبًا ما تكون مبالغ فيها ولا تعكس التنوع الحقيقي داخل المجموعة.

إن انتشار الأفكار النمطية في المجتمع المحلي هو مشكلة معقدة تؤثر على التماسك الاجتماعي و تزيد من معدلات الجريمة، فمن خلال مقابلات مع المبحوثين تبين أن التربية القبلية والبيئة المحيطة تلعب دوراً كبيراً في تعزيز هذه الأفكار، كما أن التنشئة الاجتماعية في بيئة قبلية تغذي الانتماء إلى مجموعة معينة و تعزز الأفكار النمطية حول القبائل الأخرى بدورها تسهم في نشر الصور النمطية و التحيزات مما يزيد من التفرقة الاجتماعية والتمييز، فتجارب الأفراد الشخصية خاصة السلبية منها و القصص المتداولة تعمق هذه الأفكار النمطية فتؤدي بذلك تؤدي إلى التمييز و التهميش مما يزيد من التوترات و النزاعات القبلية و العنف و الجريمة، و منه نستخلص أن هذه الأفكار النمطية تختزل الأفراد إلى خصائص أو صفات معينة متجاهلة التنوع داخل المجموعة فهي عادة ما تكون ثابتة ولا تتغير بسهولة حتى في وجه المعلومات الجديدة التي تناقضها كما تكون متحيزة وتعزز الفروق بين "نحن" و"هم" مما يساهم في انتشار التفرقة و التمييز.

2-1-3- قلة التواصل و التفاعل بين الأفراد:

قلة التواصل و التفاعل بين الأفراد في المجتمع المحلي، كما توضحه مقابلات وآراء مبحوثين يمكن أن تكون نتيجة لعدة عوامل متشابكة، إذ أشار المبحوثين إلى التعصب الثقافي و الاجتماعي كعامل رئيسي في هذا السياق حيث يخلق التعصب حواجز تعيق التواصل و التفاعل بين الأفراد من مختلف الخلفيات الثقافية و الاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يُسلط الضوء على الفقر و نقص الفرص الاقتصادية في هذا السياق، كما يُشير المبحوثين إلى أن هذه الظروف يمكن أن تقلل من قدرة الأفراد على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية و بناء العلاقات الاجتماعية الصحية و المثمرة، كما تمت الإشارة إلى تأثير التكنولوجيا و وسائل التواصل الاجتماعي في تفاقم هذا الوضع حيث يمكن أن يؤدي الانخراط المكثف في وسائل التواصل الاجتماعي إلى تقليل التواصل الواقعي وزيادة العزلة الاجتماعية.

وعليه يُظهر تحليل مقابلات وآراء المبحوثين أن قلة التواصل والتفاعل بين الأفراد في المجتمع المحلي هي نتيجة لتأثيرات متعددة و متداخلة إذ لابد من تعزيز الحوار والتفاهم بين الأفراد و خلق بيئة اجتماعية تشجع على التواصل الفعال وبناء العلاقات الاجتماعية القوية.

2-1-4- ضعف الرابط الاجتماعي في المجتمع المحلي:

ضعف الرابط الاجتماعي في المجتمع المحلي يعد نتيجة لتفاعل عدة عوامل سوسيولوجية، فمن خلال مقابلات و آراء المبحوثين يتضح أن التعصب القبلي والانقسامات الاجتماعية يسهمان بشكل كبير في هذا الضعف حيث يخلق التعصب حواجز بين الأفراد والمجموعات مما يعيق التواصل و التفاعل الاجتماعي و يقلل من مستوى الثقة بين الأفراد، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يعزز الفقر و نقص الفرص الاقتصادية هذا الضعف حيث يقللان من قدرة الأفراد على المشاركة الفعالة في المجتمع و بناء الروابط الاجتماعية، علاوة على ذلك قد تكون التكنولوجيا و وسائل التواصل الاجتماعي مزيجًا من الفرص والتحديات إذ إنها تسهل التواصل على المستوى الافتراضي و لكن قد تقلل من التواصل الحقيقي والعلاقات العميقة.

2-2- دور الهوية القبلية في تعزيز الجريمة:

2-2-1- الولاء القبلي:

الولاء القبلي هو مفهوم يعبر عن التمسك القوي بالعرق أو القبيلة كمصدر رئيسي للانتماء و الهوية الشخصية، فمن خلال المقابلات والآراء وجدنا أن الولاء القبلي يؤثر بشكل كبير على هيكل المجتمع و التفاعلات الاجتماعية كما قد يؤدي إلى تشكل مجموعات مغلقة تفصل بين أفراد المجتمع و تعوق التواصل الفعّال بينهم، بالإضافة إلى ذلك قد يؤدي الولاء القبلي إلى زيادة التوترات والصراعات داخل المجتمع المحلي حيث يتحول هذا الولاء إلى تمييز وعدم تقبل للآخرين خارج القبيلة مما يعزز حدوث الجرائم المرتبطة بالكراهية

والانقسامات الاجتماعية، علاوة على ذلك يمكن أن يؤثر هذا الولاء على العدالة الاجتماعية والتفاعل مع السلطات حيث يؤدي إلى تفضيل العدالة الخاصة والانعزال عن النظام القانوني العام مما يزيد من مستويات الجريمة وعدم الثقة بالمؤسسات القانونية، لذا يظهر تحليل المقابلات و آراء المبحوثين أن الولاء القبلي يمكن أن يكون عاملاً مؤثرًا في بنية الجريمة والتوترات الاجتماعية في المجتمع المحلي كما قد يكون أقوى من الولاءات الوطنية أو المجتمعية.

2-2-2- التنافس القبلي و الصراعات:

أشارت النتائج المتوصل إليها من خلال المقابلات والآراء التي تم جمعها إلى أن التنافس القبلي يمكن أن يثير صراعات و توترات داخل المجتمع المحلي حيث يسعى أفراد ومجموعات داخل القبيلة إلى السيطرة على الموارد و السلطة مما يؤدي إلى تصاعد الصراعات و حدوث التنافس القبلي الذي يمكن أن يؤدي إلى حوادث العنف والجريمة، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن ينعكس التنافس القبلي في مجال الجريمة حيث يتنافس الأفراد والمجموعات داخل القبيلة على السيطرة على الأراضي أو الموارد الطبيعية مما يزيد من احتمالية حدوث جرائم مثل السرقة أو العنف بين الأفراد.

من جانب آخر، تشير الآراء إلى أن التنافس القبلي و الصراعات يمكن أن يكون لها تأثيرات سلبية على العلاقات الاجتماعية والتواصل بين الأفراد في المجتمع المحلي حيث يعيق هذا التوتر العلاقات الإيجابية ويزيد من مستويات الخلافات والتباعد بين الأفراد، كما يُظهر البحث في البنية الاجتماعية للجريمة أن التنافس القبلي والصراعات يمكن أن يكون لها تأثيرات عميقة على السلم الاجتماعي والأمان في المجتمع المحلي وبالتالي يجب تعزيز التفاهم و حل النزاعات بطرق سلمية وبناء العلاقات الإيجابية للتقليل من آثار هذه الظواهر السلبية.

2-2-3- الثقافة القبلية:

هي مجموعة القيم و المعتقدات و التقاليد التي تميز مجموعة قبلية معينة، فمن خلال الدراسة الميدانية وجدنا أن الثقافة القبلية تلعب دوراً كبيراً في تحديد سلوكيات الأفراد داخل المجتمع المحلي فالقيم و المعتقدات التي تعتمدها المجموعات القبلية تؤثر في تشكيل هويتهم وسلوكهم الاجتماعي و قد يؤدي التمسك الشديد بهذه القيم و التقاليد إلى تعزيز التمييز والانقسامات بين المجموعات داخل المجتمع، كما يمكن أن تؤثر هذه الثقافة على وضع النساء و الشباب في المجتمع حيث قد تكون هناك قيود و تحديات للنساء والشباب في القبيلة تؤثر على حريتهم و فرصهم في المشاركة الاجتماعية و الاقتصادية، إضافة إلى أن تعزيز الثقافة القبلية و التمسك بها بشكل غير متوازن قد يكون له تأثير سلبي على التعايش السلمي و التواصل الفعّال بين المجموعات المختلفة في المجتمع المحلي مما يزيد من احتمالية حدوث الصراعات و الجرائم المرتبطة بالتعصب.

وعليه، يُظهر البحث في بنية الاجتماعية للجريمة أن الثقافة القبلية تمثل عاملًا مؤثرًا في تشكيل سلوكيات الأفراد والمجموعات في المجتمع المحلي، فبعض هذه الثقافات القبلية تمجد الشجاعة والقوة مما يجعل الانضمام إلى الشبكات الإجرامية وسيلة للحصول على احترام الآخرين، وبالتالي يجب تعزيز الوعي والتفاهم بين المجموعات المختلفة والعمل على تعزيز التواصل والتعايش السلمي للحد من آثار التعصب والصراعات القبلية.

2-2-4- الضغوط الاجتماعية:

هي مجموعة من العوامل التي تؤثر على سلوكيات الأفراد و تفاعلاتهم داخل المجتمع، فمن خلال المقابلات لاحظنا أن الضغوط الاجتماعية في المجتمعات القبلية تتجلى بوضوح من خلال توقعات المجتمع و سلوكيات الأفراد تجاه بعضهم البعض، فقد أشار المبحوثين إلى أن هناك توقعات قوية للمحافظة على التقاليد و القيم القبلية مما قد يفرض ضغوطاً

كبيرة على الأفراد للامتثال لتلك التوقعات بغض النظر عن رغباتهم الشخصية أو قناعاتهم الفردية، كما تسهم هذه الضغوط في زيادة مستويات التوتر و العنف داخل المجتمع، حيث يُتوقع من الأفراد الدفاع عن شرف القبيلة و الالتزام بقيمها حتى لو كان ذلك يتطلب استخدام القوة أو الانخراط في سلوكيات إجرامية، هذا النوع من الضغوط يمكن أن يؤدي إلى تصاعد النزاعات والصراعات بين القبائل أو داخل القبيلة نفسها.

2-2-5- تعزيز الهوية:

يسعى الأفراد و خاصة فئة الشباب إلى البحث عن هويتهم و مكانتهم في المجتمع من خلال الانضمام إلى مجموعات تقدم لهم القبول و التقدير، فمن خلال المقابلات والآراء التي تم جمعها لاحظنا أن الهوية الثقافية و الاجتماعية تلعب دوراً كبيراً في قبول الفرد في المجتمع المحلي و الحصول على الدعم الاجتماعي، فعندما يشعر الفرد بأن هويته وقيمه محترمة و مقبولة في المجتمع فإنه يميل إلى المشاركة الإيجابية و تقديم المساهمات لصالح المجتمع بشكل أكبر إما إذا شعر بعدم القبول و التقدير فانه يلجأ إلى استخدام العنف وارتكاب الجرائم لإثبات نفسه و فرضها داخل المجتمع، كما يمكن أن تؤثر الهوية القبلية على مستوى القبول الاجتماعي حيث يمكن أن تكون القبيلة أو العشيرة جزءًا مهمًا من هوية الفرد ومصدرًا للانتماء و في حالات التعصب القبلي يمكن أن تحدث حالات عدم القبول والتمييز ضد الأفراد من خلفيات أخرى مما يؤثر على مستوى قبولهم في المجتمع ويزيد من احتمالية حدوث التوترات و الصراعات.

2-3- دور الأعيان في حل النزاعات أو تأجيجها:

2-3-1- فاعلية العرف في فض النزاعات و إحداث الصلح:

لاحظنا أن العرف القبلي يلعب دوراً مهماً في فض النزاعات وإحداث الصلح في المجتمع المحلي، إذ يعبر المبحوثين على أن العرف بمعناه التقليدي يشكل إطاراً حاكماً

للتفاعل الاجتماعي وحل النزاعات حيث يعتمد الناس على الأعراف والتقاليد لحل المشكلات والخلافات بدلاً من اللجوء إلى النظام القضائي الرسمي، كما أشاروا أيضا إلى أن الأعراف تتيح للأفراد و المجموعات القبلية وسيلة سريعة ومرنة لحل النزاعات وذلك عبر آليات تقليدية مثل المجالس القبلية أو شيوخ القبائل، هذه الآليات تعتبر فعالة لأنها تستند إلى القيم المشتركة والفهم العميق للسياق الثقافي والاجتماعي الذي تنشأ فيه النزاعات، بالإضافة إلى ذلك تحظى قرارات هذه المجالس بالاحترام و القبول الواسع مما يعزز من فاعلية هذه الحلول.

إحدى النقاط التي يمكن أن تبرز من آراء المبحوثين هي أن العرف يوفر شعوراً بالعدالة والاستقرار داخل المجتمع، حيث يركز على إعادة العلاقات إلى طبيعتها ويعزز الصلح بين الأطراف المتنازعة، بناءً على ذلك يُظهر البحث أن العرف يظل أداة فعالة ومهمة في فض النزاعات و إحداث الصلح في المجتمعات القبلية، ويُبرز أهمية التوفيق بين الأعراف التقليدية والنظام القضائي الرسمي لضمان تحقيق العدالة الشاملة و المتوازنة.

2-3-2- المصالحة المجتمعية:

تلعب المصالحة المجتمعية دورًا حيويًا في تقليص التعصب القبلي والحد من مستويات الجريمة داخل المجتمع المحلي من خلال تعزيز التفاهم و التعاون بين مختلف الفئات، حيث تعتمد على آليات مثل الحوار المفتوح و ورش العمل و الأنشطة المشتركة التي تعزز الشعور بالانتماء إلى مجتمع واحد بدلاً من الهويات القبلية الضيقة، إذ تستخدم المصالحة المجتمعية آليات حل النزاعات التقليدية و المجالس القبلية لإيجاد حلول سلمية للنزاعات مما يقلل من الرغبة في الانتقام و يعزز السلام الاجتماعي، كما تساهم العدالة التصالحية التي تركز على إعادة بناء العلاقات و تصحيح الأضرار في تقليل معدلات الجريمة.

بالإضافة إلى ذلك تعزز شبكات الدعم الاجتماعي و البرامج التأهيلية للشباب والمجرمين السابقين إعادة الاندماج في المجتمع بشكل إيجابي، و لتحقيق هذه الأهداف يتم تشكيل لجان مصالحة محلية و تنظيم حملات توعية و توفير التدريب لقادة المجتمع التبسي ودعم المبادرات المجتمعية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، هذه الجهود مجتمعة تساهم في بناء مجتمع أكثر تماسكًا وأمانًا حيث يتم تقليص النزاعات وتعزيز التعايش السلمي وهذا حسب رأي المبحوثين.

2-3-3- التحيزات القبلية و تأثيرها:

من خلال المقابلات التي تم إجرائها وجدنا أن التحيزات القبلية تؤثر بشكل كبير على تطبيق العدالة ففي حالات النزاع القبلي قد يتعرض النظام القضائي إلى ضغوطات تؤدي إلى تحيزات في إصدار الأحكام فقد ينحاز بعض القضاة أو المسؤولين إلى قبائلهم مما يؤدي إلى تقليل نزاهة المحاكمات و أحكام غير عادلة، هذا الانحياز يمكن أن يجعل من الصعب على الضحايا الحصول على حقوقهم و تحقيق العدالة مما يقلل من فعالية النظام القانوني في معالجة الجرائم ذات الصلة بالتعصب القبلي، كما قد يحصل المجرمون على حماية من قبائلهم فيصبح من الصعب تقديمهم للمحاكمة فالحماية القبلية قد تشمل التهديدات أو الضغوطات على الشهود مما يعزز من ثقافة الإفلات من العقاب و يشجع على استمرار الأنشطة الإجرامية.

2-3-4- التأثير على الشباب:

يلعب أعيان القبائل دورًا محوريًا في تشكيل قيم و سلوكيات الشباب في المجتمع المحلي، حيث ينقلون التقاليد و الأعراف القبلية عبر التنشئة الاجتماعية و ذلك من خلال تعزيز الهوية القبلية و غرس شعور الفخر بالانتماء، كما يسهم الأعيان و هذا حسب رأي المبحوثين في توجيه الشباب نحو تبني سلوكيات تتماشى مع هذه القيم و التي قد تتضمن

في بعض الأحيان تشجيع العداء تجاه القبائل الأخرى، ففي حالات الصراع يمكن أن يتعرض الشباب لضغوط من قبل بعض الأعيان للانخراط في النزاعات القبلية مما يعزز التعصب ويؤدي إلى أعمال عنف، و على الجانب الآخر يلعب الأعيان دورًا إيجابيًا بتوجيه الشباب نحو التعايش السلمي و حل النزاعات بطرق غير عنيفة مما يسهم في استقرار المجتمع، لكن بشكل عام يبقى تأثير الأعيان على الشباب مزدوجًا فهو قادر على تعزيز السلم الاجتماعي أو تأجيج الصراعات بحسب التوجهات السائدة.

3- مناقشة النتائج على ضوء تساؤلات الدراسة:

3-1- مناقشة النتائج على ضوء التساؤل الأول: هل يرتبط نمط العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع المحلي بارتفاع معدلات الجريمة المرتبطة بالتعصب القبلي؟

ترتبط نسبة الجريمة المتعلقة بالتعصب القبلي بشكل كبير بنمط العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع المحلي، فعندما تكون هذه العلاقات مشحونة بالتوترات والتمييز يزداد احتمال وقوع الجرائم المرتبطة بالتعصب مثل العنف و التمييز و التصرفات الانتقامية، فالتوترات بين الأفراد و المجموعات المختلفة يمكن أن تفضي إلى صراعات ونزاعات تصل إلى حد استخدام العنف كوسيلة لحل الخلافات أو للتعبير عن الانتماء القبلي و التأكيد على الهوية.

كما يمكن أن تسهم العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالتعصب في تشكيل شبكات غير قانونية تنشط في مجالات الجريمة مثل تجارة المخدرات و الأسلحة مما يزيد من معدلات الجريمة بشكل كبير، و بناءً على ذلك يصبح تعزيز التسامح و التعايش السلمي و تطوير برامج دعم الضحايا و تعزيز الحوار و حل النزاعات بطرق سلمية أموراً حيوية لتقليل نسبة الجريمة المرتبطة بالتعصب القبلي و خلق بيئة مجتمعية آمنة.

3-2- مناقشة النتائج على ضوء التساؤل الثاني: هل للهوية القبلية دور في تشجيع الانتماء إلى الشبكات الإجرامية داخل المجتمع المحلي؟

تلعب الهوية القبلية دورًا معقدًا في تشجيع الانتماء إلى الشبكات الإجرامية داخل المجتمع المحلي إذ تتسم الهويات القبلية بقوة الانتماء و التماسك الاجتماعي مما يجعل الأفراد يشعرون بالأمان و الدعم داخل جماعتهم، هذه الروابط القوية يمكن أن تكون سلاحًا ذو حدين فمن ناحية توفر الحماية و الدعم الاجتماعي و من ناحية أخرى قد تكون بيئة خصبة لتجنيد الأفراد في أنشطة إجرامية.

في المجتمعات التي تعاني من ضعف مؤسسات الدولة و نقص الفرص الاقتصادية يمكن أن تتحول القبيلة إلى مصدر رئيسي للحماية الاقتصادية و الاجتماعية فالأفراد الذين يشعرون بالإقصاء أو التهميش من قبل المجتمع قد يلجئون إلى شبكاتهم القبلية التي قد توفر لهم فرصة للانخراط في أنشطة تدر أرباحًا سريعة حتى لو كانت غير قانونية.

بالإضافة إلى ذلك تُستخدم الروابط القبلية لضمان الولاء و الصمت مما يزيد من صعوبة كشف الشبكات الإجرامية و تفكيكها، فقد تستغل بعض الشبكات الإجرامية هذا الولاء القبلي لتعزيز أنشطتها حيث تستخدم القادة القبليين للتوسط في النزاعات و توزيع العوائد الإجرامية مما يعزز من قوة القبيلة و سيطرتها على أعضائها، في نهاية المطاف يتشابك الدور الإيجابي للهوية القبلية في توفير الدعم الاجتماعي مع الدور السلبي في تشجيع الأنشطة الإجرامية مما يشكل تحديًا كبيرًا أمام الجهود المبذولة لمكافحة الجريمة المنظمة في هذه المجتمعات.

3-3- مناقشة النتائج على ضوء التساؤل الثالث: هل يؤدي التعصب القبلي الناشئ عن العوامل الاجتماعية و الثقافية إلى تشكيل نمط الجريمة و انتشاره داخل المجتمع المحلي؟

يؤدي التعصب القبلي الناشئ عن العوامل الاجتماعية و الثقافية إلى تشكيل أنماط مختلفة من الجريمة و انتشارها داخل المجتمع المحلي بطرق متعددة، إذ يؤدي تعزيز الروابط القبلية و الانتماءات العائلية على حساب الانتماء الوطني أو القيم العامة للمجتمع إلى خلق بيئة تمييزية تساعد على ظهور النزاعات و الخلافات بين القبائل هذه النزاعات قد تتطور إلى جرائم مثل العنف الجسدي و السرقة و حتى القتل حيث تسعى كل قبيلة إلى الدفاع عن أفرادها و حمايتهم بأي وسيلة كانت.

بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يؤدي التعصب القبلي إلى تقويض الثقة بين أفراد المجتمع المحلي التبسي مما يزيد من صعوبة تطبيق القوانين والمحافظة على النظام العام ففي مثل

هذه البيئات تصبح العلاقات القبلية أدوات للضغط والسيطرة مما يعزز من انتشار الجريمة و يجعل مكافحتها تحدياً كبيراً للسلطات المحلية.

3-4- مناقشة النتائج على ضوء التساؤل الرابع: ما دور أعيان القبائل في تقليص التعصب القبلي و الحد من مستويات الجريمة داخل المجتمع المحلي؟

تعتبر السلطات المحلية مصدرا أساسيا في تقليص التعصب القبلي والحد من مستويات الجريمة داخل المجتمع المحلي حيث تعمل على تعزيز سيادة القانون وضمان تطبيقه بشكل عادل و بدون تمييز بين أفراد المجتمع مما يعزز الثقة في النظام القانوني ويقلل من الاعتماد على الروابط القبلية لحل النزاعات، كما يمكن للسلطات المحلية تنظيم حملات توعية و تثقيف تهدف إلى تعزيز القيم الوطنية و المواطنة المشتركة وتشجيع التعايش السلمي و التسامح بين القبائل المختلفة و بالتالي يقلل من العوامل التي تؤدي إلى النزاعات والجريمة.

بالإضافة إلى ذلك يمكن للسلطات المحلية العمل بالتعاون مع زعماء القبائل والشخصيات المؤثرة لتعزيز الحوار و التفاهم بين المجموعات المختلفة ووضع آليات للتوسط وحل النزاعات بشكل سلمي، من خلال هذه الإجراءات المتكاملة يمكن للسلطات المحلية أن تساهم بفعالية في بناء مجتمع أكثر تماسكاً و أمناً.

4- مناقشة النتائج على ضوء النظريات:

4-1- مناقشة النتائج على ضوء النظرية الخلدونية:

تقدم نظرية ابن خلدون و لاسيما مفهوم " العصبية" إطارا تحليليا قويا لفهم ظاهرة التعصب القبلي و تأثيره على الجريمة في المجتمع، فالعصبية في هذا السياق تشير إلى الروابط القوية بين أفراد القبيلة التي تستند إلى الدم و الانتماء القبلي، إذ توضح نتائج الدراسة أن التعصب القبلي يغذى من هذه العصبية حيث يتماسك أفراد القبيلة ضد أي تهديد خارجي أو داخلي بما في ذلك تهديدات القبائل الأخرى، و على ضوء هذه النظرية يمكن تفسير ارتفاع معدلات الجريمة بين الأفراد و القبائل إلى انحسار سلطة الدولة، فالعصبيات القبلية تظهر كبديل للدفاع عن الحقوق مما يؤدي إلى انتشار العنف و الجريمة كوسائل لتحقيق التوازن.

استنادًا إلى النظرية الخلدونية، يمكن تفسير تأثير التعصب القبلي على الجريمة بكون العصبية القبلية تعزز من تماسك الجماعات القبلية و لكن في نفس الوقت قد تؤدي إلى تصاعد التوترات و الصراعات بين الجماعات المختلفة، فعندما يكون هناك تعصب قبلي شديد تنشأ نزاعات بين القبائل المختلفة حول الموارد أو النفوذ مما يؤدي إلى ظهور أنماط معينة من الجرائم مثل العنف القبلي أو الانتقام، كما يمكن أن يؤدي تعصب القبائل إلى تقوية الروابط الداخلية بين أعضاء القبيلة لكنه في ذات الوقت يخلق بيئة مهيأة للصراعات والجرائم بين الجماعات المختلفة.

4-2- مناقشة النتائج على ضوء نظرية الصراع:

تُعد نظرية الصراع (Conflict Theory) من النظريات الأساسية في علم الاجتماع التي تفسر الظواهر الاجتماعية من منظور الصراع المستمر بين الجماعات والمصالح المختلفة، وقد ظهرت هذه النظرية في الأصل على يد كارل ماركس(Karl Marx) الذي رأى أن

المجتمعات تقوم على أساس الصراع بين الطبقات الاجتماعية حيث تسعى الطبقات المهيمنة إلى الحفاظ على سيطرتها بينما تحاول الطبقات المحرومة مقاومة هذه الهيمنة بطرق مختلفة بما في ذلك العنف والجريمة، تطورت النظرية لاحقًا على يد مفكرين مثل ماكس فيبر (Max Weberو رالف داردندورف Ralf Dahrendorf) حيث تم توسيع مفهوم الصراع ليشمل ليس فقط الطبقات الاقتصادية بل أيضًا الجماعات العرقية، والقومية، والقبلية، والجندرية.

يتضح أن التعصب القبلي حسب هذه النظرية هو تعبير عن صراع اجتماعي مستمر بين القبائل المختلفة سواء كان ذلك من أجل النفوذ أو الموارد أو الاعتراف الاجتماعي والسياسي، فالقبائل التي تشعر بالتهميش أو الحرمان من الفرص الاقتصادية قد تلجأ إلى الجريمة كوسيلة للتعبير عن استيائها أو لحماية مصالحها ضد القبائل الأخرى أو حتى ضد الدولة، في هذا السياق يمكن النظر إلى التعصب القبلي كوسيلة لتقسيم المجتمع إلى جماعات متنافسة حيث تؤدي هذه المنافسة إلى خلق بيئة اجتماعية مشحونة بالتوتر والعنف مما يزيد من احتمالية اللجوء إلى الجريمة كأداة لإثبات القوة أو الانتقام، فعلى سبيل المثال عندما تشعر قبيلة ما بأن حقوقها الاقتصادية أو السياسية مهددة من قبل قبيلة أخرى قد تلجأ إلى العنف أو أعمال الانتقام كوسيلة لاستعادة نفوذها.

تنظر نظرية الصراع إلى الجريمة كنتاج للتفاوت الاجتماعي و الصراعات بين الطبقات والمجموعات، ففي سياق هذه الدراسة يظهر التعصب القبلي كأحد مظاهر الصراع الاجتماعي فالقبائل التي تشعر بالحرمان أو التهميش قد تلجأ إلى الجريمة كوسيلة للتعبير عن استيائها أو للدفاع عن مصالحها في مواجهة القبائل الأخرى أو الدولة، و بالتالي تؤدي العلاقات القبلية إلى استقطاب مجتمعي حيث تتصارع القبائل و أفرادها على الموارد والنفوذ هذا الصراع يولد بيئة مشحونة بالتوتر و العنف و بالتالي تصبح الجريمة أداة لتأكيد القوة.

تسهم نظرية الصراع في تفسير كيفية تأثير التعصب القبلي على الجريمة من خلال التركيز على عدم المساواة و التفاوتات بين الجماعات القبلية، فقد يؤدي التنافس على الموارد

أو السلطة بين القبائل المختلفة إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية مما يزيد من احتمالية حدوث جرائم مثل السرقات أو الاعتداءات، كما يمكن أن تُفهم الجريمة في هذا السياق كوسيلة للتعبير عن الغضب أو الشعور بالظلم الناتج عن التفاوت الاجتماعي بين القبائل، فالتعصب القبلي يمكن أن يساهم في تعميق الانقسامات بين القبائل مما يزيد من احتمالية تصاعد النزاعات و العنف.

4-3- مناقشة النتائج على ضوء النظرية التفاعلية الرمزية:

تعد النظرية التفاعلية الرمزية من أبرز النظريات السوسيولوجية التي تهتم بدراسة كيفية بناء المعاني الاجتماعية وتشكيل الهوية من خلال التفاعلات بين الأفراد، نشأت هذه النظرية في أوائل القرن العشرين ويرجع الفضل في تطويرها إلى عدد من العلماء البارزين مثل جورج هربرت ميد (George Herbert Mead) وهربرت بلومر (Herbert Blumer) وإرفينج جوفمان (Erving Goffman) حيث ركزوا على تحليل كيفية تشكيل الأفراد للمعاني من خلال التفاعل اليومي وكيف تؤثر هذه المعاني على سلوكهم الاجتماعي، يرى أنصار هذه النظرية أن الواقع الاجتماعي لا يكون قائماً بذاته بل هو نتاج مستمر للتفاعل الرمزي بين الأفراد داخل المجتمع.

فمن خلال النظرية التفاعلية الرمزية يمكن تفسير التعصب القبلي بوصفه ظاهرة اجتماعية تتشكل عبر التفاعلات اليومية بين الأفراد الذين ينتمون إلى قبائل مختلفة حيث يتم إنتاج وإعادة إنتاج المعاني المتعلقة بالهوية القبلية والصور النمطية المرتبطة بها، فالأفراد يتعلمون منذ الصغر عبر عمليات التنشئة الاجتماعية أن انتماءهم إلى قبيلة معينة يحمل دلالات رمزية خاصة تميزهم عن الآخرين وقد يتعزز هذا التمييز عبر الممارسات الاجتماعية والخطابات التي تكرس الفروقات بين "نحن" و"هم"، فعندما يلتقي أفراد من قبيلتين متنافستين فإن أي تصرف فردي قد يتم تفسيره وفقاً للرموز والمعاني القبلية المسبقة مما يخلق حالة من سوء الفهم ويؤدي إلى توتر في العلاقات الاجتماعية، وعلى سبيل المثال

قد يُنظر إلى تصرف عادي مثل التأخر عن موعد أو طريقة الحديث على أنه دليل على عدم الاحترام مما يعزز المشاعر العدائية ويؤدي إلى تصعيد النزاعات، ومن هنا يتضح أن التعصب القبلي لا ينشأ فقط بسبب الاختلافات الموضوعية بين القبائل بل يتم ترسيخه من خلال التفاعلات اليومية التي تؤكد على الهويات القبلية وتعزز الانقسامات الاجتماعية.

يرى "بلومر" الذي ساهم في صياغة مفهوم "التفاعل الرمزي" أن الأفراد يتفاعلون مع العالم من خلال الرموز التي تمنح للأشياء معاني معينة، وهذه المعاني تتشكل وتتغير عبر التفاعل الاجتماعي. في سياق التعصب القبلي، تلعب الرموز القبلية مثل الأسماء والشعارات والألقاب التقليدية دوراً محورياً في تعزيز الانقسامات الاجتماعية. فعندما يتم استخدام هذه الرموز في الخطابات أو أثناء النزاعات، فإنها تعزز الهوية القبلية وتؤدي إلى تصعيد الخلافات، حيث تصبح هذه الرموز وسيلة لتمييز الجماعات عن بعضها البعض وإضفاء شرعية على العداء والصراع، فعلى سبيل المثال، قد يتم استخدام ألوان أو شعارات أو حتى أسماء معينة للإشارة إلى انتماء الفرد إلى قبيلة محددة وعندما تُستخدم هذه الرموز في سياقات تنافسية أو نزاعية فإنها تساهم في زيادة التوتر بين الجماعات القبلية مما قد يؤدي إلى اندلاع أعمال عنف أو تعزيز المواقف العدائية تجاه الآخر، في هذا السياق يمكن الاستفادة من مفهوم "إدارة الانطباعات" الذي طرحه "جوفمان" حيث أشار إلى أن الأفراد يحاولون تقديم أنفسهم وفقاً لتوقعات المجتمع عنهم مما قد يدفعهم إلى التصرف بطرق تعكس المعايير القبلية حتى لو كان ذلك يؤدي إلى تعزيز العداء الاجتماعي أو العنف.

يمكن تحليل العلاقة بين التعصب القبلي والسلوك الإجرامي من منظور التفاعل الرمزي من خلال فهم كيف أن المعاني والتوقعات الاجتماعية تساهم في تشكيل أنماط معينة من السلوك فعندما يكون الأفراد جزءًا من مجموعات تتبنى هويات قبلية متشددة فإنهم قد يفسرون سلوك الآخرين بناءً على هذه الهوية وليس بناءً على أفعالهم الفردية مما يؤدي إلى تحميل المعاني السلبية للتفاعلات اليومية بين أفراد القبائل المختلفة، هذا الأمر يزيد من احتمالية

وقوع النزاعات والتي قد تتطور إلى أعمال عنف أو جرائم مثل الاعتداءات الجسدية أو الانتقام.

علاوة على ذلك، يمكن تفسير نشوء السلوك الإجرامي داخل المجتمع القبلي من خلال مفهوم "تعريف الموقف" الذي طرحه "ميد" حيث يرى أن الأفراد يتصرفون بناءً على المعاني التي يضفونها على المواقف المختلفة، فإذا اعتُبرت قبيلة معينة تهديدًا لمكانة قبيلة أخرى فإن الأفراد المنتمين إلى هذه القبيلة قد يتصرفون بعدائية كجزء من دفاعهم عن "كرامة" قبيلتهم حتى لو أدى ذلك إلى العنف أو الانخراط في سلوكيات إجرامية.

5- مناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة:

- أظهرت الدراسة الحالية أن الانتماءات القبلية القوية تسهم في تقويض الاستقرار الاجتماعي حيث يؤدي إلى تفكيك الوحدة الاجتماعية و تعزيز النزاعات بين القبائل، هذه النتائج تتماشى مع دراسة عبد اللاوي عمر التي توضح كيف أن التعصب القبلي يؤدي إلى تآكل الثقة في المؤسسات الانتخابية و المجتمعية مما يعزز الشعور بالإقصاء والتهميش فضعف هذه المؤسسات يؤدي إلى جعل البيئة خصبة لارتكاب الجرائم وبالتالي يصبح الأفراد أكثر عرضة للانخراط في سلوكيات غير قانونية كوسيلة لتحقيق العدالة الشخصية أو القبلية.

- تظهر نتائج الدراسة الحالية أن التنشئة الاجتماعية القائمة على القيم القبلية تعزز من احتمالية انخراط الأفراد في سلوكيات إجرامية هذا ما تؤيده دراسة أحميدة نصير من خلال توضيح أن التنشئة الأسرية و جماعة الرفاق تلعب دورا حاسما في تشكيل مواقف الأفراد تجاه العنف و التعصب، ففي المجتمع المحلي يتم تعزيز التعصب القبلي منذ الطفولة ما يجعل الأفراد أكثر عرضة للانخراط في الصراعات و الجرائم كوسيلة لحماية انتماءاتهم القبلية.

- تشير الدراسة الحالية إلى أن التفاوت الاقتصادي و الاجتماعي بين القبائل يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة حيث تشعر القبائل المهمشة بأنها مضطرة للجوء إلى العنف أو الجريمة كوسيلة لتحقيق التوازن، و بالتالي تتوافق في ذلك مع دراسة نجيب بوالماين ودراسة لخضر زرارة اللتان توضحان بأن التفكك الاجتماعي و عدم المساواة يسهمان في خلق بيئة محفزة للجريمة.

- تكشف الدراسة الراهنة أن التقاليد الثقافية و الدينية يمكن أن تعزز من مواقف التعصب القبلي مما يزيد من احتمالية النزاعات و الجريمة، فدراسة يانغي احمد حول العنصرية في

التعليم العالي بكندا و دراسة حسان و خاليكي حول التدين في الجامعات تتوافقان مع هذه النتيجة من خلال إظهار كيف يمكن للعوامل الثقافية و الدينية أن تؤدي إلى تعزيز الانقسامات الاجتماعية و زيادة العنف، ففي المجتمع المحلي تستخدم التقاليد القبلية والدينية لتبرير السلوكيات الإجرامية مما يعزز من البيئة المتوترة و المحفزة للجريمة.

– تظهر الدراسة الحالية أن الفجوات الاقتصادية بين القبائل تؤدي إلى الشعور بالظلم والتهميش مما يدفع بعض الأفراد إلى الانخراط في الجريمة كوسيلة لتحقيق مكاسب اقتصادية أو للتعويض عن الفقر، فدراسة بينت و آخرون و دراسة عبد الفتاح تركي تؤكدان أن التنمية الاقتصادية غير المتزنة يمكن أن تزيد من معدلات الجريمة في المجتمعات التي تعاني من التعصب القبلي، في هذا السياق يصبح التعصب القبلي عاملا مؤثرا في تعزيز الفجوات الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة التوترات و الجريمة.

6- النتائج العامة للدراسة:

تكشف دراسة التعصب القبلي و واقع الجريمة في المجتمع المحلي التبسي عن تفاعل معقد بين القبيلة و ظاهرة الجريمة، ففي هذا السياق يعتبر التعصب للقبيلة عاملاً مؤثراً بشكل كبير في تشكيل بنية الجريمة داخل المجتمع التبسي، إذ يستند النظام الاجتماعي والثقافي للمجتمع إلى الروابط القبلية القوية حيث يُعتبر الانتماء للقبيلة مصدرًا أساسيًا للهوية الشخصية و الاجتماعية كما تتسم هذه الروابط بالولاء و التضامن لكنها أيضًا تنشر التمييز والتفرقة بين الأفراد على أساس القبيلة و العرق، و عليه تم التوصل إلى النتائج الجزئية الآتية:

- يغذي التعصب القبلي النزاعات و يزيد من احتمالية الجريمة حيث يؤدي التمسك به إلى تصاعد النزاعات بين القبائل حول الموارد و الشرف مما يزيد من حدتها، كما يشجع على استخدام العنف كوسيلة لحل هذه النزاعات إذ يظهر هذا بشكل خاص في جرائم الثأر والعنف الانتقامي.

- يحفز الولاء القبلي على ارتكاب الجريمة حيث يشعر أفراد القبائل بواجب حماية أفراد جماعتهم حتى لو ارتكبوا أفعال خارجة عن القانون، كما قد يدفع بعض الأفراد إلى دعم الأنشطة الإجرامية من خلال التستر على الجرائم أو حتى المشاركة فيها مما يعزز ثقافة الحماية الداخلية للمجرمين.

- يعزز التعصب القبلي من بيئة الجريمة المنظمة فبعض القبائل تستغل التوترات القبيلة لتأسيس شبكات جريمة منظمة مثل تهريب المخدرات أو الأسلحة، هذه الأنشطة الإجرامية تصبح جزءًا من النظام الاقتصادي داخل القبيلة حيث يتم تبريرها على أنها وسيلة لحماية مصالح القبيلة.

– اللجوء للثأر القبلي كأحد مظاهر الجريمة المترتبة عن التعصب القبلي حيث يلجأ أفراد القبائل إلى العنف و القتل انتقامًا لجرائم سابقة، هذه الظاهرة تزيد من دوامة العنف وتؤدي إلى استمرار النزاعات لسنوات أو حتى لأجيال.

– القبائل التي تتبنى التعصب القبلي تقاوم التغيير و الإصلاح مما يجعل من الصعب تنفيذ برامج مكافحة الجريمة و التوعية الاجتماعية، هذا يؤدي إلى استمرار الأنماط التقليدية للجريمة المرتبطة بالتعصب القبلي.

– يؤدي التعصب القبلي إلى تمزق العلاقات بين القبائل و يزيد من العداء المتبادل مما يخلق بيئة اجتماعية غير مستقرة، هذه البيئة غير المستقرة تهدد النسيج الاجتماعي المحلي وتعزز من انتشار الجريمة في شكل أعمال عنف جماعي و انتقام ممنهج.

– تساهم الضغوط الاجتماعية القبلية في تمجيد الجريمة ضد القبائل الأخرى كجزء من الحفاظ على الهيبة والشرف، هذا المفهوم يدفع الشباب بشكل خاص إلى الانخراط في أعمال إجرامية لإثبات انتمائهم و قوتهم داخل القبيلة.

وعليه تم الإجابة على تساؤلات الدراسة كما يلي:

– يرتبط نمط العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع المحلي بارتفاع معدلات الجريمة المرتبطة بالتعصب القبلي.

– تُعتبر الهوية القبلية أحد العوامل الرئيسية التي تشجع على الانضمام إلى الشبكات الإجرامية داخل المجتمع المحلي حيث تمثل القبيلة المعيار الأساسي لتحقيق التماسك الاجتماعي بين الأفراد،

– يساهم التعصب القبلي الذي ينبع من العوامل الاجتماعية و الثقافية في تشكيل أنماط الجريمة و انتشارها داخل المجتمع المحلي بطرق متعددة.

– يلعب أعيان القبائل دورًا مهمًا في تقليص التعصب القبلي و الحد من مستويات الجريمة داخل المجتمع المحلي.

خلاصة

في هذا الفصل، تم تحليل المقابلات التي أُجريت مع أفراد من المجتمع المحلي لتسليط الضوء على تأثير التعصب القبلي على تفشي الجريمة وأشكال الصراعات بين القبائل، فمن خلال استعراض الإجابات المختلفة للمشاركين تبين أن هناك تباينًا في التصورات حول العلاقة بين الانتماء القبلي، العنف وآليات حل النزاعات مما يعكس تعقيد الظاهرة وتعدد أبعادها، كما تم مناقشة نتائج هذه المقابلات في ضوء النظريات الاجتماعية المتعلقة بالصراع والعنف وتبين مدى التوافق أو الاختلاف مع الدراسات السابقة في هذا المجال.

من خلال هذا التحليل، استطعنا تحديد الأنماط السلوكية الرئيسية التي تساهم في استمرار التعصب القبلي وتفاقم الجريمة داخل المجتمعات القبلية، كما تم التوصل إلى أن العوامل الثقافية والاجتماعية تلعب دورًا محوريًا في تعزيز هذه الديناميكيات مما يستدعي ضرورة تبني استراتيجيات مبتكرة لمعالجة هذه القضايا، في النهاية يشير الفصل إلى أن فهم الروابط المعقدة بين التعصب القبلي والجريمة هو خطوة أساسية نحو إيجاد حلول فعالة تسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي وتحقيق العدالة بين مختلف الأطراف.


خاتمة

خاتمة

يُعد التعصب القبلي ظاهرة اجتماعية مركبة ذات أبعاد متعددة تؤثر على التوازن والاستقرار المجتمعي حيث تتداخل العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في تشكيل أنماط التفاعل بين الأفراد داخل المجتمع الواحد، فالقبيلة باعتبارها وحدة اجتماعية تقليدية لعبت دورًا جوهريًا عبر التاريخ في تحديد هوية الأفراد وتوفير الدعم والحماية لهم إلا أن التمسك المفرط بالانتماء القبلي قد يتحول إلى مصدر للتعصب والتفرقة حيث يصبح الولاء للقبيلة مقدمًا على مبادئ العدالة والمساواة مما يعزز من التمييز ويؤدي إلى تصاعد التوترات الاجتماعية، في هذا السياق يساهم التعصب القبلي في خلق بيئة مشحونة بالنزاعات ويؤدي إلى تكريس الانقسامات بين الفئات المختلفة داخل المجتمع مما يرفع من احتمالات اللجوء إلى العنف والجريمة كوسائل لحسم الصراعات أو فرض الهيمنة.

لقد أظهرت هذه الدراسة أن العلاقة بين التعصب القبلي والجريمة ليست مجرد ارتباط سطحي بل هي نتاج تفاعلات اجتماعية معقدة تتجلى في أنماط السلوك والتصورات الجماعية التي تعيد إنتاج الصراعات وتعزز التحيزات القبلية، فالمجتمع التبسي شأنه شأن العديد من المجتمعات الأخرى يواجه تحديات ناجمة عن استمرار هذه النزعات القبلية الأمر الذي يتطلب جهودًا متضافرة لمواجهتها والحد من آثارها السلبية، لذا فإن العمل على تعزيز قيم التسامح والتضامن بين مختلف الفئات الاجتماعية يُعد ضرورة ملحة وذلك من خلال تكثيف البرامج التوعوية التي تسلط الضوء على أهمية الوحدة الوطنية وأثرها في تحقيق الاستقرار والتنمية، كما أن تطبيق القانون بحزم وضمان عدالة القضاء وتعزيز سيادة القانون عوامل جوهرية في التصدي للجرائم المرتبطة بالنزاعات القبلية، إذ يساهم ذلك في تقويض المبررات التي قد تدفع بعض الأفراد أو الجماعات إلى ارتكاب أعمال عدائية أو عنيفة تحت غطاء الولاء القبلي.

علاوة على ذلك، فإن دور المؤسسات التربوية والثقافية لا يقل أهمية عن دور الأجهزة الأمنية والقضائية حيث يمكن من خلال المناهج التعليمية ووسائل الإعلام والأنشطة المجتمعية نشر ثقافة الحوار والتفاهم بين مختلف المكونات القبلية والعمل على إذابة الحواجز التي تفصل بينها، كما أن بناء جسور التواصل بين أبناء القبائل المختلفة وتعزيز الوعي بأهمية المواطنة المشتركة يسهم في تقليل النزاعات القبلية وتفادي تحولها إلى بؤر للصراعات الإجرامية.

وفي النهاية يمكن القول إن معالجة التعصب القبلي وآثاره السلبية على الجريمة يتطلب رؤية شاملة تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه الظاهرة مع التركيز على الحلول الوقائية التي تعزز ثقافة السلم المجتمعي، فالتصدي لهذه المشكلة لا يمكن أن يتم بمعزل عن الجهود الجماعية التي تشمل جميع الفاعلين في المجتمع بدءًا من الأفراد والمؤسسات المحلية وصولًا إلى الأجهزة الحكومية والتنظيمات المجتمعية مما يضمن بناء مجتمع أكثر تماسكًا واستقرارًا قادرًا على تجاوز التحديات التي يفرضها التعصب القبلي وتحقيق تنمية مستدامة قائمة على مبادئ العدالة والمساواة.

توصيات الدراسة

– يجب تنفيذ برامج تعليمية وتوعوية تعزز قيم التسامح والتفاهم بين القبائل وتقلل من تأثير العوامل الاجتماعية و الثقافية التي تروج للتعصب والجريمة.

– تعزيز الحوار والمصالحة بين القبائل لتقليل النزاعات والتوترات التي قد تؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة.

– تقديم برامج مجتمعية تهدف إلى تعزيز الروابط الاجتماعية والتعاون بين أفراد المجتمع المختلفين بما في ذلك الفعاليات الثقافية والرياضية.

– توفير فرص اقتصادية وتعليمية للشباب لتقليل اللجوء إلى الأنشطة الإجرامية كوسيلة لتحقيق النجاح أو النفوذ.

– يجب تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال برامج مجتمعية تعزز التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع المختلفين.

– مكافحة الأفكار النمطية وذلك عبر حملات توعية وبرامج تعليمية تروج لقيم التسامح والتفاهم المتبادل بين القبائل المختلفة.

– إنشاء منصات وفعاليات لتعزيز التواصل والتفاعل بين أفراد المجتمع مما يقلل من سوء الفهم والنزاعات.

قائمة المصادر

والمراجع

7ET.COM

المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

1- أبو الروس احمد، **أساليب ارتكاب الجرائم وطرق البحث فيها**، المكتب الجامع الحديث، د ط، الإسكندرية، 1996.

2- أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، **ابن منظور: لسان العرب**، دار صادر للطباعة والنشر، ط 1، بيروت، د س.

3- أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، **تهذيب اللغة**، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دط، مصر، دس.

4- أحمد خالد صالح القطراني، **أهمية وسائل الإعلام في التصدي لظاهرة التعصب القبلي ومجالس الأحكام العرفية في المجتمع الليبي**، د ط، د س.

5- أحمد زاكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، د ط، لبنان، دس.

6- أسامة محمد الراضي، **اثر العوامل الوراثية والتكوينية على قيام السلوك الإجرامي**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، د ط، الرياض، 1987.

7- إسماعيل بن حماد الجوهري، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، دار العلم للملايين، ط 4، بيروت- لبنان، 1990.

8- أكرم عبد الرزاق المشهداني، **واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 2005.

9- البداينة ذياب، **واقع وآفاق الجريمة في المجتمع العربي**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، د ط، الرياض، 1999.

10- بدر الدين علي، **الجريمة والمجتمع**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، د ط، القاهرة- مصر، د س.

11- بسام محمد أبو عليان، **الانحراف الاجتماعي والجريمة (علم اجتماع الجريمة)**، ط 3، 2016.

12- بوزياني الدراجي، **العصبية القبلية (ظاهرة اجتماعية وتاريخية على ضوء الفكر الخلدوني)**، دار الكتاب العربي، ط 1، الجزائر، 2003م.

13- بوزياني الدراجي، **ملامح تاريخية للمجتمعات المغربية**، مؤسسة بوزياني للنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، 2013.

14- بيار كاستال ترجمة العربي عقون، **حوز تبسة**، المثقف للنشر والتوزيع، ط 2، الجزائر، 2020.

15- جوردون مارشال ترجمة محمد الجوهري وآخرون، موسوعة علم الاجتماع، ط 1، 2000.

16- جون دكت ترجمة عبد الحميد صفوة، **علم النفس الاجتماعي و التعصب**، دار الفكر العربي، ط 1، مصر، 2000.

17- حامد عبد السلام زهران، **علم النفس الاجتماعي**، عالم الكتب، ط 4، مصر، 1977.

18- حسام الدين محمود فياض، **الضبط الاجتماعي (تعريفه، أهميته، أنواعه، آلياته، نظريته)**، مكتبه نحو علم اجتماع تنويري، ط1، 2018.

19- حسن الجوجو، **التعصب المذهبي والتطرف الديني وأثرهم على الدعوة الإسلامية**، مؤتمر الدعوة الإسلامية ومتغيرات العصر، 16 -17 أبريل 2005.

20- حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين – بحث في تغير الأحوال والعلاقات**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2000.

21- دلال ملحس استيتيه وعمر موسى سرحان، **المشكلات الاجتماعية**، دار وائل للنشر، ط 1، عمان، 2012.

22- ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، **أساليب البحث العلمي -النظرية والتطبيق**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 5، عمان، د س.

23- رؤوف عبيد، **مبادئ علم الإجرام** ، دار الفكر العربي، د ط، القاهرة، 1972.

24- الساعاتي سامية حسن، **الجريمة والمجتمع**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، ط 2، بيروت – لبنان ، 1983.

25- سامية حسن الساعاتي، **علم الاجتماع الجنائي**، دار الفكر العربي، د ط، القاهرة، 2005.

26- سامية محمد الجابر، **الانحراف والمجتمع، دار المعرفة الجامعية**، د ط، الإسكندرية، 1988.

27- سحر عبد الغني، **الأطفال وتعاطي المخدرات**، المكتبة المصرية، ط1، السكندرية-مصر، 2007.

28- سماح سالم سالم وآخرون، **الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، د ط، د س.

29- سمير حفطاري، العصبية القبلية والنسق الوظيفي، منشورات ألفا للوثائق، ط1، عمان – الأردن، 2021.

30- سمير زمال، **صفحات من تاريخ تبسة (القديم والحديث)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، 2013.

31- شاكر مصطفى سليم، **المدخل إلى الانثربولوجيا**، مطبعة العان، دط، بغداد، 1975.

32- صلاح مصطفى الفوال، **البناء الاجتماعي للمجتمعات البدوية**، دار الفكر العربي، د ط، مصر، دس.

33- صلاح مصطفى الفوال، **البداوة العربية والتنمية**، مكتبة القاهرة الحديثة، دط، مصر، 1967.

34- طالب أحسن، **الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية**، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 2002.

35- عاطف وصفي، **الانثروبولوجيا الاجتماعية**، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1985.

36- عاطف وصفي، **الانثروبولوجيا الثقافية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، بيروت، 1971.

37- عبد الرحمان محمد العيسوي، **شخصية المجرم ودوافع الجريمة**، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، ط 1، الرياض، 1410هـ.

38- عبد الرحمن توفيق احمد، **دروس علم الإجرام**، دار وائل للنشر، دط، عمان، 2006.

39- عبد الفتاح محمد العيسوي وعبد الرحمن محمد العيسوي، **مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي والفكر الحديث**، دار الراتب الجامعية، د ط، 1996-1997.

40- عبد الفتاح محمد دويدار ومايسة احمد النيال، **الجرائم والجنايات من المنظور النفسي**، دار المعرفة الجامعية، د ط، الإسكندرية- مصر، 2005.

41- عبد الله الغذامي، **القبيلة و القبائلية أو هويات ما بعد الحداثة**، المركز الثقافي العربي، ط 2، بيروت – لبنان، 2009.

42- عبد الله معتز سيد، **الاتجاهات التعصبية**، سلسلة عالم المعرفة، دط، الكويت، 1989.

43- علي عبد الرزاق جلبي، **المناهج الكمية والكيفية في علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، د ط، 2012.

44- عماد الدين أبي الفداء اسماعيل ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، ط5، بيروت ، لبنان، المجلد الرابع1420 هـ.

45- فرج صالح الهريش، **علم الإجرام**، المكتبة الوطنية، ط 1، بنغازي- ليبيا، 1999.

46- قسم الدراسات و الأبحاث، **دراسة موجزة في مادة علم الإجرام والعقاب**، دار لاوى للنشر والتوزيع، د ط، الأردن، د س.

47- لخضر زرارة، **الجريمة والمجتمع دراسة مقارنة**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2014.

48- مأمون طربيه، **علم الاجتماع في الحياة اليومية – قراءة سوسيولوجية معاصرة لوقائع معاشة**، دار المعرفة، ط 1، لبنان- بيروت، 2011.

49- مبارك الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج 1، مكتبة النهضة الجزائرية، ط1، 1963.

50- محمد الجوهري وعبد الله الخريجي، **طرق البحث الاجتماعي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 5، مصر، 2008.

51- محمد بن عبد الله المطوع، **الجديد في علم النفس الجنائي**، مطبعة الجبلاوي، ط 1، الرياض، 2000.

52- محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة، **سنن ابن ماجة ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي**، دار الحديث، الجزء الثاني، القاهرة- مصر، حديث رقم (1302:3949).

53- محمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون العصبية والدولة – معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 6، بيروت، 1994.

54- محمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون العصبية والدولة**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 5، لبنان، 1992.

55- محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د ط، 1979م.

56- محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعارف الجامعية، مصر، د ط، 1990.

57- محمد عبد الله الوريكات، **أصول علمي الإجرام والعقاب**، منشورات الحلبي، د ط، بيروت، 2009.

58- محمد عبده محجوب، **الانثروبولوجيا السياسية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د ط، مصر،1981.

59- محمد عبده محجوب، **الثقافة والمجتمع البدوي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط 1، مصر، 2006.

60- مركز رؤية للدراسات الاجتماعية، **اثر مواقع التواصل الاجتماعي على عملية الضبط الاجتماعي**، مكتبه الملك فهد الوطنية، ط 1، الرياض، 2014.

61- مصلح الصالح، **الضبط الاجتماعي**، الوراق للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2004.

62- معمر نواف الهوارنة، **عالم المخدرات والجريمة بين الوقاية والعلاج**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، د ط، دمشق، 2018.

63- موريس أنجرس ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، دار القصبة للنشر، د ط، 2006.

64- الموسوعة العربية العالمية، **مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع**، ط 1، السعودية، المجلد 9، 1996.

65- ميشال مان، **ترجمة عادل الهواري وآخرون**، موسوعة العلوم الاجتماعية، مكتبة الفالح، د ط، طرابلس- ليبيا، 1994.

66- نبيل السمالوطي، **الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي**، دار الشروق، دط، جدة،1983.

67- نهى الزيني، **أيام الامازيغ – أضواء على التاريخ السياسي الإسلامي**، دار الشروق، ط 1، القاهرة، مصر، 2001.

68- هاني الجزار، **أزمة الهوية والتعصب- دراسة في سيكولوجية الشباب**، هلا للنشر والتوزيع، ط 1، الجيزة، 2011.

- **المجلات:**

69- أحمد بن العربي وزهية بختي، **الضبط الاجتماعي في المدرسة كآلية لتحقيق التكيف الاجتماعي للمراهق في المجتمع**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، العدد 12، جوان 2017.

70- احمد فريجة وإبراهيم هياق، **النظريات المفسرة للسلوك الانحرافي والإجرامي – رؤية اجتماعية**، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، مجلد 12، عدد 2، ديسمبر 2019.

71- أحميدة نصير، **ظاهرة التعصب الرياضي لدى الجماهير الجزائرية (أسبابها، أعراضها، مقترحات)**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 11، جوان 2013.

72- أمين جابر الشديفات ومنصور عبد الرحمن الرشيدي، **العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهه نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل**، مجله دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 43، ملحق 5، 2016.

73- بشرى عناد مبارك، **التعصب وعلاقته بالهوية الاجتماعية والمكانة الاجتماعية لدى العاطلين عن العمل**، مجلة الفتح، العدد 53، 2013.

74- بكيري محمد أمين، **فلسفة نشأة الدولة عند ابن خلدون – من فلسفة القبيلة.... إلى فلسفة الدولة**، مجلة صوت القانون، المجلد 7، العدد2، 2022.

75- بكيس نور الدين، **القبيلة والربيع العربي**، دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، 2016.

76- بلحميتي مهدي وزمور زين الدين، **البنى الإجتماعية وظاهرة السلطة داخل المجتمع المحلي في الجزائر**، مجلة متون، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيد، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 08، العدد 04، جانفي 2017.

77- بن سهلة يمينة، **براديغم القرابة والمجتمعات الآمنة في المدينة المفتوحة**، سلسلة الأنوار، المجلد 09، العدد 01، جوان 2019.

78- بن طراد وفاء، **قراءات في مفهوم الهوية ومكوناتها: اللغة، الدين، الثقافة**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد20، جوان 2017.

79- بوكابوس عبد القادر وساحي فوزية، **ظاهرة الجريمة المفهوم الأسباب والأشكال**، مجلة أبحاث، مجلد 7، عدد 1، 2022.

80- الترسالي محمد، **القبيلة الصحراوية: قراءة سوسيوانثربولوجية في النشأة والتطور**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، مجلد 10.

81- تهاني معيض عويد، **أحكام النسب وآثاره في الشريعة الإسلامية وما عليه العمل في القانون الكويتي: دراسة مقارنة**، مجلة كلية دار العلوم، مجلد 37، عدد 129، مارس 2020.

82- حكيم عواج ورضوان شافو، أثر السياسة الفرنسية في تفكيك البنية القبلية بالجزار المستعمرة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد 12، عدد 01، 2022.

83- حنان سالم، **التغيرات الاجتماعية وعلاقتها بأنماط الجريمة بعد ثورة 25 يناير**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد 7، العدد 28، سبتمبر 2018.

84- رانيا الهشلمون، **التعصب ودوره في ارتكاب الجريمة من وجهة نظر نزلاء مراكز الإصلاح و التأهيل بالأردن**، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 171، 2016.

85- رحال نبيل، **الضبط الاجتماعي ودوره في مكافحة الجريمة والانحراف**، مجلة الحقوق و العلوم السياسية، العدد 11، جانفي 2019.

86- زبيدة مشري، **محور الضغط الاجتماعي في الأسرة الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 4، ديسمبر 2015.

87- زينب ياقوت، **واقع الجريمة عبر الفايسبوك وسبل الحد من انتشارها دراسة حالة الجزائر**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 07، العدد 02، 2022.

88- سالمة عبد الله وحنان عبد الحميد، **ثقافة التعصب القبلي و تأثيرها السلبي على المجتمع الليبي: دراسة ميدانية على عينة من الشباب بمدينة طبرق –ليبيا**، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية و القانونية، المجلد 6، العدد1، 2021.

89- سامية عزيز وماريا عيساوي، **الجريمة بالمنظور سوسيولوجي – الأسباب والآثار**، **مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف**، مجلد 6، عدد 1.

90- سلمى عبد الله حمد الشعراوي وحنان عبد الحميد علي، **ثقافة التعصب القبلي وتأثيرها السلبي على المجتمع الليبي دراسة ميدانية على عينة من الشباب بمدينة طبرق- ليبيا**، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، المجلد 6، العدد1، 2021.

91- سوالمية نورية، **المدينة والحضيرة في الجزائر: مقاربة نظرية**، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، عدد 15، 2018.

92- عبد العزيز الكبار، **أشكال التعبير الثقافي في المجتمعات القبلية بالجزائر الفروسية ولعبة العلاوي عند قبيلة أولاد نهار بمنطقة سيدو – تلمسان أنموذجا**،

مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 6، العدد 2، جوان 2022.

93- عبد الفتاح تركي موسى، **التعصب القبلي وأثره على الاتجاه نحو المشاركة في تنمية المجتمع دراسة ميدانية على طلاب الجامعة بقنا**، مجلة كلية الآداب بقنا، العدد 18، 2006.

94- على أسعد وطفة، **إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة**، مجلة المستقبل العربي، العدد (282)، 2002.

95- عياشي سلمى وفاتح شيباني، **القبيلة في ليبيا بين الولاء الداخلي والاستقطاب الإقليمي**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، مجلد 10، عدد 01، 2023.

96- فاطمة خداوي ومحمد حمداوي، **الضبط الاجتماعي والزواج في الأسرة الجزائرية التقليدية**، مجله العلوم الاجتماعية، العدد 25، جويلية 2017.

97- فتاش نورة، **التغير الاجتماعي وعلاقته بالجريمة – الجرائم المستحدثة نموذجا**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 6، العدد3، سبتمبر 2021، جامعة زيان عاشور بالجلفة- الجزائر.

98- فتحي عبد الله سالم، **دور وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة**، مجلة القرطاس، عدد 12، 2021.

99- الكبار عبد العزيز وصغير حياة، **الدين والنسب القبلي: الجذور والامتدادات التاريخية في الجزائر – قبيلة أولاد نهار أنموذجا**، مجلة انثروبولوجيا الأديان، مجلد 17، عدد 02، 2021.

100- كرابية أمينة، **المجتمع البدوي ودوره في نشأة العصبية عند ابن خلدون – دراسة نظرية تحليلية من خلال المقدمة**، مجلة آفاق فكرية، المجلد05، العدد 10، 2019.

101- لطيفة طبال، **التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 08، جوان 2012، جامعة سعد دحلب البليدة.

102- ليلى تيتة، **تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن التاسع عشر**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 17، 2017.

103- مجبري سلمى ومجبري حسان، **تاريخ القبيلة في الجزائر بمفهوم خلدوني**، مجلة تاريخ العلوم، العدد 5.

104- محمد بن يوب، **الأمثال الشعبية ودورها في إعادة إنتاج القبيلة في الواقع الجزائري**، مجلة الرواق، العدد 01، جوان 2015.

105- مخفي كناي، **عملية الانتقال من القبيلة إلى الدولة في المجتمع العربي**، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد 10، عدد 02، 2022.

106- مريم منادي ونورة شلوش، **لغة الشعارات من خلال نظرية العنف الرمزي لبيار بورديو**، مجلة جسور المعرفة، مجلد 05، عدد 03، 2019.

107- مصباح جلاب، **تغير معايير الضبط الاجتماعي وعلاقته بالجرائم الأخلاقية لدى الطالبات الجامعيات المقيمات من وجهة نظر الطلبة والطالبات**، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 00، جوان 2016.

108- مكاوي عاشور، **العصبية وبنية الاجتماع الإنساني "رؤية تحليلية للفكر الخلدوني"**، مجلة القبس للدراسات النفسية والاجتماعية، مجلد 14، عدد04، 2022.

109- نعيمة مدان، **أشكال الجريمة في الوسط الحضري الجزائري**، مجلة الأسرة والمجتمع، مجلد 10، عدد 01، 2022.

110- نوارة رافع وبلقاسم رحماني، **النظام القبلي عند العرب قبل الإسلام**، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 13، عدد 01، جانفي 2021.

111- نوري سعدون عبد الله، **العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة**، مجلة جامعة الأديار للعلوم الإنسانية، العدد 1، 2011.

112- النوعي عطاء الله، **سوسيولوجيا البنية القبلية – دراسة نظرية**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الاغواط، المجلد 7، عدد 31 جويلية 2018.

- **<u>الرسائل الجامعية:</u>**

113- أحميدة نصير، **مدى انعكاس أساليب التنشئة الأسرية وجماعة الرفاق على التعصب الرياضي لدى المشجعين الرياضيين من فئة المراهقين دراسة ميدانية على المشجعين من فئة المراهقين الذكور 18-21**، أطروحة دكتوراه علوم في النظرية ومنهجية التربية البدنية والرياضية، معهد التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر3، تخصص العلوم الاجتماعية والرياضية، 2013/ 2014.

114- أيسر احمد حارز، **تقنين مقياس التعصب الرياضي للمشجعين وعلاقته بنتائج بعض فرق دوري الدرجتين الأولى والثانية بكرة القدم**، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التربية الأساسية، جامعة ديالي، 2014.

115- توفيق عزت فريد محمود، **التعصب القبلي في السلوك السياسي الفصائلي الفلسطيني وأثره على التنمية السياسية**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2010.

116- سالم جمعة عبد الصاحب، **الاتجاهات التعصبية وعلاقتها ببعض المتغيرات لدى طلبة الجامعة**، أطروحة قدمت لنيل درجة دكتوراه فلسفة في علم الاجتماع، جامعة سانت كلمنتس العالمية، بغداد، 2011.

117- سعيدة حاجي، **الفضاء المديني وعلاقته بالسلوك الإجرامي-مدينة تبسة أنموذجا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د، جامعة باجي مختار -عنابة، 2021/ 2022.

118- صحرة شعوية، الطقوس **الاحتفالية بالجزائر احتفالية يناير أنموذجا -دراسة أنتروبولوجية بولاية تبسة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص الأنثربولوجيا، جامعة الشيخ العربي التبسي -تبسة، 2020/ 2021.

119- عبد العزيز بن محمد الغامدي، **علاقة الجريمة بالعوامل الاجتماعية كما يراها ضباط التحقيق بشرطة منطقة الباحة**، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.

120- عبد اللاوي عمر، **الممارسات الاجتماعية الثقافية العرشية و تأثيرها على إنتاج المؤسسات الانتخابية- مجتمع ولاية الجلفة نموذجا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع التربوي، جامعة الجزائر2، 2017/2016.

121- مجلي بن عبد الرحمن المحلي، **التدابير الواقية من التعصب المذهبي وأثره على أمن المجتمع**، رسالة ماجستير، قسم العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية، الكويت، 2008.

122- محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتورات 41، ط 1، بيروت، 2002.

123- نجيب بوالماين، **الجريمة والمسألة السوسيولوجية دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة شعبة علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007.

124- يسمينة القفل، **السلوكات الانحرافية لدى بعض الطالبات المقيمات بالأحياء الجامعية بالبليدة**، مذكرة ماجستير تخصص الجريمة والانحراف، جامعة سعد دحلب بالبليدة، ماي 2009.

- **<u>الندوات والملتقيات:</u>**

125- عبد المحسن يدوي محمد احمد، **إستراتيجيات ونظريات معالجة قضايا الجريمة والانحراف عبر وسائل الإعلام الجماهيري**، الندوة العالمية الإعلام والأمن، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات العلمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 11-13- أفريل 2005.

126- علي اسعد وطفة، **مظاهر التعصب وتحدياته في العالم العربي -أين معادلة التسامح في التربية العربية** ، ندوة ثقافية للدراسات الاستشراقية في الوطن العربي حول " صناعة ثقافة وهندسة الحوار مع الأخر"، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، (24-26 نوفمبر 2013).

- **<u>المراجع باللغة الأجنبية:</u>**

127- Bennet R W Shields and D Beth, **Crime and Development in the Caribbean an Investigation of Traditional Explanatory Models**, Caribbean Journal of Criminology and Social Psychology, Vol 2, 1997.

128- Berque Jacques, **Maghreb Histoire et Société**, SNED DUCULOT, 1974.

129- Bonnard، **Conception Juridique de l'etat** , Rev, Droit Public, 1922.

130- DESROCHE Henri and RAMBAUD Placide, **Village en développement contribution à une sociologie rurale**, Paris: édition, Mouton et Colahae.

131- Dhangi Ahmed R, **Raciam in Higher Education Paper Presented at the annual meeting of the american psychological association**, Tornto,Canada, 1993.

132- Durand Jean-Pierre et Weil Robert, **Sociologie contemporaine**, Paris Vigot, 1980.

133- Hassan MK & Khalique A, "**Religiosity and its correlates in college students، psychological Abstracts**", 1987.

134- Kwong Siu, and Wong, 2007, **Disorganization Precursors**, The Family and Crime, A Multi-Year Analysis of Canadian Municipalities.

135- Newcomb Theodore M & Ralph H Turner & Philip E Converse, **Social Psychology: The Study of Human Interaction**, Rinehart & Wiston، 2 ed, London, 1969.

136- Ogburn w and Nimkoff m, **a Hand book of society**, New York, 1958.

137- Rokeach Milton, **The Measurement of Open and Closed Systems, New York: Basic Books** Inc, 1960.

138- Tajfel Hanri, **The Roots of Prejudice : Cognitive Aspects**, in Peter Waston, 1 ed, Psychology and Race, Chicago, Aldine Puplishing Company.

الملاحق

الملحق رقم: (01)

دليل مقابلة خاص بأعيان القبائل:

هذه المقابلة عبارة عن مجموعة من الأسئلة الغرض منها بحث علمي في إطار انجاز أطروحة دكتوراه بعنوان: التعصب القبلي و واقع الجريمة في المجتمع المحلي– بحث في البنية الاجتماعية للجريمة– لذا فان المعلومات والإجابات التي تصرحون بها مهمة للغاية، وسنتحرى السرية والأمانة وهي لن تستعمل إلا في إطار البحث العلمي، لذا نرجو منكم الإجابة بمنتهى الصراحة والشفافية.

البيانات الشخصية

- السن: .....
- الجنس: .....
- الحالة العائلية: .....
- المستوى التعليمي: .....
- الوضع المهني: .....
- اسم قبيلتك (عرشك): .....
- نمط الأسرة التي تعيش فيها: .....
- مكان النشأة: .....

1- كيف تصف دور القبيلة في حياتك اليومية و حياة أفراد المجتمع؟

2- ما هو تعريفك للتعصب القبلي؟ و كيف تراه في مجتمعك؟

3- هل تعتقد أن التعصب القبلي له تأثير على سلوك الأفراد داخل القبيلة؟ كيف؟

4- من وجهة نظرك ما مدى تأثير التعصب القبلي على انتشار الجريمة في المجتمع المحلي؟

5- هل كيف يمكن أن يؤثر نمط العلاقات الاجتماعية في المجتمع المحلي على زيادة معدلات الجريمة المرتبطة بالتعصب القبلي؟

6- كيف ترى دور القبائل في التصدي للجريمة أو تشجيعها؟ هل يتم التستر على الجرائم بسبب العلاقات القبلية؟

7- ما هو دورك كأحد أعيان القبيلة في الحد من التعصب القبلي و العمل على تقليص معدلات الجريمة داخل المجتمع ؟

8- هل تعتقد أن الهوية القبلية تساهم في دفع بعض الأفراد نحو الانضمام إلى الشبكات الإجرامية داخل المجتمع؟

9- هل توجد مبادرات أو جهود حالية تقوم بها القبائل للحد من التعصب القبلي والجريمة؟ إذا نعم، ما هي؟

10- ما هي برأيك السياسات أو الاستراتيجيات التي يمكن تنفيذها للحد من التعصب القبلي في مجتمعك؟

11- ما الذي يمكن فعله من قبل الحكومة أو الجهات المعنية لدعم جهود الأعيان والقادة في مكافحة التعصب القبلي و الجريمة؟

12- هل توجد أمثلة محددة يمكنك مشاركتها حيث أدى التعصب القبلي إلى وقوع جريمة؟

- شكرا-

الملحق رقم: (02)

دليل مقابلة خاص بالأفراد من مختلف القبائل:

هذه المقابلة عبارة عن مجموعة من الأسئلة الغرض منها بحث علمي في إطار انجاز أطروحة دكتوراه بعنوان: التعصب القبلي و واقع الجريمة في المجتمع المحلي– بحث في البنية الاجتماعية للجريمة– لذا فان المعلومات و الإجابات التي تصرحون بها مهمة للغاية، وسنتحرى السرية والأمانة وهي لن تستعمل إلا في إطار البحث العلمي، لذا نرجو منكم الإجابة بمنتهى الصراحة و الشفافية.

البيانات الشخصية

- السن: .....
- الجنس: .....
- الحالة العائلية: .....
- المستوى التعليمي: .....
- الوضع المهني: .....
- اسم قبيلتك (عرشك): .....
- نمط الأسرة التي تعيش فيها: .....
- مكان النشأة: .....

1- ما مدى ارتباطك بقبيلتك؟

2- هل تعتقد أن هناك تفضيلاً لقبائل معينة داخل المجتمع التبسي؟ نعم/لا، اشرح

3- كيف تقيّم مستوى التوتر بين القبائل في منطقتك؟

4- كيف تتعامل القبيلة مع الأفراد الذين يخالفون قواعدها أو يرتكبون جرائم؟ هل يحظون بالدعم أم يتم نبذهم؟

5- برأيك ما هي أكثر أنواع الجرائم ارتباطاً بالتعصب القبلي في مجتمعك؟

6- هل ترى أن التعصب القبلي يؤثر على فرص الزواج، العمل، أو التعليم؟ إذا كان نعم، كيف؟

7- في نظرك كيف يمكن للتعصب القبلي أن يؤثر على الشباب داخل القبيلة ويجعلهم أكثر عرضة للانحراف أو الجريمة؟

8- كيف ترى دور أعيان القبيلة في حل النزاعات القبلية؟ هل تجد أن تأثيرهم قوي بما يكفي لمنع التصعيد الإجرامي؟

9- ما هي برأيك أفضل الطرق للحد من التعصب القبلي والجريمة المرتبطة به؟

10- كيف تقيّم دور وسائل الإعلام في تغطية القضايا المتعلقة بالتعصب القبلي والجريمة؟

11- هل هناك أمثلة أو حوادث تعرفها حيث استخدم الأفراد الهوية القبلية كغطاء للتورط في أنشطة إجرامية؟

12- هل لديك تجارب شخصية مع التمييز القبلي؟ إذا كنت ترغب في المشاركة يرجى وصفها باختصار؟

- شكرا-

الملحق رقم: (03)

دليل مقابلة خاص بالأفراد الذين سبق لهم ارتكاب جرائم مرتبطة بالتعصب القبلي:

هذه المقابلة عبارة عن مجموعة من الأسئلة الغرض منها بحث علمي في إطار انجاز أطروحة دكتوراه بعنوان: التعصب القبلي و واقع الجريمة في المجتمع المحلي– بحث في البنية الاجتماعية للجريمة– لذا فان المعلومات و الإجابات التي تصرحون بها مهمة للغاية، وسنتحرى السرية والأمانة وهي لن تستعمل إلا في إطار البحث العلمي، لذا نرجو منكم الإجابة بمنتهى الصراحة و الشفافية.

البيانات الشخصية

- السن: .....
- الجنس: .....
- الحالة العائلية: .....
- المستوى التعليمي: .....
- الوضع المهني: .....
- اسم قبيلتك (عرشك): .....
- نمط الأسرة التي تعيش فيها: .....
- مكان النشأة: .....

1- هل يمكنك أن تخبرنا عن خلفيتك الاجتماعية؟

2- هل كانت هناك تجارب سابقة أثرت على رؤيتك للعلاقات القبلية؟

3- هل يمكنك أن تصف لنا الجريمة التي ارتكبتها؟ ما الذي أدى إلى وقوعها؟

4- ما هل تعتقد أن العادات القبلية أو الضغوط الاجتماعية لعبت دورًا في تصعيد الوضع إلى مستوى الجريمة؟

5- هل شعرت بأي تأييد من أفراد القبيلة أو المجتمع لارتكاب هذه الجريمة؟

6- ما هي الاعتقادات أو الأفكار التي كانت لديك حول قبيلتك والتي ربما ساهمت في ارتكاب الجريمة؟

7- هل تعتقد أن هناك عوامل أخرى ساهمت في اتخاذك لهذا القرار؟

8- كيف أثرت الجريمة على حياتك الشخصية بعد ارتكابها؟

9- هل تلقيت أي نوع من العقاب أو المواجهة من قبل أفراد القبيلة؟ كيف كان رد فعلهم؟

10- هل تشعر بأي ندم على ما فعلته؟ و كيف أثرت الجريمة على نظرتك للعلاقات القبلية الآن؟

11- من وجهة نظرك كيف يمكن التقليل من تأثير التعصب القبلي في ارتكاب الجرائم؟

12- ما مدى فعالية جهود أعيان القبائل في الحد من مثل هذه الجرائم بناءً على تجربتك الشخصية؟

- شكرا-

الملحق رقم: (04)

دليل مقابلة خاص بضحايا الجرائم المرتبطة بالتعصب القبلي:

هذه المقابلة عبارة عن مجموعة من الأسئلة الغرض منها بحث علمي في إطار انجاز أطروحة دكتوراه بعنوان: التعصب القبلي و واقع الجريمة في المجتمع المحلي– بحث في البنية الاجتماعية للجريمة– لذا فان المعلومات والإجابات التي تصرحون بها مهمة للغاية، وسنتحرى السرية والأمانة وهي لن تستعمل إلا في إطار البحث العلمي، لذا نرجو منكم الإجابة بمنتهى الصراحة والشفافية.

البيانات الشخصية

- السن: .....
- الجنس: .....
- الحالة العائلية: .....
- المستوى التعليمي: .....
- الوضع المهني: .....
- اسم قبيلتك (عرشك): .....
- نمط الأسرة التي تعيش فيها: .....
- مكان النشأة: .....

1- هل يمكنك أن تروي لنا التجربة التي تعرضت لها؟ و كيف كانت مرتبطة بالتعصب القبلي؟

2- كيف أثرت هذه الحادثة على حياتك اليومية؟

3- هل تعتقد أن الجريمة التي تعرضت لها كانت نتيجة مباشرة للتعصب القبلي أو نزاعات قديمة بين القبائل؟

4- كيف أثرت العلاقات القبلية المحيطة بك على الجريمة التي تعرضت لها؟ هل كانت هناك عوامل اجتماعية أو قبلية ساهمت في تفاقم الجريمة؟

5- هل شعرت بتغير في الطريقة التي ينظر بها إليك الآخرون بعد الحادث؟ و كيف أثر ذلك على حياتك؟

6- هل تلقيت أي نوع من الدعم النفسي أو الاجتماعي بعد الحادث؟ إذا نعم، كيف كان؟

7- كيف تؤثر الأعراف القبلية على تسامح المجتمع مع السلوك الإجرامي أو حتى تشجيعه في بعض الحالات؟

8- كيف تؤثر تدخلات أعيان القبيلة على تهدئة النزاعات بين القبائل أو تصعيدها، من خلال تجربتك الخاصة؟

9- ما هي التغييرات التي تعتقد أنها ضرورية في المجتمع المحلي للتعامل بشكل أفضل مع قضايا التعصب القبلي والجرائم المرتبطة به؟

10- هل لديك أي نصائح للأفراد الذين قد يواجهون تجارب مشابهة في المستقبل؟

- شكرا-

الملحق رقم: (05)

شبكة الملاحظة

	حصة الملاحظة رقم ..... **التاريخ: ...../ ...../ ..... التوقيت: بين ..... و..... المكان: .....**
مكان الملاحظة (تدوين الخصائص الفيزيقية للمكان الثابتة والمتغيرة)	
الأشخاص (توصيف الأشخاص الملاحظين من حيث الجنس، العمر، الهيئة الخارجية واللباس، العدد، طبيعة التواصل فيما بينهم، طبيعة الحركة، زمن التفاعل،،، الخ)	
الأنشطة العامة (توصيف أنشطة الأفراد حسب الموضوع الملاحظ، وحجم تكرارها، وأي شيء يخص التفاعل العاطفي والفيزيقي للأفراد، ومختلف القواعد المحيطة بتفاعلاتهم في إطار الموضوع الملاحظ)	
الأنشطة المرتبطة بموضوع الملاحظة: المشترك / والمختلف (توصيف أكثر الأفعال أو الممارسات، أو الخطاب الأكثر تداولا، الأكثر اشتراكا بين الأفراد / والعكس) أدوار كل فرد من المجموعة الملاحظة، تقسيم العمل إن وجد حسب مؤشرات الجنس والعمر)	

الملحق رقم: (06)

نموذج لجدول يوضح عملية تفريغ محتوى المقابلات:

الأجوبة / الأسئلة	إجابات الأفراد الذين تمت معهم المقابلات				العناصر والأفكار المشتركة بين المبحوثين (في كل سؤال)	العناصر والأفكار المميزة والمختلفة لكل مشارك /مبحوث بين المبحوثين (في كل سؤال)	الأنماط الملاحظة (السلوك/ التواصل/ التمثلات/ الممارسات...) حسب الموضوع وحسب محتوى ومحاور المقابلات	التحليل الشخصي للمعطيات وخطاب المبحوثين ويكون معزز بأفكار وتحليل نظري سوسيولوجي
	الشخص 01 (تحديد صفته)	الشخص 02 (تحديد صفته)	الشخص 03 (تحديد صفته)	الشخص 04 (تحديد صفته)				
السؤال 01								
السؤال 02								
السؤال 03								

السؤال 04								
السؤال 05								
السؤال 06								
حوصلة وملخص عام لموقف واستجابة كل مبحوث حول الموضوع								